

قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

مصر منذ ثورة ١٩١٩: مائة عام من التحولات الاستراتيجية (٣،٤)

تقرير ربع سنوي

العدد الخامس عشر- أكتوبر ٢٠١٩



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر

سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد الخامس عشر

تحولات المجتمع والدولة في مصر منذ ثورة ١٩١٩ (عدد خاص:٣،٤) :

نظام يوليو من بداية عصر عبد الناصر إلى نهاية عصر مبارك

محتويات العدد ص

- معضلة الديمقراطية من عبد الناصر إلى مبارك: نحو علم للاستبداد — المستشار طارق البشري — ٤
- **القضايا الأساسية**

١- الوحدة العربية: لماذا فشلت القضية الأولى لثورة يوليو؟ — د.سعيد الحسن — ١١

٢- مصر والمشروع الصهيونى ١٩٤٧ - ٢٠١٩ — محمد سيف الدولة — ٢٩

٣- نظام ثورة يوليو والإسلاميون: ستون عامًا من الشد والجذب — محمود مؤمن — ٤٣

٤- درجات وأنماط التنمية في ظل أنظمة اقتصادية مختلفة عبر ستين عامًا — عمر سمير — ٥٤

٥- الزراعة المصرية بين الاشتراكية والرأسمالية: معالم التحولات الكبرى منذ عام ١٩٥٢ — رجب عز الدين — ٦٥

٦- تطور السياسة الخارجية المصرية: في عهد (عبد الناصر - السادات - مبارك) — شيماء بهاء الدين — ٨٢

- **تحولات التكوينات المجتمعية:**

١) تطور الدساتير المصرية ١٩٥٢-٢٠١١ — مروة سمير — ١٠٤

٢) جهاز الدولة وهيمنته على المجتمع المصري — أحمد خلف — ١١٤

٣) الجيش والسياسة عبر عهود ثلاثة: إشكال واحد ومداخل متعددة — نبيل علي — ١٣١

٤) القضاء واستقلاله بين ثلاثة عهود — د.محمد وفيق — ١٤٢

٥) المجتمع وأزمات التعليم والصحة عبر ستين عامًا — أحمد شوقي — ١٦١

٦) العلاقة بين السلطة والمجتمع في ظل دولة يوليو ١٩٥٢ — طارق جلال — ١٧٣

٧) الفن والأدب في مصر ١٩٥٢- ٢٠١١ — أمنية عمر — ١٨٥

تحولات المجتمع والدولة في مصر منذ ثورة ١٩١٩: نظام يوليو من بداية عصر عبد الناصر إلى نهاية عصر مبارك



معضلة الديمقراطية من عبد الناصر إلى مبارك: نحو علم للاستبداد

المستشار طارق البشري(*)

(١)

نحن بحاجة إلى علم للاستبداد، فقد أضحى وأطول أكبر ظاهرة نعاني منها في تاريخنا العربي الحديث، والظاهرة الثابتة مع سائر أمراضنا الأخرى من التبعية والتخلف والتجزؤ والظلم الاجتماعي.

وعن الاستبداد والحكم عامةً نلحظ لأول وهلة أن الشخصنة ملازمة لنظام الاستبداد الفردي؛ لأن الاستبداد يؤدي إلى عمليتين: **الأولى** هي الحرص على استبعاد أية إمكانية متواجدة وأية إمكانية محتملة لتكوين تنظيمات أو مؤسسات أهلية بعيدة عن سلطة الدولة، **والعملية الأخرى** أنه داخل الدولة ومؤسساتها يوجد حرص آخر في الاستبداد الفردي على أن تكون السلطات كلها في الدولة موضوعة في يد الحاكم الفرد وحده، وهذا يتم من طريق إثارة التنافسات بين الأجهزة المختلفة داخل جهاز الدولة حتى لا تتجمع عليه، والحرص على أن يكون هو القائد الفرد الذي تتجمع لديه المعلومات كاملة، وألا يدري أيّ جهاز آخر من الأجهزة الفرعية ما يعمله كاملاً ولا يحيط بصورة متكاملة بالأوضاع.

فنحن أمام أمرين: أولهما– أن تكوين أية مؤسسة أهلية والانتماء إليها هو نوع من "الشرك بالحاكم وبالدولة" في عرف المستبد، وليس بعد الشرك ذنب! والأمر الثاني– أن تكون أعضاء المؤسسة كل واحد منفرد عن الآخر ولا يتعامل إلا من خلال المستبد المنفرد حتى إن كل واحد لا تدري يمينه ما فعلت يساره. فدرس الاستبداد الأول يقول إنه حتى تحتفظ بالسلطة الفردية وأنت على قمة جهاز ما؛ فعليك أن تكون حريصًا على ألا تتجمّع المعلومات كلها إلا عندك، ولا تتجمع حصيلة الخبرات كلها لدى آخرين من داخل جهازك ولا في أي مستوى من المستويات الأخرى؛ لأن هذا الأمر هو ما يُكسِب المستبد قدرته على الاستبداد والتحكم داخل جهازه.

في كتاب أمين هويدي "الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر"، يحكي كيف كان عبد الناصر حريصًا حتى بعد ١٩٦٧ وتغيير القيادات، ألا يعطي لكفاءة مهمة مكانًا إلا أن يكون هناك نوع من أنواع التعارض بين ما يسمى القيادات السياسية والقيادات العسكرية. فترة حكم عبد الناصر أكثر فترة استقلت فيها مصر عن القوى الأجنبية على مدى القرن العشرين، وأكثر فترة تسارعت فيها فرص التنمية الاقتصادية المستقلة عن الخارج على مدى القرن العشرين كذلك، وأكثر فترة تحقق فيها قدر من العدالة الاجتماعية عبر هذا القرن أيضًا، ومع ذلك، كل ذلك تم بأسلوب استبدادي كامل.

والاستبداد فرض نفسه حتى على عبد الناصر نفسه، حتى إنه –رغم سلطته الكاملة على كل ما يتعلق بشئون الدولة في كل مجالات الأنشطة– فإنه بالنسبة للجيش تركه في يد عبد الحكيم عامر، وهو يعلم أنه من حيث الكفاءة العسكرية لا يصلح، ومن حيث الكفاءة الإدارية لا يصلح، وهو يعلم أيضًا –بالتجربة الخاصة بحرب ١٩٥٦– أن القيادات العسكرية المحيطة بعبد الحكيم عامر في الجيش تسبب بعضها في خسائر كان يمكن تفاديها في حرب ١٩٥٦، ومع ذلك بقيت في قيادات الجيش ملتفة

(*) مؤرخ ومفكر ونائب أسبق لرئيس مجلس الدولة المصري.

حول عبد الحكيم عامر إلى ١٩٦٧.. وكان تمسك عبد الناصر بعبد الحكيم عامر ورضاه وتقبُّله لكل ما يحيط به من عدم الجدية ومن عدم الكفاءة –هو ومن يحيطون به من قيادات عسكرية– بسبب لا يوجد في التحليل السياسي بديل عنه؛ وهو: أن عبد الحكيم عامر كان يقبض على الجيش بهذه القيادات؛ وهو لا يريد ولا يبغي وليس من أهدافه قط أن يكون الرجل الأول في مصر، وإنما هو مكتفٍ تمام الاكتفاء بأن يكون الرجل الثاني، ولا يريد عنها بديلاً، وأنه يحقق ذلك بمن حوله من قيادات الأسلحة المختلفة والرجال المحيطين به.

وهذا الأمر تستخلصه من كل كتابات المحيطين بعبد الناصر والكتابات المدافعة عنه كشمس بدران مدير مكتبه في مذكراته، وكأمين هويدي الذي تولى وزارة الحربية ثم المخابرات في وقت ما وكتب ما كتب دفاعًا عن عبد الناصر.. ومع ذلك أثبتت الوقائع ما يستفاد منه ما ذكرته الآن.

وهذا يعني أن عبد الناصر مع حرصه الشديد على الأمن القومي لمصر، فإنه لا أقول –بممارسته للاستبداد فقط، ولكن أقول بما فرضه الاستبداد عليه من أساليب عمل– عندما وُضع في موقف الخيار بين أمن الوطن وأمنه الشخصي بالنسبة للجيش اختار أمنه الشخصي.. وهذا ما ترتبت عليه النتيجة الكارثة؛ وهي هزيمة مصر في حرب ١٩٦٧. وهنا عندما نقول بهذا الخيار لا نبالغ؛ لأن ما يتخذ من سياسات يقتضيها الأمن القومي تصدر عن أن العدو الرئيسي لنا عسكريًا وسياسيًا هو إسرائيل، وأن إسرائيل لا تقاوَم إلا بالجيش؛ ثم يضع عبد الناصر هذا الخيار ويبقي من أبقى في الجيش حفاظًا على أمنه الشخصي، يكون ذلك الحكم عليه –بالنسبة لي– عادلاً، وهو أنه عندما خُيِّر بين أمن الوطن وأمنه الشخصي.

وبالمعنى الاستبدادي، فإن الاستبداد نفسه فرض على المستبد أساليب الاستبداد؛ لأنه يوحِّد بين المستبد وأهدافه، فالمستبد الذي يدافع عن الوطن يتوحّد عنده ذاته والوطن ويقول: **أنا الوطن!**.. وهذا من فروض الاستبداد على المستبد نفسه: **"الاستبداد يستبد بالمستبد، ويستبد عليه، لا له"**. والواضح أن كل ما أنتجه عبد الناصر من سياسات إيجابية لصالح الوطن استقلاليًا واقتصاديًا واجتماعيًا أزيلت كاملة بنفس أسلوب تحققها أيام عبد الناصر، ومن الرجل الذي اختاره عبد الناصر نائبًا له، ومن النيابة له ترشيحه له بالرئاسة مستقبلاً.. **ومن ثم يثور السؤال: من يستخدم من؟ إن الاستبداد هو الذي يستخدم المستبد ويبقيه مستبدا –حتى ولو على حسابه –ويُخضعه هو نفسه لفروض الاستبداد.** هل رأينا مستبدًا فكّر في ترك الحكم؟ يستحيل أن يفكر المستبد في ذلك؛ لأن أساليب عمله ومقتضيات الاستبداد تجعله يعلم يقينًا أن هذا الذي يفعله سيمارس ضده إن ترك الحكم.

فالمستبد في الحقيقة هو عبد للاستبداد، هو كشخص مستبد عبدٌ للاستبداد كنظام.

(٢)

والمستبد دائمًا حريص على أن يفكك أواصر التعاون بين من يريد أن يستبد بهم، وأن يحيلهم إلى آحاد أو أقليات متضاربة. إن الاستعمار نفسه ساد في العالم لقرون، ولم تكن أهم أسلحته تتمثل في كيف يفرض قوته الذاتية على بلادنا، ولكن في كيف يحقق الفرقة بيننا لنتصارع ونتضارب؛ ومن ثم تكون له السيادة. ولننظر إلى الخريطة: كيف أمكن لجزيرة صغيرة في أقصى الغرب الأوروبي يسكنها بضعة ملايين أن تحكم –في يوم من الأيام– ربع العلم (في أفريقيا وآسيا وأستراليا)..؟ لم يكن ذلك بالعلم وحده، ولا بالقوة وحدها، ولكن كان بإثارة الفرقة والخلاف بين القوى الأخرى بعضها البعض.. ولننظر في تجارب أممنا: هل كان يمكن لأي حاكم مستبد في بلادنا أن يسود من غير أن يثير الخلافات الشديدة بين المحكومين بعضهم وبعض؟ لو كان الحكم يقوم على جماعة قومية فهو يثير الخلاف بين مختلف الأديان في داخل هذا الجماعة وبين ما عسى أن يكون من تعدد في الطوائف والفئات.. وإذا كانت الجماعة المحكومة تقوم على أساس آخر فهو يثير الخلافات القومية بين المنتظمين في هذه الجماعة.

الأزمة الأم في اللحظة الراهنة هي الديمقراطية، أو ما يسمى بشكل عام الديمقراطية؛ أي حراك الشعب من خلال إرادته وقدراته. نحن —كما سبق أن ذكرت في مناسبات عديدة– يتخلص تاريخنا السياسي في القرنين الماضيين في أمرين أساسيين: السعي للاستقلال الوطني للجماعة الوطنية استقلالاً يبعدها عن الخضوع لأن سيطرة أجنبية عليها؛ لتشكل سياسات داخلية ترعى جماهير شعبها كلها، وتسدّ حاجاتهم وتحقق لهم أهدافهم المادية والمعنوية، والنقطة الثانية هي ما نسميه "**الديمقراطية**"؛ أي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال تكوينات تتشكل وفق لخياراته وتحقق أهدافًا يراها ويطالب بها ويرى فيها نفعه وتحقيق ذاته ومثله الفكرية.

وقد ثبت لنا خلال فترة حكم عبد الناصر التي تميّزت بتحقيق قدر كبير من الاستقلالية الوطنية في السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية لكن مع التحقق الكبير أيضًا بأساليب الاستبداد السياسي وبعيدا عن الديمقراطية وعن التشكل الأهلي لجماعات الشعب، وثبت لنا من هذه التجربة أنها أضاعت كل المكاسب التي حققتها وسعت لتحقيقها على مدى (١٥) سنة، ضاعت كلها خلال ثلاث سنوات تقريبًا بذات الأسلوب الاستبدادي الذي قامت به. ومن ثم صار أمامنا درس تاريخي هامٌّ جدًّا يؤكد أنه لا ضمان ولا تحقق لاستقلال وطني مكفول ومتحقق وعصيّ على الانتكاس إلا بنفي الاستبداد عنه واشتماله على التحقق الأمثل لحراك شعبي تنظيميّ مؤسسيّ وأهليّ لا يخضع لسلطة الدولة، ولكنه يُخضعها لسلطانه.

فعلى الرغم من أن عبد الناصر من الناحية الاجتماعية كان عادلاً وكان يقف مع صالح الضعفاء ويعمل على تحقيقه، وكان ضد سيطرة نخب معينة على حساب الصالح الشعبي وعلى حساب الضعفاء.. ولكن كل ذلك بأساليب استبدادية، بعيدة تمامًا عن مشاركة الناس بتكوينات وتشكيلات حرّة وبعيدة عن سيطرة الدولة.. ومع ذلك انهار كل ما صنع من سنة ١٩٥٢—١٩٧٠ وألغاه خلفه الذي عينه هو بنفسه نائبًا له قبل وفاته؛ ألغاها كلها أو بدأ في إلغائها وشق الطريق لإلغائها وإنهائها تمامًا من سنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨٠ وصرنا إلى ما نحن فيه الآن من ضياع سياسي واقتصادي واجتماعي..

النقطة المهمة هنا أن هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها أظهرت أنه "**لا وطنية بدون نظام ديمقراطي**"، وإذا وجدت الوطنية فلا ضمان لاستمرارها إلا إذا وجد نظام ديمقراطي.. ولذلك فنحن حين نطالب بالديمقراطية أساسًا للعمل الوطني إنما نريد للعمل الوطني أن يكون ويقوم بضمانات جوهرية، لا يقوم ولا يصلح ولا يستمر إن قام بدونها...

فتجربة عبد الناصر أوضحت لنا أن أية سياسة وطنية في المجال الدولي وفي الاقتصاد ومراعاة العدالة الاجتماعية.. من هذا النوع، بغير ديمقراطية، محكوم عليها بالزوال، وهذا ما حدث في تجربة عبد الناصر، حكم وطني وعِيَ المصلحة الوطنية بحكم مصر والعرب بما لم يعِهِ بهذا القدر حاكم قبله على مدى القرن العشرين، مع تنمية اقتصادية، لم تكن بهذا القدر أيضًا في سرعة إنجازها على مدى القرن العشرين، وقدر من العدالة الاجتماعية لا بأس به.. كل ذلك من غير ديمقراطية، ومن خلال حكم استبدادي؛ حيث الدولة لا تقبل وجود أية تنظيمات شعبية مستقلّة عنها في المجتمع ولا تقبل وجود أية هيئة داخل الدولة تكون ذات قرارات متميزة أو مشاركة لرئاسة الدولة في شيء.. بهذا الاستبداد الكامل انتهت كل هذه السياسات فور وفاة عبد الناصر، وتولِّي خلفه السادات.

أما بالنسبة للسادات.. فأنا صرت على قدر كبير من الاقتناع بأن سياساته التي أجراها في السنوات العشر التي حكم فيها كانت بالاتفاق مع الولايات المتحدة، وكان في ذلك يتعامل مع هذه المنطقة بما يعيد الهيمنة فيها للسياسات الأمريكية.. وأهم شيء في هذا الأمر كان هو الاعتراف بإسرائيل الذي نقل الموضوع الإسرائيلي من مجال الحرب إلى مجال التعايش، وهذه كانت خطوة قام بها السادات.

والفكاهة التي قيلت أيامها، أن السادات منذ أن تولى الحكم يتبع كل إجراءات عبد الناصر ولكن في يده ممحاة وليس قلمًا، لأنه فعلًا أدَّى بسياساته العامة والخاصة والوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى ما ألغى كل الطريق الذي كان خطَّه عبد الناصر في هذا الشأن، فيما عدا أمرًا واحدًا فقط أبقاه؛ وهو النظام الاستبدادي الديكتاتوري الفردي. هو زعم من أول يوم أنه سيقيم نظامًا ديمقراطيًّا يكمل به نظام عبد الناصر، والحقيقة أنه هدم كل ما فعله عبد الناصر فيما عدا النظام الديكتاتوري، بل إنه ألغى نظام عبد الناصر بذات الأساليب الاستبدادية الفردية التي كان عبد الناصر يحكم بها المجتمع سابقًا عليه.

بالنسبة لفترة حكم السادات وفترة حكم حسني مبارك التي عشتها، فيمكن باختصار شديد أن نقول إن السادات شقَّ الطريق ورسم بداياته ونهاياته وتفريعاته، وأن حسني مبارك هو الذي قام بتمهيد هذا الطريق وهدم وبنى وفقًا لمقتضياته وما يحتّمه. السادات هو راسم السياسة، وقد اغتيل بعدها، وحسني مبارك هو منفِّذ هذه السياسة.

وحسني مبارك موظف بيروقراطي ليست لديه القدرة على رسم السياسات، ولكنه منفِّذ، وينفذ بحذر وببطء كبير... وكان تنفيذه لهذه السياسات لا يحتاج إلى ذكاء، ولا إلى مغامرة؛ لأن المطلوب كان في التنفيذ منه أن تقوِّض مراكز القوة في النظام القديم.

(٣)

وإذا كان عبد الناصر استطاع أن يبني جهاز إدارة قويًّا ليس من ناحية الأمن فقط ولكن من ناحية الاقتصاد والشؤون الاجتماعية أيضًا، مستفيدًا في ذلك من الخبرات الفنية المهنية التي تمتلكها الطبقة الوسطى في مصر ومنظِّمًا لها في تكويناتها المهنية، فإن حسني مبارك فيما اتَّبعه من سياسة السياسات كان عليه أن يقوِّض مجالات هذه القوة ويفكِّكها فيما يتعلَّق بمجالات الأمن.

إن القدرة على التفكيك لا تحتاج لفرط ذكاء، سيما إن كانت تتمُّ بحذر وببطء اعتاد عليهما مسلك حسني مبارك. ولذلك فأنا أحدد نظام حسني مبارك بثلاث مراحل كل واحدة منها يدور حول السنوات العشر:

السنوات العشر الأولى من حكمه: ينفذ سياسات سلفه السادات بذات جهاز الدولة، وبما فيه من كفاءات ومن قدرات على العمل. واستبقى فيه الكثير من ذوي الخبرات المهنية العالية الذين كانوا موجودين أصلًا. ولذلك لم يظهر في السنوات العشر الأولى خلل كبير في التشكُّل الإداري، وكان هو أيضًا في السنوات العشر الأولى حذرًا جدًّا، وليس متأكِّدًا تمامًا من سيطرته على القوات المسلَّحة بسبب وجود أبو غزالة ذي السمعة الكبيرة داخل هذا الجهاز الكبير المنضبط. وكانت علاقته بالأمريكيّين لم تصل بعد إلى الحدِّ الذي وصلت إليه بعد ذلك.

وفي أوائل التسعينيات تخلص من أبو غزالة في الجيش وما يمثِّله من منافسة، وارتبط ارتباط كاملًا بالسياسة الأمريكية خاصة مع اشتراك مصر في الحرب ضدَّ العراق بعد احتلال صدام للكويت ١٩٩٠، وهذا أعطى لحسني مبارك قدرة أوسع على التصرُّف في إعادة هيكلة الدولة، بشكل يجعله أكثر قدرة على السيطرة على من دونه والتحكُّم فيهم وإنفاذ ما يراه وبغير خضوع لتلقائية العمل الجاري من قبل.

وهنا نجد أنه في السنتين أو الثلاث الأولى من التسعينيات أصدر مجموعة من القوانين يتعلَّق أولها بتعيين القيادات في المناصب القيادية في الدولة بحيث يكون تعيينهم وقتيًّا ويعيَّنون لا من خلال حقوق ومراكز قانونية سابقة لهم ولكن من خلال محض اختيارات الرئاسة لهم. وكان ذلك يتعلَّق بالوظائف أو ما يسمى الوظائف الحكومية غير التكرارية أو وظائف القيادات.

وفي ذات الوقت كانت شركات القطاع العام المنتجة والتي تزيد عن (٣٠٠) شركة [٣١٥- ٣١٦ أو قريبًا من ذلك] تتبع الوزارات المختلفة حسب نوعيَّاتها. فالشركات الزراعية تتبع الزراعة، والصناعية تتبع الصناعة، والتجارية تتبع التموين... إلخ. وتشرف عليها هيئات ومؤسسات عامة، فعدَّل هذا النظام وجعله نظام شركات تتبع شركات قابضة؛ وذلك لإمكان التصرُّف فيها بالبيع في المستقبل. وجعل لكلٍّ منها مجالس إدارة تتغيَّر كلَّ ثلاث سنوات بشأن الوظائف القيادية غير التكرارية في الحكومة. وقرَّر ذلك باسم الديمقراطية وأنها انتخابات تجري من الجمعيات العمومية لكل شركة، والحقيقة أن هذه الجمعيات العمومية هي كلها مجلس إدارة الشركة القابضة الذي يعيِّنه وزير واحد هو وزير قطاع الأعمال العام.. فباسم اللامركزية وضع كل الشركات بيد وزير واحد بدلًا من عدد من الوزراء، هو وزير قطاع الأعمال العام. وباسم الديمقراطية جعل كلَّ مجلس إدارة لشركة يتغيَّر كلَّ ثلاث سنوات ممَّا يزعزع المراكز الثابتة في مواجهة رئيس واحد وليس مواجهة مساهمين.

والتعديل الثالث كان في القوات المسلَّحة؛ إذ كان العميد أو من في رتبته يبقى ثلاث سنوات ثمَّ يرقى إلى رتبة اللواء أو يُحال إلى الاستيداع. فأجرى هذا الأمر من رتبة عقيد. فإذا لم يُرَقَّ العقيد إلى عميد بعد ثلاث سنوات يُحال للاستيداع أو يتم المدَّة كل سنة بسنة. والعميد إذا لم يُرَقَّ لواء بعد سنتين يُحال إلى الاستيداع أو يمدَّ له كل سنة، وأصبحت كل الدرجات الوسطى من الجيش إلى الدرجات العليا يخضع للمدِّ السنوي له في عمله بما لا يستطيع به أبدًا أن يضع أو ينفِّذ أيَّ سياسات عامة، أو يكون له رأي أو يقدر على العمل الآمن والساعي للنتائج بعيدة المدى.

ومن هنا بدأ التفكُّك بهذه الإدارة المصرية على مدى سنوات التسعينيات، كان كل أصحاب المناصب الوسيطة أو العليا أو غير التكرارية، في القطاع المدني، وفي شركات القطاع العام، وفي الجيش، وفي البوليس، بعد أن سار نفس النظام الذي استقرَّ في الجيش عليهم صار كل هؤلاء يشيع بينهم فكرة "إطفاء المكَن" أي ألا تعمل أعمالًا قد تجلب عليك سُخط رئيس ساخط عليك، أو تكون ذات نتائج بعيدة في الأداء العام الأجهزة الدولة المختلفة أو شركات القطاع العام أو غيرها. **ومن هنا بدأ التفكك**.

ثم بدأ بيع القطاع العام... ومنذ نهاية التسعينيات تولَّى إدارة الحكم عاطف عبيد الذي كان تولَّى تفكيك القطاع العام في السنوات العشر السابقة، تولَّى رئاسة الوزارة، وبدأ التفسُّخ في أجهزة الدولة تظهر آثاره في انهيارات كاملة للعمل في كل المجالات. وساعد على ذلك أنه في القطاع العام وضع فكرة "المعاش المبكر"، أي إنه من سنِّ الخمسين يستطيع الموظف أن يطلب إحالته إلى المعاش وذلك لكي يشجع كل ذوي الخبرة في هذه القطاعات المختلفة على الخروج من الخدمة في الوقت الذي يحتاج جهاز الإدارة لعمل هؤلاء بخبراتهم السابقة كلها لتدريب ونقل الخبرة للأجيال المختلفة بعدهم.

هذه وسائل تفكيك وتفسيخ جهاز الدولة بكل تشكيلاته، وأصبح جهازًا خاضعًا فقط لرئاسته الفردية. وشُلَّتْ تمامًا قدرة المستويات المختلفة من المهنيِّين وذوي الخبرات الفنية في فروع النشاط المختلفة، شُلَّت تمامًا قدرته على الفعل النافع بعيد المدى وحتى على الإدارة البصيرة الحكيمة بما يقابلهم من ظروف وصروف.

النقطة الثانية كانت تشجيع الدولة للمهنيِّين فيها في مختلف المجالات من الإعارة لدول الخليج بما أفقد هؤلاء الحسَّ الرسالي لعملهم في مهنهم المختلفة عند عودتهم، وبما ساعد على خلخلة عنصر الانتماء الجماعي والغيرة على الصالح العام في أدائهم العمل في بلدهم الأصلي عند عودتهم إليه.

بهذا جرى في عهد حسني مبارك تفكيك جهاز الدولة باعتباره الجهاز الوحيد والأوحد الذي يدير الشؤون العامة في مصر، ولذلك عندما قامت حركة ٢٥ يناير ٢٠١١ سقط النظام في عشرة أيام، لم يستطع أن يُقاوم، ثم عادت بعد ذلك بسنتين البيروقراطية المصرية للحكم في انقلاب سياسي جرى لعدم وجود تنظيمات شعبية قوية قادرة على الإمساك بإرادة البلاد، واتَّسمت إدارتها هي بعد الانقلاب بكلِّ ما نرى من أخطاء وعدم تبصُّر يعكس ما آل إليه جهاز الدولة من وَهَنٍ.

الحزب الوطني الديمقراطي في عهد مبارك لم يكن حزبًا.. أي مستقلًّا عن الدولة... التكوينات التي عملها حسني مبارك لا تختلف عن التكوينات التي أقامها عبد الناصر... كهيئة التحرير أو الاتحاد الاشتراكي... كل منهم كان يضع لافتة تدل على أن الشعب يتجمَّع في تكوينٍ وراء الدولة، لكنه في الحقيقة كان تكوينًا حكوميًّا لا يخرج عن صناعة الحكومة قيد أنملة ولا يصل فيه لمواقع القيادة إلا من تشرئب أعناقهم لرضاء الدولة عنهم أو تأخذهم في كنفها، ومن يتوهَّم غير ذلك –وهم قلَّة– فلا أثر لها.

لكن الحقيقة أن أمن الدولة عندنا على مدى هذه السنوات كلها لا يعترف إطلاقًا بأن يكون هناك تنظيم شعبي منفصل عنها وليس تحت رقابتها وإشرافها حتى لو كان هذا التنظيم جمعية خيرية أو جمعية لدفن الموتى.

إن تقاليد نظام الحكم عندنا ألَّا يوجد تنظيم جماعي في أيِّ فرع من فروع الأنشطة الاجتماعية يكون بعيدًا عن رقابة الدولة ومتابعتها وهيمنتها، انظر إلى جميع القوانين الخاصة بالجمعيات الخيرية والجمعيات التعاونية وغير ذلك، ستجد دائمًا أنها خاضعة للدولة.

*****

القضايا الأساسية



الوحدة العربية: لماذا فشلت القضية الأولى لثورة يوليو؟

د. سعيد خالد الحسن(*)

لماذا فشلت القضية الأولى لثورة يوليو؟ قبل الإجابة على هذا السؤال ينبغي أن نتساءل عن ماهية القضية الأولى لثورة يوليو، وعمَّا إذا كانت الوحدة العربية هي بالفعل القضية الأولى لثورة يوليو؟

بالقطع لم تكن الوحدة العربية قضية ثورة يوليو عند اندلاعها.. بل –كما نحسب– كان العنوان الأساس لثورة يوليو هو الاستقلال والتحرُّر: وهو ما تحقَّق في ١ يوليو سنة ١٩٥٧ عقب فشل العدوان الثلاثي على مصر (أكتوبر/ نوفمبر ١٩٥٦) عندما صادر عبد الناصر آخر ما تبقَّى من معدَّات قواعد البريطانيّين بمصر ليسدل الستار نهائيًّا على جلاء الاحتلال البريطاني عنها والذي كان كل من عبد الناصر كرئيس لوزراء مصر وأنتوني إيدن وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني قد وقَّعا في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ اتفاقية بجلاء البريطانيّين بالكامل عن مصر في غضون عشرين شهرًا من توقيع الاتفاقية وانقضاء معاهدة التحالف التي كانت قد وقِّعت في لندن عام ١٩٣٦.. وفي ١٨ يونيو ١٩٥٦ تمَّ إجلاء آخر جندي بريطاني عن مصر وأُلغيت الملكية وأُعلن قيام النظام الجمهوري.

ويمكننا القول إن ثاني عناوين ثورة يوليو هو القضاء على الإقطاع وإقصاء النخب السياسية التي عجزتْ قبلًا عن تحقيق –وقد تعوق مستقبلًا تحقيق– تطلُّعات المصريّين في الاستقلال والعدالة الاجتماعية، وهو ما بدأته ثورة يوليو بقوانين الإصلاح الزراعي (سبتمبر ١٩٥٢) والقرارات الاشتراكية بشأن البناء الاقتصادي وتأميم كبرى المؤسَّسات الاقتصادية والصناعية (١٩٦١). وضمن هذا المسار أصبحت ثورة يوليو جزءًا من النظام في مصر وانتهت مهامها الثورية بتحقُّق الاستقلال والقضاء على الإقطاع، ناهيك بتأميم قناة السويس (١٩٥٦) إنجازًا للتحرُّر من الاستعمار.

وهكذا فإن الوحدة العربية كانت في واقع الأمر قضية تبنَّاها عبدالناصر وصحبه، لا بصفتهم ثوارًا وإنما رجال دولة يحكمون النظام في مصر، ومن ثمَّ كانت قضية الوحدة هي قضية لنظام ٢٣ يوليو، لكنها لم تكن بالقطع قضيَّته الأولى بحكم أن أي نظام يستهدف بالأساس بقاءه واستمراريته. وإنجاز الوحدة العربية لا يمكن أن يتمَّ إلا بتجاوز استقلالية أقطاره العربية ومنها مصر بطبيعة الحال. ومن هنا فإن قيادة عبد الناصر لمصر ونضاله من أجل الوحدة العربية، كان من جانب نضالًا لناصر بصفته قائدًا للتحرُّر العربي وللجماهير العربية داخل وخارج مصر، لكن جوهره كان نضالًا يوظِّف ناصر عبرَه أدوات الدولة الإقليمية المصرية لتحقيق الوحدة العربية، وهي لم تكن كما لا يمكن أن تكون قضية لثورة ٢٣ يوليو، وإنما قضية ما يمكن أن نطلق عليه قوى الثورة العربية[١]، أو ما رأي عبد الناصر في نهاية المطاف[٢] أن يطلق عليه ***الحركة العربية الواحدة***، التي رأى أنه يقع عليها

(*) أستاذ كرسي الحضارة الإسلامية والمشترك الإنساني، جامعه محمد الخامس / الرباط.

(١) للمزيد، انظر:
- عصمت سيف الدولة، **نظرية الثورة العربية**، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٧٢).

(٢) عصمت سيف الدولة، **عن الناصريين وإليهم**، (تونس: صامد للنشر والتوزيع، ط١، مارس ١٩٨٩)، ص ١٥.

(وليس على النظام القطري العربي) عبء إنجاز الوحدة العربية وتحرير فلسطين.

***

غير أننا نريد أن نسجِّل بداية أن منهجيَّتنا في تناول قضية الوحدة العربية أو غيرها من قضايا المستقبل والواقع العربيَّين هي باختصار منهجية ترى أنه لا يستقيم من جهة، النظر في أي قضية من هذه القضايا بعيدًا عن المستجدات الواقعية: وهو ما يقتضي –ما نطلق عليه– "التَمَثُّل الواقعي"؛ كما أنه يقتضي من جهة أخرى اعتبار النسق المعرفي الذي ينتمي إليه أهل النظر في قضاياهم المجتمعية والقومية وبما يقدِّمه مثل هذا الاعتبار من معانٍ وقيم ومرتكزات مفاهيمية ودروس تاريخية: وهو اعتبارٌ –أو "تمثُّلٌ معنويٌ"– للنسق المفاهيمي الحضاري ينبغي أن ينظر "التمثُّلُ الواقعي" في حصيلته ومخرجاته كتمثُّل معنوي ليجعل من هذه الحصيلة حصيلةً تضبط النظر "الواقعي" في الواقع المعاش وظروفه المُعاشة ومستجدَّاتها.

ولعلَّه يفيدنا هنا أن ندلِّل على ما نقوله عبر النظر في كتاب رجل نحبه ونقدِّره وننْهل من فكره وأدبيَّاته وخبرته الغنيَّة: وأقصد به الشيخ محمد الغزالي رحمه الله.. فهو في كتابه "قذائف الحق" يبيِّن أن كُتَّابًا مسلمين كبارًا كانوا يكتبون في مقدماتهم لكتب أمضاها جمال عبد الناصر "فيها أشرف ما يؤكد زعيم مسلم نحو أمَّته ودينه"؛ والشيخ الغزالي إذ يُبيِّن ذلك، يتساءل من بعد: كيف حدث ذلك التغيير الرهيب في فكر جمال عبد الناصر: فقد رأى شيخنا الجليل أن عبد الناصر كان ينحاز في كل صراع بين الإسلام وطرف آخر إلى هذا الآخر في وجه الإسلام، سواء تعلَّق ذلك بالصراع بين الهند وباكستان، أو الصراع بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونان؛ بل يمضي بعيدًا معتبرًا أن جمال عبد الناصر كان أسدًا هصورًا في قتال اليمن وحملًا وديعًا في قتال الصهاينة. وحقيقة الأمر فإن هذا النظر لا يقتصر على شيخنا الجليل، أو على ما ذكره؛ بل هناك كما هو معروفٌ وشائع من يقف عند قيام عبد الناصر بحلِّ الأحزاب المصرية بُعيد ثورة يوليو، ويتَّخذ هذا دليلًا على النهج الديكتاتوري لعبد الناصر وتجربة نظام ٢٣ يوليو بشكل عام.

أما بشأن ردِّ عبد الناصر على هزيمة ١٩٦٧، فإن من قادوا وأشرفوا على إعادة بناء القوات المسلحة المصرية بعد هزيمة ١٩٦٧ يُرجِعون لناصر الفضل الأكبر في القيام بذلك بكفاءة واقتدار ما كان ليتحقَّق بدونها انتصار رمضان ١٣٩٣هـ/أكتوبر ١٩٧٣م، وهو الانتصار الذي كانت حرب الإستنزاف بين مصر وإسرائيل (من مارس ١٩٦٨ إلى أغسطس ١٩٧٠) بشائر ناصعة على قدومه الوشيك[1]. لا نريد هنا نفي هذه الانتقادات في جملتها وتفاصيلها وإنما نريد القول بأن تقييم وجاهتها لا يستقيم إلا عبر متابعة الملابسات وسياق الظروف التي حكمت قرارات عبد الناصر ومواقفه. ويمكننا في هذا الشأن أن نضرب بعض الأمثلة:

– إن وقوف عبد الناصر إلى جانب الهند–أو في مواجهة تركيا– كان في حقيقة الأمر وقوفًا ضد طرف شكَّل أحد المرتكزات الرئيسة لحلف بغداد الأمريكي الاستعماري الذي كان يريد جعل العالم الاسلامي أداة طيِّعة لحلف الأطلنطي في مواجهة خصومه الدوليين، سواء تعلَّق ذلك بمعسكر الاتحاد السوفيتي الاشتراكي أم بشعوب العالم الثالث المتطلِّعة للتحرُّر من التبعية والهيمنة الاستعماريَّتين، وقد تُسجَّل هنا تحفظات مُحِقَّة على موقف ناصر إلى جانب الهند المتصارعة مع باكستان المسلمة –أو في مواجهة تركيا بلد المسلمين– لكن يظل أن لناصر معاذيره وهو يخوض معركة مصيرية في مواجهة المعسكر الإمبريالي الأمريكي.

– عندما أرسل عبدُ الناصر عبدَ الحكيم عامر في أول زيارة لوفد مصري إلى موسكو لمناقشة الأمور العسكرية وجس النبض فيما يخص السد العالي، حرص عبد الناصر أثناء زيارة عامر أن يعلن من القاهرة عن الأحكام الصادرة من

(١) للمزيد، انظر:

- محمد فوزي، **الاعداد لمعركة التحرير ١٩٦٧– ١٩٧٠**، (القاهرة: دار الكرمة، ط١، ٢٠١٥)

المحكمة العسكرية في قضية الشيوعية، والتي تضمَّنت أحكامًا بالسجن على ١٨ متهمًا شيوعيًّا بمدد سجن تتراوح بين ٦ و١٢ سنة. وهو في هذا يريد أن يوجه رسالة بأنَّ له سياسته الداخلية التي يعتبرها تتَّصل بالسيادة الوطنية، وقد أبدت القيادة السوفيتية حينها احترامها لسياسته تلك: وهو ما رصده السفير البريطاني في موسكو حينئذ (نوفمبر ١٩٥٧) في تقريره إلى وزير خارجيته معتبرًا أنه: لا شك في أن السوفييت يراعون مشاعر مصر الوطنية والقومية ويحاذرون من مسِّها، وأن علاقات القاهرة بموسكو لن تسفر عن أي تغلغل شيوعي بمصر، وأن الحزب الشيوعي سيظل ممنوعًا بينما يقبع أقطابه في السجون بدون أن تتدخَّل موسكو لصالحهم[١].

إن حلَّ عبد الناصر للأحزاب بُعيد ثورة يوليو هو أمر استدعاه واقع سيطرة رجال الإقطاع بمصر على المشهد السياسي والسياسة الحزبية المصريَّيْن، فكان لا بدَّ لناصر من تصفية نفوذ الإقطاع حتى يمضي قدمًا لإرساء إصلاحاته الثورية[٢] لذا فإنَّ مثل هذا التحفظ لا يصح أن يُوجَّه إليه في السنين الأولى التي تلتْ الثورة مباشرة وإلى أن تحقَّق لناصر تثبيت شرعيَّته الثورية بتأميمه لقناة السويس، ثم تصدِّيه للعدوان الثلاثي (١٩٥٦)، ونجاحه في الاحتفاظ بقناة السويس تحت السيادة المصرية؛ إلَّا أن التحفُّظ على عدم اعتماد عبد الناصر لحرية العمل الحزبي يمكن أن يستقيم إذا تعلَّق بالمراحل التي تلتْ قيامه بالفعل بالإصلاح الزراعي وتصفية نفوذ الإقطاع بمصر.

– منذ البداية واجه ناصر مشكلة كبرى في إدارة ثورته وإصلاحاته وبالخصوص ما كان يوكِلُ أمره بالضرورة للضباط من رفاقه في مجلس قيادة الثورة الذين نيطت بهم مهام الثورة والحكم.. وهم بطبيعة الحال لم يكن لهم ذات الخلفيات العقائدية: لذا لاذ عبد الناصر بما يتجاوز الخلافات العقائدية، فاتَّكأ على صداقته الحميمة بعبد الحكيم عامر لتثبيت سلطته أمام منافسيه من قيادات الضباط الأحرار على وجه الخصوص، غير أن هذا الاتِّكاء قاد عبد الناصر إلى انتكاسات ليست فحسب فيما يتَّصل بإدارة عامر لسوريا خلال وحدتها مع مصر، بل أيضًا في إدارة عامر للقوات المسلَّحة لنظام عبد الناصر، سواء ما اتَّصل من ذلك بقرار التدخُّل العسكري في اليمن أم بحرب ١٩٦٧ ونكستها[٣]، وهناك من رجال ثورة ناصر –كما هو شأن الأستاذ أمين هويدي– من يرى أن ذلك الاتِّكاء على عامر قد قاد من جهة أخرى –في مفارقة ذات دلالة– إلى انعدام التواصل بين القيادة العسكرية وتلك السياسية ممَّا شكَّل عجزًا بنيويًّا واكب أداء ثورة يوليو لمهامها[٤].

– وفي كل الأحوال كان عبد الناصر يجد نفسه مستدرَجًا – أو مضطرًّا– لأن يجعل من الدولة المصرية وجهازها البيروقراطي أداته في تحقيق إصلاحاته ومشروعه الثوري التحرُّري[٥]، وإذ أدَّت تداعيات هزيمة ١٩٦٧ إلى تصفية "مراكز القوى" في الجيش، وإلى استرداد القيادة السياسية هيمنتها على كافَّة مؤسَّسات الدولة وجهازها البيروقراطي؛ فقد أدَّى ذلك إلى تكريس القيادة الفردية لعبد الناصر على رأس الدولة في ظروف بالغة الدقَّة تكاد تكون فيها الأجهزة السياسية الموالية للرئيس عبئًا أكثر من كونها عونًا له في قيادته لمهام إزالة آثار عدوان ١٩٦٧. ومن هنا فلن يثير الدهشة أن ينجح السادات (خليفة عبد الناصر وخصم الناصريّين) في الإجهاز على خصومه في مختلف مؤسَّسات الدولة المصرية بعد أن قُيِّضَ له فيها أن يمسك بمفاتيح

(١) محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١،١٩٨٨)، الجزء الأول، ص ٢٣٠.

(٢) عصمت سيف الدولة، **هل كان عبد الناصر دكتاتورًا ؟** (بيروت: دار المسيرة، ط١، ١٩٧٧)، ص ٤٧ وما بعدها.

(٣) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الجزء الأول، مرجع سابق، ص١٠٢، ص٥٩٥ وغيرهما.

(٤) طارق البشري، **الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢–١٩٧٠**، (القاهرة: كتاب الهلال، ديسمبر ١٩٩١)، ص٣٥٦.

(٥) عصمت سيف الدولة، عن الناصريين وإليهم، مرجع سابق، ص١١١.

القيادة السياسية الفردية التي آلتْ إليه عند خلافته لعبد الناصر[١].

– وواقع الأمر – كما نحسب– أن عبد الناصر كان يدرك أن ثورته كانت ثورة من أعلى: تتمثَّل أداتها بالبيروقراطية المصرية وجهازها في الدولة المصرية، ومن هنا كان بحث عبد الناصر الطويل عن صيغ جماهيرية توفِّر لتطلُّعاته الثورية تنظيم قاعدتها الجماهيرية على أسس نظرية فكرية جامعة في الداخل المصري بدءًا بتجربة *هيئة التحرير* ومن ثم *تحالف قوى الشعب العامل* ومن بعد *التنظيم الطليعي*، وانتهاءً بتبنِّيه عربيًّا لمفهوم *الحركة العربية الواحدة* (المتحرِّرة من أيِّ تبعيَّة لأي نظام قُطري عربي وبما في ذلك المصري) كسبيل وحيد لبناء الوحدة والمستقبل العربيَّيْن.

***

ويبدو لنا أنَّ ما سبق وبالخصوص منه النقطتين الأخيرتين إنما تتَّفقان مع ما يراه –عن حق– منير شفيق في كتابه "في التجزئة والدولة القطرية"، حينما رأى أن المعضلة والعقبة الأساس التي ينوء بها الواقع العربي هو واقع التجزئة، وأنها لا تعيق وحسب تقدُّم الأمة العربية ككل وإنما تعيق أيضًا تطوُّر الواقع في كلِّ قطرٍ من الأقطار العربية على حدة. وهو هنا لا يرى التعثُّر في تجاوز واقع التخلُّف والعجز العربي حالة كامنة في بنى اجتماعية أو ذهنية أو في واقع التخلُّف بصفة عامة أو في قضية منوطة بالوعي السياسي، بقدر ما يراه أمرًا مرتبطًا بإدارة قوى التحرُّر العربي للصراع في مواجهة العوامل الداخلية والخارجية التي تعترض تحقُّق الوحدة العربية، وفي القلب منها الواقع القُطري المُشتِّت للوطن العربي وكذلك تبعيَّته البنيوية والسياسية لقوى خارجية معنيَّة بتكريس التجزئة العربية ومنع قيام الوحدة العربية[٢].

غير أن هذه الرؤية المُقَدَّرة للأستاذ منير إذ ترصد الخطورة الكامنة في التجزئة العربية وفي تداعياتها السلبية على عملية الإدارة العربية للصراع في مواجهة خصوم المستقبل العربي التحرري، لا تبدو حاسمة في إعطاء البعد الاجتماعي "القومي" حقَّه الذي يجعل الأولوية لقضية الوحدة العربية على قضية وحدة العالم الإسلامي، إذ يقف عند تأكيده أنه لا يمكن تحقيق الوحدة الإسلامية إلا بتحقيق الوحدة العربية: فهل يتوقَّف الغرض من إقامة الوحدة العربية على تحقيق الوحدة الإسلامية؟ وهل يختلف مضمون الوحدة العربية وبنيتها المنشودة اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا عن مضمون الوحدة المنشودة إسلاميًّا؟

ولا يخفى أن الأستاذ منير في هذا إنما يوجِّه رسالةً ضمنيَّة للمنادين بالوحدة الإسلامية كبديل للوحدة العربية، يبيِّن لهم عبرها قصور الرؤية التي تفترض إمكانية تحقيق الوحدة الإسلامية عن غير طريق تحقيق الوحدة العربية؛ إلا أنه من جهة أخرى يقف بدور الوحدة العربية عند حقيقة أنها تشكِّل تعاونًا وتضامنًا في وجه خصوم المستقبل العربي. وذلك دون أن يبيِّن أن هذه الوحدة المرجوَّة هي في واقع الأمر استعادة لوحدة قائمة، حقَّقها الإسلام منذ مئات السنين وشكَّل عبرها مجتمع الأمة العربية الذي أضْحى بذلك يختصُّ بموطنه وطنًا له دون غيره من الناس، وأنه بدون استعادة هذه الوحدة فإن الأمة العربية بمكوِّناتها البشرية والمادية والتراثية تصبح في حكم المُعطَّلة؛ ممَّا يعيق قدرة الكتلة المجتمعية العربية عن توظيف قدراتها من أجل تزكيتها وتطورها الاجتماعيَّيْن.

إننا بهذا نريد أن نقف مليًّا عند حقيقة أن الوحدة العربية لا تشكِّل وحسب أفقًا للتضامن والتعاون، وإنما هي شرط للتحرُّر من القيود الحائلة دون التطوُّر. من هنا تطلق أدبيات التحرُّر الوطني هذا المفهوم على التحرُّر من القيود التي تحول دون التطوُّر الاجتماعي، وهي عربيًّا قيود لا تقف فقط عند قيود التحرُّر من التبعيَّة للخارج ومن التخلُّف في الداخل، وإنما تقف بالأساس عند أولوية التحرُّر من التجزئة كطريق

(١) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢–١٩٧٠، مرجع سابق، ص٣٦٣ وما بعدها

(٢) منير شفيق، **التجزئة والدولة القطرية**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ٦ وما بعدها.

لتحرير الإرادة المجتمعية[1]، إذ إن المشروع الوحدوي العربي هو في جوهره مشروع استعادة وحدة تحقَّقت وما زالت متحقِّقة منذ قرون، وهي ما زالت متحقِّقة بأبعادها المختلفة باستثناء بعدها النظامي الذي قام الاستعمار الأوروبي باختراقه وتفكيكه عند احتلاله للوطن العربي ولم يجلُ عنه إلَّا بعد أن تركه فسيفساء مجزَّءًا بالقطرية العربية. وإن "الانتباه" لهذه النقطة الأخيرة على قدر عال من الأهمية، لأنه انتباه تتحدَّد به رؤيتنا للقوى صاحبة المصلحة في تحقيق الوحدة العربية ومواقع غيرها من القوى، سواء كانت مواقع حلفاء (في معسكر التحرُّر) أو أصدقاء (يقفون على الحياد) أو خصوم (إقليميين أو قُطريين) أو أعداء (في المعسكر الاستعماري والإمبريالي).. وكذلك هو"انتباهٌ" يمكِّننا من التمييز بين مَنْ ينظرون في تجربة عبد الناصر ليأخذوا منها الدروس والعبر على طريق تحقيق الوحدة العربية، وبين أولئك الذين يتصيَّدون أخطاء عبد الناصر ليتَّخذوا من تشويه تجربته وإنجازاته ذريعةً يزيِّنوا عبرها لجماهير الأمة العربية الانحراف عن طريق الوحدة العربية والصدَّ عن موجبات النضال من أجلها..

***

كان إخفاق ثورة ١٩١٩[2] بمصر في تحقيق تطلُّعاتها في الاستقلال والتحرُّر من التبعية الاستعمارية، اصطدم في النهاية بحائط مسدود أدَّى إلى إحساس عام بانسداد الأفق أمام المناهج التقليدية للحركة الوطنية في تحقيق تطلُّعاتها التحرُّرية والاجتماعية، وهو ما عرض له أستاذنا المستشار/ طارق البشري بوضوح وتفصيل في الفصل الأول من كتابه "**الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢–١٩٧٠**"[3].

غير أن مصر حتى في جانبها الرسمي كانت تدرك بأحزابها وسياسيِّيها الذين عاشوا حقبة الحرب العالمية الثانية الأخطارَ المحدقة بالمنطقة العربية، ولذلك كانت تُستحضر مشاريع الوحدة العربية بين قوى النظام العربي الرئيسة وبالخصوص في القاهرة وبغداد والرياض ودمشق، وهو ما تجلَّى في مشروع ميثاق الجامعة العربية وما أسْفر عنه من تأسيس لجامعة الدول العربية، ذلك التأسيس الذي وإن لم يكن بعيدًا عن التأثير والنفوذ الاستعماري (البريطاني بوجهٍ خاص) إلا أنه كان في جوهره نزوعًا عربيًّا على صعيد القوى العربية الرسمية المتنفِّذة في الشرق من المنطقة العربية[4].

وقد كان هذا النزوع الوحدوي واضحًا لدى عبد الناصر خلال فترة مبكِّرة من الثورة كما أشار في كتابه "***فلسفة الثورة***" ، ناهيك عن أن هذا الكتاب يشير إلى ما كان يختلج في صدر عبد الناصر الشاب، وهو اختلاج يشترك فيه عبد الناصر مع أقرانه من شباب مصر في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

***

ومن المهم بشأن حضور قضية الوحدة العربية في مصر ألَّا يغيب عن نظرنا أنها ليست وليدة لتجربة عبد الناصر أو حقبته، فقد كان الاتجاه الوحدوي في مصر اتجاهًا كامنًا وعميقًا ألقى بظلاله الواضحة على تجربة علي بك الكبير في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتي باءت بالفشل (عام ١٧٧٣) نتيجة طابعها المغامر وصراعاتها الداخلية.

---

(١) عصمت سيف الدولة، **الطريق إلى الوحدة العربية**، (القاهرة: دار الطليعة، ط١، ١٩٦٨)، ص٢٦٤ وما بعدها، ص٣٧١ وما بعدها.

(٢) للمزيد، انظر:

- أحمد عزت عبد الكريم، محمد حسنين هيكل، **خمسون عامًا على ثورة ١٩١٩**، (مؤسسة الأهرام، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، دار الكتاب الجديد، ١٩٧٠)

(٣) للمزيد، انظر:

- عصمت سيف الدولة، **الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر**، (بيروت: دار المسيرة، ب.ت)، ص٣٠ وما بعدها

(٤) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٢٧١ على سبيل المثال.

وكان هذا الاتجاه الوحدوي أكثر وضوحًا في تجربة محمد علي باشا مطلع القرن التاسع عشر، وهي التجربة التي نريد أن نقف عندها لأنها أقرب عهدًا بتجربة يوليو، كما أن تجربة محمد علي باشا كانت أعمق وأوسع من تجربة محمد علي بك الكبير التي سبقتْها وإن كانت تجربتا محمد علي بك الكبير ومحمد علي باشا متشابهتان من حيث مبتدأ ومحطات وحصيلة مسارهما الوحدوي، وكانت التجربتان – وبالخصوص آخرهما– تحملان بذورًا لملامح تجربة ثورة يوليو في منتصف القرن العشرين.

وإذ نستعرض في الفقرات التالية نظرنا في تجربة محمد علي باشا لأن فيها ما يشترك في بعض ملامح وتعثُّرات تجربة ناصر الوحدوية فإن النظر فيها يبرز من جهة، أنها مع أهميتها البالغة كنذير بتجربة أخرى أكثر نجاحًا قُدِّر لاحقًا أن تتحقَّق عبر تجربة عبد الناصر الوحدوية، إلَّا أن النظر فيها يبرز من جهة ثانية تفوُّق وتطوُّر تجربة عبد الناصر الوحدوية بما لا يُقاس، كما أنه من جهة ثالثة يلقي الضوء على العوامل التي أدَّتْ في نهاية المطاف إلى تخلخُل تجربة محمد علي باشا وتواضُع حصيلتها، وهو ما سنوضِّحه عبر إلقاء الضوء على حقب ثلاث في تجربة محمد علي باشا: حقبة عمر مكرم، التي مهَّدت للحقبة الثانية وهي تمكين محمد علي، ثم الحقبة الثالثة التي شهدت إخفاقه. وقد كان ذلك التخلخُل داخليًّا بالأساس، ممَّا جعل تجربة محمد علي مكشوفةً أمام مخاطر تعطيلها والقضاء عليها من الخارج، وهو ما حدث بالفعل، ثم سنمضي بعد ذلك في تتبُّع الرؤى الخاصة بقضية الوحدة، لنستخلص أسباب إخفاق وتعثُّر عبد الناصر وثورة يوليو في تحقيق الوحدة العربية.

***

حقبة عمر مكرم (التمكين المغدور)

تقودنا الرؤية العامة للسياق التاريخي شرقي السويس إلى أن انسلاخ العرب عن السلطنة العثمانية كان نتيجة لعجز بنيتها عن الاستجابة إلى التطلُّعات التزكوية المتنامية في الولايات الواقعة تحت حكمها المباشر الفعلي منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي؛ ولعجز السلطنة عن الصمود أمام التحديات الخارجية (الأوروبية)، ومع ما نلاحظه من اصطباغ المشروع التزكوي العربي بنزوع يستهدف لدى البعض إفراغه من مضمونه الإسلامي (وهو ما يعكسه مثيلات دعوة "الجمعية الوطنية العربية" بباريس إلى جعل الخلافة منصبًا شرفيًّا وحسب)، إلَّا أن مثل هذه النزوع لم يكن بالقطع غالبًا على تطلُّعات العرب التزكوية، كما أنه لم يكن بالقطع قادرًا على تحقيق مثل هذا الإفراغ، ويظهر ذلك أكثر جلاءً في مصر (إلى الغرب قليلًا من شرق السويس) حيث كان المطلب الأساسي للحركات الاجتماعية التزكوية هو "العدل وإقامة الشرع ورفع الظلم والمكوسات التي ابتدعها وأحدثها المماليك"، هكذا عبَّر الثائرون في مصر عن مطالبهم الاجتماعية في ثورة ١٧٩٥، وهم لذلك كانوا يجدون في الأزهر وعلمائه مرجعًا لتأكيد شرعية مطالبهم من جهة، وللتعبير عنها من جهة أخرى[1].

وقطع غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨ الإرهاصات النهضوية ومعها تبعيَّة مصر للخلافة العثمانية إلا أنه سرعان ما يخرج نابليون من مصر نتيجة لتدمير البريطانيِّين لأسطوله البحري، ولمقاومة أهل مصر له، والتي لم تُجْدِ محاولات نابليون للمساومة (وادِّعائه اعتناق الإسلام) نفعًا في امتصاص حدَّتها وإصرار أصحابها (أهل مصر) على قتال "الكفار"، ولم يكد الفرنسيون يخرجون من مصر حتى اندلعت حركة جماهيرية بقيادة العلماء الأزهريِّين عام ١٨٠٥ والتي حددوا فيها مطالبهم في "ألَّا تُفرض من اليوم ضريبة على مدينة القاهرة إلا إذا أقرَّها العلماء وكبار الأعيان"، ويذهب العلماء وعمر مكرم نقيب الأشراف إلى أبعد من ذلك فيصدرون قرارهم بعزل الوالي واختيار محمد علي مكانه، فهم يرون أن "السلطان العادل وحده هو المعنيُّ [بطاعة الله ورسوله وأولي الأمر منا] حتى الخليفة

(١) وليم سليمان قلادة، **المسيحية والإسلام على أرض مصر**، (القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٦)، ص ص١٧٤–٥.

والسلطان إذا سار فيهم بالجور فإن [أهل البلد] يعزلونه ويخلعونه"[١].

غير أن محمد علي، الوالي الجديد، نجح في التفرُّد بالحكم والاستبداد بآرائه دون من بايعوه على الشورى والعدل من أولئك العلماء والمشايخ والثائرين على سلفه الذين كانوا قد وضعوا بقيادة نقيبهم عمر مكرم الولاية في يده، فهم قد فوَّضوه بالحكم ووضعوا مقاليد السلطة في إمْرته دون أن يقيّدوها بمقومات الرقابة والمحاسبة وتكامل المسؤوليات أداءً لأمانة الحكم، فوجد في هذا مسوِّغًا يوجب إعمال الحكم والسلطة على الصورة التي آلتا فيهما إليه.

حقبة محمد علي (إخفاق التمكين)

في تسارع مثير يثبِّت محمد علي سلطتَه في مصر، ثم يضمُّ السودان والولايات العربية الأخرى من السلطنة إلى سلطة حكمه، يبدأ بالحجاز فاليمن فالشام، بل يكاد يهيمن على السلطنة فيوشك على فتح إسطنبول (حاضرة السلطنة العثمانية) لولا أن أجبرته القوى الأوروبية مجتمعة على الانكفاء ثانية إلى حدود مصر، وعلى تأكيد ولائه للخلافة العثمانية (عام ١٨٤٠)، بل إن البريطانيّين ينجحون بعد أربعة عقود في ترسيخ انكفاء الحكم في مصر، إذ يتذرَّعون بمساندتهم للخديوي في مواجهته لحركة عرابي عام ١٨٨١، ويصطدمون مع الجيش العرابي في معركة التل الكبير ويهزمونه، ليبدأ الاحتلال البريطاني لمصر؛ مجهِضًا بذلك التطلُّع النهضوي فيها، والذي يقول فيه أحد قادة الثورة العرابية (محمود سامي البارودي) إنه كان يرمي إلى إعلان الجمهورية في مصر وانضمام سوريا إليها[٢].

وفي تحليل مسهب للمدركات والمفاهيم التي رسمت المناخ التزكوي في مصر في تلك الحقبة نفهم من حامد ربيع أن أهمَّ ما يميزها هو (أ) تطور من "التعصب الديني" إلى "عصبية دينية"، و(ب) بروز مفهوم "الأخوة الوطنية" كما عبر عنه بوضوح خطيب الثورة عبد الله النديم، فقد اتسمت تقاليد الحركة العرابية بعصبية تتجاوز "التعصب" الديني الذي برز في مواجهة حملة نابليون، إلى "عصبية" ترى في الإسلام بالأساس رابطة تماسك داخلية بين أبناء أمَّته[٣]، ومن المهم هنا أن نلحظ تأكيد ممثلي المعارضة الشعبية في مجلس النواب في تلك الحقبة العرابية، على أن ما يريده الأهالي إنما أن يعرض عليهم بواسطة نوابهم كل ما يتَّصل بشؤونهم لينظروا إليه بعين المصلحة[٤]. وهو ليس ببعيد عن مطالب الكواكبي في "أم القرى" الذي كتبه في حلب، والتي نوَّهنا إلى أن محمد عبده، رفيق الثورة العرابية في ثورتها، كان يقول بها يومئذ. أما مصطفى كامل مؤسِّس الحزب الوطني، حزب العرابيّين كما يقال، والمنادي من بعد جمال الدين الأفغاني، "بمصر للمصريين"؛ فهو يهاجم مشروع الخلافة العربية، إذ إن البريطانيّين "يريدون هذا العقد العربي في يد بريطانيا لا في يد الإسلام"، وينادي بالالتفاف حول السلطنة العثمانية، بل إنه يرى في تقسيمها خطرًا يهدِّد مسيحيِّي الشرق قبل مسلميه[٥].

وهكذا، من محمد علي إلى عرابي، إلى مصطفى كامل، نجد باستمرار القناعة بضرورة تدارك عجز بنية الدولة العثمانية عن تحقيق التطلُّعات التزكوية (في مصر) ممتزجة بالإيمان بالإسلام كمنطلق للتزكية وبمصير مشترك يربط مصر بغيرها من الأمصار العربية وفي مقدِّمتها تلك التابعة للخلافة العثمانية. يعبِّر محمد علي بوضوح عن ذلك في عام ١٨٢٥، وكان يومها قد أنجز ما ظلَّ طوال خمسة عشر سنة يحجم عن الإقدام عليه وما كان أسلافه من الولاة يحجمون عنه، وأعني بذلك أمره عام ١٨٢٢ بقبول المتطوِّعين لجيشه

(١) حامد ربيع، **الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي**، (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٤٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢٤٣.

(٣) المرجع السابق، ص٢٣٨-٢٣٩.

(٤) المرجع السابق، ٢٣٧.

(٥) محمد محمد حسين، **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر**، (القاهرة: مكتبة الآداب، ج١، ط٢، ١٣٨٢هـ)، ص٨- ٩، ٢٣.

من الأهالي في مصر[1]، يقول محمد علي في إحدى رسائله التي كتبها قبيل قيامه بحملته العسكرية الأولى إلى الشام[2]: "أنا أعرف أن السلطنة (العثمانية) تسير يومًا فيومًا إلى الرَّدَى، وإنه ليصعب عليَّ أن أنشلَها ممَّا هي فيه. فلماذا أحاول المستحيل بوسائلي القليلة. على أني سأقيم على أنقاضها مملكة كبيرة ولديَّ جلُّ الوسائل التي تساعدني على الفوز. إنني أستطيع أن أفتح عكا ودمشق وبغداد (وأحقِّق) مقاصدي على ضفاف دجلة والفرات لأنها حدود ثابتة للدولة التي أسعى إلى إنشائها".

ولسنا نستطيع أن نرى في هذه التطلُّعات مجرد نزوع إلى التوسُّع والفتح. ولكننا نرى أنه كان ينطلق في تطلُّعاته هذه من مجموعة من الحقائق الواقعية المشهودة، الأولى- تنافس الدول الأوروبية الكبرى على السيطرة على أقاليم الدولة العثمانية ودار الإسلام، وعجز بنية السلطنة العثمانية عن مواجهة عواقب هذا التنافس والصمود أمام محاولات السيطرة الأوربية، الثانية- يعمل تنافس الدول الأوروبية فيما بينها (على الاستحواذ بالهيمنة على أقاليم الدولة العثمانية) على تعطيل تحقق هذه السيطرة الأوربية، وذلك عبر استثمار السلطنة لولاء أقاليمها (الإداري والمعنوي) ملاذًا من أخطار التبديد الأوربي، وأداةً في إدارة تحالُفاتها مع هذه الأطراف الدولية المتنافسة، والثالثة- عجز محمد علي (بطبيعة الحال) عن أيما مواجهة سافرة مع القوى الأوروبية.

بناءً على رؤيته للوضع العثماني والدولي، ظلَّ محمد علي متمسكًا بمجموعة من المواقف. أولها- أن يظلَّ متشبثًا بتبعيَّته الاسمية للخلافة؛ وهو بذلك يستظلُّ بمظلَّة التحالفات الدولية للسلطنة العثمانية، في الوقت الذي لا تستطيع السلطنة التعامل مع سياسته إلَّا على أنها شأن داخلي بها (حتى لا توجد الذريعة للأطراف الأوروبية بتدخُّل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية). وقد ظلَّ محمد علي متمسكًا بهذا المبدأ حتى وهو يكاد ينجح في عزل السلطان العثماني واستبداله بآخر. ثانيها- أن يعمل ضمن ذلك على تدعيم بنية سلطته المادية والإدارية في ولاية السلطنة ذاتها. وهو في ذلك يتطلَّع إلى تدعيم قدرته على مواجهة الأطماع الأوروبية في دائرة سلطته من جهة، وعلى مواجهات محاولات السلطنة الرامية إلى إعادة حكمه للتبعية الفعلية (لا الاسمية) والتي كان يراها عامل استنزاف لموارد الولايات من جهة وتفسيخ للبنية الداخلية الإدارية للسلطنة من جهة أخرى.

وتطبيقًا لهذه المواقف، اتَّجه محمد علي (في توسيع وتدعيم نطاق سلطته) إلى الشرق، لا إلى الغرب (في إفريقيا). وهو حين يفعل هذا فإنه يفعله مستغلًا حاجة السلطنة الملحَّة لاجتثاث مدِّ الوهابيِّين المتنامِي، إذ شكَّل الوهَّابيون حينها تهديدًا فعليًّا لولايات السلطنة العثمانية في العراق والشام. وكانوا قد صدَّعوا السلطة الروحية للسلطنة العثمانية (خادمة الحرمين) باستيلائهم على مكة والمدينة. وكان محمد علي يتجنَّب بهذا ويحذر من الامتداد نحو أوروبا (وهو قرب أدَّى في الواقع إلى اجتثاث الحكم العثماني في شمال أفريقيا قبل أي منطقة عربية أخرى). وبذلك يمكن أن نفهم إعراض محمد علي وتجاهله لاقتراح فرنسا عليه بالتعاون على ضمِّ الجزائر وتونس وطرابلس وإخضاع شمال أفريقيا لهما.

وضمن هذه الاعتبارات يمكن أن نفهم أيضًا موقفه حين أوصى ابنه إبراهيم (ممثِّله في المفاوضات مع السلطنة العثمانية) وذلك بعد قرابة نصف قرن من إعراضه عن التعاون مع الفرنسيِّين، بأن يحصل على موافقة السلطنة بأن يضمَّ لولايته تونس وطرابلس والمغرب (دون الجزائر التي كانت قد خضعت للاحتلال الفرنسي) وكذلك ألوية أنطاكية وعلائية، إذ كان قد أنجز ما أراد من النمو بدائرة حكمه لتشمل الجزيرة والشام. بل انه قد أوصى إبراهيم

(١) وليم سليمان قلادة، المسيحية والإسلام على أرض مصر، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٢) عبد الرحمن زكي، "حملة الشام الأولى والثانية (١٨٣١-١٨٣٩)"، (في) عبد الحميد البطريق وآخرون، **ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨-١٩٤٨: مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مئة عام على وفاته** (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨)، ص٢٩٣.

بالحصول على موافقة السلطنة على ضمِّ قبرص وجزر إيجا اللتين يراهما إبراهيم موطئ قدم يمكِّن السلطنة من مهاجمة مصر بسهولة[1]، وفي هذا يكتب إبراهيم إلى أبيه محمد علي قائلًا[2]:

"... السلطان محمد (العثماني) سيعمل كل ما في وسعه لتنفيذ المآرب الظالمة... إن التزاماتنا الدينية والشخصية نحو العالم الإسلامي تتطلَّب منَّا ألَّا نفكِّر في مصالحنا فقط. بل وفي صالح رفاهية وسعادة الأمة الإسلامية؛ وعلى ذلك سنحاول جهد طاقتنا لطرد هذا المخلوق اللعين لكي يجلس على العرش العثماني وريثه حسبما يتَّفق مع سياستنا... وباتِّخاذنا هذه الخطوات يمكن إنهاض العالم الإسلامي".

غير أن القوى الأوروبية ما كانت لتدعَ محمد علي يمضي في تشكيل السلطة في الدولة العثمانية وفق سياسته وتطلُّعاته النهضوية. وهو ما يعبِّر عنه رجل الدولة البريطاني "بالمرستون" فيقول بينما كان محمد علي يدق باب السلطنة[3]: "إن قصد (محمد علي) تأليف مملكة عربية لجميع بلاد العرب... إن تركيا... أفضل من أي ملك عربي يقوم على هذه البلاد نزوعًا للعمل، كثير الحركة".

لقد كانت نقطة ضعف محمد علي الأساسية هو تجاهله أن شاغل منصب السلطنة العثمانية سيختار الاحتماء بقوى أوروبا كملاذ أخير لمواجهته تمامًا كما سيفعل حفيد محمد علي نفسه في مواجهته للعرابيِّين، كما فات محمد علي أن يدرك أن القوى الأوروبية لن تتركه يُعيد بسلام، صياغة بنية السلطنة. وهكذا وجد محمد علي نفسه يواجه ما عمل جاهدًا على تفادِيه، وهو مواجهة أوروبا وجهًا لوجه، لقد قادتْ مغامراته النهضوية إلى تعميق تفسُّخ بنية السلطنة من

(١) المرجع السابق، ص ٢٩١، ٢٩٧، ٣٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٦.

(٣) محمد أحمد حسونة بك، "إبراهيم باشا في بلاد اليونان الجمعية الملكية للدراسات التاريخية"، (في) عبد الحميد البطريق وآخرون، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨–١٩٤٨: مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مئة عام على وفاته، المرجع السابق، ص ٣٦.

جهة، وإلى تصديع جهوده التزكوية في مصر ذاتها من جهة أخرى، لا شكَّ أن استقلال محمد علي بحكم مصر بثقلها المادي الحضاري قد أسعفه في المضيِّ طويلًا في تعبئة وإدارة سلطته، لكنه عاد إلى حيث بدأ أولًا حين عجز التكوين الثقافي المحدود لدائرة سلطته المستبدَّة، وحين عجزت تربيتُه العسكرية العثمانية التقليدية (ولا نقول كفاءته التعبوية) عن ربط جهوده التعبوية بقيم الأهليِّين الروحية والثقافية التي تتشكَّل بها مدركاتهم الجماعية، ففشل في تزكية التعبئة إلى مستوى إعادة صياغة أسس البنية الإدارية والمجتمعية في مناطق حكمه.

أمَّا ما يتعلَّق بالبعد القيمي لإطار المدركات الذي حكم جهده التعبوي، فقد تجلَّى في عجزه عن وسْمه بأيِّ طابعٍ إسلامي إصلاحي، وهو ما أفقد حيويَّته المتدفِّقة في مواجهة السلطنة منْ أيما سندٍ شعبيٍّ حاسمٍ، فبدتْ جهوده وكأنها مجرَّد تحدٍّ للسلطة الروحية للرابطة الإسلامية، ولا نقول للحكم العثماني، بل إن هذا القصور يتجلَّى بشكلٍ أوضح وهو بصدد غزو الحجاز واستعادة مكة والمدينة، فبالرغم – كما يشرح في إحدى رسائله– من نجاحه في استقطاب المماليك، أو الأمراء المصريِّين، وفي استيعابهم ضمن ترتيباته الإدارية والعسكرية، إلا أنه يفشل في كسب مساندتهم لحملته لإعادة "الحرمين الشريفين"، ويكشف لنا وصفه إياهم بالأمراء الفراعنة عن بواعث لجوئهم جماعات إلى صعيد مصر وموقفهم الرافض للذهاب إلى الحجاز، فبالرغم من تجاهل هذا الوصف للطابع العربي الإسلامي الذي تجذَّر في مصر منذ تصدِّيها لتيار الصليبيِّين، إلا أنه يكشف الاندماج الكامل للمماليك بالنسيج الاجتماعي وتعبير مدركاتهم الجماعية عنه، في إطار انتمائهم الثقافي والاجتماعي لمجتمعهم في مصر، فهم قد علَّلوا رفضهم لغزو الحجاز بقولهم "لن نرضى بحكم الدولة العثمانية لنا"[4].

(٤) أحمد فؤاد متولي، "المماليك يرفضون الاشتراك في محاربة السلفيين تحديا لأوامر محمد علي: دراسة من واقع الوثائق التركية"، **مجلة**

أما على الصعيد الإداري، فقد كان محمد علي قد رفض أيما مشاركة فعلية للقوى المحلية في الحكم ورأى أن يستعيض عن ذلك بالاعتماد على الأقليات الأجنبية في البلاد؛ خاصةً بعد أن انقلب على نقابة الأشراف، والواقع أن محمد علي ما كان ليستطيع تثبيت حكمه لمصر لولا تذرُّعه أمام السلطنة العثمانية بأن الحكم قد آل إليه بتثبيت الأهليين لولايته على مصر بمباركة من نقابة الأشراف التي كانت قد ساندته مدفوعة بتعهُّداته بقبول مبدأ المشاركة في الحكم، وكان ذلك شأنه في الأقطار الأخرى التي ضمَّها إلى حكمه، أما القاعدة المادِّية الهائلة (نسبة إلى عصره) والتي أقامها في مصر، فقد ارْتكزت (وكما نفهم من أنور عبد الملك) على جيش قوي قائم على صناعة حربية وعلى نظام اقتصادي يقوم على الاكتفاء الذاتي، إلا أن وسيلته في ذلك كانت الاحتكار والضرائب والقروض الإجبارية والتلاعب بالعملة والسُّخرة[1]، وهي ذات الوسائل التي كان يضجُّ محمد علي (من قبل) من لجوء السلطنة العثمانية إليها باستثناء الاحتكار الذي يكاد محمد علي ينفرد به.

حقبة العرابيين (إحياء التمكين)

كان بوسع محمد علي لو أدرك أهمية عنصر المشاركة في الحكم في تدعيم مؤسسة حكمة، وارتضى بتطبيق، ولو جزئي، للمشاركة في الحكم؛ أن يجعل النسيج الاجتماعي في منطقة حكمه معينًا له على معالجة هذين القصورين معالجة متكاملة. فقد كان بوسعه أن يلتزم بتعهُّده لنقابة الأشراف وأن يوظِّف مؤسسة الأزهر بما يعوض جهوده وأمصاره تخلُّفهما الاجتماعي والسياسي والثقافي. وهكذا، بينما كان يشرف على حسم الصراع مع السلطنة (ومن ورائها المصالح الرأسمالية الأوروبية المتربصة بأقاليم السلطنة) كانت الثورات تندلع في الشام مضطرَّة محمد علي إلى الإقرار "بأن الشعب الملتف حوله سيثور عليه إذا حاول قلب العرش التركي"[2].

وحين جاءت ساعة الحسم لم يجدْ محمد علي بديلًا عن النكوص في وجه إنذار مندوبي "بروسيا وفرنسا وإنجلترا والنمسا وروسيا" في إسطنبول، إذ كان ما أقامه يتصدَّع من تحته، وكان حكمه يفتقر إلى المساندة والولاء الشعبيَّيْن، كان ما يتحدَّث عنه من (التفاف الشعب من حوله) في حقيقته تعبئة مادية بشرية إدارية (للأهلية) قاصرة عن تجديد مدركات الجماعة وإحيائها بمشاركة أهل النظر والعلم فيها، وبما يجعل حكمه إمامةً للتطلُّعات الشعبية بتزكية واقعها، وقد أدَّتْ محاولته في آخر المسار لاستنزاف القوى البشرية والمادية لمملكته ولبنية السلطنة معًا، وضمن هذه المعطيات ومثيلاتها، كان يبرز ما أشرنا إليه سابقًا من اتِّسام التطلُّعات التزكوية بالمطالبة باللامركزية، وبمشاركة للأهالي (عبر نوَّابهم) في البتِّ في شؤونهم المحلية، وما جاء أول هذا القرن العشرين حتى كان السيد رشيد رضا -القادم من طرابلس الشام ليستوطن في مصر متتلمذًا على تلميذ الأفغاني الإمام محمد عبده- يفيدنا بأنه وأستاذه الإمام (رفيق عرابي في ثورته) كانا على وفاق مع معاصرهما "الكواكبي" في أكثر آرائه، حتى إنهما قد اتُّهِما بكتابة "طبائع الاستبداد"[3].

انعزلت مصر عن الدولة العثمانية عقب معاهدة لندن ١٨٤٠، وتزايد بذلك التغلغل الاستعماري الذي فرض رقابة مالية ثنائية بريطانية فرنسية على مصر، ومما ساعد على هذا التغلغل الاستعماري نمط الحكم الفردي القائم في عهد الخديوي، وأمام هذا الوضع بدأ التفكير في اتجاه تمصير الحكم المصري، فرفعت الحركة الوطنية شعار "مصر للمصريين" كشعار للمقاومة ضد الاستبداد وضد التبعية

الدراسات الشرقية، القاهرة، العدد الثالث، ديسمبر ١٩٨٥م، ص٢٩.

(١) أنور عبد الملك، **نهضة مصر**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ط ١)، ص٦٩،٢٤،٢٣.

(٢) عبد الرحمن زكي، "حملة الشام الأولى والثانية (١٨٣١-١٨٣٩)"،مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(٣) عباس محمود العقاد، **عبد الرحمن الكواكبي**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩م)، ص ١٢٦.

المدنية[1]، وكان ذلك بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة ١٨٨٢ والذي جاء دفاعًا عن الحكم المطلق وعدوانًا على الاستقلال الوطني، وتكريسًا للسيطرة البريطانية، عبر إضعاف الجيش المصري وعبر محاربة الأخذ بالنظام النيابي الذي أخذت الحركة الوطنية بمصر تطالب به على إثر حادثة دنشواي التي أجَّجَتْ الحركة الوطنية وشدَّتْ من ساعدها وجعلتها حركة شعبية، وجدَّدت اهتمام الصحف العالمية بالمسألة المصرية، ناهيك بأن الصحف الوطنية أخذت تعمل على تعبئة الجماهير ضد الاحتلال وأعوانه مطالبة بالجلاء والاستقلال.

فالخط الوطني بدأ في مصر بعد خلع الخديوي واستبدال الحماية بالاحتلال الذي أنهى عهدًا كان جهد النضال موزعًا فيه بين مقاومة الاحتلال والسعي لإنشاء الحكومة الدستورية، فاتَّجه المناضلون إلى تركيز الجهود ضدَّ الحماية – وليدة الاحتلال– لإزالتها ولإرغام البريطانيّين على الجلاء، فنشأتْ حركة سياسية للتخلُّص من الاستعمار، بدأت كحركة أعيان وبَنَتْ استراتيجيَّتها على خطَّتين، خطة متطرِّفة تنادي بالاستقلال وخطة معتدلة احتياطية تطلب أقصى ما يمكن لمصر من الحرية تحت ظلِّ الحماية، ولكن هذه الحركة ما لبث أن هيمن عليها الفلاحون والعمال والتجار والمثقفون وحوَّلوها إلى خطة تنادي بالاستقلال التام[2].

وعبر ذلك كان مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطني، باعثًا للروح الوطنية في مصر ومناديًا من بعد الأفغاني "بمصر للمصريين"، وأسس الحزب مدرسةً لنشر هذه الروح؛ فجعل قوامها في انتمائها الحضاري الإسلامي، ومن هنا، كان تأكيده على أن الدولة العثمانية هي الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر، وهو في ذلك يتَّعظ ممَّا آلت إليه مغامرة محمد علي من إخفاق، وجعل من الدعوة للجامعة الإسلامية والتفاف الشعوب الإسلامية حول الدولة العثمانية، دعوةً تعزِّز هذا الانتماء في مواجهة القوى الاستعمارية المتربِّصة بأمصار العالم الإسلامي. ومضى شوطًا آخر، فنادى باعتبار "المسألة المصرية" مسألة دولية محاولًا الاستعانة بقوى أوروبا التي ضاقتْ باستحكام نفوذ بريطانيا الدولي، وفي مقدِّمتها فرنسا، مؤمِّلًا أن يشكِّلَ ذلك ضغطًا على بريطانيا لدفعها للخروج من مصر، واستطاع بذلك أن يرتفع بمستوى المعركة التي كانت بين الخديوي والإنجليز على السلطة، إلى مستوى معركة وطنية لتحرير البلاد، وتجد من يناصرها في المحافل الدولية، بل إنه نجح في نبْذ نقيصة التعصُّب الديني التي كانت تهدِّد وحدة أهل مصر، وكان صنيعه هذا أساسًا لالتئام الأقباط بالمسلمين، كرَّسته من بعده ثورة ١٩١٩ واعتبره قادة عظام، بحجم المهاتما غاندي (المهاتما غاندي، قصة تجاربي مع الحقيقة) إنجازًا يعزُّ إنجازه في غير أمة مصر[3].

***

وسنعود لاحقًا لاستخلاص الدروس من المقارنة بين تجربة كلٍّ من محمد علي وعبد الناصر.. غير أن هذا يقتضي قبلًا أن نمضي قدمًا لنتبيَّن مكامن القصور والتعثُّر الذي طبع تجربة عبد الناصر الوحدوية، على أن لا ننسى أن غاية تحقيق الوحدة العربية لم تكن في واقع الحال غايةً قد قامت ثورة يوليو من أجلها، وإن كانت غايةُ الوحدة العربية قضيةً شغلتْ نظام دولة مصر التي رأسها عبد الناصر وعمل على تسخير دولته لتحقيقها ما وسعه ذلك.. وفي هذا يقول عبد الناصر[4]: تركيز العمل العربي يجب أن يكون في مصر،

---

(١) طارق البشري، **الحوار الإسلامي العلماني**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦، ط٣)، ص ص ١٨–٢٠

(٢) عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨–١٩٣٦** (القاهرة: دار الكتاب للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص٥.

(٣) للمزيد، انظر:

- المهاتما غاندي، **قصة تجاربي مع الحقيقة**، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٧، ٢٠٠٧).

(٤) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٥٩٥.

فمصر يجب أن تصبح بالفعل الدولة النواة في الوحدة العربية الممكنة، وأن تصبح النموذج الذي يمكن أن يقدِّم المثال لباقي الأمة".

***

صحيح أن توجُّه عبد الناصر الوحدوي لم يبدأ بالاكتمال والتبلور كمرتكز رئيس لرؤيته التحرُّرية الإصلاحية إلا بعد تأميمه لقناة السويس ومواجهته للعدوان الثلاثي، حيث كان لموقف الجماهير العربية في مساندته أكبر الأثر في بلورة وعي عبد الناصر الوحدوي، كما كان لمعركته التحرُّرية التي بدأها بمصر أبعادها العربية الراسخة التي تجعل من البعد العربي التحرُّري الوحدوي ملاذًا لكل من يريد تحرير أيِّ قُطر عربي، سواء تعلَّق الأمر بمصر أم بغيرها من الأمصار، وأحسب أن دور عبد الناصر فيما يتَّصل بقضية الوحدة يكمن في إدراكه بحتميَّتها وضرورتها التحرُّرية من جهة، وإلى الحقائق الاجتماعية والتاريخية، التي تستدعيها من جهة أخرى، استدعاءً مصيريًّا يجعل التحرُّر الوطني والتزكية الاجتماعية مرهونين بتلبية هذا النزوع الوحدوي.

***

ولم يكن ما سبق يعني أن عبد الناصر كان يتعجَّل في بناء الوحدة العربية، ولا نريد بهذا أن نقول إنه كان يمتلك عند بدء ثورة يوليو ذلك النضوج الذي توفَّر عليه بعد الانفصال وبعد نكسة ١٩٦٧ فيما يتَّصل بأسلوب تحقيق الوحدة العربية، بل نريد القول إن عبد الناصر كان يرى أن الوحدة بين مصر وسوريا تقتضي فترة إعداد كافية، والواقع أن عبد الناصر قد ذكر بالفعل أنه يتوجَّب ألَّا تقلَّ فترة الإعداد تلك عن خمس سنوات للتحضير للوحدة اقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا[١].

أمَّا لماذا قبِل عبد الناصر الوحدة قبل أوانها، فهو ما يعيدنا مرة أخرى إلى ضرورة النظر للأحداث في سياق ظروفها وما استدعاها، ونلخِّص هذا في الاعتبارات التالية:

(١) المرجع السابق، ص٢٧٢.

– إن انتصار عبد الناصر في معركة السويس والتي انتهت باحتفاظه بقناة السويس تحت السيادة المصرية لم يُصَعِّد وحسب من تطلُّعات المصريّين في العدالة الاجتماعية، وإنما صعَّد معها تطلُّعات جماهير الأقطار العربية قاطبة في الوحدة والتحرُّر[٢].

– وفي هذا السياق كانت واشنطن معنيَّة بمحاصرة القاهرة وعزلها، وذلك بالاستيلاء على سوريا بعد أن رفض عبد الناصر تلبية مطالب واشنطن، سواء تعلَّق الأمر بالانضواء في حلف بغداد أم بعقد صلح مع إسرائيل يُنهي الصراع العربي–الصهيوني عبر التسليم بالأمر الواقع، وهو الرفض الذي قابلتْه واشنطن بحظر المعونات الاقتصادية لإنشاء السدِّ العالي وبرفض تسليح مصر عسكريًّا، وهو ما رَدَّ عليه عبد الناصر بتأميم قناة السويس وبإبرام صفقة السلاح التشيكية التي كسر بها احتكار الغرب لتسليح المنطقة العربية.

– توالتْ محاولات واشنطن لخلخلة التوازن في دمشق ومن ثمَّ تسهيل مهمَّة غزو سوريا من الخارج، وهو غزو كانت نُذُرُهُ جليَّةً عبر الحشود التركية على حدود سوريا في منطقة إدلب وكذلك عبر حشود بغداد على حدودها مع سوريا في منطقة الحسكة ودير الزور[٣].

– وهي نُذُرٌ كان يمكن أن يصدقها الواقع لولا ظروف الحرب الباردة وتحذير موسكو لأنقرة من غزو سوريا[٤]؛ وذلك في وقت بدأت موسكو تقتنع بنبذ التصوُّر الستاليني الذي لا ينظر إلى حركات التحرُّر الوطني التي تقودها الطبقات المتوسِّطة إلا من منظور الارتياب الذي يربطها بمصالح الاستعمار الرأسمالي[٥]. وهي تلك الحقبة التي سُمح لجريدة "البرافدا" الروسية –وذلك في أجواء كسر القاهرة لاحتكار الغرب تسليح الأنظمة العربية وتصميم عبد الناصر

(٢) المرجع السابق، ص ٦١.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٥٦.

(٤) المرجع السابق، ص٢٦١.

(٥) المرجع السابق، ص٢٦٠

على بناء السد العالي– أن تكتب مؤكِّدةً أن الحركة الوطنية في مصر قامت ضد الاستعمار، وأنها في مجال التحوُّل الاجتماعي قد نجحتْ في أن تحقِّق منجزاتٍ هائلةٍ عجزتْ عنها الأحزاب الشيوعية طوال تاريخها(١).

– في هذه الظروف كانت الدعاية الغربية والأمريكية خصوصًا، تنشط لتُهوِّل من أوهام الخطر الشيوعي الماثل في سوريا والحزب الشيوعي النشط فيها، مهدِّدة خصوم واشنطن بأن شحنات الطائرات المحمَّلة بالأسلحة إلى حلفائها في المنطقة العربية كفيلة بالدفاع عن هؤلاء الحلفاء ضدَّ المخاطر الخارجية، وهو ما أجاب عنه عبد الناصر بأن السلاح الذي يُنقل في الجو هو سلاح لا يمكن إلا أن يكون خفيفًا، أما السلاح الثقيل الكفيل بمواجهة العدو الخارجي فهو شيء آخر، وأن هذه الحملات الأمريكية إنما تريد أن تقنع العرب والعالم أن منبع الخطر في المنطقة العربية يكمن في الخطر الشيوعي في سوريا وليس من الخطر الصهيوني الماثل في تل أبيب(٢).

– في هذا السياق أرسل عبد الناصر قوات مصرية إلى اللاذقية كبادرة تؤكِّد وقوف القاهرة إلى جانب دمشق، وكان لذلك أصداءً مدوية في سوريا وسائر الأقطار العربية ممَّا رفع من صدى الأصوات المطالبة في دمشق بوحدة مصر وسوريا(٣).

– وقد تبع هذا موجة من زيارة السياسيِّين والعسكريِّين السوريِّين إلى القاهرة مطالبين بوحدة رأوها ملاذًا تواجه به سوريا الأخطار الخارجية المحدقة بها، والتي وجدوها البديل الوحيد لتجنُّب قتال داخلي بين الأجنحة العسكرية المتنابذة في سوريا أواخر العام ١٩٥٧، وهو تنابذ عزَّزَتْه الصراعات بين الأحزاب السورية التي غذتها التدخُّلات الأمريكية بالخصوص(٤).

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٦

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٤ وما بعدها

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦٩–٢٧١.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٧٢ وما بعدها.

– في مواجهة هذا كان عبد الناصر واضحًا بأنه لا يصحُّ أن يتَّخذ قرار الوحدة بين دمشق والقاهرة كإجراء لمواجهة أزمة طارئة، لكنه قَبِل في نهاية المطاف مبدأ الوحدة لأنه وجد أن تلبيتَها محتومة وتحصيل حاصل لئلَّا تنفجر سوريا من الداخل، غير أنه رَهَنَ موافقتَه عليها بشروط ثلاثة: (١) استفتاء الشعب في مصر وسوريا بشأن الوحدة (٢) حل الأحزاب السورية قاطبة شأنها في ذلك شأن الأحزاب المصرية التي حُلَّتْ بعد الثورة (٣) إنهاء القادة العسكريِّين السوريِّين تدخُّلاتهم في السياسة وعودتهم إلى ثكناتهم شأنهم في ذلك شأن الضباط الأحرار، الذين إمَّا اعتزلوا السياسة وبقوا في الجيش أو خرجوا من الجيش ليعملوا في السياسة(٥).

– وفي هذا كله لم يقبل عبد الناصر أن يكون محاوروه الأساسيُّون هم العسكريُّون، وإنما من يُمثِّل المؤسَّسات الدستورية السورية وعلى رأسها الرئيس شكري القوتلي وإلى جانبه وزير الخارجية المنظِّر والقيادي البعثي صلاح الدين البيطار(٦).

***

– ولا يخفى أن السؤال الذي يتوجَّب طرحه الآن ليس لماذا قبل عبد الناصر الوحدة؟ فقد كان سياق الأحداث وأولويات التحرر ومواجهة الخصوم تقتضيها، إن السؤال الصحيح هو لماذا عجز نظام يوليو عن الحفاظ على هذه الوحدة ولِمَ أخفقَ في مواجهة الانفصال، وقبل أن نعرض لأسباب هذا الإخفاق على لسان محمد حسنين هيكل أبرز رفاق عبد الناصر ومحاوريه(٧)، نرى أنه يتوجَّب ألَّا يغيب عن بالنا أن طبيعة هذه الأسباب هي من نفس طينة الأسباب التي أدَّتْ إلى هزيمة عام ١٩٦٧ وإلى ما عرفه نظام عبد الناصر من سوء نظر وتدبير على صعيد إدارة الصراع العسكري في اليمن ومن قبلها في المواجهة العسكرية

(٥) المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٧٧ وما بعدها.

(٧) المرجع السابق، ص ٥٥٥ وما بعدها.

–ولا نقول السياسية– في مواجهة قوى عدوان ١٩٥٦، ناهيك عن أنها أسباب تفسِّر أيضًا انهيار النظام الناصري بعد وفاة عبد الناصر.

***

يؤكِّد هيكل أنه ما كان لعبد الناصر أن يُفاجأ بالانفصال؛ لأن مؤشِّراته كانت كثيرة، فقد كانت طبيعة النقاشات مع القيادات السورية، وفي أسلوب اتِّخاذ القرار وارتجاليَّته، وبالخصوص ما تعلَّق منه بتحويل مياه الأردن حيث كانت القيادات السورية ومنها البيطار والسَرَّاج تدفع نحو الصدام العسكري، بينما كان عبد الناصر يرى أن دولة الوحدة لا زالت غير مؤهَّلة لخوض هذا الصدام، وباختصار كانت هذه المؤشِّرات تتلخَّص فيما يلي[١]:

– إن ظروف العسكريّين والسياسيّين السوريّين التي دفعتْ نحو الوحدة هي من جنس الظروف التي دفعتْهم لفرض الانفصال عندما اصطدمت مصالحهم الضيِّقة في حكم سوريا ببعضها البعض، وخطيئة عبد الناصر هنا تكْمن في أنه لم يَقُمْ بما عليه تجاه هذه الوضعية الخطيرة التي أحاطت بحكم سوريا، خاصة بعد أن أصبح مركز الحكم في القاهرة، أي بعيدًا عن دمشق ممَّا أوجدَ حالةً من الفراغ المدمر.

– إن عبد الناصر لم يقمْ بتحيين رؤيته للصراعات في سوريا، واستعاض عن ذلك بخلق بؤرتين عوَّل عليهما لتحقيق التوازن في سوريا بما لا يذهب بها نحو الانفصال ولا يرهنها بالإرادة المصرية، فجعل من عبد الحكيم عامر ممثِّلًا له في سوريا في ذات الوقت الذي جعل من الضابط السوري المرموق عبد الحميد السرَّاج أداته الرئيسة في حكم سوريا، وكان من سخرية القدر أن يتمَّ التخطيط لمؤامرة الإنفصال من داخل دائرة الضباط السوريّين اللصيقة بعبد الحكيم عامر والمناوِئة للسَرَّاج[٢].

– أي إن عبد الناصر اعتمدَ في تحقيق الوحدة على أجهزة الدولة، مؤمِّلًا أن تسهرَ الجماهير الوحدوية الموالية له على منع ضرب هذه التجربة، وهو في هذا قد تناسَى أن ولاءَ الجماهير يحتاج إلى ما ومن يوظِّفه وينظِّمه ويوجِّهه ليكون ولاءً فاعلًا ومنجِزًا[٣].

– وبالتالي فإن وضع سوريا الذي كان هشًّا[٤] قبل الوحدة، ظلَّ واقعًا سياسيًّا هشًّا بعدها.

– كان على عبد الناصر أن يدرك أن العسكريّين والحزبيّين وفي طليعتهم البعثيّين، كانت لهم توقُّعات عالية لاستحقاقات يرون أنه يتوجَّب تأديتُها لهم مقابل مساهمتهم في تحقيق الوحدة (أو بالأحرى فرضها)، والواقع أنه كان للقادة البعثيّين بالفعل دور تبشيري بالوحدة، إلا أن الأسلوب الذي تمَّتْ به الوحدة كان علامةً على فشل البعثيّين في تحقيق الوحدة بالأساليب التعبويَّة التي مارسوها قبل الوحدة[٥].

– إن عبد الناصر الذي كان يفهم نبض المصريّين وتطلُّعهم للعدالة الاجتماعية ويفهم جماهير مدنها، كان بعيدًا عن فهم جماهير سوريا بقبائلها وعشائرها؛ وبالتالي فقد أخفقَ عبد الناصر في استيعاب حركة فوران الجماهير في سوريا، التي ما كان ليقنعها البناء الاقتصادي والتحوُّل الاشتراكي بقدرٍ ما كان يعنيها التقدُّم نحو ترسيخ البناء الوحدوي ومؤسَّساته على طريق مواجهة الخطر الصهيوني المحدق بحدود دمشق[٦].

***

في كتابه "***في المسألة القومية الديمقراطية***" يتحدَّث ياسين الحافظ بإسهاب عن تجربة الوحدة المصرية–السورية وعن تطوُّر وعي عبد الناصر الوحدوي، وهو في هذا يتحدَّث كمنظِّر اشتراكي ماركسي ووحدوي عربي، كماركسي تحدَّث ياسين الحافظ عن طابع التردُّد والمساومة البرجوازي للقيادات المصرية التي كانت تحكم نظام ٢٣ يوليو وألقى

(١) المرجع السابق، ص٢٣٥ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦٨ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٥٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٥٨.

(٥) المرجع السابق، ص٥٥٦.

(٦) نفس المرجع.

عليها مسؤولية في تردُّدها واستخفافها بقضية الوحدة من حيث أولويَّتها كمدخلٍ للتحرُّر العربي ومستقبله، ونحسب الحافظ مُحقًّا فيما يتَّصل بافتقاد عبد الناصر لأداة طليعية ثورية لها حزبها وعقائديَّتها (الأيديولوجية)، يمكن له الاتِّكاء عليها لتحقيق الثورة والوحدة العربيَّتين، ولسنا بحاجة بطبيعة الحال أن نُرجِع هذا الافتقاد إلى برجوازية وعي رفاق عبد الناصر في قيادة الثوة وإلى إحجامهم عن خيانة وعيهم الطبقي، إذ يمكن إرجاعه بداهةً إلى قصور وعيهم السياسي –سواء كانوا من البورجوازية أم من الفلاحين أم من أوساطٍ مهمَّشة– بحكم حداثة التجربة من جهة، وبحكم الخلفية المهنيَّة والشخصيَّة التي لم تكن قد أعدَّتهم لمواجهة التحديات التي واجهتهم بعد نجاحهم في حركتهم في ٢٣ يوليو.

غير أن ياسين الحافظ قد أصاب أيضًا –كما نحسب– عندما شخَّص أسباب إحجام عبد الناصر إو إخفاقه في ضرب الانفصال، وتشخيصه لهذه الأسباب التي لا تتعلَّق في واقع الحال بعقائدية الحافظ الماركسية، فهو يرجع أسباب ذلك[١]، من جهة إلى أنه في لحظة الانفصال توهَّم عبد الناصر خطأً أن غالبية الجيش السوري كانت مع الانفصال، وأن غالبية جماهير سوريا أو قطاعًا كبيرًا منها كان يدعم الانفصال، ومن جهة ثانية لا يدين الحافظ وجود النخبة العسكرية المصرية في مواقع حكم سوريا، وإنما هو يتحفَّظ على قصور وعيها السياسي وتدنِّي كفاءتها الإدارية، وبالنسبة إليه، فقد جعل ذلك تلك النُّخب العسكرية المصرية فريسة سهلة لاستدراجها في دمشق من قِبَلِ قيادات عسكرية سورية أَلَّبَتْها البرجوازية السورية المتضرِّرة من تأميمات عبد الناصر للمشاريع الصناعية الكبرى في سوريا (في يوليو ١٩٦١)، أي شهران قبل تحقُّق الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١.

وفي تشخيصه يقدِّم الحافظ سببًا ثالثًا ذا سمة ذاتية تتَّصل بشخصية عبد الناصر، وهو أن إحجام عبد الناصر عن المسارعة في ضرب قوى الانفصال عسكريًّا قد كانت محاولة منه على الصعيد النفسي لتجاهل ما اعتبره مَسًّا بكبريائه الشخصي. ويبدو لنا أن لهذه الاعتبارات أهميتها، فهيكل رفيق عبد الناصر نفسه قد أشار إلى هذا، وإن كان يشير إلى أن عبد الناصر استطاع سريعًا تجاوز هذا الأمر، ولا يخفى أن السِمَةَ الجماعية الواجبة لقيادة أي عمل سياسي وطني إنما تعني فيما تعنيه أن تُحَصِّن المسيرة السياسية من التداعيات السلبية لأيما اعتبارات شخصية قد تنعكس سلبًا على المسيرة السياسية والنضالية، وهي في الواقع سمةٌ كان عبد الناصر يستوحش من أنه يفتقدها ومن أجل ذلك عمل مرارًا على إيجاد هيئة سياسية تشاركه ويشاركها تطلُّعاتهما الوطنية والتحرُّرية.

ويعتبر ياسين الحافظ أن إسقاط الوحدة (ولا يقول سقوطها أو فشلها) يعود في التحليل الأخير لمسألة الوعي السياسي، وهو في هذا لا يتردَّد في أن يوجِّه أيضًا اتهامَه بتدنِّي الوعي السياسي إلى ما يسمِّيه الماركساوية الاقتصادية العربية، وهي تتآمر على المشروع الوحدوي العربي، إلا أنه مع ذلك يعتبر أن المشروع الوحدوي العربي يشكِّل أرضية مناسبة للنهضة والتقدُّم العربيَّيْن، أي أنه لا يرهن مصير تحقُّق مثل هذا التقدُّم وهذه النهضة بالمشروع الوحدوي، وإنما يفترض وحسب أنه أرضية مناسبة لتحقُّق هذه النهضة المنشودة[٢].

***

يبقى بعد هذا أن عبد الناصر كان بإمكانه من الناحية العسكرية أن يقضي على قوى الانقلاب لولا إدارة عبد الحكيم عامر –حين كان على رأس حكم سوريا في دمشق– كانت إدارةً سيئة للمواجهة مع الانفصاليّين لحظة الانفصال، ناهيك عن إحجام عبد الناصر عن إرسال قوات عسكرية كافية لضرب قوات الانقلاب وتلكُّئه في ذلك، رغم وجود فرص قوية في القضاء عليها، وبالرغم من

(١) ياسين الحافظ، **في المسألة الديموقراطية**، (بيروت، دار الطليعة، ط١، يوليو ١٩٨١)، ص٨٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٠،١٠٢.

التضحيات الكبيرة والتداعيات السلبية التي كان يمكن لمثل هذا الأسلوب أن يؤدِّي إليها -وهو بالطبع كان أمرًا في حسبان عبد الناصر- لو تطوَّر إلى اصطدامات قوية على أرض سوريا بين قوى الانفصال وقوى الوحدة، فإن هذا التلكُّؤ قد أدَّى في نهاية المطاف إلى توالِي الاعتراف بالانفصال بدءًا من عمَّان الهاشمية ومباشرة بعدها من موسكو السوفيتية، التي كانت تريد على ما يبدو الحيلولة دون نمو مشروع عبد الناصر الوحدوي الذي كان الكرملين يرى أنه يهدِّد أمنه القومي، لما يمكن أن تؤدِّيَ له الوحدة العربية من تهديد للأمن السوفيتي نتيجةً لقوة جذبها الهائلة لشعوب إسلامية في جمهويات الاتحاد السوفيتي ولعواطفها الدينية والحضارية الإسلاميَّتَيْن.

***

ولعله قد وجب هنا أن نقف لنلحظ البون الشاسع الذي يعلو برؤية عبد الناصر -لا بصفته رئيسًا لمصر وإنما بصفته- الثائر التحرُّري والقائد لجماهير مصر وأمَّتها العربية، وذلك إذا قارنَّا بين نُضج الرؤية والمعالجة والحصيلة لديه بتلك التي كانت لدى محمد علي باشا:

١) استدعيت زعامة ناصر لسوريا استدعاءً لإنجاز الوحدة؛ بينما كان التئام مصر محمد علي بالشام والحجاز بمثابة الضم الذي يعقب الغزو.

٢) كان محمد علي مسؤولًا مسؤولية مباشرة عن عناصر الخلل في جبهته الداخلية التي جعلت الثورات والانتفاضات الأهلية تزلزل أقدام سطوته وبالخصوص خارج مصر في لبنان وفلسطين من الشام.

٣) في حين فوَّت تنمُّر محمد علي باشا على عمر مكرم ونقابة الأشراف فرصة تعبئة مِصر تعبئةً تعينه على ما هو مقدمٌ عليه خارجها، حصد عبد الناصر ولاء جماهير قضيته في مصر والشام بل وفي سائر أرجاء الإقليم العربي.

٤) إن كان عبد الناصر قد أخفق بداية الانفصال في تلمُّس عمق ذلك الولاء في صفوف جماهير سوريا وجيشها على السواء، إضافةً إلى عجزه عن توظيف هذا الولاء تنظيمًا وتعبئةً وذلك بحكم ظروف التجزئة وقيود مسؤولياته البيروقراطية، فإن محمد علي باشا ما كان على الأرجح ليدور بخلده أهمية وضرورة بناء جهوده النهضوية على إيمان الناس بمرتكزاتها وعلى ثقتهم بأن دوافعه في تحقيق النهوض تتَّفق ودوافعهم وما ترجوه منه.

٥) استوى الاثنان تردُّدًا في اقتناص لحظة الحسم في أوانه، فتردَّد محمد علي طويلًا في قرار دخول عاصمة السلطنة العثمانية إلى أن أتاه إنذار قُوى أوروبا متوعِّدةً بالحرب إن لم يرجع إلى حدود ولاية مصر، فنكص نكوصًا لا يرجو أملًا بتجاوزه، وكذلك تردَّدَ عبد الناصر في ضرب الانفصال عسكريًّا، لكنه تردُّدٌ أعقبه إدراك لدى عبد الناصر بأنه تردُّدٌ موهوم يفتقد لموجباته، لذا سرعان ما ذهب وهم عبد الناصر ليحلَّ مكانه إيمانه بحتمية قضية الوحدة العربية وإيمانه بجماهيرها.

٦) وإلى جانب ما سبق ذكره، فإن تجربة محمد علي قد عرفت مغالاة في فرض السُّخرة والضرائب والقروض الإجبارية على الناس، أمَّا تجربة عبد الناصر فإنها من جهة قد عرفت الإصلاح الزراعي والبناء الاشتراكي الذي يستهدف رفاهية الغالبية الغالبة من الشعب، وهي من جهة أخرى لم تعرف كثيرًا ممَّا عرفته تجارب الحكم الشمولي التي عاصرَ عبدُ الناصر أصداءها سواءً لدى الأنظمة الستالينية أم غيرها من تلك التي حاكى شموليَّتها عنفٌ اجتماعيٌ قمَعَ الحريات قمعًا عنيفًا وأذهب بالحديد والنار ملايين الأرواح.

٧) لذا لم يكن غريبًا -وخلافًا لمحمد علي- أن يكون عبد الناصر مؤهَّلًا وقادرًا على مواجهة التحدِّي إثر التحدِّي بصلابة وأمل، فواجه العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ واحتفظَ بسلطان مصر وسيادتها على قناة السويس، وحين أُسقطتْ وحدة مصر وسوريا لم يفقد عبد الناصر ولم تفقد جماهير الوحدة العربية الأمل في تحقيق الوحدة والإصرار على تحقيقها، وحين انهزم عبد الناصر وأمَّته سنة ١٩٦٧ رفضتْ جماهير مصر وسائر أمَّتها العربية الهزيمة وتمسَّكَتْ بعبد

الناصر قائدًا لمسيرة الخروج من مستنقع الهزيمة إلى ذرى منشودة للانتصار.

***

هكذا يمكننا في نهاية مطافنا القول بأن الوحدة العربية لم تكن بالقطع قضية عبد الناصر ورفاقه في مجلس الثورة عشية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ناهيك بأن تكون قضيَّتهم الأولى. فلا مراء في أن قضية ثورة يوليو الأولى كانت الاستقلال والتحرُّر من الاحتلال البريطاني، وهو استقلال تحقَّق تحت قيادة عبد الناصر فاستحقَّ به أن يكون البطل لدى جماهير مصر والعرب، رغم أنه استقلال أدَّى إلى انفصال جنوب وادي النيل السوداني عن شماله في مصر، وهذا إذ يومِئ إلى غياب أولوية قضايا الوحدة لدى ثورة يوليو، فإنه يبين أن ما أنجزه عبد الناصر على صعيد الاستقلال قد شفع له من الملامة أمام جماهير أمَّته المتعطِّشة لانتصارات بَعُدَ عهدُها بها، فقد كان أبعدَ من تصوُّرات المصريّين كما يشرح أستاذنا عصمت سيف الدولة[1]، أن يأتي رجلٌ ليحلَّ بالتحرُّر مشكلة الاحتلال التي ظلَّتْ مصر تنوء بها لسبعة عقود، فينجح ببضعة أعوام في أن:

[يتَّخذ من القوات المسلحة أداةً للتحرير كما فعل أحمد عُرابي، وأن يعزل الملك فاروق حتى لا يتعرَّض للخيانة التي تعرَّض لها عرابي على يد الخديوي توفيق، وأن يوحِّد قوى الثوار حول هدف التحرير بصرف النظر عن خلافاتهم السياسية، وأن يلغي الازدواج في الخطِّ الوطني فيلغي من الأحزاب من يُمثِّل خط المساومة، ثم يستولي على السلطة ويواجه الاحتلال بمصر كلِّها، ويحيي المقاومة الشعبية ليفاوض الاحتلال في ظلِّ القتال، ويتحدَّى دولة كبرى بالتحالف مع دولٍ غيرها، ويقاتل لينتصر، فإن انهزم لا يستسلم، ويظلُّ ملتحمًا بجماهير قضايا أمَّته وخاصة فلَّاحيها؛ ليكتشف عبر كل ذلك الانتماء العربي القومي لمصر فيخوض بها معارك أمَّتها].

إذن، من جانب، كان المسار التحرُّري المصري لثورة يوليو هو ما جعلها وجعل قيادة عبد الناصر بالتحديد تكتشف انتماء مصر القومي العربي وأنه لا مستقبل لمصر أو لغيرها من أقطار أو دول الشعب العربي إلَّا بالممارسة الإيجابية لهذا الانتماء، أي إلَّا بتحقيق الوحدة العربية.

ومن جانب آخر، وشأنه في ذلك شأن مثيله في أي قُطْرٍ عربيٍّ آخر، كان الجهاز البيروقراطي للدولة في مصر غير مُهيَّئٍ لأن يكون الأداة الكفيلة بتجاوز التجزئة العربية إلى الوحدة العربية، إذ لا يمكن تحقيق الوحدة انطلاقًا من تنمية التجزئة، وإنما يمكن القيام بذلك التجاوز إذا أضْحَتْ قوى الوحدة العربية قادرة على مواجهة الدولة القُطرية فلا تسمح للدولة بأن تطويها وإنما تجعل من قوى الوحدة قوىً تعلو على قوة الدولة القطرية، فيكون مشروع قوى الوحدة هو مشروع الأمة العربية وليس مشروعًا لجزءٍ من أجزاء الأمة العربية ووطنها العربي، وذلك (أ) لِئَلَّا يتحوَّل هذا الجزء إلى دولة إقليمية (ب) وليكون هذا الجزءُ هو الجزء النواة والقادر بقيادته على مواجهة تحديات تحقيق مهام الوحدة في كل أرجاء الإقليم العربي (ج) وذلك كله من أجل أن يمضي ذلك الجزء منطلِقًا من "وحدة الأمة العربية شعبًا ووطنًا" فيكون ملتزمًا بها (د) ولتكون قيادة الحركة العربية –التي تقود هذا الجزء من الأمة العربية– قيادةً قادرةً على القيادة الناجزة لمسيرة الوحدة العربية في كلِّ أقطار وأرجاء الإقليم العربي وهي تتَّجه بها نحو الوحدة (هـ) فلا تُفاجَأ بالوحدة، ولا تسمح بأن تترك مصير الوحدة نهبًا لخصوم الوحدة من الانفصاليّين وسائر أعداء المستقبل العربي سواء داخل الإقليم العربي أم خارجه..

ولا ندري ما إذا كانت هذه المهمة القيادية الوحدوية التي أشار عبد الناصر إليها بأنها مهمة *الحركة العربية الواحدة* هي مهمة معنيَّة بضبط دولة الوحدة النواة التي أرادها عبد الناصر دولةً نموذجًا لأبناء أمَّته العربية في مصر وخارجها، غير أنه بغض النظر عن رؤية عبد الناصر بهذا الشأن، فإنه إذا ما أرادت *الحركة العربية الواحدة* أن تقوم بمهامِّها

(١) عصمت سيف الدولة، عن الناصريين وإليهم، مرجع سابق، ص ٧٩.

الوحدوية، فحينئذٍ عليها أن تضْطلع بقيادة حركة إعادة صياغة قُطْرٍ عربيٍّ وازنٍ ليصبح دولةً نواة للوحدة العربية الشاملة، أي أن تكون الدولة النواة دولةً لكل إنسان عربي ينتمي للأمة العربية[١].

وأحسب أن علامات المخاض لولادة الحركة العربية الواحدة قد بدأتْ تتراءى، فليس للحراك العربي الراهن في مختلف أرجاء الوطن العربي وعلى امتداد العقد الأخير (منذ ٢٠١١) إلا أن يَلِدَ حركةً، فعلَّها تكون حركة كفيلة بتحقيق مهامِّ الوحدة العربية إن عرفتْ كيف تجعل من تمثُّلها المعنوي لتراثها ومدركاتها وتقاليدها النضالية العريقة مدخلها لتمثِّل ظروف واقع تجزئتها، فتتَّخذ من تمثُّلها المعنوي هذا منطلقًا لمواجهة استبداد الداخل والخارج بشعبها، ومنطلقًا فكريًّا جامعًا يحفظ مصيرها ويتَّجه بها نحو المستقبل المنشود تحرُّرًا وكرامةً ورغدًا.

***

وهذا كله يجعلنا ندرك– مع شيخنا عصمت سيف الدولة– لماذا سقطت الوحدة ووقع الانفصال بين سوريا ومصر بسهولة تثير الدهشة[٢]، ذلك لأن أداة الوحدة كانت دولة مصر التي لم تكن في واقع الحال وحدوية، وإنما كانت دولة إقليمية بالرغم من أن قائدها كان وحدويًّا قوميًّا.

*****

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١١١.



مصر والمشروع الصهيوني ١٩٤٧ – ٢٠١٩

محمد سيف الدولة(*)

مقدمة

في إطار الحوارات التي تمَّت للتحضير للذكرى المئوية لثورة ١٩١٩ والبحث في التطورات التي لحقت بمصر على امتداد قرن من الزمان (١٩١٩ – ٢٠١٩)، تمَّ استعراض مختلف الرؤى والآراء في تقييم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما بعدها، والتي يذهب بعضها إلى أن النظام الحاكم في مصر منذ ١٩٥٢ وحتى اليوم هو نظام سياسي واحد بمواصفات وخصائص واحدة، محورها هو الاستبداد السياسي والحكم العسكري والاستئثار بالسلطة. بينما تذهب آراء أخرى، وهو الرأي الذى أتبنَّاه، إلى أنه على الرغم من تماثُل الاستبداد السياسي على امتداد السبعة عقود الماضية من عبد الناصر إلى السيسي، إلا أن هناك فرقًا جوهريًّا بين المرحلة الوطنية في ثورة يوليو (١٩٥٢ – ١٩٧٣) وبين مرحلة التبعية للولايات المتحدة والصلح مع العدو الصهيوني (١٩٧٤ – ٢٠١٩)، وأنه لا يصحُّ من الناحيتين الوطنية والموضوعية المساواة بينهما.

وعليه اقترح المشرفون الكرام على فصلية "قضايا ونظرات" أن أقوم بالكتابة في هذا الموضوع لشرح هذه النقطة وتوضيح وجهة نظري فيها. ومن هنا جاءت الدراسة المختصرة التي بين أيديكم الآن.

نتناول في هذه الدراسة التغيرات والمنعطفات والارتدادات التي طرأت على مواقف مصر الرسمية من الصراع العربى الصهيونى خلال الفترة منذ قرار التقسيم في ١٩٤٧ حتى اليوم، وملخَّصها أن مصر تبنَّتْ وانطلقتْ من الثوابت الوطنية الفلسطينية والعربية الرافضة للاعتراف بإسرائيل أو الصلح معها منذ عام ١٩٤٨ إلى ما بعد حرب ١٩٧٣، وبالتحديد منذ ١٩٧٤ حين حدث انقلاب كامل في الموقف المصرى على المستويَيْن المبدئي والإستراتيجي: فعلى المستوى المبدئى نجح العَدوَّان الأمريكي والصهيوني في تحقيق نصر مبدئي (عقائدي) تمثَّل في انتزاع اعتراف مصري رسمي بمشروعية الاغتصاب الصهيوني لفلسطين ومن ثم الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل.

وعلى المستوى الإستراتيجى نجحا في تحقيق نصرٍ استراتيجي تمثَّل في خلع مصر من الصراع لتنفردا بمواجهة وتصفية باقي أطراف المقاومة العربية وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية.

وقد قمنا بتناول هذا الموضوع عبر المحاور الآتية: المحور الأول– أهداف هذه الدراسة ورسائلها. المحور الثاني– لماذا تمَّ البدء بمصر والتركيز عليها؟ المحور الثالث– قراءة سريعة لموقف مصر الرسمية في الفترة من ١٩٤٧ وحتى ١٩٧٣. المحور الرابع– صفقة إخراج مصر وكيفية تنفيذها.المحور الخامس– النتائج. وسيتم تفصيل هذه المحاور على النحو التالي:

المحور الأول– لماذا هذه الدراسة؟

تعدُّ هذه الدراسة دعوة إلى تصحيح الرواية السائدة والمتداولة والمعتمدة التي يتمُّ الترويج لها داخل "قطاعات" واسعة من التيار الإسلامي، من طمس أي دور وطنيٍّ لمصر في الفترة ما بين ١٩٥٢ إلى ١٩٧٣، واختزال التجربة في عنصر واحد فقط هو العصف بالحياة الديمقراطية وعلى الأخصِّ بالإخوان المسلمين، لأنها رواية تجافي الوقائع التاريخية الثابتة وتفتقد للمصداقية، وهي في حقيقتها أقرب إلى المكايدات السياسية منها إلى الدراسات التاريخية الموضوعية الرصينة.

(*) كاتب ومفكر.

وذلك مع التأكيد بطبيعة الحال على الأهمية القصوى لقضايا الحريات والديمقراطية، وإلى النتائج المدمِّرة التي ترتَّبت على غيابها والعصف بها.

هذا بالإضافة إلى أن هناك تيارًا معارضًا أصيلًا وعريضًا في مصر والأمة العربية، ينتمي إلى هذه التجربة الوطنية ويرفع راياتها ويتبنَّى مبادئها التي ينطلق منها ليخوض جنبًا إلى جنب مع كافَّة تيارات الأمة وفي القلب منها التيار الإسلامي، ذات المعارك اليومية في مواجهة منظومة التبعية والصهيونية والتطبيع والاستبداد والاستغلال والفساد والإفقار والتخلُّف، ممَّا يفرض على الجميع، من باب الشراكة الوطنية والتقدير والاحترام المتبادل، تقديم قراءة صادقة وعادلة وموضوعية لتجربته التاريخية، مع أهمية أن نضع نصب أعيننا دائمًا السؤال التالي: لماذا بعد كل هذه العقود والسنين، لا تزال هناك قطاعات واسعة من النخب والجماهير العربية تدافع عن هذه التجربة وتتبنَّى أيديولوجيَّتها، وتستشهد بها في مواجهة الأنظمة العربية التابعة والمطبِّعة، خاصة من مواطني الأقطار العربية الشقيقة التي لم تحكمْها سلطة يوليو ١٩٥٢؟

كما أن في تشويه التجربة واختزالها في قضية واحدة وإنكار وجهها الوطني، حرمان مفكِّري وقيادات وقواعد التيار الإسلامي أنفسهم من الدروس الهامة المستفادة من التحديات والتهديدات والمخاطر والمعارك والانتصارات والهزائم وأسباب النجاح أو الفشل التي شهدتها مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٣ على كافَّة المستويات الداخلية والعربية والإقليمية والدولية، وهي دروس بالغة الثراء والأهمية، لا يمكن لأي تيار فكري أو سياسي في مصر أو فلسطين أو في أي قطر عربي الاستغناء عنها. ومن هذا المنطلق دائمًا ما كنت أدعو الإخوة والأصدقاء في فصائل المقاومة الإسلامية إلى تأمُّل ودراسة تجربة منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ – ١٩٨٧، بدلًا من الاستغراق في إدانتها والهجوم عليها، للتعرُّف على كيفية سقوطها وتحوُّلها ١٨٠ درجة من المقاومة إلى الاعتراف بإسرائيل والتنسيق معها أمنيًّا، تحت الضغوط الدولية والعربية، هادفًا من ذلك أن يتجنَّب هذا الجيل من المقاومة ذات المصير، خاصة وهم يعيشون منذ سنوات طويلة تحت ذات الضغوط التي تعرَّضت لها منظمة التحرير الفلسطينيَّة التي أدَّتْ إلى كسر إرادتها وإخضاع قيادتها.

وبذات المنطق يتوجَّب على أي سياسي وطني مهموم بمستقبل مصر وأيًّا كانت مرجعيَّته الفكرية، أن يدرس كيف تمكَّنت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من انتزاع مصر من ريادة العالم العربي ودعم المقاومة الفلسطينية وثورات التحرُّر العربية وقيادة الصراع العربي الصهيوني، وتحويلها إلى مجرَّد نظام تابع ضعيف غارق في الديون صديق وحليف لإسرائيل، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وأخيرًا –وهو الأهم على الإطلاق– فإنه يجب على كل المهمومين بقضية التغيير في مصر، لكي ينجحوا في مسعاهم، أن يتعرَّفوا على قصة مصر الحقيقية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم. والتي يأتي على رأس عناصرها قضية الاستقلال والتحرُّر الوطني ومواجهة المشروع الصهيوني وتحرير الاقتصاد المصري من سيطرة الرأسمالية العالمية ومؤسَّساتها الدولية ووكلائها من الرأسمالية المحلية، وهي المعرفة التي كانت غائبة ومفتقدة بشدَّة في برامج كل القوى الرئيسية المشاركة في ثورة يناير، ممَّا كان له دور كبير في هزيمة الثورة وإجهاضها والعصف بثوَّارها. فلقد اكتفينا جميعًا بمطالب الحريات والديمقراطية وببرنامج الإصلاح السياسي والدستوري (البنية الفوقية للنظام، إذا ما استعرنا المصطلحات الماركسية)، وتجاهلنا قضايا التبعية وكامب ديفيد والنهب الاقتصادي الغربي واستئثار الطبقة الرأسمالية المصرية بمقدَّرات البلاد (البنية التحتية)، بل حرصنا على طمأنة كل هؤلاء، لنكتشف بعد فوات الأوان، كيف كانوا جميعًا هم أركان الثورة المضادة الذين يتربَّصون ويخطِّطون منذ اللحظات الأولى للانقضاض على الثورة.

المحور الثاني– لماذا كانت مصر في صدارة الدول المستهدفة غربيًّا وأمريكيًّا وإسرائيليًّا؟

لقد ثبت تاريخيًّا أن النجاح في تحقيق أي مشروعات استعمارية في الأمة العربية يجب أن يبدأ أولًا بإخضاع مصر وعزلها عن محيطها العربي وإليكم بعض الأمثلة:

● كانت تجربة مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٣ والتي سنتعرَّض لها لاحقًا بشيء من التفصيل في مواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني أكبر دليل على هذا المعنى، فصمودها بعد عدواني ١٩٥٦ و١٩٦٧ أدَّى إلى صمود الموقف العربي بشكل عام، والموقف الفلسطيني على وجه الخصوص، ورغم التفوُّق العسكري والانحياز الغربي والدعم الأمريكي لإسرائيل، ظلَّ المشروع الصهيوني معزولًا وفاقدًا للشرعية ومحاصرًا على المستوى الدولي.

● وقبل ذلك بأكثر من قرن رفضت القوى الاستعمارية بقيادة بريطانيا وفرنسا السماح لمحمد علي باشا أن يستمرَّ في محاولة بناء دولة عربية كبرى تخلف وترث الدولة العثمانية، وقيَّدوه بمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ (كامب ديفيد الأولى) التي بموجبها أعطوه الحق في أن يحكم مصر هو وأولاده من بعده ولكن مع منع تام لأيِّ توجُّهات له خارجها في محيطها العربي، فيما عدا السودان التي قامت بريطانيا بانتزاعها من السيادة المصرية فيما بعد.

● وخلال الحقبة الاستعمارية الواقعة بين تجربتي محمد على وعبد الناصر، نجحت الدول الاستعمارية في إلحاق أكبر أضرار تاريخية بالمنطقة لا نزال نعاني منها حتى الآن من خلال مخططي التجزئة وزرع (إسرائيل) في ظلِّ انشغال مصر وباقي الأقطار العربية بالكفاح من أجل نيْل استقلالها الوطني القُطري، وغياب أيِّ مشروع قومي.

● وقبل تجربة محمد علي مباشرة وفي عام ١٧٩٨ كان لاختيار نابليون بونابرت لمصر كمدخل إلى حملته على الشرق –في إطار صراعه مع بريطانيا– نفس الدلالة على ما نقوله.

والحقيقة أن الوعي الاستعماري بأهمية مصر وضرورة عزلها عربيًّا يعود إلى خبرات قديمة متراكمة منذ الحروب الصليبية الأولى، وقد يكون شيئًا من التذكرة مفيد:

● في عام ١١٨٧ نجح صلاح الدين الأيوبي بعد أن وحَّد مصر وسوريا وشمال العراق في أن يحرِّر القدس وعكا ويافا وصيدا وبيروت وعسقلان.

● وبين أعوام ١٢١٧ و١٢٢١ فشلت الحملة الصليبية الخامسة في احتلال مصر.

● ثم في عام ١٢٤٤ نجح الصالح أيوب "حاكم مصر" وبجيش عربي في تحرير القدس مرة أخرى بعد أن كان قد أُعيد احتلالها في عهد السلطان الكامل عام ١٢٢٨.

● وفي عام ١٢٤٩ فشلت الحملة الصليبية الأخيرة بقيادة لويس التاسع في احتلال مصر وتمَّ أسْر الملك الفرنسي.

● ثم نجح قطز "حاكم مصر" وبجيش عربي عام ١٢٦١ في هزيمة التتار في معركة عين جالوت بعد سقوط بغداد عاصمة الخلافة العباسية عام ١٢٥٨.

● ثم في عام ١٢٨٦ حرَّرَ السلطان بيبرس "حاكم مصر" أنطاكية والكرك وقيسارية وأرسوف ويافا.

● عزَّزَ السلطان قلاوون "حاكم مصر" هذا التوسُّع في عام ١٢٨٩ حين استولى على إمارة طرابلس واللاذقية.

● وفي عام ١٢٩١ حرَّرَ السلطان الأشرف خليل بن قلاوون "حاكم مصر" صور وحيفا وبيروت وعكا لتتحرَّر بذلك آخر إمارة صليبية.

تدلُّ هذه الأحداث التاريخية التي عرضنا لبعضها فيما سبق على أهمية الدور العربي لمصر عبر العصور، وإدراك العقلية الاستعمارية الغربية لهذا الدور، وكيف استمرَّ هذا الإدراك في العصر الحديث وكان أساسًا للمشروع الأمريكى الصهيوني الأخير الهادف لانتزاع مصر من محيطها العربي.

المحور الثالث– موقف مصر من الصراع العربي الصهيوني في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٣

تأتي أهمية التعرُّف على مواقف مصر الرسمية خلال هذه الفترة من مقارنتها بما تلاها بعد حرب أكتوبر، في الكشف عن أن الصفقة التي عقدها السادات مع أمريكا و(إسرائيل) في اتفاقيات كامب ديفيد واستمرَّ عليها نظامي مبارك والسيسي، سبق أن رفضتْها مصر على امتداد ما يقرب من ربع قرن في ظلِّ ظروف دولية مشابهة بعد ١٩٥٢ وحتى في ظلِّ ظروفٍ دولية أسوأ قبل ١٩٥٢. بل في ظلِّ هزيمتي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وفيما يلي استعراض لأهمِّ ملامح هذه المرحلة:

- رفض قرار التقسيم:

برغم هزيمة مصر وباقي الجيوش العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وبرغم تبعيَّتها لإنجلترا، إلا أن الموقف الرسمي لمصر كان هو الموقف العربي المبدئي من قضية فلسطين وهو رفض الاعتراف بمشروعية الاغتصاب الصهيوني ورفض قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ المشهور بالقرار ١٨١، والمشاركة مع باقي الأقطار العربية في حرب ١٩٤٨ ضدَّ الميليشيات الصهيونية، والتمسُّك بموقفها المبدئي حتى بعد الهزيمة.

- إجماع عربي على رفض الصلح المنفرد مع إسرائيل:

أصدر مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٥٠/٤/١ قرارًا ضدَّ عقد صلح منفرد مع (إسرائيل) هذا ما جاء في مادته الأولى:

"لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي مع إسرائيل أو أن تعقد فعلا مثل هذا الصلح أو الاتفاق. وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن الجامعة العربية طبقًا للمادَّة ١٨ من ميثاقها".

- العدوان على غزة:

في فبراير ١٩٥٥ شنَّت إسرائيل عدوانًا على غزة، فطلبتْ مصر سلاحًا من الولايات المتحدة التي اشترطت أن يتمَّ الدفع نقدًا ومقدَّمًا، فردَّت مصر في ١٩٥٥/٩/٢٧ بعقد صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا.

- السد العالي وتأميم قناة السويس وحرب السويس:

١– أعلنت الخارجية الأمريكية في ١٩٥٥/١٢/١٧ أن بريطانيا وأمريكا ستمدَّان مصر بسبعين مليون دولار كمرحلة أولى لبدء العمل في السد العالي. وأعلن البنك الدولي بعدها أنه سيعطي مصر قرضًا قيمته ٢٠٠ مليون دولار للسبب نفسه.

٢– لكن في ١٩٥٦/٧/١٩ سحبت أمريكا عرضها وتلتْها بريطانيا.

٣– ثم سحب البنك الدولي عرضه في ١٩٥٦/٧/٢٣.

٤– فردَّتْ مصر بتأميم قناة السويس في ١٩٥٦/٧/٢٦.

٥– فصدر بيان ثلاثي (أمريكي بريطاني فرنسي) يدين التأميم في ١٩٥٦/٨/٢٣.

٦– أعقبه في ١٩٥٦/١٠/٢٩ بداية العدوان الإسرائيلي على سيناء.

٧– ثم نزلت القوات البريطانية والفرنسية بورسعيد في ١٩٥٦/١١/٥.

٨– في ١٩٥٦/١١/٧ انسحبت جيوش إنجلترا وفرنسا من مصر بعد ضغط دولي من أمريكا والاتحاد السوفيتي.

٩– وأخيرًا في مارس ١٩٥٧ انسحبتْ (إسرائيل) بعد ارتكابها جرائم القتل والتدمير والتخريب.

- مصر ضدَّ (إسرائيل) وضدَّ حلف بغداد:

في مواجهة مشروع حلف بغداد وفي ٩ سبتمبر ١٩٥٧ أوضح الرئيس جمال عبد الناصر موقف مصر من

سياسة الأحلاف قائلا: "كان الإجماع العربي أن إسرائيل هي الخطر الحقيقي على الدول العربية. وحاولت أمريكا بشتَّى الوسائل أن تجرَّ العرب إلى صلح إسرائيل. فلما فشلت هذه الوسائل جاء دور الوسائل الجديدة: خلق أخطار أخرى، حتى ولو كانت أخطارًا صناعية، حتى يتفتَّت الإجماع العربي. بدأت نغمة الخطر الشيوعي... تخويف الملوك والرؤساء من الخطر الشيوعي، تخويف الملوك والرؤساء من أن هذا الخطر محدق قريب. تخويف الملوك والرؤساء من أن هذا الخطر أنشب مخالبه بالفعل في بلد من بلادهم وأوشك أن ينقضَّ منها على غيرها ما لم يتصدُّوا له... ولقد اختبرت السياسة الأمريكية خلال خمس سنوات طويلة، والنتيجة التي وصلت إليها أن هذه السياسة تجاه العرب تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

١- تصفية مشكلة إسرائيل على أساس الأمر الواقع.
٢- فرض تنظيم دفاعي يخدم المصالح الأمريكية وحدها.
٣- الانحياز إلى السياسة الأمريكية في جميع المشكلات الدولية بحيث تتحوَّل الدول العربية بالفعل إلى منطقة نفوذ لأمريكا".

● مصر ضدَّ (إسرائيل) وضدَّ مبدأ أيزنهاور:

وفي معرض تحديد موقف مصر من مبدأ أيزنهاور الصادر في ١٩٥٧/١/٥ قال الرئيس عبد الناصر في نفس حديثه السابق الإشارة إليه والذي أدلى به لجريدة الأهرام يوم ١٩٥٧/٩/٩ "ثم كانت آخر الوسائل هي الخطة الأمريكية الجديدة التي بدأت بمشروع أيزنهاور... ما هو مشروع أيزنهاور في صلبه وصميمه؟ إنه محاولة جديدة لتحقيق نفس الأهداف الثلاثة للسياسة الأمريكية في الشرق الاوسط، أما فيما يتعلَّق بإسرائيل فإن الخطوات التي تمَّت لتطبيق هذا المشروع حاولت أن تحقِّق ما يلي:

١- تحويل الأنظار عن إسرائيل.
٢- خلق أخطار وهمية من بعض العرب على البعض الآخر.
٣- إعطاء سلاح لا يخيف إسرائيل إلى بعض الدول العربية.
٤- ربط بعض الدول العربية في نطاق واحد مع إسرائيل. نطاق تقوم به أمريكا بدور التوفيق والتنسيق في جميع نواحي العسكرية. ذلك أن إسرائيل لم تعدْ في الحقيقة عدوًّا لهذا البعض من الدول العربية، بل أصبحت زميلًا لها في حلف. وما مشروع أيزنهاور في صميمه إلا حلف عسكري. ذلك لأنه يشمل النواحي العسكرية. فهو إذن بديل لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذى رُفض عام ١٩٥١ وهو أيضًا تكملة لحلف بغداد يقصد منها أن تبعث فيه الحياة".

● **رفض الاستسلام بعد عدوان ١٩٦٧:**

خطَّطَتْ إسرائيل للحرب منذ أمدٍ بعيد بناءً على دوافعها التوسُّعية، وأعدَّتْ القوى اللازمة وانتظرت الوضع الملاءم لتحديد ساعة الصفر الأفضل لشنِّ الحرب، ثم أعلن رئيس وزراء إسرائيل في شهر مايو ١٩٦٧ بأن "أمن إسرائيل يعتمد في حمايته على وجود الأسطول السادس في البحر الأبيض"؛ وبناء على ذلك رفضت مصر طلب أمريكا للإذن لبعض قطع الأسطول الأمريكى السادس بزيارة موانى الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٦٧/٥/١٢.

ثم في ١٩٦٧/٥/١٦ حشدت مصر قوَّاتها في سيناء لتخفيف ضغط الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية. وفي ١٩٦٧/٥/١٧ طلبت مصر من السكرتير العام للأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء؛ فاستجابت الأمم المتحدة للطلب المصري في ١٩٦٧/٥/١٨. ثم أغلقت مصر خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية في ١٩٦٧/٥/٢٢.

وفي ١٩٦٧/٥/٢٧ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت في تقريره إلى مجلس الأمن تأكيدات مصر أنها لن تكون البادئة بأي عمل هجومي. وفي ١٩٦٧/٥/٢٨ عقد عبد الناصر مؤتمرًا صحفيًّا صرحَّ فيه بأن إغلاق المضايق يعتبر تصحيحًا للأوضاع التي نجمت

عن حرب ١٩٥٦. وقال عبد الناصر في نفس المؤتمر: "طبعًا باين من الكلام أن العلاقات بيننا وبين أمريكا علاقات سيئة جدًّا.. مفيش اتصالات بيننا وبين الولايات المتحدة في الوقت الحالي، إحنا بنعتبر أمريكا متحيزة وواخدة جانب إسرائيل ١٠٠%، طبعًا هذا يؤثر على العلاقات بيننا وبين أمريكا.. مفيش مشكلة بيننا وبين أمريكا في الأمر القائم. المشكلة بيننا وبين إسرائيل. إيه اللى دخل أمريكا في الموضوع؟.. لأسباب طويلة نعرفها وللأصوات اليهودية في أمريكا وللأسباب التاريخية المعروفة تحيزت أمريكا تحيزًا كاملًا لإسرائيل، وتجاهلت تجاهلًا كاملًا حقوق العرب المشروعة. أمريكا كأكبر دولة.. كأقوى دولة.. كأغنى دولة.. يجب أن تكون عادلة في معاملتها للعالم حتى ينظر إليها العالم بثقة واحترام".

وفي ١٩٦٧/٦/٤ قال وزير العمل الإسرائيلي إيجال آلون في مؤتمر عام: "إن عبد الناصر أعلن الحرب علينا فعلًا ونحن اليوم نريد رفع الحصار". ثم بدأ العدوان الإسرائيلي في اليوم التالي مباشرةً ١٩٦٧/٦/٥ بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أوقع هزيمة فادحة بثلاث دول عربية هي: مصر وسوريا والأردن، وقام باحتلال سيناء والجولان وغزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وهي الهزيمة التي لا نزال نسدِّد أثمانها الفادحة حتى اليوم.

قرَّرتْ مصر في ١٩٦٧/٦/٦ –من خلال بيان أذاعته وزارة الخارجية المصرية– قطع العلاقات مع الولايات المتحدة وقد نصَّ على ما يلى: "بعد أن أثبتت الحوادث والأدلة اشتراك حكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية اشتراكًا فعليًّا في العمليات الجوية مساندة للعدو الإسرائيلي وتدعيمًا لأهدافه وذلك بنشر مظلَّة جويَّة واقية فوق أرض العدو، والاشتراك الفعلي في العمليات الجوية ضدَّ الأردن على نطاق واسع بواسطة حاملات الطائرات الأمريكية والبريطانية في البحر الأبيض إلى جانب استعمال قواعد للبلدين قريبة من مناطق جبهات القتال ، فإن الجمهورية العربية المتحدة وبعد اتصال برؤساء الدول العربية، تعتبر أن الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية قد قامتا بعمل عدواني فعلي ضدَّ الأمة العربية كلها وضدَّ أمنها وسيادتها الإقليمية.

وبناء على ذلك فقد اتخذت الجمهورية العربية المتحدة قرارًا بقطع العلاقات السياسية بينها وبين حكومة الولايات المتحدة".

في ١٩٦٧/٦/٩، وفي مجال حديثه عن تعلُّم درس النكسة، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن هناك حقائق حيويَّة في هذا الصدد لا بد من بيانها:

١- "إن تدمير الإمبريالية في العالم العربي سوف يترك إسرائيل لقوتها بمفردها.

٢- إن إعادة توجيه المصالح العربية في خدمة الحقوق العربية ضمان أساسي. فالأسطول الأمريكي كان يتحرَّك ببترول عربي. وهناك قواعد في أراض عربية وضعت في خدمة العدوان الإسرائيلي وبرغم إرادة الشعوب العربية".

- **مؤتمر الخرطوم "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف":**

بعد نكسة ١٩٦٧ ظلَّ الموقف المصري والعربي صامدًا، وصدر قرار الجامعة العربية المشهور من الخرطوم في ١٩٦٧/٩/١ وهذا نصُّه:

اتَّفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلَّة بعد عدوان ٥ يونيو / حزيران / جوان، وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية، وهي عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسُّك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

- **قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢:**

في ١١/٢٢/ ١٩٦٧ صدر القرار ٢٤٢ من مجلس الأمن، ونصُّه: "إن مجلس الأمن.. إذ يعبِّر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط؛ يؤكِّد عدم

شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، والحاجة إلى سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة، وإذ يؤكِّد أيضًا أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة التزمتْ بالتصرُّف وفقًا للمادة الثانية منه.

١- يعلن أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وهذا يقتضي تطبيق المبدأين التاليين:

أ) انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلَّتها (في النص الإنجليزي"من أراضٍ احتلَّتها") في النزاع الأخير.

ب) أن تنهي كل دولة حالة الحرب، وأن تحترم وتقرَّ الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكلِّ دولة في المنطقة، وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها.

٢- ويؤكِّد المجلس الحاجة إلى:

أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة.

ب) تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين.

ت) ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات من بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

٣- يطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصًا إلى الشرق الأوسط لإقامة اتصالات مع الدول المعنية بهدف المساعدة في الجهود للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار.

٤- يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن" (انتهى نص القرار).

كان قبول هذا القرار في تصوُّري أول بادرة مصرية وعربية تحمل شبهة التراجع عن الموقف العربي المبدئي من قضية فلسطين بما تضمَّنه القرار من حقِّ دول المنطقة بما فيها (إسرائيل) في العيش بسلام، ولكن السياق العام للموقف المصري الرسمي في اتجاه إعادة بناء القوات المسلحة تجهيزًا للحرب القادمة وإدارة حرب استنزاف ناجحة كان ينفي شبهة التراجع.

ولكن ممَّا لا شكَّ فيه أنه بعد وفاة عبد الناصر وبعد حرب ١٩٧٣ كان القرار ٢٤٢ هو الثغرة التي اخترقت منها أمريكا وإسرائيل والسادات وعددٌ من الأنظمة العربية صلابة الموقف العربي القديم وتمَّ تغيير الموقف الرسمي العربي ١٨٠ درجة.

- **السادات ضد أمريكا و(إسرائيل):**

اخترت هذا العنوان الفرعي في ختام تقييم المرحلة السابقة على حرب ١٩٧٣ لنفي أي مجال للحديث عن حسن النوايا فيما سيُعقد لاحقًا من صفقات:

قال السادات في خطبته في أسيوط يوم ١٠يناير١٩٧١: "إن أمريكا تقف خلف إسرائيل بأن لا تجلو من أي شبر... الأمريكان هم الأعداء الأصليين وليس الإسرائيليين، لأن إسرائيل خط الدفاع الأول لمصالح أمريكا في المنطقة". وقال فى١١ من يناير ١٩٧١ في خطاب بالمدينة ذاتها: "أمريكا تعطي السلاح وتريد أن تذلَّ كرامتنا".

ونقلت جريدة الأهرام يوم ٢ أبريل ١٩٧٢ قوله: "نحن نعرف أين تقف أمريكا وما هي سياستها وأهدافها، أمريكا تدعم إسرائيل لتحافظ على استغلالها لثروة العرب". وقال في خطابه في الإسكندرية يوم ٢٧ يوليو ١٩٧٢: "إن موقف أمريكا هو عملية استدراج لكي نسلِّم، ولكن أمريكا بعساكرها ليست ربنا".

وقال السادات أمام مجلس الشعب في ١٩٧١/١١/١١: "إن الأهداف الأمريكية في المنطقة هي:

١- إخراج الاتحاد السوفيتي من المنطقة.

٢- عزل مصر عن الأمة العربية.

٣- ضرب التجربة الاشتراكية في مصر.

المحور الرابع– الصفقة

● **حرب أكتوبر ١٩٧٣:**

في ٦و٧و٨ أكتوبر ١٩٧٣ عبَرت القوات المسلحة المصرية قناة السويس ونجحت في تحرير شريط بعمق متوسِّط من ١٠ إلى ١٢ كم شرق القناة، محقِّقة هذا النجاح بواسطة ٨٠ ألف مقاتل وبخسارة ٢٨٠ شهيدًا فقط.

ثم أصدر السادات قرارًا بتطوير الهجوم في ١١ أكتوبر لتخفيف الضغط على سوريا، وتم تنفيذ هذا القرار في ١٤ أكتوبر، وذلك بدفع الفرقتين المدرَّعتين ٤ و٢١ الاحتياطيَّتين، فقام العدو باستغلال الوضع الجديد ونجح في خلق ثغرة بين الجيشين الثاني والثالث في ١٦ أكتوبر وعبر بقواه إلى الضفة الغربية للقناة وحاصر الجيش الثالث، وقد رفض الرئيس السادات تصفية الثغرة خوفًا من تهديد كيسنجر له طبقًا للتصريح الذي أعلنه لاحقا في ١٩٧٥/٨/٨ لمجلة الحوادث اللبنانية، وفي ٢٠ أكتوبر طلب السادات وقف إطلاق النار، ثم أصدر مجلس الأمن في ٢٢ أكتوبر قرارًا بوقف إطلاق النار، ولم يلتزم العدو بالقرار وظلَّ يكسب أرضًا جديدة من ٢٢ إلى ٢٨ أكتوبر، حيث تمَّ الإيقاف الفعلي لإطلاق النار، ثم وقَّعتْ مصر مع إسرائيل في ١٨ يناير ١٩٧٤ وتحت رعاية أمريكية الاتفاق الأول لفضِّ الاشتباك والذي بموجبه وافقَ السادات على الآتي:

١- سحب ٧٠ ألف جندي مصري من شرق القناة وإبقاء ٧٠٠٠ جندي فقط.

٢- سحب أكثر من ١٠٠٠ دبابة من شرق القناة وإبقاء ٣٠ دبابة فقط.

٣- منع وجود أي صواريخ بعمق ٣٠ كم غرب الخط المصري.

وقد سجل الجمسى اعتراضه ولكن تمَّ توقيع الاتفاق في النهاية.

وفي ١ سبتمبر ١٩٧٥ وقَّعَ السادات اتفاق فض الاشتباك الثاني مع العدو الصهيوني، والذى كان أهم ما جاء فيه:

١- إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وذلك باتفاق الطرفين على أن النزاع بينهما لا يتمُّ حلُّه بالقوة المسلحة طبقًا للمادَّتين الأولى والثانية من الاتفاق.

٢- قبول مصر بدخول مراقبين أمريكيِّين مدنيِّين إلى سيناء لأول مرة لمراقبة تنفيذ الاتفاق، وهو ما أصبح مقدِّمة لما حدث فيما بعد في اتفاقية السلام، حيث أُسندت مهمة الإشراف على القوات المتعدِّدة الجنسية الموجودة في سيناء حتى تاريخه إلى الولايات المتحدة الأمريكية (خرج الصهاينة ودخل الأمريكان).

الانقلاب الكبير:

بعد حرب ١٩٧٣ مباشرة انقلب موقف السادات ١٨٠ درجة، وقَبِل الصفقة المعروضة عليه من أمريكا و(إسرائيل) ومضمونها: "أن يتم انسحاب مصر من الصراع العربي–الصهيوني تمامًا، في مقابل إعادة سيناء إلى السيادة المدنية المصرية وبسيادة عسكرية منقوصة –كما سنرى– وفي مقابل أن تتعهَّد أمريكا بكفِّ يد (إسرائيل) عن مصر وفي مقابل أن تتولَّى أمريكا تعويض مصر اقتصاديًّا عن الأضرار التي قد تترتَّب من مقاطعة المحيط العربي".

ولقد قَبِلَ السادات الصفقة، ونفَّذَ التزاماته فيها بحماس شديد وبإدراك وقبول كاملَيْن لحقيقة الدور المطلوب منه. لم يكن المطلوب منه مجرَّد قرار سياسي وإنما كان المطلوب تجريد مصر من المقدرة على العودة إلى قتال (إسرائيل) مرة أخرى، وإعادة صياغة الدولة المصرية والنظام والمجتمع بشكل يضمن تحقيق هذه النتيجة. وللأسف مرَّت الصفقة بنجاح كبير وتحقَّقت النتائج المرجوَّة منها.

ولقد عبَّر الرئيس السادات عن ذلك صراحة حين قال بعد المقابلة مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر: "سأوقِّع على أي شيء سيقترحه الرئيس الأمريكي كارتر دون أن أقرأه" طبقًا لما جاء في كتاب محمد إبراهيم كامل "السلام الضائع". إلا أننا لسنا في حاجة إلى مثل هذا التصريح الدالِّ من الرئيس السادات لكي نتعرَّف على حقيقة الصفقة التي تمَّتْ لإخراج مصر من الصراع، لأننا سنجد

ذلك واضحًا وجليًّا في بنود معاهدة الصلح بين مصر و(إسرائيل) الموقَّعة في ٢٦ مارس ١٩٧٩، والتي تضمَّنت عددًا من القيود المحدَّدة المصاغة بذكاء شيطاني لمنع مصر بحكوماتها المتعاقبة من الخروج من الصفقة.. والعودة إلى حلبة الصراع.

أهم قيود المعاهدة:

١) القيد الأول- تمَّ وضعه لتجريد دولة مصر من المقدرة على تنفيذ التزاماتها كعضو في جامعة الدول العربية وكطرف في معاهدة الدفاع العربي المشترك.

أما عن المعاهدة العربية المذكورة فقد تمَّ توقيعها في يونيو ١٩٥٠ وأصبحت نافذة في ٢٢ أغسطس ١٩٥٢، وقد تضمَّنت المبادئ والأحكام التالية:

"المادة الثانية: اعتبار كل اعتداء مسلَّح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداءً عليها جميعًا، ولذلك فإنها عملًا بحقِّ الدفاع الشرعي الفردي والجماعي على كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدَى عليها وبأن تتَّخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلَّحة لردع الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

المادة الثالثة: تتشاور الدول فيما بينها، بناءً على طلب إحداها، كلَّما هدِّدت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتِّخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف".

وفي مواجهة هذا الالتزام الصريح الواضح الذي نصَّت عليه معاهدة الدفاع العربي المشترك، نصَّت المعاهدة المصرية-الإسرائيلية في الفقرة الخامسة من المادة السادسة على ما يلي: مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقرُّ الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة".

إذن وبناءً على ما سبق تكون للمعاهدة الإسرائيلية-المصرية أولويَّة على معاهدة الدفاع العربي المشترك، وللأسف فإن القانون الدولي يدعم ذلك، فتنصُّ الفقرة ٤ من المادة ٤٠ من اتفاقية فيينا للمعاهدات على التالي:

"فيما بين الدولة الطرف في كلتا المعاهدتين والدولة الطرف في واحدة منها فقط تخضع حقوق الدولتين والتزاماتهما للمعاهدة التي تكونان معًا طرفين فيها".

الخلاصة أنه تمَّ تجريد مصر من الحقِّ في ممارسة التزاماتها العربية تجاه أي عدوان إسرائيلي على أي بلد عربي وتمَّ في نفس الوقت تجريد الدول العربية هي الأخرى من إمكانيات وقدرات مصر الدولة.

وكان هذا هو القيد الأول على دور مصر العربي.

٢) أما القيد الثاني- فلقد وضعه المفاوض الصهيوني خوفًا من أن تحاول مصر التحايل فيما بعد على المعاهدة الإسرائيلية-المصرية فتقوم بتوقيع معاهدات أخرى مع أيِّ طرف عربي كالفلسطينيِّين أو غيرهم، فنصَّت في المعاهدة على أن ما ورد فيها له هو الآخر الأولوية على أيِّ التزامات ناشئة عن أيِّ معاهدة سبق توقيعها مثل المعاهدة مع (إسرائيل). في مواجهة هذا الاحتمال ولمنع مصر من التحايل أوردت (إسرائيل) في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من المعاهدة الإسرائيلية-المصرية ما يلى: "يتعهَّد الطرفان بعدم الدخول في أيِّ التزام يتعارض مع هذه المعاهدة".

وبالتالي وبموجب هذا البند تمَّ تجريد مصر من الدخول مستقبلًا في أيِّ التزامات تتناقض مع طبيعة الصفقة التي تمَّت، وتخضع التزاماتها لمراقبة صارمة. ولذلك حين تدَّعي الحكومة الإسرائيلية أن مصر تقدِّم دعمًا لا توافق عليه (إسرائيل) للفلسطينيِّين، فإن جميع الأطراف يتعاملون مع مثل هذه الادِّعاءات بمنتهى الجدِّيَّة، فينفيها المصريون،

ويؤكِّدها الإسرائيليُّون، ويقوم الأمريكيون بتحذير مصر وإنذارها من أن يكون هذا نهجها بالفعل.

لماذا؟

لأن هناك التزامات واضحة متَّفق عليها وموقَّع عليها من الطرفين، بموجبها لا يجوز لحكومة مصر فعلًا أن تقدِّم يدَ المساعدة والدعم للفلسطينيّين أو أن تنحاز لها في صراعها مع دولة الاحتلال الإسرائيلية.

في نفس الاتجاه جاء نصُّ الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاتفاق الرئيسي للمعاهدة الإسرائيلية–المصرية إذ جاء فيها: "يتعهَّد كلُّ طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية وأفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضدَّ السكَّان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصَّة بالطرف الآخر، كما يتعهَّد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو (النشاط الهدَّام) أو أفعال العنف الموجَّهة ضدَّ الطرف الآخر في (أي مكان)، كما يتعهَّد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

وكذلك تنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من الملحق الثالث على التالي: "يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن (الدعاية المعادية) تجاه الطرف الآخر".

ليس ذلك فحسب، بل إن مصر ملزمة بتعريب السلام (التسوية)، وإن لم تفعل فإنها تكون قد أخلَّتْ بالتزاماتها الواردة في المعاهدة، فتنصُّ الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الملحق الثالث على التالى: "يتعاون الطرفان في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، وتوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدُّم بها تحقيقًا لهذا الغرض".

كانت هذه بعض القيود الموضوعية التي تؤثِّر في مقدرة مصر الدولة على العودة إلى موقعها السابق في الصراع. ولكن ماذا لو أرادت الدولة المصرية التحرُّر من هذه القيود وقرَّرت ضرب عرض الحائط بالتزاماتها تجاه (إسرائيل) وَسَعَتْ إلى استعادة دورها الطبيعي في الصراع؟

لم يستبعد الصهاينة والأمريكان هذا الاحتمال، ولذلك وضعوا نوعين من التدابير الأمنية في المعاهدة الإسرائيلية–المصرية لتأمين الكيان الصهيوني ضدَّ مخاطر تراجع مصر مستقبلًا عن التزاماتها تجاه إسرائيل، نتناولهما فيما يلي:

٣) القيد الثالث– هو التدابير الواردة في الملحق الأول من الاتفاقية (الملحق العسكري) والتي تتلخَّص في نزع سلاح ثلثي سيناء المجاورتين لفلسطين، إلا بإذن إسرائيل. مع تحديد وتحجيم سلاح الثلث الباقي المجاور لقناة السويس بفرقة مشاة ميكانيكي واحدة، وبما لايزيد عن ٢٢ ألف جندي مصري، ووضع قوات متعدِّدة الجنسية خاضعة للإدارة الأمريكية، وليس للأمم المتَّحدة، للمراقبة والتفتيش.

وفي هذا الشأن فإنه تجدر بنا الإشارة إلى الملاحظات الآتية:

– بالمقارنة مع حرب ١٩٧٣ فإن قواتنا المسلحة كانت قد عبرت القناة بعدد ٥ فرق وعدد ٥ ألوية مدرَّعة، وكان عددها شرق القناة في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ –أيْ عند صدور قرار وقف إطلاق النار– كالآتي: ١٠٠٠ دبابة و٧٧٠٠٠ جندي مصري شرق القناة (ذكرنا فيما سبق أنه بقي منها ٣٠ دبابة و٧٠٠٠ جندي فقط بناءً على اتفاقية فضِّ الاشتباك الأولى مع العدو الصهيوني، وأعيد الباقي إلى غرب القناة، وكانت هذه هي الواقعة التي قيل إن الجمسي قد بكى فيها).

– يرى بعض الخبراء العسكريّين في تحليلاتهم أن القيود العسكرية المفروضة على مصر في سيناء، تجرِّدها من إمكانية الدفاع وصدِّ عدوان مماثل –لا قدَّر الله– للعدوانين اللذين قامتْ بهما إسرائيل عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧. وهو ما يجعل من سيناء رهينة دائمة خاضعة للتهديد الإسرائيلي، ويضع القيادة السياسية المصرية طول الوقت تحت ضغوط

هائلة، تؤثِّر إلى حدٍّ كبير على استقلاليَّة قرارها في كلِّ ما يتعلَّق بالمصالح الأمريكية والمطالب الإسرائيلية.

– ولقد صرَّح بذلك صراحة وزير الأمن الداخلي الأسبق "آفي ديختر" حين قال في إحدى محاضراته عام ٢٠٠٨ إن إسرائيل انسحبت من سيناء بضمانات أمريكية للعودة إليها في أيِّ وقت إذا تغيَّر النظام في مصر لغير صالح إسرائيل، وإن هذه الضمانات هي تجريد ثلثي سيناء من القوات والسلاح، بالإضافة إلى وجود الحليف الأمريكي هناك لمراقبة القوات المصرية.

– ولقد سبق للرئيس الراحل أنور السادات نفسه إبداء تخوُّفه من هذا الوضع قبل أن يتراجع ويغيِّر موقفه: فقد صرَّح في حديثه لمجلة "التايم" في عددها الصادر في ١٩ مارس ١٩٧٤ بالآتي: "إن الحديث الدائر في إسرائيل عن نزع سلاح سيناء يجب أن يتوقَّف. فإذا كانوا يريدون نزع سلاح سيناء فسوف أطالب بنزع سلاح إسرائيل كلها. كيف أنزع سلاح سيناء.. إنهم يستطيعون بذلك العودة في أيِّ وقت يريدون خلال ساعات"!!!

إذن الخلاصة أن المعاهدة الإسرائيلية–المصرية قد جرَّدتْ مصر واقعيًّا من إمكانية الدفاع عن سيناء ضدَّ أيِّ نوايا عدوانية إسرائيلية جديدة، وهو واقع تدرك إسرائيل جيِّدًا أنه يمثِّل رادعًا قويًّا ضدَّ أيِّ تغيُّر مصري في السياسات أو الانحيازات أو المواقف، لا ترضى عنه الولايات المتحدة أو إسرائيل.

٤) القيد الرابع– لم تكتفِ إسرائيل بهذا النوع من التدابير الأمنية، بل أصرَّت على أن تأخذ من الولايات المتحدة ضمانات صريحة أخرى ضدَّ أيِّ انتهاك محتمل من مصر للمعاهدة، ضمانات لانحياز أمريكا الكامل لإسرائيل فيما لو تغيَّرت السياسة المصرية مستقبلا. واستجابت أمريكا ووقَّعا معًا مذكرة عرفت باسم "مذكرة التفاهم الأمريكية–الإسرائيلية"، حيث أرسل الرئيس الأمريكي كارتر خطابًا بها إلى كلٍّ من رئيس الوزراء المصري مصطفى خليل ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجين وذلك قبل يوم واحد من توقيع مصر على الاتفاقية، أيْ في ٢٥ مارس ١٩٧٩، وقد جاء التأكيد فيها على:

١) حق الولايات المتحدَّة في اتِّخاذ ما تعتبره ملائمًا من إجراءات في حالة حدوث انتهاك لمعاهدة السلام أو تهديد بالانتهاك، بما في ذلك الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية.

٢) تقدِّم الولايات المتحدَّة ما تراه لازمًا من مساندة لما تقوم به إسرائيل من أعمال لمواجهة مثل هذه الانتهاكات، خاصة إذا ما رُئِيَ أن الانتهاك يهدِّد أمن إسرائيل بما في ذلك على سبيل المثال تعرُّض إسرائيل لحصار يمنعها من استخدام الممرَّات المائية الدولية وانتهاك بنود معاهدة السلام بشأن الحدِّ من القوات أو شَنِّ هجومٍ مسلَّح على إسرائيل، وفي هذه الحالة فإن الولايات المتحدة الأمريكية على استعدادٍ للنظر بعين الاعتبار وبصورة عاجلة في اتِّخاذ إجراءات مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة في المنطقة وتزويد إسرائيل بالشحنات العاجلة وممارسة حقوقها البحرية لوضع حدٍّ للانتهاك.

٣) سوف تعمل الولايات المتحدَّة بتصريح ومصادقة الكونجرس على النظر بعين الاعتبار لطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل وتسعى لتلبيتها".

وعندما اعترض رئيس الوزراء المصري آنذاك، ردَّتْ أمريكا بأنَّ هذا جزءٌ من الضمانات التي طلبتْها (إسرائيل)، والتي كانت مصر تعلم بوجودها منذ البداية، وانتهى الأمر عند هذا الحدِّ، واعتُبرت المذكرة المشار إليها جزءًا لايتجزَّأ من المعاهدة.

إذن نحن أمام حلف أمريكي–إسرائيلى في مواجهة مصر، هذا الحلف يمثِّل تهديدًا حقيقيًّا لأمن مصر في حالة أيِّ ادِّعاء من (إسرائيل) بأن مصر قد انتهكت المعاهدة.

● **إعادة صياغة مصر:**

عرضنا فيما سبق للقيود التي وضعتْها معاهدة السلام على الإرادة المصرية فيما إذا حاولت العودة إلى الصراع. ولكن لم تكن نصوص المعاهدة كافية من منظور

الأمريكان والصهاينة، فكان لا بدَّ من الضغط في اتِّجاه إعادة صياغة مصر دولة ونظامًا ومجتمعًا لكي تتلاءم مع الصفقة المعقودة. كان مطلوبًا تكوين قوى سياسية وقوى اجتماعية تتبنَّى النهج الجديد وتدافع عنه وتحميه، كان مطلوبًا تفكيك الاقتصاد الوطني المخطَّط وخلق اقتصاد سوق تابع وعاجز في نفس الوقت عن دعم المجهود الحربي، كان مطلوبًا خلق وعي شعبي ضدَّ الحرب ومع السلام حتى لو كانت خلفيَّاته انهزاميَّة تطرح حججًا مثل أن مواجهة (إسرائيل) هي مواجهة للولايات المتحدة الأمريكية ومواجهة الأخيرة والانتصار عليها عملية مستحيلة، ومن ثم لا بديل عن قبول ما تعرضه علينا.

ودعونا نقرأ معًا شهادة شاهد من أهلها، فلقد صرح د/ مصطفى خليل لجريدة الشرق الأوسط اللندنية في عددها الصادر في ٦ يوليو ٢٠٠٢، وذلك في معرض إشارته إلى الإصلاحات التي تطلبها واشنطن حاليًّا من السلطة الفلسطينية: "إن الولايات المتحدة طلبت من مصر قبل إقامة اتفاقية السلام مع إسرائيل إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية.. وأن الرئيس المصري السابق أنور السادات طلب مني الإشراف على لجنة تضع تصورًا للمستقبل السياسي في مصر"، مشيرًا إلى أن لجنته انتهتْ إلى ثلاث توصيات هي: عمل تعدُّدية حزبية، ودعم المنابر البرلمانية، وإجراء إصلاحات اقتصادية والتحوُّل عن النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي (الانفتاح الاقتصادي).

وهذا فعلًا ما تمَّ تنفيذه لاحقًا لانتزاع مصر من مشروعها الوطني إلى المشروع الأمريكي، من خلال خطوات وسياسات محسوبة ومحدَّدة تمَّتْ تحت قيادة السادات مثل:

♦ طرد الخبراء السوفييت في ١٩٧٢ لعزلها عن الاتحاد السوفيتي كشريك استراتيجي وإضعاف موقفها التفاوضي.

♦ التمهيد للصلح مع (إسرائيل) -كما ذكرنا سابقًا- باتفاقيتي فضِّ الاشتباك الأولى في ٢٨ يناير ١٩٧٤، وفض الاشتباك الثانية في أول سبتمبر ١٩٧٥؛ بما أسفر عنهما من وضع سيناء لأول مرة تحت الرقابة الأمريكية.

♦ في ١٩٧٤/٢/٢٢ طلب السادات من الدول العربية إيقاف سلاح البترول.

♦ **في** ١٩٧٤/٢/٢٨ عادت العلاقات المصرية-الأمريكية التي كانت مصر قد قطعتها في ١٩٦٧/٦/٦.

♦ في ١٩٧٤/٣/١٨ قرَّر وزراء البترول العرب رفع حظر تصدير النفط عن أمريكا.

♦ في ١٩٧٤/٣/٢٩ أعلن السادات أن رفع الحظر تمَّ بناءً على طلب مصر، حيث قال: "أرجو أن أكون واضحًا، ونظريَّتي في هذا أنني كلَّما تقدَّمَتْ أمريكا خطوة، علينا نحن أن نتقدَّم أيضًا خطوة، لم تعد السياسة نوعًا من التعنُّت أو الجمود.. المصالح كلها مشتركة وما دام هناك تغيير في موقف الولايات المتحدة، فيجب أن يكون هناك تغيير أيضًا في موقفنا بنفس القدر".

♦ إصدار قانون الانفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤/٧/٢٥ بقصد تفكيك اقتصاد الحرب وخلق قوى اجتماعية رأسمالية تتبنَّى التوجُّه المصري الجديد إلى أمريكا، وتدافع بحكم المصالح عن السلام مع إسرائيل، وكذلك تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تابع.

♦ تعمير مدن القناة لخلق رأي عام شعبي مصري ضدَّ الحرب، خوفًا على أمن الأهالي والسكَّان هناك.

♦ فتح قناة السويس لخلق مصلحة دولية ضدَّ استمرار القتال أو تجدُّده.

♦ إصدار قانون الأحزاب في ١٩٧٧/٢/١٠ بشكله المقيّد بهدف تأسيس حزب حاكم يتبنَّى النهج الأمريكي والسلام مع (إسرائيل) بغضِّ النظر عن استمرار أو رحيل هذا الرئيس أو ذاك.

♦ زيارة القدس في ١٩٧٧/١١/١٩ مع الاهتمام بإخراجها مسرحيًّا على الشكل الذي ظهرت به على أنها وليدة فكرة عبقرية هبطت فجأة وبدون مقدِّمات على السادات كالوحي.

♦ توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨/٩/١٧.

♦ توقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل في ١٩٧٩/٣/٢٦.

♦ الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة وعلى رأسها المعونة الأمريكية في ١٩٧٧.

♦ خلق شخصيات ومنابر ثقافية تدافع عن التوجُّه الجديد، كان أشهرها دعوة توفيق الحكيم المبكِّرة بعد الحرب مباشرة إلى حياد مصري في الصراع العربي–الإسرائيلي شبيهًا بالحياد السويسري في الحروب الأوروبية. وكان أهم معالم التوجُّه الجديد: مهاجمة فترة عبد الناصر، والإفراج السياسي عن خصومه السياسيّين والتحالف معهم، والهجوم على العرب عامة وعلى الفلسطينيّين على وجه الخصوص، مع التضخيم من قوة أمريكا وقدراتها، والدعوة إلى صداقتها والانحياز لها كطوق وحيد للنجاة.

وهكذا رويدًا رويدًا بدأت إعادة صياغة مصر على كافَّة المستويات لتتواءم مع المشروع الأمريكي–الصهيوني، ونجحت الصفقة نجاحا كبيرًا وأسْفرت عن تحقُّق مجموعة من النتائج غيَّرت وجه المنطقة لعقود قادمة.

المحور الأخير– أهم نتائج كامب ديفيد

١– الاعتراف ولأول مرة من أكبر دولة عربية بمشروعية الاغتصاب الصهيوني لفلسطين. ومنذ ذلك الوقت بدأ الخطاب الرسمي العربي تدريجيًّا يتحوَّل إلى الحديث عن فلسطين ١٩٦٧ باستبعاد واضح أو ضمني لفلسطين ١٩٤٨، وبمعنى آخر تمَّ قبول رسمي عربي لقرار التقسيم.

٢– ضرب وحدة الصف العربي التي كانت تجمعها دائمًا –رغم الخلافات– وحدة الموقف من قضية فلسطين الذي تجلَّى في أرقى صوره في مقرَّرات الخرطوم بعد ١٩٦٧ وفي أثناء حرب ١٩٧٣.

٣– تمَّ تخفيف وإلغاء المقاطعة الدولية لإسرائيل، فلقد رأى عدد من الدول الصديقة للدول العربية والمناصِرة لقضاياها، أنه بعد اعتراف مصر بإسرائيل، لا يوجد مبرِّر لأن تكون ملكية أكثر من الملك، واستجاب العديد منها للضغوط الأمريكية في إعادة العلاقات التي كانت قد قُطعت بعد عدوان ١٩٦٧.

٤– على المستوى الداخلي أدَّى نهج كامب ديفيد إلى نتائج خطيرة تمسُّ المعتقدات المبدئية الوطنية لعامَّة الناس؛ فغاب اليقين الوطني، وماعت القضايا، واختلط الأصدقاء مع الأعداء، وتضاءلت قيمة التضحيات التاريخية في الحروب السابقة وفقدت معناها. والنتيجة أن كفَّ معظم الناس عن الاعتقاد في جدوى أيِّ مشروع وطني، وانفضَّ الناس عن الدعاة الوطنيِّين، واقتصر اليقين على المعتقدات الدينية فقط فهي الملاذ الأخير.

٥– انتشر الفكر الطائفي ودعاوى الانفصال والتفتيت في المنطقة، وكان ذلك من أخطر آثار كامب ديفيد؛ حيث أدَّى اعتراف مصر بمشروعية إسرائيل "كدولة لليهود" إلى إغراء القوى الانفصالية في الوطن العربي وبدعم وتشجيع صهيوني من السعي لتكرار النموذج الإسرائيلي، فبدا الحديث عن دويلات طائفية مارونية وشيعية وسنية وقبطية وكردية وبربرية وزنجية.. إلخ.

٦– وجَّهت كامب ديفيد أقوى ضربة للوحدة الوطنية المصرية؛ فانشقَّت الصفوف، وغاب الشعور بالمشروعية، وأنا لا أستخدم هنا مصطلح "الوحدة الوطنية" بمعناه التقليدي الخاص بوحدة عنصري الأمة من المسلمين والأقباط. فالوحدة الوطنية التي أقصدها هي توحيد الموقف من الاستقلال الوطني ومن العدو الخارجي. وما حدث فعليًّا عندما قامت مصر الرسمية بالتصالح مع العدو ضدَّ المصالح الوطنية والقومية هو أنها نزعت عن نفسها المشروعية الوطنية، ممَّا كان السبب الرئيسي وراء كثير من الصدامات والعنف الذي شهدتْه مصر منذئذ وحتى الآن.

٧– وأخيرًا نجحت كامب ديفيد في تحقيق الهدف الرئيسي منها وهو الانفراد بالوضع العربي في غياب مصر وإعادة ترتيبه طبقًا للمصالح الإسرائيلية: فاقتحمت قوات العدو الصهيوني بيروت في يونيو ١٩٨٢ وطردت قوى

المقاومة الفلسطينية خارج لبنان بعيدًا عن حدود قطره، مما أسفر عن تغيير جذري في موازين القوى أدَّى بعد سنوات إلى انتزاع اعتراف من القيادة الفلسطينية بمشروعية دولة (إسرائيل).

ناهيك عن عمليات العربدة الإسرائيلية في المنطقة، وتصاعد عمليات العدوان والتأديب اليومية لباقى الأطراف العربية: فتضرب (إسرائيل) المفاعل النووي العراقي في يونيو ١٩٨١، وتضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥، وتغتال أبو جهاد، وتعربد كما يحلو لها في الأرض المحتلَّة... والقصة مستمرَّة حتى يومنا هذا.

٨- ولكن يظل الأخطر والأهم هو ما أسفرتْ عنه كامب ديفيد من خضوع مصر بشكل كامل للولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أصبحت راعية للسلام وضامنة له وصاحبة الفضل في كفِّ أيدي (إسرائيل) عن مصر، وأصبح الجهد الرسمي الرئيسي لمصر هو تنفيذ الإصلاحات الداخلية السياسية والاقتصادية المطلوبة أمريكيًّا، وضبط التوجُّهات والأدوار الخارجية بناءً على التوجيهات الأمريكية.

وهو الوضع الذي لا تزال تعيش فيه مصر منذ ما يزيد عن ٤٠ عامًا، لم تنجح في التحرُّر منه، حتى في ظلِّ الشهور الذهبية القليلة لثورة يناير، بل إنه في السنوات الأخيرة توطَّدتْ العلاقات المصرية–الإسرائيلية بشكلٍ غير مسبوق، بحيث أصبحت (إسرائيل) هي البوابة الرئيسية لاستجلاب الاعتراف والدعم الأمريكي والدولي لنظام الحكم في مصر، وهو ما سبق أن كتبنا عنه دراسة تفصيلية بعنوان "فلسطين بين الثورة والثورة المضادَّة" تمَّ نشرها في العدد السابع من فصليَّة "قضايا ونظرات" عدد أكتوبر ٢٠١٧.

*****



نظام ثورة يوليو والإسلاميون: ستون عامًا من الشد والجذب

محمود مؤمن(*)

مقدمة:

واجهت الأقطار العربية والإسلامية –وعلى رأسها القطر المصري– منذ بداية القرن العشرين العديد من التحديات المصيرية على المستويات كافة، ويمكن إجمال هذه التحديات في نقاطٍ ثلاثة، أولها: الجمود الفكري الذي أصبح قيدًا على أي تحرك من شأنه مواجهة التحدي الحضاري الغربي، ثانيها: انهيار السلطة العثمانية التي اتخذت من الدين رباطًا قوميًا يربط الأمة الإسلامية، بجانب تراجع القوة العسكرية والمناعة الحضارية لديها؛ فأصبحت تلك الأوضاع ثغرة للتسلل الاستعماري للشرق، ثالثها: بلوغ الحضارة الغربية مرحلة فتوة الشباب ونضج الحكماء، وسعيها لإنهاء الصراع التاريخي لصالحها باحتواء العرب حضاريًا بالقوة المادية تارة، وبالغزو الثقافي والإغراء الحضاري تارةً أخرى(١).

فانبرت الجهود الوطنية بمختلف ألوانها الفكرية والأيديولوجية لمواجهة هذه التحديات، وتمثل أبرزها في جهود الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا –دعوات الانتماء العقائدي– بجانب سعي مصطفى كامل ومحمد فريد –الانتماء القومي–، وتبلورت هذه الجهود في قيام ثورة ١٩١٩، وما تلاها من أحداث وتفاعلات والتي عززت من ضروريات الترابط بين الانتماء العقائدي والانتماء الوطني في مواجهة المحتل الغربي، كما أكدت الحضور الإسلامي على الساحة السياسية من خلال نشأة العديد من الحركات السياسية الإسلامية –في مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين– التي انخرطت في العمل السياسي وشكلت عاملا مؤثرًا في المعادلة السياسية التي عاشتها مصر منذ أكثر من قرن وحتى يومنا هذا.

تشكلت الحياة السياسية المصرية بعد ثورة ١٩١٩ من طرفين رئيسيين، **الأول:** القصر ومن ورائه الإنجليز، **الثاني:** الفرقاء المصريون (الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية..إلخ)، لكل طرف منهم تصورات وأولويات، إلى أن جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث أُقصي الطرف الأول بسقوط الملكية وقيام النظام الجمهوري وجلاء الإنجليز عن مصر، وأنتجت ثورة ١٩٥٢ نظامًا سياسيًا جديدًا وظهر طرف جديد في الحياة السياسية المصرية تمثل في العسكريين أو الضباط الأحرار.

كانت الفترة مابين ١٩١٩ – ١٩٥٢ فترة تحولات فارقة في السياسة المصرية، حيث شهدت صعود الطرفين الرئيسيين في العملية السياسة المصرية لفترات طويلة وهما: العسكريون، ممثلون في تنظيم الضباط الأحرار والإسلاميون، وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، وجدير بالإشارة أن الساحة السياسية المصرية لم تقتصر على هذين الطرفين، فكان هناك تيارات فكرية متعددة ومتنوعة صعدت خلال هذه الفترة بفعل حالة السيولة الاجتماعية التي أحدثتها ثورة ١٩١٩، كالوفد المصري والتيارات الليبرالية والعلمانية، إلا أن الورقة ستركز على الإسلاميين والعسكريين كأطراف رئيسية في معادلة السياسة المصرية.

منذ ذلك الحين، عاشت مصر حالة من الشد والجذب بين الطرفين –الإسلاميين والنظام الذي أنتجته ثورة ١٩٥٢– وعليه فإن الهدف الرئيس لهذه الورقة يتمثل في رصد وتحليل وتقييم محددات وأبعاد إشكالية العلاقة بين الإسلاميين ونظام ثورة يوليو كواحدة من أبرز القضايا التي تمحورت حولها السياسة المصرية بعد ١٩٥٢. وهنا تثار

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) محمد عمارة، العرب والتحدي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ، العدد ٢٩، مايو ١٩٨٠، ص١٢٧.

العديد من التساؤلات حول هذه العلاقة من قبيل: ما طبيعة العلاقة بين الطرفين؟ وما أسس الخلاف – الصراع أو التعاون؟ وهل كان هذا الصراع نابع عن دوافع عقائدية دينية أم أنه خلاف سياسي؟ وكذلك تداعيات وانعكاسات هذه العلاقة على الحياة السياسية بشكلٍ عام.

جدير بالإشارة، أن دراسة وتحليل العلاقة بين الإسلاميين والعسكريين لابد وأن تنطلق من مستويين رئيسيين، **الأول**: وهو مستوى النصوص، سواء النصوص المقدسة أو الدستورية، وفق هذا المستوى يتم بحث العلاقة من ثنايا نصوص مجردة ساهمت في تكوين تصورات ورؤى كل طرف، وبعيدًا عن التطبيق الفعلي لهذه النصوص، **الثاني**: مستوى الخبرة والحركة، هو المستوى الذي يبحث العلاقة من خلال مراجعة التحركات والخبرات التاريخية لكل طرف في علاقته بالطرف الآخر، أي التطبيق الفعلي للنصوص[١]، ونظرًا لأن موضوع الورقة هو دراسة العلاقة بين الإسلاميين والعسكريين في الخبرة المصرية في الفترة ١٩٥٢ – ٢٠١١، –أي سياق تاريخي وجغرافي محدد–، فإن الاهتمام سينصب على المستوى الثاني حيث رصد خبرات وتحركات الفاعلين الذين صاغوا تلك العلاقة ورسموا أبعادها وفق ما تبنوه من تفسيرات وتأويلات للنصوص.

من جهة ثانية، فإن ما يقتضيه التحديد المنهجي، وما يفرضه هذا المستوى –مستوى الحركة– أن يتم التركيز على جماعة الإخوان المسلمين في إطار تناول الاتجاه الإسلامي وعلاقته بنظام ثورة يوليو، وذلك انطلاقًا من كون الجماعة مثلت القطاع الأكبر من حركات الإسلام السياسي، والأكثر انتشارًا داخل وخارج مصر، كما أنها الأقوى تأثيرًا وتفاعلا مع كل الأنظمة السياسية في مختلف السياقات التاريخية والجغرافية، ذلك لما تمتعت به هذه الجماعة من قدرات تنظيمية وفكرية جعلت منها نظامًا يواجه كل الأنظمة، علمًا أنه سيتم التطرق إلى غيرها من حركات الإسلام السياسي كلما كان ذلك ضروريًا وفق مقتضيات الورقة وما تطرحه من إشكاليات وتساؤلات.

ويمكن رصد وتقييم هذه العلاقة من ثنايا خمس ثنائيات[٢] حددت بشكل كبير ملامحها، من خلال المقابلة بين الفرص والتحديات التي واجهت الطرفين في تفاعلاتهم مع بعضهم البعض، وتمثلت هذه الثنائيات في: القبول والرفض: أي تحدي الجمع بين سياسات القبول والتعايش مع الطرف الآخر أو رفض وجوده، حيث انتقلت العلاقة –بشكل درامي– من الجانب الأيمن (القبول) إلى الجانب الأيسر (الرفض)، التغاضي والتبرير: شهدت العلاقة بين الطرفين فترات تعاون وتعايش جعلت البعض يتصور أن هناك فرص حقيقية لمد جسور بين الطرفين تقوم على التغاضي: أي تغافل كل طرف عن تجاوزات الطرف الآخر بل والتبرير له، مع إدراك علاقة التلازم بين التعايش أو التعاون مع السلطة والتغاضي لها. المعارضة والمواجهة: وهنا لم يدرك الطرفان –أو أبيا أن يدركا– أن المعارضة لا تعني بالضرورة المواجهة أو الصراع، وعليه فلم توجد خطوط فاصلة بين حدود المعارضة والمواجهة ما حدى بالعلاقة إلى مستوى عالٍ من الدموية في كثير من الأحيان، الإستراتيجية والتكتيك: أي الموازنة بين الأهداف المرحلية والأهداف البعيدة في علاقة كل طرف بالآخر، واستثمار كل طرف ما بينهما من أمور مشتركة في تحقيق أهدافه دون الإضرار

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم، الإسلام والسياسة في الوطن العربي خلال القرن العشرين، في: الأمة في قرن (عدد خاص من أمتي في العالم)، الكتاب الرابع "أنماط الفواعل والتفاعلات في الداخل الإسلامي"، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠١)، ص ص ٦٩ – ٧٠، متاح عبر الرابط التالي: .https://bit.ly/2P0xGjP

(٢) أشار الدكتور محمد مختار الشنقيطي إلى هذه الثنائيات الخمس في إطار حديثه عن الإخوان المسلمين وعلاقتهم بالسلطة، لكن تضمين هذه الثنائيات كان في سياق مختلف، حيث أوردها كمتناقضات تقع فيها جماعة الإخوان المسلمين في علاقتها بالسلطة، راجع: محمد بن مختار الشنقيطي، الإخوان المسلمون والعلاقة بالسلطة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٦ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2HsVKWg .

بالطرف المقابل، وهو ما لم يحدث، الخطاب والفعالية: تبنى الطرفان خطابًا نقديًا يرفض امتداد علاقة تعايش أو تعاون مع الطرف الآخر بالرغم مما بينهما من مساحات متقاطعة، وكان لهذا الخطاب فعالية الشد والجذب التي امتدت بين الطرفين، فالإسلاميون يرفضون التشارك في الحكم غير الإسلامي، والعسكريون يبنون عقيدتهم العسكرية على ضرورة مواجهة أي حكم غير عسكري، بمعنى أن الخطاب كان له أثره السلبي في الفاعلية.

تأسيسًا على ذلك، تنقسم الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسة بجانب التمهيد والخاتمة كالتالي، تمهيد: يتناول الفترة من ١٩١٩ – ١٩٥٢ كفترة صعود وتحول لكلٍ من العسكريين والإسلاميين. أولا: فترة ما بعد ثورة ١٩٥٢ وحكم الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢ – ١٩٧٠): من التحالف إلى الصدام. ثانيًا: فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧١ – ١٩٨٠): انفراج مؤقت. ثالثًا: فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك (١٩٨١ – ٢٠١١): من المهادنة إلى الصدام. خاتمة: وتتناول أهم ما توصلنا إليه من نتائج وخلاصات.

تمهيد– الإسلاميون والعسكريون: فترة الصعود والتحول (١٩١٩ – ١٩٥٢)

على صعيد العمل الإسلامي، مثلت حقبة (١٩١٩ – ١٩٥٢) تبلور ونشأة الحركات السياسية الإسلامية الحديثة، كردة فعل على ضعف السلطنة العثمانية وقدراتها الجامعة، فحاول البعض التوجه لإنشاء حركة إسلامية شاملة، على رأس هؤلاء جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا[١]، حيث نشأت العديد من هذه الحركات تأسيسًا على جهودهم ودعوتهم[٢].

جاءت ثورة ١٩١٩ لتحدث تغييرات جذرية في المجتمع المصري، حيث أدخلت الأمة (الشعب) كقوة ثالثة مؤثرة وفاعلة بين السلطتين الشرعية (الملك أو القصر) والفعلية (الإنجليز)[٣]، وهو المناخ الذي هيأ لصعود قوى أو فصائل مصرية مؤثرة في الحياة السياسية بعد أن كانت مقتصرة على الملك والإنجليز، ففي عام ١٩٢٨ تأسست أكبر جماعة إسلامية –الإخوان المسلمون– وبدأت ممارسة عملها الدعوي والتطوعي ثم اندمجت في العمل السياسي بدءًا من عام ١٩٣٨[٤]، ثم وُضعت الأسس الأولى لتنظيم الضباط الأحرار عام١٩٣٩[٥] –وإن لم يعرف بذات الاسم وقتها– ليمثل طرف ثاني صاعد في المعادلة السياسية المصرية، بعد أن فتحت الأكاديميات والكليات العسكرية أبوابها أمام أبناء الفئات الفقيرة والمتوسطة بعد أن كانت مقتصرة على أبناء أصحاب الأملاك والأرستقراطية الزراعية عام ١٩٣٦[٦]، وكان من بين هذه الفئات شريحة ضمت

---

(١) للمزيد في هذا الصدد:

- محمود عاشور مؤمن، نشأة الحركة السياسية الإسلامية: من الوهابية للإخوان: تحولات الفكر والحركة، فصلية قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد ١٣، أبريل ٢٠١٩، ص ص ٩٦ – ١٠٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2Lcaw4Y

- دليب هيرو، **الأصولية الإسلامية في العصر الحديث**، ترجمة: عبد الحميد فهمي الجمال، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧) ، ص ص ٩٩ – ١١٣.

(٢) للمزيد حول هذه الحركات وتقسيماتها وأنواعها ونشاطاتها، راجع: عبد المنعم منيب، **دليل الحركات الإسلامية السياسية المصرية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠١٠).

(٣) طارق البشري، مقدمة عن ثورة ١٩١٩، فصلية قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العد ١٢، يناير ٢٠١٩، ص ٢٧، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2lRYB3m

(٤) طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر**، (القاهرة: دار الشروق، ط ٢، ٢٠٠٢) ، ص١١٣.

(٥) محمد سمير الجبور، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، (غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١٤)، ص ص ١٨ – ١٩.

(٦) عزمي بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٧)، ص٧٧

ثمانية من الضباط الأحرار ولحق بهم البقية فيما بعد[١]. ليظهر بذلك أثر الثورة –ثورة ١٩١٩– في فتح المجال العام المصري للترقي الاجتماعي وصعود فئات جديدة أثرت –بل وحددت– شكل ومسار بنية الدولة المصرية.

ومن هنا بدأت تتجمع خيوط مسيرة طويلة من الشد والجذب بين العسكر والإسلاميين، حيث استطاعت جماعة الإخوان جذب بعض شباب ضباط الجيش للاهتمام بالقضايا العامة، لاسيما بعد تولي عزيز المصري –المعروف بعدائه للإنجليز– القيادة العامة للجيش والذي جمعت بينه وبين جماعة الإخوان صلات طيبة، وقد اتخذ الإخوان قضايا مثل اضطهاد الجنود داخل الجيش موضوعًا لإلقاء الخطب والمحاضرات بالوحدات العسكرية، وقد قام حسن البنا – مؤسس جماعة الإخوان– بترتيب لقاءات مختلفة بين الضباط وعزيز المصري لمناقشة آليات مواجهة الاحتلال الإنجليزي، ثم ازدادت العلاقة بين الطرفين وثوقًا خلال حرب فلسطين ليتولى الضباط تدريب متطوعي الإخوان، إلى أن ساهم قرار النقراشي بحل الجماعة ١٩٤٨ في ازدياد تعاطف الضباط مع الإخوان، كذلك حادث اغتيال البنا عام ١٩٤٩، كما استمر التواصل فيما بين الطرفين في حرب الفدائيين في منطقة القناة ١٩٥٠ – ١٩٥١[٢].

من الواضح إذن أن هناك مجموعة من العوامل أو الأهداف المشتركة التي جمعت بين الإخوان المسلمين والضباط الأحرار، سواء العداء للإنجليز، أو السخط على الظروف العامة والسياسات الحكومية، وكذلك أوضاع الجيش المتردية وما يعانيه الجنود من اضطهاد، ثم جاءت حرب فلسطين لتبرز القدرة التنظيمة والتطوعية لأفراد الجماعة والتي أُعجب بها العديد من الضباط، وقد ساهمت هذه العوامل في صعود الطرفين ولعب أدوار مهمة.

على الرغم من ذلك، لم ينجح الطرفان في التفاهم على طول الطريق، ولم يسع أي منهما إلى استغلال ما بينهما من أهداف مشتركة في بناء جسور ممتدة للتخلص من الاحتلال والحكم الملكي الذي يرون فيه مفاسد كثيرة؛ وبدأ يظهر الشقاق في رؤية كل منهما للسلطة وكيفية تقلدها وعملية الإصلاح، وعليه، فإن العلاقة بين الطرفين بالرغم من بدايتها التوافقية أو التحالفية، إلا أنها اتخذت مسار المواجهة والصراع في العديد من المراحل –كما سيتضح فيما بعد.

أولًا– فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢ – ١٩٧٠): من التحالف إلى الصدام[٣]

ظهر التعاون أو التحالف بين الإسلاميين (الإخوان المسلمين) والعسكريين (الضباط الأحرار) في التنسيق والتحضير لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، حيث –كما سلف الذكر– قد بدأت علاقة الضباط بالإخوان في وقت سابق للثورة، إذ كان بين هؤلاء الضباط أعضاء منتمون لجماعة الإخوان المسلمين تنظيميًا وفكريًا، فتنظيم الضباط الأحرار لم يكن تنظيمًا سياسيًا ذات إطار فكري موحد أو يتبنى أهدافًا سياسية محددة[٤].

وكان من تجليات هذا التحالف، قيام جماعة الإخوان بإصدار بيان لتأييد حركة الضباط الأحرار ووصفها

– انظر أيضًا: أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش،** (القاهرة: كتاب المحروسة، ط١، ٢٠٠٥)، ص٨٦.

(١) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر...، مرجع سابق، ص٥٣٩.

(٢) راجع في هذا الصدد: زكريا سليمان بيومي، **الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات ١٩٥٢ – ١٩٨١**، (القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٩٨٧)، ص ص١١ – ١٦.

(٣) من المهم في سياق تناول العلاقة بين الإسلاميين ونظام عبد الناصر على وجه التحديد إدراك أهمية الجوانب المنهجية بشأن مراجعة الحدود الفاصلة بين الطرفين، وكذلك فلسفة المقابلة أو المقارنة بينهما وما تنطوي عليه من تحيز وإصدار أحكام عاطفية غير موضوعية، وصولا إلى التوظيف السياسي للمفاهيم والمصطلحات في تصوير كل طرف لعلاقته بالطرف الآخر، يمكن مراجعة ذلك في: محمد شومان، ملاحظات أولية حول إشكاليات الإسلام والناصرية، مجلة منبر الحوار، العددان ٢٣ – ٢٤، ١٩٩٢، ص ص ٦٣ – ٧١.

(٤) عبد الله إمام، **عبد الناصر والإخوان المسلمون**، (القاهرة: دار الخيال، ط١، ١٩٩٧)، ص ٧٦.

بأنها حركة مباركة، وكذلك اتجاه نظام الثورة لرد الاعتبار للجماعة من خلال إعادة فتح التحقيق في قضية اغتيال حسن البنا والقبض على المتهمين، والإفراج عن أعضاء الجماعة المسجونين في قضايا سياسية كاغتيال النقراشي أو الخازندار[١]، بجانب طلب محمد نجيب ترشيح الجماعة لثلاثة من أعضائها لعضوية الوزارة التي شكلها –محمد نجيب– عقب استقالة على ماهر ١٩٥٢[٢]، ولما صدر قانون حل الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٣ أُستثنيت منه جماعة الإخوان باعتبارها جماعة خيرية دينية[٣].

قدّر كثيرون –حينذاك– أن هناك بوادر لتحالف استراتيجي فريد من نوعه بين النظام الجديد الذي أفرزته ثورة يوليو ١٩٥٢ والاتجاه الإسلامي بقيادة جماعة الإخوان، لكن حين تبدلت موازين القوى لصالح الطرفين، بدأ كل طرف في ترتيب أولوياته، وهنا ظهر الخلاف والتنافر، حيث تمثلت أهداف النظام الجديد في، أولا: ضرورة إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وصياغة دورها السياسي وفرض هيمنتها على مفاصل الدولة، ثانيًا: تحقيق جلاء الجيش الإنجليزي بهدف كسب الظهير الشعبي، ثالثًا: الإصلاح الزراعي في الريف المصري بهدف شل مقدرات الأرستقراطية المصرية وتحييدها. ويبدو أن أولويات الإخوان كانت تختلف عن هذا التسلسل، بل يمكن القول بأن نظام الأولويات وترتيبها لدى الإخوان لم يكن واضحًا بالقدر الكافي، بمعنى أن الإخوان وقتها كانوا يعرفون بالضبط ما لا يريدون لا ما يريدون[٤]، فقد كانوا ضد سيطرة الجيش على مقدرات الدولة ولم يكن لديهم نظام بديل واضح لشكل الحكم، كانوا ضد الوجود الإنجليزي في مصر لكنهم عارضوا مفاوضات عبد الناصر مع الإنجليز بشأن الجلاء (باعتبار أن عدم مشاركتهم في هذه المفاوضات يبطل مشروعيتها الشعبية الوطنية)، كانوا ضد استحواذ فئة صغيرة على الأطيان ورفضوا تهميش المعدمين ومع ذلك عارض الهضيبي قانون الإصلاح الزراعي[٥].

لم تكن عوامل التنافر على مستوى الأهداف فقط، فعلى الرغم من اعتماد كلا الطرفين على فكرة فردية القيادة والطاعة المطلقة، إلا أن الأسس الأيديولوجية الحاكمة لهذا التصور اختلفت اختلافًا جذريًا، وهو الأمر الذي جعل مساعي التوفيق بين الطرفين في نظام سياسي واحد أمر صعب ومعقد، كما امتد هذا التنافر ليشمل التناقض بين الفكر الديني للطرفين، أو تصور كل منهما لعلاقة الدين بالدولة، حيث يرى عبد الناصر أن الدين ما هو إلا جزء من عملية التنمية الشاملة ويمكن توظيفه لدعم توجهاته السياسية والإجتماعية[٦]، بينما ترى جماعة الإخوان أن الأساس الديني هو جوهر أي رؤية إصلاحية وموجهًا لها وليس العكس.

على مستوى الممارسات، كان من الضرورة بمكان أن تتقاطع ممارسات الطرفين بشكل يظهر الاختلافات والتناقضات على مستوى الأهداف والأسس الفكرية، فإذا كان رفض جماعة الإخوان المسلمين المشاركة في وزارة نجيب التي تشكلت ديسمبر ١٩٥٢ قد مثل تجسيدًا واقعيًا مبكرًا للخلافات بين الطرفين على مستويات أعلى، فإن عام ١٩٥٤ كان بمثابة مفترق طريق، حيث وقع خلاله أزمات عصفت بما تبقى من أواصر التفاهم، تمثلت الأزمة الأولى: إصدار قرار – ١٤ فبراير ١٩٥٤– بحل جماعة الإخوان

(١) زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات ١٩٥٢ – ١٩٨١...، مرجع سابق، ص ص ٢١ -٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٨.

(٤) عبد الله النفيسي، الإخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ، (في): عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية – رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي**، (الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١)، ص ٢٢٤.

(٥) دليب هيرو، الأصولية الإسلامية في العصر الحديث...، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٦) زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات ١٩٥٢ – ١٩٨١...، مرجع سابق، ص ٢٣.

المسلمين باعتبارها حزبًا سياسيًا[١] واعتقال العديد من أعضائها بتهم التواطؤ مع الإنجليز والسعي لقلب نظام الحكم، الأزمة الثانية: أنه عقب استقالة محمد نجيب -٢٣ فبراير ١٩٥٤- قامت جماعة الإخوان بتنظيم المظاهرات المطالبة بعودة نجيب ما خلق حالة من المواجهة المباشرة بين أفراد الجماعة والبوليس وتحولت المظاهرات إلى اضطرابات عامة، الأزمة الثالثة: محاولة أحد أعضاء الجهاز السري لجماعة الإخوان اغتيال جمال عبد الناصر أثناء إلقاء خطاب في الإسكندرية فيما عُرف بحادث المنشية[٢]. هكذا، كان عام ١٩٥٤ بمثابة حجر الأساس الذي حدد وجهة ومسار العلاقة بين الإسلاميين ونظام ثورة يوليو، فقد رسمت هذه الأزمات وما تبعها من حلقات صراعية متصلة ملامح ستين عامًا شدًا وجذبًا بين الطرفين.

كان جمال عبد الناصر على وعي شديد بأهمية الدين ودوره في مشروعه التحديثي، وحرص على توظيف الدين في دعم توجهاته الداخلية والخارجية، لكنه سعى إلى احتكار المشروعية الدينية وسحبها مجتمعيًا من تحت سيطرة التنظيمات الإسلامية وأيضًا المؤسسات الدينية التقليدية[٣]، وفي إطار تحقيق هذا الهدف، سلك عبد الناصر طريقين متقاطعين، الأول: تحييد الجماعات والتنظيمات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمون وإبعادهم عن الحياة السياسية بشكل كامل، الثاني: احتواء المؤسسة الدينية التقليدية (الأزهر) وتحجيم دورها في حدود دعم النظام، وعليه قام عبد الناصر بتأميم الأوقاف الأهلية عام ١٩٥٣، والأوقاف الخيرية عام ١٩٥٧ التي كانت بمثابة الأساس الاقتصادي لمؤسسة الأزهر، كما ألغى العمل بنظام المحاكم الشرعية عام ١٩٥٥ وأحل نظامًا قضائيًا مدنيًا، واستحدث المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عام ١٩٦٠ وضم إليه العديد من المنشقين عن جماعة الإخوان المسلمين[٤]، بهذا استطاع عبد الناصر إحكام سيطرته على مؤسسة الأزهر وطرحها كبديل للتنظيمات الإسلامية التي أبعدها عن العمل السياسي.

ساهمت فترة حكم عبد الناصر وما صاحبها من تسلط وقمع -لأبناء التيار الإسلامي- في ظهور مدرسة فكرية جديدة داخل صفوف الإخوان المسلمين، وهي المدرسة القطبية نسبةً لصاحبها (سيد قطب)، الذي كان منهجه يمثل إطارًا مرجعيًا لكثير من الجماعات الإسلامية التي تأسست فيما بعد كجماعة الجهاد وجماعة المسلمين (التكفير والهجرة)، وقد اشتملت هذه الجماعات على رؤى وأفكار خرجت عن فكر مؤسسي جماعة الإخوان [٥]، ويُعد الفكر القطبي بمثابة ردة فعل طبيعية على الظروف غير الإنسانية التي تعرض لها المعتقلون داخل سجون عبد الناصر، وما إن وصل هذا الفكر إلى ذوي المعتقلين الذين يعيشون ظروفًا اقتصادية اجتماعية سيئة حتى وّلد حالة من السخط على النظام ورغبة جامحة في الانتقام.

وقد سعى العديد من المتأثرين بالأفكار القطبية لإعادة ترتيب صفوفهم وإحياء تنظيمات جديدة لمواجهة النظام وتسلطه، وما إن خرج الزعيم الفكري لهذه التنظيمات بعفو صحي عام ١٩٦٤ إلا ووجد ثمار أفكاره تزاحم الواقع مدفوعة بروح الانتقام، وقد سعت هذه التنظيمات إلى مواجهة النظام بالقوة من خلال شل حركة البلاد وضرب المنشآت العامة واستهداف شخصيات

---

(١) جدير بالإشارة أن وزارة الداخلية أرسلت خطابًا لجماعة الإخوان لتحديد هويتهم، وانقسم رأي الجماعة إلى فريقين، الأول: يرى أنها جماعة دينية، الثاني: يرى أنها حزب سياسي، وقد كانت الغلبة للرأي الثاني وأُرسل الرد يؤكد أنها حزب سياسي وبالتالي ينطبق عليها قرار حل الأحزاب، المرجع السابق، ص٢٧.

(٢) للمزيد حول تفاصيل هذه الأحداث، انظر: المرجع السابق، ص ص ٢٤ – ٦٤.

(٣) حسام تمام، **الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة**، (القاهرة: دار الشروق، ط١، ٢٠١٠)، ص ١٧٠.

(٤) زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات ١٩٥٢ – ١٩٨١...، مرجع سابق ص ص ٦٦ – ٧٦.

(٥) عبد الله النفيسي، الإخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ...، مرجع سابق، ص ٢٣١ – ٢٣٢.

سياسية ذات شأن، إلا أن الحكومة قد كشفت هذه المخططات -عام ١٩٦٥- وأبطلت مفعولها، في إطار الصراع الدموي بين النظام والإسلاميين[١].

وقد طُويت صفحة من صفحات الصراع بين نظام ثورة يوليو والإسلاميين بمشهد مأسوي، ومنعرج أيديولوجي تاريخي، حيث قاد النظام مواجهة حاسمة عقب ما عُرف بقضية تنظيم ١٩٦٥، إذ أُعدم ستة من قيادات الإخوان –بينهم سيد قطب– وسُجن الآلاف وهاجر العدد الأكبر إلى المنفى[٢]، لتبدأ مرحلة جديدة بعد وفاة عبد الناصر وأفول نجم الاشتراكية القومية العربية.

ثانيًا– فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠ – ١٩٨١): انفراج مؤقت

انتقلت مصر برحيل الرئيس جمال عبد الناصر – سبتمبر ١٩٧٠– لمرحلة جديدة سياسيًا ومجتمعيًا، وشكلت الفترة التي تولاها الرئيس محمد أنور السادات –١٩٧٠: ١٩٨١– فصلا جديدًا من رواية الشد والجذب بين الاتجاه الإسلامي والسلطة السياسية، حيث طرأت على كل طرف تغيرات مهمة أضفت على هذه الفترة –فترة السبعينات– شيءً من الخصوصية التاريخية في مسير ومسار العلاقة بين الطرفين.

جاء نظام السادات ليشكل ارتدادًا على النظام الذي أرسى دعائمه عبد الناصر، وسلك طريقًا بدا وكأنه مناقض لما رسمه سلفه من حيث التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، إذ إن السادات لم يكن يمتلك ما يمتلكه عبد الناصر من مقومات سواء من حيث الشعبية الجماهيرية أو الكاريزما الشخصية، فكان من الطبيعي أن يتجه اتجاهًا مخالفًا لعبد الناصر ليؤسس ويرسي دعائم نظامه الجديد وفق ما يراه وما يمليه عليه الظرف التاريخي داخليًا وخارجيًا، فانتقل السادات بمصر من محاباة السوفيت إلى تأييد الغرب، ومن تبني الأيديولوجية الاشتراكية كأساس للتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى الرأسمالية والانفتاح على الغرب، وفي هذا السياق أنهى السادات القطيعة التي صنعها عبد الناصر مع التيارات الإسلامية، ففتح المجال أمامهم وأخرجهم من غيبات السجون لمسارات العمل الدعوي والسياسي.

كان عقد السبعينيات بالنسبة للاتجاه الإسلامي بمثابة فترة الصعود والإحياء الجديد بعد ما تعرضت له تيارات هذا الإتجاه من تنكيل، وتحجيم، وتحييد في فترة حكم عبد الناصر، ويمكن إجمال عوامل[٣] هذا الصعود في، **أولا**: الفراغ السياسي الذي نتج عن إخفاق قوى المعارضة غير الدينية واليسارية في التعامل مع معضلات التخلف والتنمية ومواجهة التحديات المختلفة، وكذلك الإخفاق في استيعاب الثقافة الإسلامية والتعامل معها كأحد أهم مقومات المجتمع المصري[٤]، **ثانيًا**: التنكيل الذي تعرضت له الجماعات الإسلامية في الفترة ١٩٥٤: ١٩٧٠ بما ساعد في تنامي التعاطف الشعبي وإعادة صياغة توجهات الرأي العام وتصوراته عن فلسفة هذه الجماعات ودورها السياسي والاجتماعي، **ثالثًا**: الظرف التاريخي عربيًا وإسلاميًا، إذ حملت هذه الفترة ظروفًا إقليمية ساعدت على تزايد ونمو الحركات الإسلامية، فبعد تولي السادات أصبحت المواجهة مع إسرائيل مسألة وقت، والعديد من الدول العربية والإسلامية استغلت هذه الحركات كورقة تقارب مع نظام السادات وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد الوزن السياسي لهذه الحركات، كما ساهمت أحداث إقليمية مثل التدخل السوفيتي في أفغانستان والثورة الإيرانية ١٩٧٩ في اتجاه الأنظار لهذه الحركات وما تقوم به، رابعًا: المناخ السياسي

---

(١) زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات ١٩٥٢ – ١٩٨١...، مرجع سابق، ص ص٧٧ – ٨٤.

(٢) حسام تمام، الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة..، مرجع سابق، ص ١١٧ – ١٧٢.

(٣) للمزيد حول عوامل الإحياء الإسلامي في فترة السبعينيات بشكلٍ عام، راجع: رفعت سيد أحمد، **الحركات الإسلامية في مصر وإيران**، (القاهرة: سينا للنشر، ط١، ١٩٨٩)، ص ص ٣٣ – ٤٢.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٦.

المواتي الذي حرص على تهيئته نظام السادات لتشكيل جبهة قادرة على مواجهة التيارات الناصرية واليسارية[1].

القراءة الأولية للعلاقة بين نظام السادات والإسلاميين تقول بقيام تحالف استراتيجي على خُطى عبد الناصر، إلا أن هذه العلاقة يمكن تفسيرها من ثنايا اتجاهين رئيسيين، الأول: يقول بوجود دعم مباشر من النظام للجماعات الإسلامية بهدف إحداث توازن سياسي في المجتمع والتصدي للمد الناصري واليساري، الثاني: أن النظام كان يقوم بدور المراقب من بعيد لحركة إسلامية تنمو بسرعة ويتزايد تأثيرها، وبمقابلة هذين الاتجاهين يمكن رصد الواقع التاريخي بأن هذا الترابط أو التحالف جاء نتيجة لمناخ سياسي معين ألم بالمجتمع المصري والعربي والإسلامي، وتضافرت عوامل عديدة –سبق ذكرها–داخلية وخارجية، بنيوية ووظيفية، ذاتية وموضوعية– في تشكيل هذه العلاقة ورسم ملامحها[2].

على جانب آخر، إن القول بتشابه البدايات بين نظامي عبد الناصر والسادات من حيث التحالف مع الإسلاميين واستغلالهم سياسيًا قول يمكن الرد عليه بأن السياق التاريخي للحالتين يتناقض بشكل يجعل هذا التشابه من قبيل الصدفة ليس إلا، حيث إن التنسيق بين جماعة الإخوان وعبد الناصر –كأطراف ثانوية في المعادلة السياسية– كان سابقًا على التقارب المباشر حيث جمعت بينهم العديد من العوامل المشتركة –كالرغبة في التخلص من الإنجليز والملكية– التي هيأت الظروف لقيام مثل هذا التحالف، بينما كان السادات جزءً من النظام الناصري في عدائه للإسلاميين، وجاء هذا التقارب وفق ما فرضته مقتضيات اللحظة الراهنة حينذاك.

بالتالي، لم يكن هذا التحالف سوى انفراجة مؤقتة في العلاقة بين الطرفين، حيث ظهرت بوادر الخلاف والصدام حين أبدت بعض الجماعات الإسلامية معارضتها لسياسيات السادات، مثل توجهات السادات الخارجية "مصر أولًا"، والشعارات الليبرالية المنفتحة التي رفعها، واتخذ هذا الصدام منحنى عنيف عام ١٩٧٤ حين حاولت منظمة التحرير الإسلامي تنفيذ أول "انقلاب إسلامي" بتفجير مقر الاتحاد الإشتراكي والقبض على السادات، وتوالى الصدام بين النظام وجماعات إسلامية أخرى كالتكفير والهجرة، وجند الله، وجماعة الجهاد[3]، ومع زيارة السادات للقدس –٩ نوفمبر ١٩٧٧– اتجهت عملية السلام مع إسرائيل على عكس الرياح التي تصورتها الجماعات الإسلامية، حينها أعلنت التيارات الإسلامية في مصر بكل مضامينها –باستثناء الأزهر كمؤسسة– رفضها لمشروع السادات مع إسرائيل، وعليه اهتدى السادات بالخبرة التاريخية لفترة عبد الناصر وشن حملة تضييق أمني واعتقالات بحق التيارات الإسلامية[4].

عقب ذلك، اتجهت الدفة نحو مزيد من المواجهة، حيث ازداد السخط العام على سياسات السادات بعدما تدهورت الأوضاع الاقتصادية تأثرًا بقوانين الانفتاح الاقتصادي، واتخاذ عملية السلام مع إسرائيل شكل سافر لم يراع التوجهات العامة لمختلف التيارات، وما إن جاء عام ١٩٨١ إلا وكان السادات قد فقد كل قواعد التأييد من اليمين إلى اليسار، ما دفع بعض شباب الجماعات الدينية

---

(١) فؤاد عبد الرحمن محمد البنا، **الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر**، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، د. ت)، ص ١٩٧.

(٢) أحمد التهامي عبد الحي، **الأجيال في السياسة المصرية: دراسة حالة لجيل السبعينيات**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ص ٧٥ – ٧٦.

(٣) زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات ١٩٥٢ – ١٩٨١...، مرجع سابق، ص ص ١٠٠ – ١٠٦.

(٤) عبد المنعم أبو الفتوح، **شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر ١٩٧٠ – ١٩٨٤**، تحرير: حسام تمام، تقديم: طارق البشري، (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ٢٠١٢)، ص ص ١١٠ – ١١٢.

لاغتياله في ٦ أكتوبر ١٩٨١ فيما يُعرف بحادث المنصة[١]، ومعه انتهى فصل آخر من رواية الشد والجذب بين نظام ثورة يوليو والإسلاميين.

ثالثًا– فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك (١٩٨١ – ٢٠١١): من المهادنة إلى الصدام

بنيويًا، لم يكن الرئيس محمد حسني مبارك –الذي تولى الحكم عام ١٩٨١– ينتمي إلى تنظيم الضباط الأحرار، وإنما انتمى لهذا التنظيم فكريًا ووظيفيًا –وبالتالي مثل نظام مبارك حلقة أخيرة من حلقات نظام ثورة يوليو–، حيث كان مبارك حديث العهد بالحياة السياسية، إذ عينه السادات نائبًا له عام ١٩٧٥ تقديرًا لجهوده في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وعليه استمرت أهم التوجهات السياسية والاقتصادية لنظام السادات في مرحلة حكم مبارك (١٩٨١ – ٢٠١١)، مع إدخال بعض التعديلات والتغييرات بشكل تدريجي لتشمل مختلف جوانب النظام[٢].

يمكن قراءة العلاقة بين نظام مبارك والإسلاميين على مرحلتين، الأولى: فترة الثمانينيات التي مثلت التعايش والمهادنة بين الطرفين، إذ كان الإسلاميون في أمس الحاجة لإعادة البناء الداخلي وتنظيم صفوفهم بعد خروجهم من محنة المعتقلات التي ضربتهم بعد حادث اغتيال السادات، وكذلك كان النظام يسعى لترسيخ أركانه والابتعاد عن المواجهة المباشرة مع أي طرف، الثانية: فترة التسعينيات وما بعدها والتي مثلت فترة صدام وصراع متجدد بين الطرفين، وكان أبرز سمات هذه المرحلة ما يمكن تسميته "مباراة الصراع على الشرعية"، فكان كل طرف يسعى من خلال ما يمتلكه من أدوات لكسب الشرعية القانونية أو الشعبية.

أدخل الإسلاميون أساليب جديدة في علاقتهم بالنظام، تمثلت هذه الأساليب في، ١– استغلال الاستحقاقات الانتخابية البرلمانية والنقابية كورقة ضغط على النظام، ٢– الخدمات المتميزة التي قدموها من خلال مؤسسات كالنقابات والاتحادات الطلابية ونوادي أعضاء هيئة التدريس، ٣– الشبكات التنظيمية الفعالة، حيث قدموا هذه الخدمات من خلال شبكة تنظيمية جعلتهم يكسبون شرعية التنظيم والتنسيق في مقابل عشوائية النظام وتيارات المعارضة الأخرى[٣].

مع مطلع التسعينيات، لاحت بوادر الصدام والخلاف بين الطرفين، حيث قاطعت جماعة الإخوان المسلمين الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٠ كتوظيف عكسي لورقة الاستحقاقات الانتخابية، كما اختلفت الجماعة مع توجهات النظام بشأن بعض القضايا مثل حرب الخليج الثانية ١٩٩١ فكان موقف الجماعة مؤيدًا للعراق ورافضًا للتدخل الأجنبي في الشأن الإسلامي والعربي على عكس موقف النظام، وقد استخدمت الجماعة سيطرتها على النقابات والاتحادات الطلابية للتعبير عن موقفها، وهنا أدرك النظام خطورة التنظيمات الإسلامية وما وصلت إليه من قوة فكرية وتنظيمية داخل المجتمع المصري، فعمد لاتباع أساليب قمعية متنوعة سواء كانت إعلامية أو سياسية أو تشريعية بهدف تحجيم دور هذه التنظيمات[٤].

يمكن قراءة فترة التسعينيات وما حملته من تفاعلات وتشابكات بين نظام مبارك والتنظيمات الإسلامية عمومًا في ضوء المراجعات الفكرية التي تعرضت لها هذه التنظيمات بما جعلها تتجه للعنف كسبيل للرد على

---

(١) زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات ١٩٥٢ – ١٩٨١...، مرجع سابق، ص ص ١٢٨ – ١٣١.

(٢) للمزيد راجع: على الدين هلال، **النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط١، ٢٠١٠).

(٣) هشام العوضي، صراع على الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك ١٩٨٢ – ٢٠٠٧، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٣١، العدد ٣٦٠، فبراير ٢٠٠٩، ص ص ٢٥٥ – ٢٦٠.

(٤) البشير بوشلكه، تأملات في واقع الإسلام السياسي بالمنطقة: إخوان مصر نموذجًا، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد٩، ٢٠١٥، ص ٢٧٩.

قمع النظام، فقد شهدت هذه الفترة —التسعينيات– عمليات إرهابية داخل وخارج مصر استهدفت مصالح وأهداف مصرية، ففي عام ١٩٩٣ حاولت بعض العناصر المنتمية للتنظيمات الإسلامية اغتيال رئيس الوزراء عاطف صدقي، كما حدثت محاولة لاغتيال وزير الداخلية حسن الألفي، أيضًا شهد عام ١٩٩٥ محاولة اغتيال الرئيس مبارك بالعاصمة الأثيوبية[١]، أظهرت هذه العمليات التحولات التي طرأت على التنظيمات الإسلامية فكرًا وحركةً، وهو الأمر الذي أدركه النظام فاتجه لسياسات تهدف إلى تحجيم وتفكيك هذه التنظيمات بمختلف أشكالها.

بالرغم من حصول الإسلاميين —أو الإخوان المسلمين على وجه التحديد– على ثمانية مقاعد في انتخابات عام ١٩٨٤، إلا أن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية بعد ذلك أصبحت مشروطة برؤية نظام مبارك، ففي عام ٢٠٠٥ —على سبيل المثال– سمح النظام للجماعة بالمشاركة في الانتخابات مقابل عدم التحالف مع جهات داخلية أو خارجية للضغط على النظام، وفي عام ٢٠٠٦ شن النظام حملة أمنية موسعة على جماعة الإخوان لمنع مرشحيها من خوض الانتخابات العمالية والطلابية، وتكرر الأمر نفسه في انتخابات مجلس الشورى ٢٠٠٧، والانتخابات المحلية ٢٠٠٨، وصولًا لانتخابات مجلسي الشعب والشورى ٢٠١٠[٢].

لم تقتصر مظاهر الصراع والصدام بين الطرفين على القضايا السياسية مثل قضية الديمقراطية وآليات تطبيقها، بل امتدت لتشمل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة ورؤية كل طرف لعملية التنمية والإصلاح، كما عارضت التيارات الإسلامية سياسات النظام الخارجية مثل استمرار العمل باتفاقية كامب ديفيد التي وقعها السادات مع إسرائيل، وسياسات الانفتاح على الغرب التي رسخها السادات واستمرت —مع إعادة تمظهرها– لعهد مبارك، وبقيت علاقة الشد والجذب بين الطرفين إلى أن جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ووضعت نهاية نظام ثورة يوليو ٢٠١١.

خاتمة:

يأتي التساؤل الإشكالي في مقدمة ما نود الإشارة إليه، حول ما إذا كان الصراع بين الطرفين ينبع عن دوافع عقائدية أم سياسية، وهل كان الإسلاميون في صراعهم مع نظام ثورة يوليو يبتغون من وراء ذلك الوصول إلى السلطة؟، وهل قامت ثورة يوليو في فلسفتها وفق أسس فكرية ومنهجية معادية للإسلام؟ وهل قامت الأنظمة السياسية المختلفة على أساس العداء للتيارات الإسلامية أم أن هناك عوامل موقفية دفعتها لذلك؟

يمكن تصوير الإجابة على هذه التساؤلات من ثنايا اتجاهين، الأول: يتخذ من ثورة يوليو موقفًا صلبًا، بل ولا يرى أنها ثورة من الأساس بل انقلابًا عسكريًا نفذه مجموعة من الضباط على النظام الملكي بالتعاون من الولايات المتحدة[٣]، وعليه يرى هذا الاتجاه أن ممارسات الأنظمة السياسية التي أنتجها هذا الانقلاب لا تعبر إلا عن الرؤية الأمريكية في عدائها للإسلام والمسلمين، وكان من اللازم أن تعادي هذه الأنظمة كافة التنظيمات السياسية المعارضة وترتكب بحقهم أفظع الجرائم، أو تعمل على احتوائهم لتنفيذ سياستها الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن هذا الاتجاه يرى أن الصراع بين الإسلاميين والسلطة في هذه الفترة ما هو إلا صراع عقائدي وحرب على الإسلام، الثاني: يرى أن صدامات ثورة يوليو مع التيارات الإسلامية

---

(١) للمزيد حول هذه العمليات ودلالاتها وإستراتيجية الدولة في مواجهتها، راجع: حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل التنظيمات الإسلامية في مصر، شؤون الأوسط، العدد٥٠، مارس ١٩٩٦.

(٢) للمزيد راجع: سامية جمعة طايل، أزمة التنظيمات السياسية في مصر: دراسة حالة حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين فترة حكم الرئيس مبارك، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد٣، ٢٠١١.

(٣) للمزيد، انظر: محمد جلال كشك، **ثورة يوليو الأمريكية: علاقة عبد الناصر بالمخابرات الأمريكية**، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط٢، ١٩٨٨).

ما هي إلا صراع على السلطة، ولم تكن دينية أو عقائدية، وعليه فإن أي مظهر من مظاهر هذا الصراع لم يكن سوى تعبير عن ميزان القوة بين الطرفين، ويعتبر هذا الاتجاه أن أي سلوك قمعي انتهجه النظام السياسي في أي مرحلة من المراحل ضد أي من التيارات الإسلامية كان تعبيرًا من السلطة عن قلقها وأن هذه التيارات أصبحت تشكل خطرًا عليها، كما يدلل هذا الاتجاه بالقول إنه لم تنشب —مثلا— معارك بين الطرفين حول أي عنصر من عناصر العقيدة الإسلامية، وأن ثورة يوليو عبرت عن موقفًا معتدلًا تجاه الإسلام واختلفت عن الثورات الأخرى التي أعلن بعضها اتجاهًا علمانيًا صريحًا (ثورة أتاتورك مثلًا)، وأعلن البعض الآخر التشدد والمغالاة وتضخيم دور الدين ومؤسساته (الثورة الإيرانية مثلًا)[1].

انطلاقًا من كون أن الحقيقة التاريخية تقع بين متناقضين، فإن المقابلة بين هذين الاتجاهين تشير بأن: إذا كانت ثورة يوليو قد تمت بإيعاز من المخابرات الأمريكية وانطلقت في مسيرتها لعداء الإسلام والتيارات الإسلامية، فإن الدور المجتمعي للدين لم يسمح بذلك، فحركة الضباط الأحرار لم يكن لها بناء فكري أو أيديولوجي موحد وهو الأمر الذي سمح بولوج عناصر إسلامية ذات تأثير داخل هذا التنظيم، وعليه فإذا كان القول بأن ثورة يوليو أمريكية الصنع، فإن دور هذه العناصر قد فرغ هذا القول من مضمونه، كما أن أي من التيارات الإسلامية بمختلف مشاربها لا يمثل الإسلام ذاته كعقيدة، لذا فالقول بأن عداء النظام لهذه التنظيمات عداء للإسلام ذاته هو قول غير سليم، كما أنه من الضروري التفرقة بين الأفكار والأشخاص، فإذا كانت ثورة يوليو فكرة عبرت عن مجتمع، فإن الشخص الذي تولى السلطة بعد ذلك لا يمكن أن يعبر عن هذه الفكرة قولًا واحدًا، فإذا اعتبرنا أن نظام عبد الناصر —مثلا— كان نتاجًا لثورة يوليو، فإن ممارسات هذا النظام لا يمكن أن تنسب للثورة مباشرةً دون تمحيص وتحليل.

إجمالًا، يمكن تبني موقفًا وسطًا بشأن علاقة الشد والجذب بين نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ والإسلاميين، يقوم على حقيقة أن التحالف الذي قام بين الطرفين يمكن قراءته في حدود الرؤى الاستراتيجية والمعطيات الداخلية والخارجية وما تفرضه من قيود وفرص أمام كل طرف، كما أن حالة الصراع المستمر من عبد الناصر لمبارك بين النظام والإسلاميين ما هي إلا حالة صراعية بين أطراف معادلة سياسية واحدة ينبغي قراءتها على مستويات متعددة وليس مستوى واحد، ذلك لإدراك حقيقتها.

*****

---

(١) للمزيد، انظر: فؤاد زكريا، **الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة**، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٦).



درجات وأنماط التنمية في ظل أنظمة اقتصادية مختلفة عبر ستين عامًا

عمر سمير(*)

مقدمة

جاء التأسيس لنظام يوليو باعتباره نظامًا مختلفًا عن النظام السابق بناء على انحيازاته الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تأسيسه لنظام اقتصادي واجتماعي جديد، وكان هذا التأسيس يتمُّ في سياق دولي تتنافس فيه القوَّتين الرئيسيَّتين في العالم على كسب ولاءات الدول الصغرى والمتوسِّطة، ومن ضمن عملية التنافس تلك الاستقطاب نحو الاندماج في النظام الاقتصادي الرأسمالي السائد أو تجذير الانحيازات الاجتماعية للفئات الثائرة عبر الفكر الاشتراكي والشيوعية التي يحاول الاتحاد السوفييتي نشرها بوسائله المختلفة.

كانت مصر في عام ١٩٥٦ –عام خروج الاحتلال من مصر– غير مدينة للعالم بشيء، فقد سبق وأصدرت الحكومة المصرية قانون تمصير الديون في ١٩٤٣، وتحوَّلت مصر بعد الحرب العالمية الثانية من مدينة لبريطانيا إلى دائنة لها بمبلغ ٣٤٠ مليون جنيه، لكن هذا لم يَغْنِ وضعًا اقتصاديًّا أفضل كثيرًا ممَّا قبل الحرب، فقد انخفضت أسعار القطن عالميًّا، وكان الميزان التجاري لمصر يتَّجه لغير صالحها، ولم تلاحق التنمية معدَّلات الزيادة السكانية، وكان على اقتصاد الثورة أن يحقِّق تطوُّرًا اقتصاديًّا وتنمويًّا يواكب عملية التحرُّر والاستقلال عن المستعمر بالإضافة لتحويله لنموذج تنموي(١).

إن محاولة إرساء نموذج تنموي مصري مختلف مقترن بنظام يوليو ١٩٥٢ جديرة بالدراسة عبر مراحله المختلفة ومصيره من حيث أسس ودعائم هذا النموذج بمحاولة التحديث والدخول في التصنيع إلى الاندماج في اقتصاد الخدمات ثم الانتقال للاقتصاد النيوليبرالي وطبيعة علاقة الدولة بعملية التنمية في تلك المراحل، هل هي رأسمالية دولة أم دولة متخلِّية لصالح القطاع الخاص أم دولة خاضعة للقطاع الخاص؟ وما مدى وفاء نماذج دول عبد الناصر والسادات ومبارك بحاجة الاقتصاد المصري من مصادر التمويل الدولي ومن السلع الأساسية ودور الاقتصاد المصري وحجمه عالميًّا؟ مع التركيز على تطوُّر وتدهور الصناعة في المشروع الوطني من التأميم إلى الخصخصة، ودلالات علاقات الداخل والخارج على الاستثمار في مصر.

ولتتبُّع درجات وأنماط التنمية عبر ٦٠ عامًا من نظام يوليو بنشأته والتراجع عن منطلقاته وتدهوره نحو النقيض، فإننا سوف نتتبَّع درجات وأنماط التنمية عبر كل فترة رئاسية على حدة من خلال أهم المنطلقات التأسيسيَّة والقوانين والسياسات وما كُتب عنها على النحو التالي:

أولًا– درجات وأنماط التنمية في العهد الناصري

- الانحيازات والمنطلقات التأسيسية:

سعت ثورة يوليو لبناء اقتصاد يعمل على إحداث تنمية مستقلَّة ويناهض التبعية للغرب وللقوى المهيمنة، ربما وجد الاقتصاد السياسي لمصر –باعتباره أحد نماذج التصدِّي للقوى الإمبريالية العالمية– سياقًا داعمًا في انتشار مقولات مدرسة التبعيَّة التي ازدهرت في دراسات الاقتصاد الدولي وتطبيقاته على علاقات الشمال والجنوب وعلاقة المستعمر بمستعمراته، فكانت الحركة الوطنية المصرية دومًا تراودها

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) جلال أمين، **قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك**، (القاهرة: دار الشروق، ط١، ٢٠١٢)، ص ص٤٥-٤٨.

فكرة التخلُّص من التبعيَّة وتطبيق نظم اقتصادية مغايرة للمستعمر باعتبار الاقتصاد في عهده هدفه الاستغلال للموارد والاستعباد للبشر بينما النظام الجديد هو نظام تحرُّر وطني، بيد أن محاولات التحرُّر الوطني اقتصاديًّا لم تصحبها محاولة موازية للتنمية السياسية المستقلَّة سواء ببناء نموذج سياسي مغاير لنمط الديمقراطية التمثيليَّة المصاحبة لنظام اقتصاد السوق الحر، أو ببناء مؤسسات سياسية تعدُّدية حقيقية بديلًا عن تلك التعدُّدية الشكلية التابعة للملك في العهد السابق.

وكانت التنمية تستهدف إعادة التوزيع، وبما أن الثورة قامت ضدَّ نظام إقطاعي فاسد وظالم فإن عليها أن تقوم بالاستيلاء على أملاك هذه الإقطاعيَّات وإعادة توزيعها على الشعب المؤيِّد لحركة الجيش. من ناحية، فإن ذلك يؤدِّي إلى خلق شرعية جديدة بإعادة التوزيع تلك، ومن ناحية أخرى، يكسر شوكة مؤيِّدي النظام القديم والطبقة الاجتماعية الموالية له بسلبهم ممتلكاتهم وتوزيعها، لا يتبيَّن المرء ما إذا كانت هذه السياسات نابعة من توجُّهات أم مجرَّد إجراءات لكسب الشرعية السياسية ومغازلة القطاع الأوسع من المصريِّين الذين يعملون في قطاع الزراعة ويسكنون في الريف، فقد كانت المسألة الزراعية مطروحة بقوة منذ العشرينيات وحتى الأربعينيات نتيجة للفقر المتزايد في الريف، وسوء توزيع الملكية، وتحكُّم كبار الملَّاك في الاقتصاد الزراعي المصري وفي الحياة السياسية.

كما كانت التنمية تستهدف أيضًا العدالة الاجتماعية، فيرى عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة" أن "الشعب بحاجة إلى ثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقِّق العدالة لأبناء الوطن الواحد"[(١)]. ثم تبع هذا الاستهداف سياسات تأسيسيَّة أصدرها محمد نجيب واستفاد من أثرها الشعبي عبد الناصر، والتي عرفت بقوانين الإصلاح الزراعي، وأهمها قانون تحديد ملكية الأراضي الزراعية، فقد جاء القانون الأول للإصلاح الزراعي في سبتمبر برقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، محدِّدًا الملكية الزراعية بمئتي فدان للفرد كحدٍّ أقصى، وله أن يهب أبناءه ١٠٠ فدان، وتوزيع الأراضي الزائدة على صغار الفلاحين بواقع (فدانين إلى ٥ أفدنة) على أن يسدِّدوا ثمن هذه الأراضي على أقساط لمدة ثلاثين عامًا وبفائدة ٣٪ سنويًّا، يضاف إليها ١,٥٪ من الثمن الكلِّي للأرض وفاء للموجودات التي كانت عليها، برغم أن القانون سمح للملَّاك ببيع أراضيهم الزائدة عن الحد الأقصى لمن يريدون وصرف تعويضات للملاك.

وقد كانت الضجَّة السياسية التي أثارها هذا القانون أكثر بكثير من آثاره في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فقد صدر هذا القانون باسم الملك فاروق وهيئة الوصاية المؤقَّتة ولم يكن الملك قد غادر البلاد بعد[(٢)]، ممَّا أثار حفيظة كبار الملَّاك، والذين كانوا يسيطرون على الأرض وعلى السياسة، واستقالت وزارة علي ماهر احتجاجًا على القانون، وبدأت آثاره تظهر في شكل مصادمات بين الفلاحين وكبار الملَّاك والسلطات المحلِّيَّة في بعض القرى وصولًا للتمرُّد المسلح في المنيا من قبل أحد كبار الملاك وهو عدلي لملوم ومن خلفه عائلته[(٣)].

ثم أدخل عبد الناصر مزيدًا من التشريعات الاقتصادية التي تعمِّق ذات التوجُّهات الاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومنها قانون الإصلاح الزراعي الثاني رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والذي تضمَّن تخفيض الملكية الزراعية لمئة فدان للفرد، يضاف إليها ٥٠ فدانًا لبقية الأسرة (الأولاد) للانتفاع فقط، وتحريم أي مبيعات للأرض من المالك

---

(١) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، (القاهرة: بيت العرب للتوثيق العصري، ١٩٩٦)، ص ٣٣، متاح على موقع ناصر عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2m5y1E0

(٢) للاطلاع على نص القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يمكن زيارة الرابط التالي: http://bit.ly/2kWrjjj

(٣) أحمد حامد، ٢٣ يوليو.. "الإصلاح الزراعي" أيقونة الثورة ورمز خلاص الفلاح المصري من الإقطاع، بوابة الأهرام، ٢٢ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/tKrDD

لأبنائه، كما ألغى القانون الاستثناءات السابقة الخاصة بالأراضي قليلة الخصوبة. وتقدَّر الأراضي التي آلت إلى "الإصلاح الزراعي" نتيجة هذا القانون بـ٢١٤,١٣٢ ألف فدان، ثم جاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي أطلق عليه قانون الإصلاح الزراعي الثالث، والذي جعل الحدَّ الأقصى لملكية الفرد ٥٠ فدانًا، غير أن هذا القانون الأخير لم يجد فرصة للتطبيق في واقع الأمر. وتقول الإحصائيات الرسمية بأنه حتى سنة ١٩٦٩ تمَّ توزيع ٩٨٩,١٨٤ ألف فدان على الفلاحين منها ٧٧٥,٠١٨ ألف فدان تمَّ الاستيلاء عليها وفقًا لقوانين الإصلاح الزراعي، و١٨٤,٤١١ ألف فدان كانت تتبع بعض المؤسَّسات المختلفة، أما الباقي وقدره ٢٩,٧٥٥ ألف فدان فكان حصيلة أراضي طرح لنيل، ووفقًا لنفس هذه الإحصائيات الرسمية فقد وُزِّعَتْ تلك الأراضي على ٣٤٢ ألف أسرة، أي ما نسبته ١٠% من الأسر الفلاحية[١]، ويمكن القول إن هذه القوانين وتلك السياسات المرتبطة بها تعيد لقطاع الزراعة قيمته وتحاول خلق مظاهر عدالة اجتماعية حقيقية.

ثم كانت القوانين الاشتراكية في عام ١٩٦١ لتحدِّد الاتجاه العام للاقتصاد المصري، فهو اقتصاد يقوم على سيطرة القطاع العام كرافعة للاقتصاد وكآلية للاستقلال عن تبعية رأس المال المحلِّي للرأسمالية العالمي، وكماكينة للتصنيع السريع، فقد كانت القضية الأساسية التي تواجه الرئيس جمال عبد الناصر هي بناء الصناعة، في الوقت الذي لم يأت فيه رأس المال الأجنبي للمشاركة في هذا المجال، وفي نفس الوقت عجز القطاع الخاص عن الوفاء بمتطلبات التنمية في وقت تتزايد فيه نسبة السكان بمعدل ٢,٥% سنويًّا، أصبح لا يمكن الحديث عن ثورة يوليو والصناعة دون الحديث عن القطاع العام الذي بدأ بتمصير بعض المصالح الأجنبية بعد تأميم قناة السويس، ثم قامت الدولة منذ عام ١٩٦٠ بإجراء بعض التأميمات، ثم صدرت القوانين الاشتراكية الأساسية في يوليو سنة ١٩٦١. بهذه الإجراءات تكوَّن القطاع العام وبدأ ينمو بمكون أساسي هو الشركات المؤمَّمة، ثم قامت الدولة بإقامة مشروعات وشركات بأموالها تنفيذًا لبرامج التصنيع المتتالية[٢].

لقد اختلف حينها وحتى الآن حول هذه الإجراءات، هل هي تأمين للنظام أم للثورة وحمايتها ولضرورتها التنموية وللحفاظ على الاستقلال الوطني، لكن الكثير حتى ممَّن تحوَّلوا عن التوجُّهات الناصرية يرون أن حجم هذه الإجراءات وأثرها في المجتمع والاقتصاد والاستجابة لمطالب ومشاكل المجتمع تصبح معه الفكرة الأمنية قاصرة عن تجريد هذا الإجراء من قيمته حتى لو توافق ذلك مع مصلحة ذاتية للنظام الناصري[٣].

نعود للسؤال حول ماهية النظام الاقتصادي المغاير الذي كان يريده عبد الناصر، ونلحظ أن الرجل بدأ يحلم في "فلسفة الثورة" بنموذج رأسمالي قريب الشبه بنموذج دولة الرفاه، فهو يقول عن الطريق إلى ذلك ودور الجيش أو الطليعة فيه ويتساءل ويجيب قائلا "ما هو الطريق؟ وما هو دورنا على هذا الطريق؟ أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية، وأمَّا دورنا فيه فدور الحارس فقط؟ لا يزيد ولا ينقص... الحارس لمدة معيَّنة بالذات موقوتة بأجل".

لكن يبدو أن هذه المدَّة المؤقتة وهذا الدور الحارس قد طرأ عليه تغيُّرات كبيرة أثناء حكمه في الفترة من الاستفتاء عليه في ١٩٥٦ حتى وفاته عام ١٩٧٠، فقد فشلت كل

---

(١) انظر:

- خالد أبو بكر، قانون الإصلاح الزراعي بين المؤيدين والمعارضين، مرجع سابق.

- وحدة الدراسات بمركز الدراسات الاشتراكية، تحولات الاقتصاد المصري.. ملاحظات أولية، (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، ١٩٩٩)، ص ٦، متاح على موقع الاشتراكي عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2ngQVrS

(٢) سامي شرف، اشتراكية عبد الناصر والانحياز للفقراء، المصري اليوم، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ODehr

(٣) طارق البشري، **الديمقراطية ونظام ٢٣يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠**، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٧)، ص ١١٨.

محاولات تحفيز الرأسمالية الوطنية لتشكيل رافعة للاقتصاد كما فعل طلعت حرب، ومن هنا التجأ الرجل لتقوية دور الدولة في الاقتصاد عبر دخول القطاع العام في كافَّة مجالات الاقتصاد كمنافس قوي ثم كمحتكر لمجالات بعينها.

أيًّا ما كان الأمر، فإن نظام يوليو نجح بتمصير الطبقة المسيطرة على الاقتصاد صناعة وزراعة وتجارة، ثم حوَّل هذه السيطرة إلى الدولة لتصبح رأسمالية دولة إلى حدٍّ بعيد، وكان لهذه التوجُّهات الاقتصادية وتلك السياسات والتشريعات الاقتصادية آثار اقتصادية واجتماعية جيِّدة على غالبية المواطنين، لكن هذا النمط من التصنيع السريع خلق ما يسمِّيه البعض برجوازية الدولة أو البرجوازية البيروقراطية، وهذه الطبقة أو الفئة الاجتماعية استُخدمت من قبل النظام الحاكم لمجابهة البرجوازية التقليدية التي كانت ممثَّلة في ملَّاك الأراضي[١]. وهذه الفئة مثَّلت وعاءً جيِّدًا لتحويل الاقتصاد للنمط الليبرالي في المرحلة اللاحقة باستيعابها لسياسات الانفتاح الاقتصادي كآليَّة للتحديث يمكن لهذه الفئة الإفادة منها بالانفتاح على القطاع الخاص والوكالات التجارية للشركات العالمية.

● هيكل الاقتصاد الناصري:

بداية من العام ١٩٥٩ تحوَّلت مصر إلى نمط الاقتصاد المخطَّط الشامل، وبما أنه كان هناك اهتمام بالزراعة كقطاع حيوي للاقتصاد المصري الذي كانت أهم سلعة ينتجها حتى قيام الثورة هي القطن الخام، يمكن القول إن قوانين الإصلاح الزراعي تعدُّ أهم مكتسبات ثورة يوليو للفئات الشعبية المصرية، وهي أساس قاعدته الشعبية وأحد أهمِّ أسس العقد الاجتماعي الذي اعتمده النظام، وجوهره "الصمت حتى نحقق التنمية الاقتصادية"، ولتنمية الزراعة والطاقة معًا جاء مشروع السد العالي، والذي جاء تمويله بتوقيع اتفاقية قرض بقيمة ٩٧ مليون دولار مع الاتحاد السوفيتي، تلا ذلك اتفاقية قرض أخرى مع الاتحاد السوفيتي لتمويل مجمع الحديد والصلب بحلوان واتفاق للتعاون الاقتصادي مع ألمانيا الغربية بقيمة ١٢٤ مليون دولار[٢]، أي إن نظام عبد الناصر استأنف سياسة الاقتراض، وإن كانت لتمويل مشروعات قومية إنتاجية حقيقية ومؤثِّرة في هيكل الاقتصاد والصناعة المصرية وفي إطار تمويل الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٩-١٩٦٥)، وهي خطة حقَّقت مستهدفاتها بشكل كبير؛ إذ ارتفعت معدَّلات الاستثمار ومعدَّلات التصنيع، وارتفع الدخل الحقيقي للفرد بنسبة ٣% بعد ركود لأكثر من أربعين عامًا، وحقَّقت نموًّا اقتصاديًّا حقيقيًّا يفوق ٦%[٣].

كانت فلسفة الخطة الخمسية الأولى هي التصنيع السريع وإحلال الواردات للبدء في خلق أرضية متكاملة للتنمية المستقلَّة، وتحويل مصر من دولة زراعية إلى دولة صناعية، وهي خطة اعتمدت الاهتداء بتجارب الاتحاد السوفيتي والصين والهند ودول أمريكا اللاتينية في خلق اقتصاد مستقل وسوق محلية متَّسعة تستوعب الإنتاج الصناعي وقطاع زراعي يتم زيادة إنتاجه واستخراج الفائض منه لخدمة أهداف الصناعة[٤].

كانت الديون والمعونات مسألة في غاية الحساسية في تلك الفترة، إذ كان يُنظر إليها باعتبارها تمسُّ الاستقلال الوطني والكرامة وتكرِّس التبعيَّة، كانت مصر تتلقَّى معونات غذائية أمريكية ومساعدات فنية في عام ١٩٥٦ بلغت ١٧ مليون دولار، لكنها انقطعت لعامين ولم تستأنف إلا في العام المالي ١٩٥٨/١٩٥٩، وبلغ إجمالي ما تلقَّته مصر من قروض ومساعدات في الفترة (١٩٥٨-١٩٦٥) قرابة ٨٠٠ مليون جنيه مصري (٣٠٠ مليون جنيه من الولايات

---

(١) أحمد ثابت، **الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٢)، ص ١٤٠.

(٢) جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد على إلى عهد مبارك، مرجع سابق، ص ص ٤٨-٥٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٥١.

(٤) وحدة الدراسات بمركز الدراسات الاشتراكية، تحولات الاقتصاد المصري.. ملاحظات أولية، مرجع سابق، ص ٨.

المتحدة و٥٠٠ مليون جنيه من الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية والمؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية)، هذا الاقتراض الضخم كان يمثِّل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة أو ٣٠% من الاستثمارات العامة، وهي نسبة بدت مزعجة حينها لنظام يبحث عن التحرُّر الوطني والاستقلال والخروج من التبعية(١).

بعد نكسة ١٩٦٧ واجه الاقتصاد المصري أزمة اقتصادية حادَّة جرَّاء ضعف المعونات من الكتلتين الغربية والشرقية، وتكلفة التهجير لحوالي مليون من سكان مدن القناة، وحُرمت مصر من عائدات قناة السويس والسياحة وتوقف إنتاج بترول سيناء، بالإضافة لتكلفة المجهود الحربي في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣، كما أن آجال الوفاء بالديون حلَّت في تلك السنوات، وبدأت مصر في تلقِّي المعونات والمنح العربية كبديل عن المعونات الأمريكية والغربية، لكن الديون كانت أكبر حجمًا من كل المعونات والمساعدات التي قرَّرها مؤتمر الخرطوم ١٩٦٨، ولم تجدَّد اتفاقية المعونات الغذائية الأمريكية سوى بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، وهنا نجد أن المعونات وإن كانت بشروط ميسَّرة ماليًّا، إلا أنها تشير في استمرارها أو انقطاعها إلى مدى رضاء المانحين على السياسات المتَّبعة.

إذن فالتجربة التنموية التي بدأت بمساعي نحو التحرُّر من التبعيَّة وبناء نموذج تنموي مستقل يعتمد على الذات؛ آلت بفضل الديون وبفضل عدم اقترانها بمسار سياسي ديمقراطي وسوء إدارة العمليات العسكرية إلى نكسة اقتصادية وانتكاسة للفلسفة العامة لإدارة الاقتصاد وضرورة للبحث عن آليات مغايرة، بل تمَّ النظر إليها باعتبارها رأسمالية دولة بخطاب اشتراكي، ورغم ذلك كانت تجربة تنموية متوازنة يمكن نقدها والبناء على مكتسباتها، فلم تكن تنمية التصنيع على حساب الزراعة بل نما القطاعان بشكل متوازٍ ومتوازن، سواء من حيث إسهام كلٍّ منهما في الناتج المحلي الإجمالي أو معدَّلات النمو أو التشغيل.

ثانيًا– عهد السادات: الدولة المتخلية واقتصاد النمو التابع

ورث السادات اقتصاد حرب، حيث إن نسبة غير قليلة من عوائد ووسائل العملية الإنتاجية كانت موجَّهة إلى المجهودات والإمدادات الحربية، وكانت كلفة الحرب حاضرة في خطابات السادات دومًا، سواء عند تبريره لتوجُّهاته ولسياسات التحرير الاقتصادي ورفع الدعم، أو في مواجهته للخطابات السياسية العربية التي بدأت في معاداته عقب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في كامب ديفيد.

لم تسمح ظروف النكسة وحرب الاستنزاف وحرب أكتوبر للنخبة المصرية ولا للنظام السياسي بالوقت الكافي لمراجعة تجربة التنمية المستقلَّة ونتائجها وإخفاقاتها وتحدياتها، بالإضافة إلى أن الاقتصاد العالمي كان قد بدأ يتحوَّل من هيمنة رأسمالية الدولة الوطنية إلى هيمنة السوق الحر والاندماج، ولكن هذا التحوُّل كانت تلعب فيه الدولة القومية دورًا أساسيًّا، وهو تحوُّل لا يؤدِّي كما يصوِّر اليمين إلى الرخاء والرفاهية، ولكنه تحوُّل مأزوم وذو طبيعة مركبة وغير متكافئة، وكانت مدرسة التبعية تواجه تحديًا يتمثَّل في أن عددًا من البلدان التي كانت تتبنَّى نموذج السوق بدأ يشهد نموًّا اقتصاديًّا غير مسبوق، ففي آسيا شهدت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة نموًّا اقتصاديًّا سريعًا تعدَّى ما شهده الاتحاد السوفيتي في مجده. وفي أمريكا اللاتينية، وتحت سيطرة جنرالات يمينيِّين كانوا قد وصلوا إلى السلطة في البرازيل مثلا في ١٩٦٤، شهد ذلك الاقتصاد، وهو الأكبر في القارة الجنوبية، توسُّعًا صناعيًّا كبيرًا. وفي القارة الأوروبية شهدت بلدان مثل إسبانيا واليونان والبرتغال، وكلها تحت سيطرة يمين يطبق سياسات السوق، نموًّا سريعًا سمح بدخولها السوق الأوروبية المشتركة(٢).

---

(١) علي الجريتلي، **التاريخ الاقتصادي للثورة.. ١٩٥٢–١٩٦٦**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤)، ص ص ١٢٨–١٣٤.

(٢) وحدة الدراسات بمركز الدراسات الاشتراكية، تحولات الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ص ٣–٤.

كانت رؤية السادات قائمة على أن اللعبة السياسية والاقتصادية في العالم مفاتيحها بيد الغرب الأمريكي والأوروبي المسيطر على الاقتصاد العالمي والداعم الأكبر للنماذج الراغبة في الانعتاق من التبعية للاتحاد السوفيتي والبُعد عن النماذج التنموية المنبثقة عنه، اشتراكية كانت أو شيوعية أو حتى ديمقراطية اجتماعية، ومن هنا سادتْ إجراءات لبيرالية اقتصادية مع انفتاح سياسي محدود للغاية، غير أن تلك الليبرالية الاقتصادية، في غياب الإصلاحات السياسية الهادفة، أفْضَتْ إلى ظهور رأسمالية المحسوبيَّات. فقد استحوذت النخب المتمتِّعة بالامتيازات على جانب كبير من مكاسب الخصخصة والنمو الاقتصادي الكلِّي والتجارة المتزايدة(١).

وعلى الرغم من أنه بعد الحرب قد أُتيحت لنظام السادات موارد محليَّة من خلال عودة الملاحة في قناة السويس أو صادرات البترول أو عوائد العاملين بالخارج، فإنه لم يحسن ترشيدها لتمويل احتياجات الاقتصاد دون اللجوء للاقتراض الخارجي، ففي عهد السادات كانت هناك إغراءات كثيرة من قبل الدائنين الغربيّين للسادات للتوسُّع في الدَّيْن، وكذلك الانفتاح الاقتصادي على الغرب واتّباع سياسات اقتصادية متناقضة، بين قطاع عام مكبَّل، وعدم تجديد بنيته الإنتاجية، وبين اتجاه حركة استيراد غير منضبطة، ممَّا أدَّى إلى عدم توصيف دقيق للهوية الاقتصادية لمصر، فلا هي اشتراكية، ولا هي اقتصاد سوق حر، ووفقًا لجلال أمين فإن الدين الخارجي قُدِّرَ مع وفاة السادات بنحو ١٤,٣ مليار دولار(٢).

إلا أن هذه الأوضاع الاقتصادية مرتبطة أيضًا بالتوجُّهات السياسية للسادات وبسياساته الإقليمية حيث تدهورت العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية بعد توقيع القاهرة اتفاقية السلام مع إسرائيل، ممَّا أدَّى إلى عودة الكثير من العمالة المصرية بدول الخليج؛ وبالتالي ضعف التحويلات وتراجع حادٍّ للمساعدات العربية لمصر والتي كانت تشكِّل رقمًا مهمًّا في الناتج القومي الإجمالي وكذلك ضعف الاستثمارات العربية بمصر، إلا أن المساعدات الغربية لنظام السادات بلغت ذروتها في أعوام المفاوضات التي أفضت إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٤–١٩٧٨، وتراوحت بين ١٥ و٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي(٣)، وعادة ما ارتبطت الزيادة الكبيرة في هذه المعونات بتغيُّرات في مواقف مصر الخارجية(٤).

وهذه السياسات الاقتصادية المعتمدة على الاستدانة والمعونات الإنمائية لسدِّ عجز الموازنة كانت بداية لانكشاف الاقتصاد المصري خارجيًّا وانتهاء صورة الاقتصاد الذي يتَّجه نحو التنمية المستقلَّة، حيث بدأت الدولة تفقد دورها لصالح الداعمين، سواء كان مصدر الدعم هذا هو الولايات المتحدة عبر برنامج المعونات الاقتصادية والعسكرية المقترن باتفاقية كامب ديفيد، أو دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والتي بدأت بدورها تضغط باتجاه إجراء إصلاحات لصالح القطاع الخاص وطبقات رجال الأعمال، فلقد تسلَّم السادات مصر بحجم مديونية خارجية لا تزيد على ١,٣ مليار دولار بينما سلمها مدينة ب١٤,٣ مليار دولار عند مقتله في ١٩٨١ كما أشرنا سابقًا(٥).

---

(١) جوزيف باحوط وبيري كاماك، الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢١ يناير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/dLVt3

(٢) جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد على إلى عهد مبارك، مرجع سابق ص ص ٦٦–٦٧.

(٣) البنك الدولي، صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (% من إجمالي الدخل القومي) - Egypt, Arab Rep.، موقع البنك الدولي، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2mUvLjv

(٤) عمر سمير، الثورة والسياسة الخارجية المصرية.. دراسة في الاقتصاد السياسي الدولي ٢٠١١–٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ٢٠١٨)، ص ١١٨.

(٥) جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد على إلى عهد مبارك، مرجع سابق، ص ٦٦.

كانت هذه السياسات بالطبع مقترنة بمشروطيّات الدائنين وتحوُّل هيكل الدين الخارجي من دين متنوّع المصادر بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية والمؤسسات المالية الدولية والمساعدات العربية، إلى دين يغلب على هيكله الاستدانة من نفس المصادر متمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية، بما لهذه الجهات من مشروطيّات قاسية على الاقتصاد والمواطن المصري، ولعل السادات نفسه دفع ثمن هذه السياسات بالاحتجاجات الشعبية التي واجهها، وعلى رأسها انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، حيث أعلنت الحكومة إجراءات تقشُّفية لتخفيض العجز، ومنها تخفيض الدعم للحاجات الأساسية بصورة ترفع سعر الخبز بنسبة ٥٠ % والسكر ٢٥ % والشاي ٣٥ % وكذلك بعض السلع الأخرى ومنها الأرز وزيت الطهي والبنزين والسجائر وربط هذا بضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتدبير الموارد المالية الإضافية اللازمة، وهو الأمر الذي أشعل الاحتجاجات ليومين إلى أن تراجعت الحكومة عن قراراتها تلك[١].

إن اختيار السادات لاقتصاد النمو التابع للرأسمالية العالمية بتعبير البعض، لم يحلَّ المعضلات الاقتصادية الرئيسية من حيث تزايد العجز والبطالة والتضخُّم، ولم يخلق له قاعدة اجتماعية قوية مثلما فعلت القوانين الاشتراكية من إصلاح زراعي وتأميم لنظام عبد الناصر، وبالتالي فإن اتِّباع هذه السياسات الانفتاحية من منطق المغايرة وفقط كان له أثر كبير على الاقتصاد والاجتماع المصري[٢].

● هيكل الاقتصاد المصري في عهد السادات:

استلم السادات السلطة بهيكل اقتصادي متنوّع بين الزراعة وتجربة التصنيع السريع ومحاولات الاكتفاء الذاتي من بعض السلع ومصادر الطاقة، لكن يمكن القول إن السادات بسياسات التحرير الاقتصادي قد خلق ما يمكن تسميته القطاع الصناعي الانفتاحي التجميعي، حيث إن القطاع الصناعي الذي نشأ منذ ١٩٧٤ لم يكن في معظمه سوى صناعات قائمة على التجميع، فكانت ٤٥-٦٠% من احتياجات قطاع الصناعة تستورد من الخارج، ويحتكر استيرادها مجموعة محدودة من الأفراد والشركات[٣].

ويمكن القول أيضًا إن السادات كان يريد إنهاء مرحلة الاقتصاد المركزي القائم على التخطيط الشامل مع إبقاء الدولة مسيطرة على مفاصل الاقتصاد، فقد غيَّر الرجل التوجُّه العام للاقتصاد من اقتصاد ذي صبغة اشتراكية إلى اقتصاد في طريقه للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الغربي، وسواء كان هذا التوجُّه قائمًا على كراهية السادات للنموذج السوفيتي والحديث عن أنه في طريقه للأفول أو كانت هذه رغبة دفينة لديه في خلق نظام اقتصادي مختلف التوجُّهات والأولويّات عن الاقتصاد الناصري لخلق شرعية جديدة تساند شرعية الحرب -بعد أن قضتْ على جزء كبير منها هرولته للدخول في عملية سلام غير محسوبة- فإن التوجُّه العام للاقتصاد قد تغيَّر بالكلية.

أيضًا فإن السادات أنشأ جهاز مشروعات الخدمة الوطنية سنة ١٩٧٩ بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي لاحتياجات القوات المسلحة وإمداد السوق المحلي، وكان هذا بمثابة محاولة ترضية للجيش باعتبار أن ١٩٧٣ هي آخر الحروب، وبالتالي لا بدَّ من شغْل الجيش بأمور أخرى حتى لا ينشغل بالسياسة ولا ينقلب على قيادته، وكانت هذه بداية لاقتصاد الجيش الموازي والذي لا يعلم أحد حجمه الحقيقي حتى الآن ويشكِّل بابًا من أبواب الفساد لعدم خضوعه لأية شفافية ومحاسبة.

---

(١) دروس انتفاضة يناير ١٩٧٧، مجلة الاشتراكية الثورية، ٢٠٠١، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2m882Mf

(٢) أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٣) عبد الخالق فاروق، **مأزق الاقتصاد المصري وكيفية الخروج منه**، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ط١، ٢٠١٣)، ص ١٦.

ثالثًا– مبارك والسياسات النيوليبرالية: نحو إنهاء عهد سيطرة الدولة على الاقتصاد

جاء مبارك للسلطة بعد انتهاء مرحلة اقتصاد الحرب، بل وبعد سنوات من قطع العلاقات العربية مع نظام السادات، ما جعل مهمَّته في استعادة تلك العلاقات سهلة بعض الشيء، وجاءت الحرب العراقية–الإيرانية الممتدَّة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٦ فرصة متميزة للنظام في مصر للعودة للصف العربي ولو من الناحية البرجماتية البحتة، لكنه جاء في ظلِّ تخبُّط اقتصادي في التوجُّهات والسياسات، فلا النظام الساداتي استطاع القطع بالكلية مع سياسات عبد الناصر، ولا استطاع إرساء نظام تنموي مغاير، ولا استطاع الاستجابة لمتطلبات واحتياجات الاقتصاد والمجتمع والدولة المصرية بطريقة تحفظ على النظام استقراره، لكن هذا لا يعني قيودًا كبيرة على نظام مبارك والذي استفحل في مسار الابتعاد عن نمط التنمية المستقلة وسار في مسارات معادية لمكتسبات يوليو التي ترى في الدولة وتدخُّلها سببًا للمشكلات لا طريقًا للحلِّ على نحو ما سنرى:

● سياسات الخصخصة وانسحاب الدولة من الاقتصاد:

بدأت سياسات الخصخصة بوتيرة سريعة في التسعينيات، واستمرَّت حتى قيام ثورة يناير ٢٠١١. بدايةً من عام ١٩٩٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٠، أي خلال سبعة عشر عامًا، تمَّ بيع ٢٣٦ شركة بسعر ٣٣ مليار جنيه في الوقت الذي كان ثمنها يقدَّر بـ ٢٧٠ مليار جنيه ولم يتبق إلا ١٣٦ شركة فقط مملوكة للدولة، بل وظهرت مؤشِّرات وتقديرات فعلية رسمية أكبر لحجم الفساد في عملية الخصخصة تلك، دلَّتْ على إهدار المال العام في عمليات الخصخصة بسبب الفرق في القيمة السوقية للشركات المباعة وبين القيمة الفعلية التي بيعت بها، والذي بلغ ٥٠٠ مليار جنيه حسب تقديرات بنك الاستثمار القومي(١).

كان المبرِّر حينها حاجة الدولة لتمويل عجزها الدائم والمتفاقم للإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الأساسية، إن تجارب عديدة للخصخصة نجحت في الخلاص من عبء القطاع العام باعتباره قطاعًا غير منتج ويحقِّق خسائر فادحة، لكن هذه السياسة وإن حقَّقت مؤشِّرات نموٍّ عالية، فقد خلَّفت مؤشِّرات بطالة وتضخُّم وفقر عالية وتدهور اقتصادي حاد على مستوى التفاصيل، فلم تُسفر أرقام النمو الكبيرة عن إعادة توزيع حقيقي أو عن جسر هوة التفاوت الموجود.

لم يكتف مبارك بهذه التوجُّهات والسياسات الاقتصادية الكلية، بل قام بالتزامن بإنهاء آخر مكتسبات نظام يوليو وهو قانون الإصلاح الزراعي بإدخال تعديلات أفرغت ما تبقَّى منه من مضمونه، ففي الرابع والعشرين من يونيو ١٩٩٢ أصدر مجلس شعب مبارك القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، الأخير هو قانون الإصلاح الزراعي الأول، أما تعديلاته فعرفت رسميًّا بقانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية، وعرفت لدى الفلاحين بقانون طرد المستأجرين، أعطى القانون الجديد مهلة خمس سنوات انقضت في الأول من أكتوبر ١٩٩٧، وهو اليوم الذى فقد فيه ما يقرب من مليون عائلة أراضي كانوا حتى صدور القانون يتمتَّعون فيها بحيازة آمنة. الغالبية الساحقة منهم كانوا من صغار المزارعين الفقراء، وبفقدان الأرض فقدوا مصدرًا رئيسيًّا لرزقهم ولأمانهم الغذائي أيضًا؛ وأدَّتْ هذه السياسة لإفقار وتهميش قرابة ١٠٪ من المصريِّين بضربة واحدة، وكانت القوى السياسية فى مجملها غير رافضة للقانون فيما عدا حزب التجمع واتحاد الفلاحين (تحت التأسيس آنذاك)، لكن اعتراضاتهم ذهبت أدراج الرياح، رغم أن موقف حزب التجمع لم ينكر وجود إشكالية خاصة بالوضع القائم وقدَّم اقتراحات جدِّيَّة للتعامل معها، كان أهمها اقتراح إنشاء صندوق لإقراض المستأجرين بغرض شراء

---

(١) أحمد حافظ، موجات الخصخصة في مصر ١٩٩٣–٢٠١١، المعهد المصري للدراسات، ٢٩ مارس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2mVWxaV

الأراضي من الملاك بسعر السوق ثم تقسيط السعر على فترة طويلة[١].

إذن قام نظام مبارك بتفكيك كافَّة ما تبقَّى من إرث يوليو، وأسَّسَ لنظام اقتصادي واجتماعي شديد الهشاشة، بينما قام بتقوية أجهزته الأمنية، كان الهدف العام لرجالات نظام مبارك هو إثبات نظرية التساقط الليبرالية الجديدة، لكن الشيء الوحيد الذي تساقط هو نظامه السياسي في ٢٠١١ دون تغيير كبير في سياساته الاقتصادية والاجتماعية.

● هيكل الاقتصاد المصري في عهد مبارك:

اعتمد اقتصاديو عهد مبارك –سواء المجموعة الاقتصادية في الوزارة أو الخبراء الاقتصاديين المؤيدين له– على أن نظرية التساقط كفيلة بتحقيق النمو، وأن الاهتمام بقطاع واحد كرافعة للاقتصاد بإمكانه جر المؤشِّرات الاقتصادية لأعلى بوتيرة منضبطة، وأن عوائد النمو سوف تتوزَّع تلقائيًّا على الجميع، فكان القطاع الرافعة هو القطاع الخدمي بما يرتبط به من عائدات العبور في قناة السويس والسياحة وحصيلة بيع شركات القطاع العام والخدمات اللوجستية المرتبطة بقطاع الاتصالات، ثم بعد صعود المجموعة الاقتصادية النيوليبرالية بقيادة جمال مبارك بدأ عهد المضاربات الكبير في البورصة والعقارات، باعتبار القطاع المالي والمصرفي هو قاطرة هذا الاقتصاد نحو نموٍّ مطَّرد.

في سبيل ذلك أُهملت الزراعة والصناعة، وباتت الضرائب والديون المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات والاستثمارات الحكومية، وتمَّ اعتبار دعم الفئات الفقيرة عبئًا على الموازنة العامة، في حين أن دعم الصادرات فرض عين لجذب الاستثمار الأجنبي وتحسين مؤشِّرات الاقتصاد الكلي، فقد انهارت زراعة القطن تمامًا جراء خصخصة العديد من شركات الغزل والنسيج وإهمالها وتدهور ماكيناتها وتحوُّل أراضيها لعقارات بيعت في إطار اقتصاد السمسرة والمضاربات وتضاءلت المساحة المنزرعة به من ٦٥٦ ألف فدان عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٣٦٩ ألف فدان ٢٠٠٩-٢٠١٠ وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء[٢].

عشية الثورة كنَّا بصدد اقتصاد خدمي مالي بامتياز يعتمد على الديون الخارجية والمحلية وعلى ريع السياحة وعوائد العبور بقناة السويس، وتحويلات المصريّين العاملين بالخارج، ويتحوَّل من دعم المواطنين إلى دعم المستثمرين، ويقوم على سيطرة القطاع الخاص على مفاصل الاقتصاد وعوائد النمو عبر الشركات الكبيرة في قطاعات الحديد والصلب والإنشاءات والاتصالات، وبالتالي فهو اقتصاد ديون منكشف خارجيًّا إلى حدٍّ بعيد من ناحية الديون ومن ناحية اعتماده على مصادر التمويل الدولية عالية الكلفة بشكل مفرط.

والوصف الدقيق للأوضاع التي خلَّفها نظام مبارك أنه نظام سلطوي يعتمد في استقراره على دولة شبه ريعية حظيت بتدفُّقات مالية هامة من النفط وعائدات قناة السويس ومن المساعدات الخارجية، وعندما انهارت هذه الإيرادات الريعية قام النظام بإعادة ترتيب أولوياته لصالح تقوية أجهزته الأمنية وزيادة مواردها على حساب الفقراء، وظلَّ طلب المساعدات الخارجية هو أحد أهم أنشطة نظام الحكم في مصر، وهي وضعية أدق وصف لها هو تعبير الراحل سامر سليمان "النظام القوي والدولة الضعيفة"[٣].

● وعلى مستوى التصنيع العسكري للنظم الثلاث (عبد الناصر/ السادات/ مبارك): كانت هناك محاولات جادة لتطوير التصنيع العسكري المصري في العهد الناصري،

(١) ريم سعد، عن قانون الإيجارات الزراعية وعما فعله مبارك بمصر والمصريين، جريدة الشروق، بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2n5bwQ0

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشر المساحة المحصولية للقطن، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2mr9hpZ

(٣) لمزيد من التفصيل حول الاقتصاد السياسي لنظام مبارك عشية الثورة يمكن مراجعة: سامر سليمان، **النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ٢٠١٣)، ص ص ٢٨٠-٢٩١.

فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان أهم مبادئها إقامة جيش وطني قوي يعتمد على صناعة حربية وطنية تمدُّ هذا الجيش بالعتاد والسلاح، ومن ثمَّ توالَى إنشاء وإقامة المصانع الحربية بهدف تصنيع الذخائر والمفرقعات والأسلحة المختلفة، رغم التأثير السلبي للدعاية المبالغة على العمل الفني الهندسي سواء فيما يتعلَّق بتصنيع الطائرات أو الصواريخ.

ففي بداية الستينيات بدأت مصر مشروعًا طموحًا لإنتاج وتطوير الطائرات بمساعدة إسبانيا وبعض المهندسين الألمان الفارّين من الملاحقات السوفيتية، وفي إطار المشروع قامت مصر بتصميم طائرة خفيفة الوزن أسرع من الصوت وتمت تسميتها HA-300P، وبذلت جهدًا لتصميم محرك للطائرة.

وعندما واجه المشروع أزمة في شراء محرك الطائرة رأت الحكومة المصرية أن المبلغ كافٍ لإنشاء مصنع لصناعة المحركات في مصر، وفي عام ١٩٦٠ بدأ إنشاء مصنع ١٣٥ لمحركات الطائرات، وتمَّ تدريب المهندسين المصرين بالمصنع علي أيدي كفاءات من طياري ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وتمَّ توفير أماكن الاختبار والورش الخاصة بالطائرة والمحرك بقاعدة حلوان الجوية جنوب شرق القاهرة، وتمَّت تجربة المحرك الجديد E-300 أول مرة في يوليو ١٩٦٣، في حين أن النموذج التجريبي للطائرة HA-300 تمت تجربته في ٧ مارس ١٩٦٤(١).

وأثمرت هذه الجهود عن تعاون مصري هندي، حيث قامت الهند بالمساعدة في التمويل لتطوير المحرك E-300 وذلك للحصول على محركات جديدة لمقاتلتها ماروت HAL HF-24 Marut وتم إرسال اثنين من الطيَّارين المصريّين لكلية الطيران بالهند للاستعداد لقيادة الطائرة HA-300، ووفَّرت الهند طائرة من طراز Marut لتجربة محرك E-300، ولكن بعد نكسة ١٩٦٧ مارس السوفييت ضغطًا متواصلًا لإيقاف المشروع، ونتيجة للمشاكل المالية وتوافر عدد كبير من الطيَّارين الرُّوس قامت الحكومة المصرية بإلغاء المشروع في ١٩٦٩، وذلك بعد إنتاج النموذج الثالث من المحرك E-300 وتجربته. وقد كلَّف هذا المشروع الحكومة المصرية أكثر من ١٣٥ مليون جنية مصرى، وتمَّ استخدام المحرك E-300 في المقاتلات الهندية ماروت HF-24 Maruti.

حاول السادات استغلال الدعم العربي لمصر أثناء الحرب؛ فقام بالتعاون مع ثلاث دول عربية هي السعودية وقطر والإمارات في عام ١٩٧٥ لإنشاء الهيئة العربية للتصنيع برأس مال مشترك يفوق المليار دولار، بغرض بناء صناعة الدفاع العربي المشترك إثر إتفاق دولي عربي لتأسيس قاعدة صناعية متطوِّرة، وشاركت مصر بحصة عينية متمثِّلة في: مصنع ٣٦ (لإنتاج الطائرات)، ومصنع ٧٢ (لصناعة المركبات المدرعة)، ومصنع ١٣٥ (لإنتاج محركات الطائرات)، ومصنع ٣٣٣ (لصناعة الصواريخ)(٢).

وفي عهد مبارك يمكن إدراك أن الرجل كانت لديه رغبة في إنهاء التصنيع العسكري وتركيز اهتمام الجيش أكثر بالأنشطة الاقتصادية البعيدة عن الأهداف العسكرية، فرغم ما تشير إليه وزارة الإنتاج الحربي من تطوير لمدرعات أو سيارات للأغراض المدنية أو حتى حديث عن محركات طائرات، إلا أنها تظل بعيدة عن جوهر التصنيع العسكري المتقدِّم الذي كان يمكن الوصول إليه بالبناء على تجربة الستينيات، إذ انصرفت الهيئة إلى تصنيع أجهزة منزلية وصناعات غير متطورة في أنشطة للسكك الحديدية لكن يظل التسليح المصري الأساسي مستورَدًا، وهو ما يستتبع الجيش والقرار المصري لصالح المنتجين ودولهم، بل وصل الأمر بمبارك أن أهدى طائرات حلوان ٣٠٠ إلى متحف الطيران ببرلين، بدلًا من البناء على هذه النماذج واستكمال

---

(١) مقابلة تليفزيونية لقناة روسيا اليوم مع المهندس رشدي عطية، أحد مهندسي مصنع حلوان للطائرات، بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LHVnM

(٢) لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول الهيئة وأنشطتها الحالية يمكن زيارة موقع الهيئة،عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2ngTw5a

تلك البرامج، وتمّ تحويل المصنع من تصنيع الطائرات إلى صناعة الأدوات المنزلية[1].

خاتمة

كان الرئيس عبد الناصر يحاول بناء نظام تنموي مستقل قائم على التخطيط المركزي الشامل، وقد لاقت هذه المحاولة سياقًا دوليًّا مواتيًا من حيث تنوُّع مصادر التمويل وتبادل الخبرة، لكن هذا السياق الدولي تغيَّر بمجرَّد رؤية بشائر تحقُّق هذا النمط التنموي، وبمجرد تحدِّيه للوجود الإسرائيلي في المنطقة، لكن هذا النموذج التنموي لم يستحضر خطورة الاستدانة بالشكل الكافي وهو النظام الذي جاء بعد قرابة سبعين عامًا من فقدان المصريين لاستقلالهم وحريَّتهم بسبب هذه الديون.

مهَّدت ديون نظام عبد الناصر الطريق للتطوُّر الكبير في المديونية الخارجية لمصر والتي نجمت بالأساس عن التوجُّهات الاقتصادية للرئيس السادات نحو تحرير الاقتصاد المصري من سيطرة الدولة والقطاع العام، ودمجه في النموذج الاقتصادي الرأسمالي السائد، بينما لم يكن هيكل تجربة التصنيع وتنويع الاقتصاد مستعدًّا لهذا الانفتاح، وهو ما حوَّل الاقتصاد المصري لنمط التنمية التابعة للمركز الرأسمالي وحوَّل الاقتصاد لخدمة الدائنين وأثقل المصريِّين بالغلاء والتفاوت.

جاء نظام مبارك مكمِّلًا لسياسات سلفه ولكن بنخبة وطبقة اقتصادية جديدة قامت ببيع أصول الدولة المصرية بأبخس الأثمان تحت مسمَّى الخصخصة، وشرعنت الفساد عبر اعتماد التخصيص بالأمر المباشر للأراضي وممتلكات الدولة كوسيلة لجذب مزيد من الاستثمارات، وأسس اقتصاد رأسمالية المحاسيب.

يشير النمط التنموي المصري إلى أنه ما لم يموَّل ذاتيًّا أو عبر وسائل التمويل الدولية الأقل كلفة كالاستثمارات الأجنبية والتحويلات النقدية للعمالة بالخارج وتعظيم عوائد السياحة والملاحة؛ تؤول نتائجه للفشل، وما لم تصحبه توجُّهات اقتصادية صحيحة؛ فإنه يعاني من سوء توزيع عوائده، الأمر الذي يخلق فجوات اقتصادية واجتماعية تجعل من المجتمع ساحة صراع لا ساحة تعاون للبناء والتراكم والتقدُّم، كما تشير إلى أن التخطيط المركزي للاقتصاد وإن كانت له مساوئه إلا أنه أحدث طفرة اجتماعية في قطاعات التعليم والصحة وقطع شوطًا لا بأس به في مسيرة التصنيع والتحديث.

****

---

(١) مقابلة تليفزيونية لقناة روسيا اليوم مع المهندس رشدي عطية، مرجع سابق.



الزراعة المصرية بين الاشتراكية والرأسمالية: معالم التحولات الكبرى منذ عام ١٩٥٢

رجب عز الدين(*)

مقدمة:

يحظى قطاع الزراعة بأهمية كبرى في كل بلاد العالم على اختلاف توجهاتها الفكرية ونظمها الاقتصادية والسياسية، وذلك باعتباره قطاعًا حيويًا لا يمكن لأي اقتصاد أن يقوم دونه، إذ تخرج منه مادة الحياة من طعام وشراب وغذاء ودواء لمليارات البشر، كما تخرج منه مادة الصناعة والتجارة وتترتب عليه سائر التفاعلات الاقتصادية التقليدية والمستحدثة. وتجتهد دول العالم كافة في دعم مزارعيها بشتى الطرق سواء على مستوى الإنفاق المالي المخصص للزراعة والموارد المائية، أو على مستوى تحسين ظروف الفلاحين المعيشية والصحية والخدمية بوجه عام، وصولا إلى الدفاع عن مصالحهم في حالات المنافسة التجارية مع دول العالم الأخرى، كما في حالة اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين الاتحاد الأوربي وكندا عام ٢٠١٦ والتي أخذت في اعتبارها مخاوف المزارعين البلجيكيين من منافسة المنتجات الزراعية الكندية(١)، وكذلك اتفاقية التجارة الحرة التي توصل إليها الاتحاد الأوربي مع دول أمريكا الجنوبية في يونيو ٢٠١٩ ولكنها لم تدخل حيز النفاذ بعد، بسبب مخاوف المزارعين الفرنسيين وضغطهم على حكومة بلادهم (حتى منذ ما قبل عقد الاتفاق)(٢).

ومن المفارقات الدالة في هذا السياق، أن مسألة الدعم الحكومي لقطاع الزراعة لا تقتصر على النظم اليسارية أو الشيوعية كما هو شائع، بل تمتد إلى النظم الرأسمالية التي تتبنى مقولات حرية السوق وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فرغم أن أمريكا وأوربا هما معقل المذهب الليبرالي والنظام الرأسمالي إلا أن قطاع الزراعة لديهم لا يخضع لمعادلات العرض والطلب والسوق الحر منذ عقود، ومازالت هذه الدول تدعم قطاع الزراعة والفلاحين بمليارات الدولارت سنويًا(٣)، لك أن تتخيل أن ثلث ميزانية الاتحاد الأوربي تذهب إلى دعم المزارعين الأوربيين وذلك بما يقارب ٥٠ مليار يورو سنويًا(٤).

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) توقيع اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي وكندا، موقعDW، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/3JyMV

(٢)انظر الآتي:

اتفاق تاريخي للتجارة الحرة بين أوروبا وتجمع دول في أمريكا الجنوبية، موقع DW، ٢٨ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/LuNaw

- احتجاجات المزارعين تخيم على زيارة ماكرون للمعرض الدولي للزراعة في باريس، موقع فرانس ٢٤، ٢٤ فبراير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/r54eK

(٣) خصصت وزارة الزراعة الأمريكية مبلغ ١٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨ لدعم المزارعين المتضررين من التقلبات العالمية بسبب التوتر التجاري بين أمريكا والصين، ثم رفعت هذا الدعم إلى ١٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩.

- راجع: وزير الزراعة الأمريكي يقول المزارعون "ضحايا" لحرب التجارة، موقع رويترز، ٢٥ يونيو ٢٠١٩:، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/4Oqts

وكتب ترامب معلقًا على الأزمة "يعلم المزارعون الأمريكيون العظماء أن الصين لن تتمكن من إلحاق الأذى بهم في ذلك لأن رئيسهم يقف بجانبهم وفعل ما لن يفعله أي رئيس آخر، وسأفعل ذلك مجددًا العام المقبل إذا تطلب الأمر!".

- راجع: ترامب يشيد باقتصاد بلاده وسط خلاف مع الصين ويتعهد بدعم المزارعين،موقع رويترز، ٦ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/FVQpH

(٤) في عام ٢٠١٠، أنفق الاتحاد الأوربي ٥٧ مليار يورو على التنمية الزراعية، منها ٣٩ مليار يورو تم إنفاقها على الدعم المباشر،

يعني هذا في نهاية المطاف أن النقاش حول الدعم الحكومي للمزارعين في الدول الرأسمالية لا يتأسس على الأفكار الجامدة بل على ميزان من المصالح الحيوية التي تبدو وسائل تحقيقها متناقضة مع المقولات الأساسية للنظام الرأسمالي، حيث فمازالت الحكومات حاضرة وبقوة في دعم هذا القطاع محليًا والدفاع عن مصالحه دوليًا[1]. ورغم أن قطاع الزراعة ليس حرًا في هذه الدول —كما أشرنا— بل يُدار تحت عين وإشراف وإنفاق الحكومات الغربية إلا أنها مازالت تضغط على الدول النامية والفقيرة لرفع يدها عن قطاعها الزراعي وفلاحيها، متذرعة بمقولات حرية السوق وخلافه بل وتعتبر ذلك أحد الشروط اللازمة للحصول على المنح والقروض الدولية.

وتختلف حكومات دول العام النامي في درجة الاستجابة إلى هذه الضغوط وفقا لاعتبارات كثيرة محلية ودولية، وتبدو مصر من الدول التي استجابت لهذه الضغوط بداية من النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي حيث أطلق الرئيس السادات ما عرف بـ"سياسة الانفتاح الاقتصادي" تزامنًا مع الدخول في مفاوضات السلام مع إسرائيل والتوجه نحو إقامة تحالفات واسعة مع أمريكا وأوربا على حساب الاتحاد السوفيتي، وصولا إلى حقبة الرئيس مبارك التي امتدت منذ أوائل الثمانينيات وحتى عام ٢٠١١ (ثلاثة عقود تقريبًا)، والتي استكمل فيها نهج السادات وتوسع فيه على مستوى أغلب القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع الزراعة الذي تعرض لسلسة من السياسات المضادة تمامًا لإصلاحات الحقبة الناصرية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

وتسعى هذه الورقة إلى رصد ملامح السياسات الزراعية في مصر الاشتراكية (عبد الناصر) والرأسمالية (السادات ومبارك) وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تكوين صورة متكاملة عن حالة القطاع وما مر به من تحولات على مدار ستة عقود مضت منذ إعلان الجمهورية وحتى قيام ثورة يناير ٢٠١١. ومن ثم، فقد تم تقسيم الورقة إلى محورين: **الأول** تناول فترة الرئيس عبد الناصر، بينما دمج **المحور الثاني** بين حقبتي الرئيسين السادات ومبارك باعتبارهما يعبران عن توجه اقتصادي واحد يختلف تمامًا إلى حد الضد مع توجه الحقبة الناصرية، هذا مع عدم إغفال الفروق بين فترة السادات القصيرة (إحدى عشر سنة تقريبًا) استغرقت أغلبها في حرب الاستنزاف وحرب اكتوبر وتوابعها وتبعاتها، وبين حقبة مبارك الممتدة على مدار ثلاثة عقود وتعد أطول فترة حكم في تاريخ مصر الحديث بعد محمد علي.

المحور الأول: معالم فترة الرئيس عبد الناصر (مصر الاشتراكية)

تميزت الحقبة الناصرية بثلاثة معالم أساسية في مجال الزراعة، المعلم الأول يتعلق بما أطلق عليه آنذاك قانون الإصلاح الزراعي الذي هدف إلى توسيع قاعدة المالكين للأرض، وكسر احتكار فئة كبار الملاك والعائلات لملكيتها من خلال مصادرة أراضيهم بوصفهم "إقطاعيين"، وإعادة توزيعها على صغار الفلاحين والمعدمين بوصفهم ضحايا عوملوا كعبيد خلال الفترات الملكية السابقة. أما المعلم الثاني، فيختص بقانون تحديد علاقات الإيجار (للأراضي والعقارات) والذي استهدف إعادة ترتيب العلاقة بين الملاك

ويشكل الدعم الزراعي ودعم مصائد الأسماك أكثر من ٤٠ في المائة من ميزانية الاتحاد الأوربي. وتتراوح الإعانات التي يحصل عليها المزارع من ٥٠ يورو إلى ١٠٠٠ ألف يورو لكل هكتار حسب معايير مختلفة، بينما تحصل المزرعة الواحدة على دعم يصل إلى ٣٠٠٠ ألف يورو سنويًا، كما أطلق الاتحاد الأوربى برنامجًا بقيمة ١٢٠ مليون يورو لدعم المزراعين المتضررين من الأزمة الأوكرانية الروسية الأخيرة التي قررت على إثرها روسيا حظر استيراد المنتجات الغذائية الأوربية.

- راجع: عبد الله مصطفى، بدء تطبيق إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي في ظل معاناة بسبب الحظر الروسي، موقع الشرق الأوسط، ٢ يناير ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/if8ip

(١) راجع حول هذه الفكرة مقال مرتضى الشاذلي، السياسة السيئة لفكرة جيدة.. هل التجارة الحرة هي حرة بالفعل؟، نون بوست، ١٣ ابريل ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي:

https://cutt.us/Rcvmo

والمستأجرين بطريقة أخرى مكملة للإصلاح الزراعي تميل لصالح المستأجرين من الفلاحين والمزارعين، ويعتبر الأمر مرتبطًا بعملية الإصلاح الزراعي. وبالنسبة إلى المعلم الأخير، فيتعلق بمشروع بناء السد العالي وهو أكبر مشروع مائي في تاريخ مصر الحديث، واستهدف تنظيم حركة المياه على مستوى القطر من خلال الاستفادة من تخزين مياه الفيضان المهدرة وإعادة استغلالها في التوسع الزراعي واستصلاح الأراضي، إضافة إلى استغلالها في توليد الكهرباء (نصف احتياجات مصر تقريبًا وفقا للتقديرات آنذاك).

ويمكن بلورة ما سبق في السياسات التالية: الإصلاح الزراعي وأثاره، مشروع السد العالي، استصلاح الأراضي.

١. الإصلاح الزراعي وآثاره:

اتخذ نظام الحكم العسكري الصاعد في مصر بعد انقلاب ١٩٥٢ مسارًا مشابها في الإصلاح الزراعي لما سلكته أغلب الدول الاشتراكية وقتها في شرق أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن تطبيقه لهذا النمط الإصلاحي لم يكن حادًا بالصورة التي شاعت عنه، كما لم يؤد في النهاية إلى تحولات جذرية شاملة كما رُوج له، فقد تم تطبيق الإصلاح الزراعي على ثلاث مراحل تدريجية على مدار سبعة عشر عامًا عبر ثلاثة قوانين مكملة: الأول في ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ وحدد سقف الملكية بـ٢٠٠ فدان للفرد، والثاني في عام ١٩٦١ وحددها بـ١٠٠ فدان، والأخير في ١٩٦٩ وحددها بـ٥٠ فدان للفرد و١٠٠ فدان للأسرة.

ويبدو أن الأثر السياسي للقانون الأول كان مقصودًا لذاته أكثر بكثير من الآثار الأخرى التي جاءت متواضعة على مستوى المجالين الاقتصادي والاجتماعي[(١)]، وتمثل هذا الهدف السياسى في توجيه ضربة –محسوبة العواقب– لطبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية التي سيطرت على مراكز السلطة في العصر الملكي ويُخشى من نفوذها ومقاومتها للنظام الوليد الذي تقوده مجموعة من صغار الضباط. ويؤكد ذلك التخوف الضجة السياسية التي وقعت بعد صدور القانون بيومين، حيث استقالت وزارة علي ماهر[(٢)]، كما أعلن كثير من السياسيين والشخصيات القيادية في الأحزاب العلنية الموجودة على الساحة معارضتهم للقانون، بل إن أحدهم تجاوز مرحلة المعارضة إلى التمرد المسلح ضده؛ فقد تصدى "عدلي لملوم" أحد كبار الملاك ومن ورائه عائلته ذات النفوذ في محافظة "المنيا" جنوب مصر، ومعه مئات من الرجال المسلحين، للسلطة الجديدة، وأعلن أنه لن يترك هذا القانون يمر واستمرت المناوشات بينه وبين قوات الشرطة أسابيع إلى أن تم القبض عليه ومحاكمته بالسجن[(٣)].

ويبدو تحسب الطبقة العسكرية الصاعدة واضحًا في طريقة صياغتهم للقانون الأول الصادر بعد الانقلاب بنحو ٤٥ يوم تقريبًا (٧ سبتمبر ١٩٥٢)، حيث اشتمل على مواد خفيفة الأثر بالنسبة للملاك مقارنةً بالقوانين المكملة التي جاءت بعد سنوات، فقد سمح ذلك القانون للملاك ببيع أراضيهم الزائدة عن الحد الأقصى لمن يريدون، كما أعطى لهم الحق في تجنب أراضي الآخرين المبيعة وكذلك سمح لهم أن يهبوا أولادهم مائة فدان زائدة عن الحد الأقصى. أيضًا قرر القانون صرف تعويضات للملاك بقيمة عشرة أمثال قيمتها الإيجارية عن المساحة المنزوعة إضافة إلى تعويضهم عن المنشآت الثابتة وغير الثابتة القائمة على الأرض بقيم عالية (مثل: الأشجار والآلات وغيرها)، ونظم

(١) حبيب عايب، **أزمة المجتمع الريفي في مصر: نهاية الفلاح؟**، ترجمة: منحة البطراوي، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣)، ص ٥٨.

(٢) كان علي ماهر قد اقترح في ذلك الوقت تحديد الملكية الزراعية بـ ٥٠٠ فدان، وترك الباقي للتخلص منه خلال ٥ سنوات على أن يكون الإيجار ٢١ جنيهًا طالما بقيت الضريبة ٣ جنيهات.

(٣) راجع حادثة عدلي لملوم وردود الأفعال السياسية على إصدار قانون الاصلاح الزراعي، موقع مقاتل، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/8iXtE

القانون صرف التعويضات في شكل سندات على الحكومة تسدد على مدى ثلاثين عامًا بفائدة سنوية قدرها ٣%[(١)].

وفي هذا السياق قرر القانون توزيع الأراضي الزائدة على صغار الفلاحين بواقع (٢ إلى ٥ أفدنة) على أن يسددوا ثمن هذه الأراضي على أقساط لمدة ثلاثين عامًا وبفائدة ٣% سنويًا، يضاف إليها ١,٥% من الثمن الكلي للأرض؛ نظير الموجودات التي كانت عليها (الأشجار والآلات وغيرها). وقد بلغ مجموع الأراضي التي تم نزع ملكيتها في ظل قانون الإصلاح الزراعي ما يربو على نصف مليون فدان (٦٥٣ألف فدان تقريبًا)، أي ما يقرب من ٨,٤% من إجمالي المساحة المنزرعة في مصر في ذلك الوقت والبالغة ٥,٥ مليون فدان تقريبًا. وقد جرى توزيع هذه الأراضي وفقًا لنظام معين أُعطيت فيه الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلا مستأجرًا أو مزارعًا، ثم لمن هو أكبر عائلة من أهل القرية، ثم لمن هو أقل مالا منهم، ثم لغير أهل القرية.

وقد جاءت النسخ الأحدث من قوانين الإصلاح الزراعي أقل مرونة مع الملاك من القانون الأول تزامنًا مع استقرار نظام الحكم العسكرى الجديد، ففي عام ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٧، وأطلق عليه قانون الإصلاح الزراعي الثاني، وأهم ما في هذا القانون هو جعل الحد الأقصى لملكية الفرد ١٠٠ فدان، يُضاف إليها٥٠ فدانا لبقية الأسرة (الأولاد) للانتفاع فقط، وتحريم أي مبيعات للأرض من المالك لأبنائه، كما ألغى القانون الاستثناءات الخاصة بالأراضي قليلة الخصوبة، كما خفض التعويض المقدر للملاك المنزوع أراضيهم إلى ربع السعر المقدر في القانون الأول، وتقدر الأراضي التي آلت إلى الإصلاح الزراعي نتيجة هذا القانون بـ٢١٤ ألف فدان، أما القانون الثالث فحمل رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وأطلق عليه قانون الإصلاح الزراعي الثالث، والذي جعل الحد الأقصى لملكية الفرد ٥٠ فدانا.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن مجموع ما تم توزيعه من أراضي خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ بلغ ٩٨٠ ألف فدان تقريبًا بما يمثل ١٥% على الأكثر من حجم الأراضى المزروعة آنذاك[(٢)]، منها ٧٧٥ ألف فدان تم الاستيلاء عليها وفقا لقوانين الإصلاح الزراعي، ونحو ١٨٤ ألف فدان كانت تتبع العائلة المالكة، أما الباقي وقدره ٢٩ ألف فدان فقد كانت حصيلة أراضي طرحها النيل على جانبيه إضافة إلى ١٠٥ ألف فدان تتبع الأوقاف، ووفقا لنفس هذه الإحصائيات الرسمية فقد وزعت تلك الأراضي على ٣٢٥ ألف أسرة تضم ١,٧ مليون فرد أي ٩% من سكان الريف المصري عام١٩٧٠[(٣)].

اختلف الباحثون في تقييم آثار هذه القوانين، كما اختلفوا سابقا في وصفها بالاشتراكية أم الليبرالية، خاصة وأن فكرتها لم تكن جديدة بل نوقشت في عهد الملك فاروق وثار بشأنها جدل في البرلمان آنذاك[(٤)]، كما صنفها البنك الدولي ساعتها باعتبارها قوانين ليبراليَّة متناغمة جاءت موافقة للنمط الأمريكي في الإصلاح الزراعي، علمًا أنه قد دعمتها كلا من حكومات بريطانيا وأمريكا آنذاك، بشكل لا يخلو من الأبعاد السياسية في ظل حالة الصراع الأمريكي الدائر

---

(١) للمزيد حول تفاصيل نزع الملكيات وإعادة توزيعها، راجع القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢بشأن الإصلاح الزراعي، وبالأخص المادة (١١) التي نظمت مسألة التعويضات عن الأراض المستولى عليها، ٢١ أبريل ٢٠١٥ ، موقع egylaw، منشور على الرابط التالي:https://cutt.us/RYlLF

(٢) حبيب عايب، نهاية الفلاح، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٧-٥٨،

- وراجع أيضًا: محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢-١٩٧٠)**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٢١-٢٢.

(٤) راجع في تفاصيل النقاش حول الإصلاح الزراعي قبل عام ١٩٥٢، موقع مقاتل، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/xFTlD

مع الاتحاد السوفيتي ومحاولة الطرفان جذب واستمالة الطبقات الحاكمة في الدول الصاعدة.

ويرى بعض الباحثين أن قوانين الإصلاح الزراعي لم تنجع في زيادة الرقعة الزراعية بشكل ملحوظ نتيجة انحصار تفكير النظام الجديد على مسألة الحيازات وإعادة توزيع الأراضي، كما يرون أن هذه القوانين لم تحل مشكلة المعدمين الزراعيين، الذين بلغت نسبتهم قبل الثورة نحو ٤٤ بالمائة، وفي عام ١٩٦٥ انخفضت إلى ٤٠ بالمائة، ثم ارتفعت عام ١٩٧٢ إلى ٤٥ بالمائة، ووصلت في نهاية الثمانينيات إلى ٦٠ بالمائة من جملة سكان الريف، كما لم ينجح الإصلاح الزراعي في تحسين وتطوير قوى وعلاقات الإنتاج في الريف المصري إلى الحد الذي كان متصورًا.

بينما يقول مؤيدون إن هذه القوانين نجحت في إضعاف سلطة ونفوذ ملاك الأراضي وخففت التوزيع غير المتساوي للأرض الزراعية بشكلٍ أو بآخر، كما منحت الحماية لمستأجري الأرض عبر تثبيت نظام إيجار الأرض الزراعية عند مستويات منخفضة ووضع قواعد ثابتة لتحديد الإيجار النقدي ونظام المشاركة في المحصول، حيث يتم من خلالها إعادة توزيع حقوق الانتفاع بالأرض بين الملاك والمستأجرين، كما جعلت هذه العقود قابلة للتوريث بما اختزل دور الملاك إلى مجرد محصلين لإيجارات منخفضة لا تتغير على مدى سنوات وعقود، وهو ما جعل المستأجرون شركاء في ملكية الأراضي الزراعية، بل إذا أراد الملاك أن يبيعوا ممتلكاتهم، كان عليهم أن يحصلوا على موافقة المستأجرين الذين كانوا يأخذون ٥٠% من إيراد البيع في مقابل إخلاء الأرض، كما ألغت هذه القوانين مسألة الاقتراض بضمان الأرض واستبدلته بالمحصول إضافة إلى التوسع في السلف النقدية والعينية من خلال الجمعيات التعاونية إضافة إلى سن بعض التشريعات لصالح فئة عمال التراحيل -أفقر الطبقات في الريف المصري- وحمايتهم من استغلال مقاولي الأنفار[١].

٢. مشروع السد العالي وآثاره:

أما بالنسبة لمشروع السد العالي، فقد اختلطت فيه الأبعاد الفنية بالسياسية، خاصة بعد رفض البنك الدولي تمويله، ورفض الرئيس عبد الناصر للاشتراطات الأمريكية والبريطانية آنذاك، فتحول المشروع من كونه مشروعًا مائيًا محليًا يخضع لمعايير فنية مركبة إلى كونه مشروعا تحرريًا يعبر عن الاستقلال الوطني ومقاومة التبعية والاستعمار وهو ما دفع باتجاه الإصرار على تنفيذه مهما كانت العقبات والعراقيل والمحاذير[٢]، وربما كان ذلك سببًا في اختفاء الأصوات المتخوفة من الآثار السلبية للمشروع على المدى الطويل والتي تحولت إلى ظواهر محسوسة خلال السنوات الأخيرة وصارت محل ملاحظة ونقد المختصين في علوم الزراعة والنبات والمياه.

تركزت أهداف مشروع السد العالي في أربعة أهداف أساسية: الأول: يتعلق بالتحكم في مياه الفيضان المهدرة وإعادة استغلالها في مواسم الجفاف بما يحسن من حركة الري الدائم في مصر. الهدف الثاني: يتعلق باستصلاح

(١) راجع الجدل حول تقييم الإصلاح الزراعي في: خالد أبو بكر، قانون الإصلاح الزراعي بين المؤيدين والمعارضين، موقع أرشيف إسلام أون لاين، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/59q1t

- وراجع أيضًا كتاب عبد الرحمن الرافعي، **ثورة يوليو تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩)، فصل السياسية الاجتماعية للثورة، ص ص ٥٠٦-٥١٤.

(٢) راجع التفاصيل المنشورة على موقع وزارة الري حول مشروع السد العالي، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/Q3uHH

- وراجع أيضًا تقرير أحمد سمير، السد العالي.. "حكاية شعب" واجه طغيان الاستعمار لتحقيق أحد أحلام ثورة يوليو القومية، موقع جريدة الأهرام الحكومية، ٢١ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/S471K

١٠٠ ألف فدان زراعي جديد في الصحراء من فائض المياه المخزنة. أما الهدف الثالث: يتعلق باستغلال المياه المخزنة التي كانت تصب في البحر قبل ذلك في إنشاء مشاريع قومية كبرى كالاستزراع السمكي بهدف تلبية احتياجات المواطنين من الأسماك وتصدير الفائض. الهدف الأخير: توليد الكهرباء بتقديرات تصل إلى ٥٣% من احتياجات السكان البالغ عددهم آنذاك من ١٨ إلى ٢٠ مليون نسمة.

ركزت دراسات السد على الآثار الايجابية –كما ذكرناها أعلاه– لكنها لم تهتم بالقدر الكاف بالآثار الجانبية المتوقعة من تشييده، ولم تقترح سياسات مكملة للتعامل معها. وتشير دراسة للبنك الدولي آنذاك إلى مخاطر محتملة على الزراعة المصرية تتمثل في تراجع خصوبة التربة في حالة انحسار الطمي خلف السد في بحيرة ناصر بما سينعكس في النهاية على تراجع إنتاجية الفدان. وكان الفيضان في السابق يجدد تربة الدلتا باستمرار –رغم مخاطره– عبر ما يحمله من كميات طمي متراكمة تتسرب إلى الأراضي الزراعية كل عام[(١)].

كما توقعت الدراسة أن يؤدي انخفاض خصوبة التربة إلى لجوء المزراعين للاستخدام المكثف للأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية الكثيفة ما سيجعل الزراعة أقل جودة من ناحية، ومن ناحية أخرى سيتسبب في تراجع بيع الغذاء المصري عالميًا، وحذرت الدراسة من انخفاض الأراضي المزروعة في دلتا النيل، وارتفاع نسبة الملوحة في البحيرات الداخلية بما سيؤدي إلى تراجع الاستزراع السمكي عمومًا في مصر، ويحيلها إلى دولة مستورد[(٢)]. ولا تبدو مخاوف العلماء المصريين بعيدة عن تلك التي ذهب إليها الأجانب، فقد ذكر عالم الجغرافيا المصري الشهير د.جمال حمدان في "مذكراته الخاصة" عدة آثار سلبية لمشروع السد العالي أبرزها تسببه في توقف نمو أرض مصر أفقيًا ورأسيًا، وتعريضها للتآكل البحري والصحراوي لأول مرة في تاريخها على حد وصفه، كما تسبب السد في جعل أرض مصر "مغلقة بيولوجيا" بلا صرف ولا مصرف بعد أن توقفت مياهها وتربتها عن التجدد السنوي الذي كان يأتي مع فيضان كل عام. وحذر حمدان من احتمالية تحول مصر إلى بيئة نموذجية حاضنة لكل أشكال التلوث إذا استمرت هذه الحالة في التصاعد بما قد يصل بمصر إلى حالة "الموت البيولوجي". إذ تتعرض مصر إلى أكبر عملية تلويث كيميائي وتآكل ميكانيكي بما قد يهدد استمرار مقومات حياة الإنسان والنبات والحيوان، وهو ما يعني أن جسم مصر كله مهدد بالانقراض الكلي.

كما حذر حمدان من أخطار تتصل بالمستقبل المائي لمصر في ظل فقدانها سيادتها على النيل وظهور منافسين جدد من دول حوض النيل إضافة إلى إسرائيل، علاوة على مشروع السد ذاته وآثاره والنمو السكاني المتسارع والموارد الأرضية المحدودة، الأمر الذي دفعه للتعبير عن تخوفاته قائلا "إن أيام الغرق قد ولت وبدأت أيام الشرق" بفتح الراء، كما حذر من نمط جديد من الجفاف يمكن أن تتعرض له البلاد أسماه "الجفاف المستديم" في مقابل "الري المستديم". كما عبر حمدان عن خشيته الوصول إلى وقت تطرد فيه الزراعة تمامًا من أرض مصر في ظل تسارع معدلات نمو السكان وتعرض الموارد الأرضية والمائية الثابتة إلى الانكماش والنقصان بسبب تزايد ضغوط التوسع العمراني عليها (الرسمي والعشوائي)، الأمر الذى قد يحول الوادي والدلتا إلى

(١) راجع مقال الرئيس الأسبق للمركز القومي للبحوث د.هاني الناظر، السد العالي ما له وما عليه، جريدة الدستور، ١ ديسمبر٢٠١٢ ، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/KQWfd

(٢) راجع مقالة تحليلية حول الآثار الجانبية للسد العالي: سيف دويدار، السد العالي: كيف دمرت «دولة يوليو» حياة المصريين؟، على موقع إضاءات، ٢٧ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/hJg6w

مكان سكن دون زراعة أو مقبرة بحجم دولة –وفقًا لتعبيره[1].

افتتح السد العالي في يناير ١٩٧١ وكانت له منافع مباشرة سواءً في الحماية من أخطار الفيضانات والجفاف أو في توليد الطاقة الكهربائية، إلا أن بعض الآثار الجانبية أخذت في الظهور والتراكم لتتحول إلى ظواهر متضخمة صارت محل نظر ونقد المختصين في علوم الهندسة والمياه والزراعة. أولى هذه الآثار الجانبية حجز السد العالي كميات طمي ضخمة أمامه تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويًا (وصل حجمها المتراكم في بحيرة ناصر إلى ٦ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٣)[2]. ثاني هذه الآثار يتمثل في فقدان كمية كبيرة من الماء لا تقل عن ١٠ مليارات متر مكعب سنويًا نتيجة عمليات التبخر الناجمة عن تكون مسطح مائي مكشوف (بحيرة ناصر) يصل إلى ٦٠٠٠ كم٢ ممتدة بين مصر والسودان مع مناخ حار رطب يساعد على كثافة عملية البخر، وفقًا لما شرحه د.هيثم ممدوح عوض (استشاري دراسات تقييم التأثير البيئي وأستاذ الهيدروليكا بجامعة الإسكندرية)[3].

كما تراكمت مجموعة أخرى من الظواهر خلال الثلاثة عقود الماضية يجري الحديث عنها بشكل منفصل عن السد أحيانًا ومتصل في أحيانٍ أخرى، لعل أبرزها تراجع الاستزراع السمكي وتراجع عدد الصيادين في مصر وتفاقم مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، كما ارتفعت نسب المواد الكيماوية في الاستخدامات الزراعية حتى تحولت بحيرة قارون من عذبة إلى مالحة، بما أدى إلى اختلال التنوع البيولوجي السمكي وانقراض أنواع الأسماك بها حتى بلغت ثلاثة أنواع فقط بسبب الصرف الزراعي المثقل بالأسمدة الصناعية ومياه الصرف الصحي، كذلك انخفضت كميات الصيد المستخرجة من ١٣ طن يوميًا عام ١٩٧٧، إلى ٦ طن يوميًا عام ١٩٩١، ثم إلى ٥ طن سنويًا عام ٢٠١٩. وتمتد الحالة نفسها إلى بحيرة المنزلة شمالي مصر حيث ارتفعت المواد الكيميائية المتسربة من الصرف الزراعي والصحي والصناعي عبر مصرف بحر البقر الممتد من القاهرة حتى البحيرة[4].

كما أدى انخفاض منسوب المياه في الترع والمصارف إلى ارتفاع تسرب المواد السمية إلى الطبقات القريبة من السطح في دلتا النيل، من خلال الصرف الصحي والمبيدات والأسمدة لترتفع معه العديد من الأمراض، نظرًا لاعتماد المياه الجوفية كمصدر للشرب في أغلب محافظات الدلتا، وكان لفيضان النيل فيما سبق دورًا مهمًا في تخفيف وطأة تلوث المياه الجوفية القريبة من السطح. وأظهرت دراسة مشتركة بين الولايات المتحدة ومصر عام ١٩٨١، وجود

(١) جمال حمدان، **صفحات من أوراقه الخاصة، مذكرات في الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: دار الغد العربي، ١٩٩٦)، ص ص ٢٢-٣٥.

(٢) أسماء نصر، خبير سدود: الطمي في بحيرة ناصر بلغ ٦ مليارات متر مكعب، موقع المصري اليوم، ١٠ يوليو ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/590aE

- وراجع أيضًا تقرير: كريمة السروجي، دراسة مشروع جديدة للاستفادة من طمي النيل، موقع مصرس، ٢٤ يونيو ٢٠١١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/VIpCj
- وراجع تقرير حنان إبراهيم، هل نترك ٥٠ مليار جنيه في الطين.. خبراء يختلفون حول الجدوى الاقتصادية لطمي النيل، موقع مصرس، ٣ يوليو ٢٠٠٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/3o31n

(٣) راجع: د.هيثم عوض، الجدوى الاقتصادية لتكريك بحيرة ناصر، موقع جريدة الشروق، ١٦ يناير ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/8EwKU

(٤) راجع في أوضاع صيادين البحيرات، تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/NhnlK

علاقة بين انتشار البلهارسيا وبين السد العالي، حيث تسبب نظام الري وانخفاض تيارات المياه في انتشار مرض البلهارسيا في ربوع القطر المصري، والذي كلف الدولة إنفاقًا إضافيًا لمواجهته، كما أودى بآلاف الأرواح.

وتسبب السد في انخفاض المعادن في التربة، مع عدم تجدد التربة بالطمي المحمل بالعناصر الغنية، ما اضطر المزارعين للإفراط في استخدام المواد الكيميائية التي تسربت بدورها إلى المياه الجوفية وصولا إلى النبات والأسماك، فصار مشرب المصريين ومأكلهم معرضا على الدوام للمواد الضارة، ولعل ذلك يفسر ارتفاع نسب أمراض السرطانات وأمراض الدم في القطر المصري.

كما كان للسد أثر على مشكلة العمران في مصر، لأن عدم وجود الفيضانات مع النمو السكاني جعل التمدد السكاني باتجاه الوسط، كالدهون التي تحاصر القلب، بدلا من اللجوء للأطراف خوفًا من فيضان النيل، مع إمكانية التوصل للمياه الجوفية في الأطراف، من خلال الفيضان وتغذيته للخزان في تلك المناطق، انحصرت المياه من الوسط، متيحة للناس تدمير الدلتا والزحف العمراني إلى وسطها.

وتشير بعض المخاوف الأخرى إلى آثار جانبية تتعلق بتزايد احتمالات تعرض جنوب مصر لتهديدات الزلازل بسبب الحمل الثقيل الذي يسببه السد في بحيرة ناصر، نتيجة كميات الطمي المتراكمة أو من كميات المياه الضخمة التي وصلت في بعض الأحيان إلى ١٤٨ مليار متر مكعب من المياه، كل ذلك يؤدي إلى اختلال توازن القشرة الأرضية ويجعلها عرضة للاستجابة لأي هزات عنيفة تضرب الجنوب.

وتتصل بتلك الآثار الجانبية مخاوف أخرى من امتداد تأثيرات ظاهرة الاحتباس الحراري إلى دلتا مصر باعتبارها قريبة من البحر الذي يتوقع ارتفاع منسوبه بسبب ذوبان الجليد في القطبين. ويحذر خبراء من تعرض الدلتا للغرق وخصوصًا رشيد، وقد كان طمي فيضانات النيل سابقًا، يلقي بحمولته في البحر مكونا حائط صد مقاوم لعمليات النحر والتآكل التي تحدث بسبب المد والجزر، ناهيك عن أهميته في تخفيف حدة ارتفاع منسوب مياه البحر، أما الآن فقد زادت ملوحة المياه الجوفية في الشمال بسبب تآكل تلك السواحل خلال العقود الماضية، كما أصحبت دلتا النيل معرضة دائما لهجمات من الرياح تؤدي إلى تعرية التربة بسبب عدم وجود الطمي بشكل دائم[١].

أما على مستوى توليد الكهرباء، فقد اقترب السد من "الخروج النهائي"[٢] من مجال توليد الطاقة الكهربائية، ولم يعد إنتاجه يمثل إلا ٩% تقريبًا من إجمالي إنتاج الكهرباء في مصر وذلك بعد ٤٨ عامًا من افتتاحه تاركًا ورائه تركة ثقيلة من الآثار الجانبية على مستوى الزراعة والمياه والعمران وكذلك حياة المصريين وصحتهم بل وأمنهم القومي، إذ يرى البعض في السد تهديدًا عسكريًا للبلاد يصعب تخيل نتائج استهدافه من قبل أي دولة معادية (إسرائيل على سبيل المثال) خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال الصناعات الحربية الجوية، الأمر الذي يعرض كافة المدن المصرية الواقعة على مسار النهر إلى طوفان وجودي.

٣. مشروعات استصلاح الأراضي الجديدة: البدايات ونتائجها:

أطلق الرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٤ مشروع" مديرية التحرير" بالظهير الصحرواي لمحافظة البحيرة واعتبر حينها أول مشروع استصلاح للأراضي الصحراوية بمساحة مستهدفة ٦٠ ألف فدان، ثم أعلن عن خطة استصلاح ضخمة في الخطة الخمسية الأولى الصادرة عام ١٩٥٩ والتي تتضمن إطلاق مشروع الوادي الجديد في الصحراء الغربية واستصلاح ما بين نصف مليون إلى ٣ ملايين فدان تكون

---

(١) سيف دويدار، السد العالي: كيف دمرت «دولة يوليو» حياة المصريين؟، مرجع سابق.

(٢) صرح وزير الكهرباء الحالي المهندس محمد شاكر في مايو ٢٠١٦ بقرب خروج السد العالي من الخدمة الكهربائية مقارنة بحجم المحطات الكهربائية الجديدة التي أصبحت تنتج أغلب احتياجات مصر من الكهرباء، موقع اليوتيوب، راجع التصريح على الرابط التالي:
https://cutt.us/ZiHSz

موطنًا لأربعة ملايين نسمة. وتُظهر الإحصائيات الرسمية المتاحة عن الفترة الناصرية جهدًا ملحوظًا في مجال استصلاح الأراضي الجديدة وصلت إلى ٨٣١ ألف فدان تقريبًا خلال ١٨ عام، بمتوسط سنوي ٤٦ ألف فدان تقريبًا.

وتشير "نشرة استصلاح الأراضي" الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٦٥ إلى أن مجموع ما تم استصلاحه منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٠ بلغ ٧٩ ألف فدان بمعدل عشرة آلاف فدان سنويًا، ثم ارتفع هذا المعدل بشكل ضخم إلى ١٠٧ ألف فدان خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى من (١٩٥٩–١٩٦٥) إذ بلغت جملة المساحة المستصلحة خلال تلك الفترة ٥٣٦ ألف فدان ثم ارتفعت إلى ٨٣١ مليون فدان بنهاية الخطة الخمسية التالية عام ١٩٧٠. وتشير تلك النشرة أيضًا إلى أن حجم الأراضي المستصلحة خلال العشرين عامًا السابقة على عام ١٩٥٢ لم تتخط ٤٥ ألف فدان بمعدل ٢٥٠٠ فدان سنويًا فقط[(١)]، بينما تشير دراسة حكومية أخرى صادرة عام ١٩٩٢ إلى أن حجم ما استصلح في مصر منذ التعلية الثانية لسد أسوان عام ١٩٣٢ وحتى عام ١٩٥٢ بلغ ٢٠٠ ألف فدان بمعدل عشرة آلاف فدان سنويًا[(٢)].

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أهم معالم السياسة الزراعية فى فترة الرئيس عبد الناصر، فى ثلاثة معالم رئيسية: أولها: الاهتمام بصغار الفلاحين والمزارعين على حساب طبقة كبار الملاك مع ملاحظة أن الضربات التي وُجهت إلى تلك الفئة لم تكن جذرية شاملة كما هو شائع عنها، بل كانت ضربات محسوبة العواقب، إذ لم تمنعهم من التملك مطلقًا بل وضعت سقفًا ليس بالقليل يتراوح بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ فدان للأسرة، إضافة إلى تعويضات نقدية عن الأراضي المصادرة. المعلم الثاني: يتعلق بتنفيذ أكبر مشروع مائي في تاريخ مصر الحديثة (السد العالي) والدخول في عملية تحدي واسعة للقوى الاستعمارية الكبرى وقتها لإنجازه، مع ملاحظة الآثار الجانبية للسد التي لم تستحوذ على الاهتمام المناسب وقتها وتحولت فيما بعد إلى ظواهر محل نظر ونقد المختصين فى علوم العمران بشكل عام والزراعة والمياه على وجه الخصوص. أما المعلم الأخير: فيتعلق باطلاق مشروعات استصلاح الأراضى الجديدة في الصحراء لتوسعة الرقعة الزراعية بمساحة بلغت 831 ألف فدان خلال عشرين عاما تقريبًا مع ملاحظة تعرض مصر خلال تلك الفترة لثلاثة حروب؛ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وهزيمة يونيو ١٩٦٧، حرب الاستنزاف التي بدأت منذ الهزيمة واستمرت حتى عام ١٩٧٣.

المحور الثاني: معالم فترة السادات ومبارك (التحول المضاد)

١. تفريغ الإصلاح الزراعي: سياسات الالتفاف:

سلك الرئيس السادات نهجًا اقتصاديًا مختلفًا تمامًا عما أسسه سلفه جمال عبد الناصر يعتمد على الانفتاح على الغرب وتقليص دور الدولة في الداخل، ذلك وفق ما عُرِف بسياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي أو سياسة الباب المفتوح التي جاءت بعد عام واحد من انتهاء حرب اكتوبر عام ١٩٧٣، وجاءت أولى معالم هذه السياسة بعد عام واحد من حرب أكتوبر عبر إصدار قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في محاولة لاستمالة أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والمصريين والعرب وفتح صفحة الجديدة لا تقوم على فكرة التصادم كما حدث في الخمسينيات والستينيات، واستكمل السادات هذا النهج باصدار قانونين عام ١٩٧٥ و١٩٨١ بمقتضاهما تمت إعادة ١٤٧ ألف فدان كان صغار الفلاحيين يستأجرونها من وزارة الإصلاح

(١) راجع في رقم الـ ٤٥ ألف فدان، مقدمة النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي، الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ١٩٦٥، ص١.

(٢) راجع في رقم الـ٢٠٠ الف فدان، دراسة الهيئة العامة للتخطيط العمراني تحت عنوان "استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا، ورقة عمل(٤)"، القاهرة، وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق، ديسمبر ١٩٩٢، ص ١٠.

الزراعي إلى ملاكها الأصليين اللذين أُنتزعت منهم في الحقبة الناصرية، كما رفعت هذه القوانين الإيجارات الزراعية مرتين إضافة إلى تغيير قواعد فسخ عقود الإيجار وتحديد نظام المزارعات لصالح الملاك، كما ألغى القانون لجان فض المنازعات الخاصة بالأراضي الزراعية والتي كانت تضم في عضويتها عسكريين وأعضاء في الاتحاد الاشتراكى للنظر في منازعات أراضي الإصلاح الزراعي، بينما تم تعزيز تمثيل كبار الملاك في إدارة التعاونيات الزراعية فضلا عن السماح بتأسيس أشكال جديدة للتعاونيات كهيئات خاصة تعزز وضع متوسطي وكبار الملاك[١].

٢. رفع يد الدولة عن الفلاح: سياسات التخلي

ثم جاء مبارك مستكملا لمسار السادات في تحرير الاقتصاد والتخلي عن القطاع الزراعي ولكن بشكل أكثر جرأة وتوسعًا، فأصدر قانون الأراضي الصحراوية عام ١٩٨١ والذي سمح بتملك الأفراد حتى ٣٠٠ فدان بينما سمح للشركات بتملك عشرة آلاف فدان، وفي عام ١٩٨٧ قررت الحكومة إلغاء البيع الإجباري لبعض المحاصيل المسماة استراتيجية باستثناء القطن وقصب السكر، الأمر الذي أدى إلى تحرير أسعار زراعتين من ذوي الاستهلاك الكبير (القمح –الفول) ومحاصيل أخرى أقل مثل السمسم والعدس والفول السوداني والصويا والبصل، وفي عام ١٩٩١ شهد الأرز بدوره تحريرًا لأسعاره وصار من أهم زراعات التصدير منذ ١٩٩٦. خلاصة هذه التطورات أن الدولة لم يعد لها أي دور إشرافي على الزراعة باستثناء ثلاثة مجالات رئيسية تمثلت في: إنتاج الأرز والمتاجرة فيه، وتحديد حد أقصى لمساحة زراعة الأرز سنويًا، والتوزيع الجغرافي لأصناف الأرز على مستوى المحافظات المسموح لها بزراعته[٢].

وقد تمت هذه الإجراءات في إطار سياسة عامة تضغط باتجاهها مؤسسات الإقراض الدولي وتدور حول تحرير القطاع الزراعي بكل مكوناته، بدءً بتحرير أسعار المدخلات والمنتجات الزراعية، بما في ذلك تحرير التصدير والاستيراد، خصخصة الشركات الزراعية التابعة للحكومة، إعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، إلغاء المناوبات الزراعية الإجبارية، تحرير الضمان بعد تحويل بنك التنمية والإئتمان الزراعي إلى بنك تجاري، وأخيرًا تحرير فوائد القروض البنكية، وصولا إلى التحول لنمط الزراعة الرأسمالية الكبيرة القائم على منح المستثمرين وذوي القدرة المالية مساحات كبيرة من الأراضي بتسهيلات مالية واسعة للقيام على استصلاحها في إطار خطة شاملة لزيادة التنمية الزراعية بشكلٍ عام في ظل استنتاج بأن صغار الفلاحين لا يمكنهم النهوض بهذه العملية لعدم امتلاكهم لرأس المال والمعرفة الفنية المطلوبة. مثل هذه الرؤية تستبدل كبار رجال المال بصغار الفلاحين وتعيد إنتاج حالة ما قبل الخمسينيات، وبالفعل طبقت الدولة هذه السياسة على أغلب مناطق الاستصلاح الصحراوي الجديدة مثل مشروع توشكى الذي يضم ٤٥٠ ألف فدان خصصت لرجال أعمال خليجيين بتسهيلات ضخمة لم تسفر عن نتائج تنموية ولو متواضعة بعد أكثر من خمسة عشر عامًا[٣].

في إطار هذه السياسة صدر قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، والذي حل محل قانون الإصلاح الزراعي ووصف بأنه قانون إصلاح زراعي ليبرالي مضاد لقانون اشتراكي سابق. بمقتضى هذا القانون الذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٧ حُررت العلاقة بين المالك والمستأجر، ولم تعد أجرة الأراضي الزراعية مفتوحة المدة، كما سمح لمالكي الأراضي بطرد المستأجرين فور صدور القانون، ملغيًا حق المستأجرين في تجديد عقود الإيجار بلا نهاية، كما نص القانون على رفع أسعار الإيجار

(١) نهاية الفلاح، مرجع سابق، ص ص ٦٩–٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٧١.

(٣) راجع في تفاصيل مشروع توشكى وتقييمه: أحمد السيد النجار، **من السد إلى توشكى: النيل والبشر في مصر: الأساطير والواقع**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩).

وراجع أيضًا ملخص تقييم الجهاز المركزي للمحاسبات لأوجه فشل المشروع، موقع جريدة الوطن، ٦ أكتوبر ٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/kgC2b

من سبع أمثال إلى اثنين وعشرين مثال الضريبة العقارية في الفترة الانتقالية ما بين١٩٩٢ إلى ١٩٩٧، كما نص القانون على أن الايجار والمزارعة وسوق الأرض الزراعية (بيع، شراء، إيجار) سيتم تحريرها بالكامل في مدة أقصاها ٧ اكتوبر ١٩٩٧، بما معناه إلغاء عقود الإيجار وإعادة الأراضي المستأجرة إلى ملاكها الذين أصبحوا غير مقيدين بأي قيد قانوني يمنعهم من التصرف في أملاكهم بالبيع أو الشراء أو الايجار وفقًا للأسعار التي يحددونها دون تدخل من أحد[١].

بهذا القانون نسف مبارك الجزء الأكبر مما تبقى من مكتسبات المزارعين من إصلاحات عبد الناصر الخاصة بالأمان الإيجاري، إذ سمح هذا القانون بتحرير أسعار إيجار الأراضي الزراعية تمامًا وإمكان استعادة كبار الملاك الأراضي التي كان يستأجرها منهم المزارعون. وقد تسبب القانون بطرد حوالي ٩٠٤ ألف مستأجر (أي ما يعادل ٣١,١ في المئة من عدد حائزي الأراضي)، وخرجت ٤٣١ ألف أسرة خارج دائرة الحائزين، وتحولوا إلى العمل بالأجرة في المزارع عند كبار الملاك أو في قطاعات أخرى. كما تسبب القانون في ارتفاع إيجار الأراضي الزراعية من ٢٠٠ جنيه للفدان إلى ٨٠٠ جنيه (بزيادة ٤ أضعاف) خلال الخمس سنوات الأولى من تطبيقه، قبل أن يصل إلى ١٧ ضعفًا بحلول عام ٢٠٠٩. كما تسبب هذا القانون في تظاهرات واشتباكات بين صغار المزارعين من جهة، والملاك والشرطة من جهة أخرى، في أكثر من ١٠٠ قرية أغلبها في الدلتا ووسط مصر، خلفت في مجملها ٣٢ قتيلا و٧٥١ مصابًا من المزارعين. كما تعرض الكثير من المزارعين للترهيب والاحتجاز غير القانونيّ والتعذيب على أيدي الشرطة، بحسب حالات رصدها "مركز الأرض لحقوق الإنسان"[٢].

(١) حبيب عايب، نهاية الفلاح، مرجع سابق، ص ص ٨٢-٨٣.

(٢) راجع تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان بعنوان "مشكلات الفلاحين في ريف مصر عام ٢٠٠٣" ، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/AobSG

٣. عودة الإقطاع: أصحاب المال والنفوذ بديلا عن الفلاحين:

كما شهد قطاع الزراعة في عهد مبارك عودة لظاهرة الإقطاع وفق نمط جديد متدثر بعناوين تنموية براقة من قبيل "دعم مبادرات القطاع الخاص"، "جذب الاستثمار"، "الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص"، وعلى هذا جرى التوسع في تخصيص مئآت الآلاف من الأفدنة لصالح المقربين من السلطة والمستثمرين الأجانب (خاصة من دول الخليج) بأسعار رمزية للغاية (عشرات الجنيهات للفدان) إضافة إلى تسهيلات ضريبية واسعة دون التقيد بزراعة محاصيل معينة، الأمر الذي فتح المجال لظهور نمط جديد من الزراعة التصديرية (مثل الموالح كالبرتقال والفرولة والرمان والكنتالوب والشبندر، وكذلك الخضروات مثل البطاطس والبصل) على حساب المحاصيل الاستراتيجية الناقصة مثل (القمح، الفول). وتشير إحصائيات جهاز "التعبئة والإحصاء"، إلى ارتفاع المساحات المزروعة بالبرتقال في مصر إلى ٣٠٧ ألف فدان تقريبًا عام ٢٠١٧، بحجم إنتاج وصل إلى ٣,٢ ملايين طن لتدخل مصر منافسة مع أسبانيا للاستحواذ على المرتبة الأولى كأكبر مصدر للبرتقال في العالم، وتستهدف الحكومة الحالية زيادة المساحة المزروعة بالنباتات العطرية لخدمة التصدير وجلب ملايين الدولارات لمصر، من خلال استراتيجية إعادة توجيه ٦٩ ألف فدان لزراعة هذه النباتات في محافظة بني سويف جنوب القاهرة.

كذلك أدت سياسة تخصيص الأراضي لهذه الفئات من المستثمرين على حساب المزارعين من أهل البلد إلى نتائج فاسدة، من قبيل التحايل على أغراض المساحات المخصصة للزراعة وتحويلها إلى أغراض سكنية واستغلالها في عمليات البناء الفاخر (فيلات- قرى سياحية) بغرض التربح السريع في ظل غياب أو تغييب للأجهزة الرقابية.

وراجع أيضًا دراسة صقر النور، الفلاحون والثورة في مصر: فاعلون منسيون، مجلة المستقبل العربي، مجلد٣٧، عدد ٤٢٧، ٢٠١٤، ص ص ٢٨- ٤٣.

وتمتد هذه الظاهرة بشكل أساسي على طول الأراضي المتاخمة للطرق الصحراوية (طريق مصر –إسكندرية الصحراوي)، (طريق مصر –الإسماعيلية) إضافة إلى المناطق المتاخمة للساحل الشمالي للبحر المتوسط فضلا عن مناطق ما يُسمى الحزام الأخضر المتاخمة لمدينة السادس من اكتوبر بمحافظة الجيزة وبعض المناطق الأخرى –ذات الموقع الجغرافي المتميز– على مستوى الجمهورية.

ويواجه الباحثون صعوبات جمة في تقدير هذه الظاهرة الممتدة منذ ثمانينيات القرن الماضي، بسبب غياب الإحصائيات الكلية والتفصيلية عنها سواء من حيث المساحة التي جرى عليها التحايل أو من حيث التكلفة المالية المهدرة والفرص البديلة، كما يواجه الباحثون صعوبات على المستوى التفسيرى لتلك الظاهرة بسبب ندرة التحليلات التي تناولت آثارها الممتدة على قضايا الاقتصاد الكلي والجزئي لاسيما قضايا الزراعة والسكن والغذاء ذات الإلحاح الشديد فضلا عن قضايا الفساد وآثارها على الدولة والمجتمع، كذلك ثمة صعوبات جمة تواجه عملية تقييم ظاهرة وضع اليد على الأراضي وآثارها المختلفة.

صرح اللواء المهندس عمر الشوادفي(١) رئيس "المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة"(٢) في عام ٢٠١٢ بأن حجم المساحة التي تم الاعتداء عليها عن طريق وضع اليد بلغت ٢٢ مليون فدان على مدار ثلاثين عامًا مضت أي منذ نهاية الثمانينيات. وقال الشوادفي في حوار مع جريدة الجمهورية الحكومية "إن مساحة مصر الإجمالية تبلغ ٢٣٨ مليون فدان منها ١٢ مليون فدان خارج الزمام ومرفوعة مساحيًا ويفرض عليها ضرائب، بينما تقدر المساحة التي تم الاعتداء عليها عن طريق وضع اليد بنحو ٢٢ مليون فدان". وأضاف الشوادفي "إن الدراسات التي قام بها المركز تظهر أن المساحة القابلة للاستصلاح علي مستوى مصر تبلغ ١٦ مليون فدان، بينما لا تكفي مياه الري المتاحة إلا لري ٢,١١ مليون فدان فقط، بينما يوجد ٢٢٢ مليون فدان غير صالحة للزراعة من الأصل ويمكن استغلالها في البناء والصناعة والمزارع السمكية".

وأشار الشوادفي إلى أن السبب الرئيس في بيع أراضي الدولة بثمن بخس يترواح من ٥٠ إلي ٢٠٠ جنيه للفدان كان بغرض تشجيع الاستثمار في الأراضي الزراعية لأن الاستصلاح يحتاج تكلفة عالية، لكن بعض المستثمرين كان لهم مآرب أخري فظهر حيتان الأراضي (وفق تعبيره) الذين استفادوا من الدعم ثم غيروا النشاط بالبيع أو التقسيم أو البناء، فأصبح الفدان يباع بأكثر من ثمانية ملايين جنيه في تقسيمات المباني، مشيرًا إلى أن جميع الأراضي حول الطرق الصحراوية تم الاستيلاء عليها بطرق ملتوية استغلالا لتشجيع الدولة للاستثمار لتحقيق أرباح خيالية. واعتبر الشوادفي فترة الثمانينيات البداية التي انطلقت منها ظاهرة التلاعب بأراضي الدولة والاستيلاء عليها معتبرًا أن الحكومات المختلفة التي تعاقبت على حكم مصر لم تكن غافلة عن حجم الأموال المهدرة من تسقيع الأراضي ونهبها لا سيما الحكومات الأخيرة في عهد مبارك التي وصفها بحكومات رجال الأعمال التي وضعت البلد في ظروف خانقة وساهمت في عمليات الفساد وإهدار المال العام والنهب المنظم لثروات الأجيال القادمة، فلا يكاد يمر يوم حتي تظهر فضيحة جديدة لقضية خطيرة متعلقة بأراضي الدولة وبيعها بأبخس الأثمان.

وضرب الشوادفي بعض الأمثلة دون ذكر لأسماء قائلا "إن مستثمرا واحداً يضع يده علي ٥٥ ألف فدان من

---

(١) راجع حوار رئيس المركز الوطني لاستخدامات أراضي الدولة بعنوان "الشوادفي:٢٢ مليون فدان ضاعت بوضع اليد والحيتان اشتروا الفدان بـ ٢٠٠ جنيه وباعوه ب ٨ ملايين"، مصرس، بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٢، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/UFQcl

(٢) أُسس المركز عام ٢٠٠١، كجهاز يتبع مباشرة لرئيس الوزراء وليس لأي وزارة سلطة عليه، ويتم تعيين مجلس إدارته بقرار من رئيس الوزراء بعد ترشيح من وزير الدفاع. غرض المركز تخطيط استخدامات أراضي الدولة لضمان التنسيق الكامل بين الأجهزة وتحقيق أفضل استغلال ممكن لأراضيها ومتابعة تنمية هذه الأراضي والرقابة عليها من التعديات.

أراضي الدولة، كذلك قام أحد المستثمرين بشراء قطعة أرض مساحتها ٨ أفدنة بمبلغ ٤٠٠ جنيه علي طريق مصر – الإسماعيلية الصحراوي بسعر ٥٠ جنيهًا للفدان ثم قام ببيع الأرض بمبلغ ٨ ملايين جنيه، والطرف الثاني اشترى علي أنه يقوم بنفس النشاط الزراعي والإنتاج الحيواني والداجني، إلا أنه قرر بناء مدرسة فرنسية مخالفًا لغرض الاستزراع".

كما ضرب مثالا آخر بشركة القابضة المصرية الكويتية قائلا "كنا أول مركز يعد تقريرًا حول تلك القضية لرئيس الوزراء الأسبق د.أحمد نظيف، وكشفنا كثير من المخالفات في العقد الابتدائي لبيع الأرض التي تبلغ مساحتها ٢٦ ألف فدان إلى الشركة بغرض الاستصلاح الزراعي بسعر رمزي قدره ٢٠٠ جنيه فقط ليصبح إجمالي قيمة الأرض ٥ ملايين و٢٠٠ ألف جنيه فقط بمعني أن سعر المتر بلغ ٤٧ قرشًا بينما القيمة الحقيقية لسعر المتر في هذه المنطقة ٣٠٠ جنيه ليصل السعر الحقيقي لها لـ ٢٠ مليار جنيه".

وتابع "نص العقد على التزام الحكومة المصرية بتوصيل مياه الري من ترعة الجيزة على نفقة الشركة علي أن يتم خصم هذه المساحة من المساحات المقررة في خطة الدولة حتي عام ٢٠١٧، ولكن نشب خلاف بين الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية والشركة الكويتية نتيجة ارتكابها عدة مخالفات منها تقسيم المساحات لقطع صغيرة أقلها حوالي ٢ فدان بأسماء أفراد وتعديها علي المنطقة الأثرية لهرم اللشت والمناطق الأثرية بـ"طهما"، وقد قام المركز الوطني بدراسة طلب الشركة الكويتية في تحويل الغرض لأنشطة عمرانية مقابل تسوية مالية، وعرض الأمر علي رئيس الوزراء الأسبق د.أحمد نظيف، ولكن عدم التعاون بين هيئة التعمير والمركز الوطني دفع إلى عدم تفعيل القرارات الخاصة بالشركة التي هددت في النهاية باللجوء للتحكيم الدولي".

٤. مشروعات الاستصلاح: خطط طموحة ونتائج ضعيفة

روجت الحكومات المتعاقبة منذ الخمسينيات وحتى عام ٢٠١٠ لخطط استصلاح كبرى لزراعة ملايين الأفدنة في المناطق الصحراوية، وذلك بهدف المساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي، وتوفير فرص العمل للمساهمة في حل مشكلة البطالة، وتعويض الفقد في الأراضي الزراعية القديمة، وإعادة توزيع الخريطة السكانية لخفض حدة الكثافة السكانية في الوادي والدلتا. اللافت في هذه الخطط المتعاقبة أنها لم تنجح في الوصول إلى الأرقام المستهدفة أو حتى نصفها (مع استثناءات طفيفة)، وتشير الإحصائيات المتاحة إلى أن جملة الأراضي المستصلحة خلال ستين عامًا منذ عام ١٩٥٢ إلى ٢٠١٢ لم تتجاوز ٣,٣ مليون فدان، وهو رقم ضئيل مقارنةً بالخطط المعلنة وحجم الزيادة السكانية[(١)].

وتظهر نشرة استصلاح الأراضى لسنة ١٩٨٢ أن حجم الأراضي المستصلحة خلال فترة الرئيس السادات (١٩٧٠ – ١٩٩٨١) بلغت ١٥٠ ألف فدان فقط، ويبدو أن تلك الفترة تأثرت بظروف الحرب مع إسرائيل، إذ تُظهر الإحصائيات تراجعًا حادًا في عمليات استصلاح الأراضي خلال تلك الفترة بشكل غير مسبوق ولا ملحوق، فقد بلغت جملة المستصلح خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨ تسعة آلاف فدان ونصف فقط، ثم بدأت في الارتفاع إلى ستة آلاف فدان ونصف عام ١٩٧٩ ثم إلى ١٩ ألف فدان عام ١٩٨٠ وصولا إلى ٩٤ ألف فدان عام ١٩٨١[(٢)].

وتشير الإحصائيات نفسها الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن حجم الأراضي المستصلحة خلال فترة الرئيس مبارك الممتدة لنحو ثلاثة عقود (١٩٨٢ –

(١) علي عبد المحسن السيد، دراسة اقتصادية لاستصلاح الأراضي في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي، جامعة المنصورة، العدد الخامس، ٢٠١٤، ص ص ٣٢١-٣٣٤.

(٢) راجع: النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي، الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٧.

٢٠١١) بلغت حوالي ٢,٣ مليون فدان تقريبًا. ورغم أن هذا الرقم يمثل أكثر من ضعف المساحة المستصلحة خلال فترتي الرئيسين عبد الناصر والسادات (١٩٥٢-١٩٨١)، والتي تقدر بمليون فدان تقريبًا إلا إنه مازال بعيدًا عن المستهدفات الضخمة المعلنة من قبل الحكومات المتعاقبة. فعلى سبيل المثال أطلق مبارك في عام ١٩٩٧ خطة ضخمة تستهدف استصلاح نحو ٣,٤ مليون فدان بمعدل ١٥٠ ألف فدان سنويا خلال فترة العشرين عام الممتدة من (١٩٩٧ – ٢٠١٧) إلا أن ما تم استصلاحه منها فعليًا حتى عام ٢٠١٢ أي بعد خمسة عشر عامًا لم يتخط ٦٤٤ ألف فدان[١].

كما جاءت نتائج المشروعات الكبرى التي أعلنها مبارك منذ نهاية الثمانينيات متواضعة للغاية، مثل مشروع شباب الخريجين (المعروف بقرى الخريجين) في عام ١٩٨٧، والذي قام على فكرة منح شباب الخريجين قطع أراضي تصل إلى خمسة أفدنة ضمن مشروعات الاستصلاح التي حددتها الحكومة في مناطق الوادي الجديد والفرافرة والواحات وغيرها، وكذلك مشروع توشكى الضخم الذى أعلن عنه في عام ١٩٩٨ واستهدف استصلاح ٣٠٠ ألف فدان من خلال المستثمرين الأجانب (الخليجيين تحديدًا)، إضافة إلى مشروع قرى الظهير الصحراوي عام ٢٠٠٥ وتضمن بناء ٤٠٠ قرية لاستيعاب خمسة ملايين شخص بحلول عام ٢٠٢٢، وكذلك استصلاح مليون فدان.

(١) للمزيد حول تقييم مشروعات استصلاح الأراضي الصحراوية خلال العقود الماضية، راجع: سارة زايد زينهم محمود، تقييم الدور التنموي لمشروعات استصلاح الأراضي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، ٢٠١٢. وكذلك دراسة: جيهان حسن سيد حسين، تقييم تجربة الإعمار الريفي الجديد في النصف الثاني من القرن العشرين، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨. وراجع أيضًا دراسة: جرجس معوض مينا، تقييم إنتاجية الأراضي المستصلحة بمحافظة الفيوم، دراسة في جغرافية الزراعة، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

استهدفت تلك المشروعات وغيرها إعادة توزيع النمو السكاني على الصحراء وفق توقعات بزيادته بنحو ٢٤,٤ مليون نسمة، على مدى العشرين سنة الممتدة من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٧، بحيث يذهب ١٣,٣ مليون منهم إلى ٤٤ مدينة جديدة والباقي إلى مشروعات استصلاح الأراضي على مساحة ٤,٣ مليون فدان، بما في ذلك مشروع توشكى الضخم. لكن هذه الخطط لم تحقق المستهدف منها، لا على مستوى جذب وإعادة توزيع السكان ولا على مستوى تلبية الاحتياجات الغذائية لهم، وتكفي الإشارة إلى تضاعف معدلات استيراد مصر من المواد الغذائية الأساسية كالقمح خلال العقدين الماضيين حتى صارت مصر ثاني أكبر دولة مستوردة للقمح عالميًا[٢]، بكمية وصلت إلى ٩ مليون طن في عام ٢٠١٨ تمثل نصف احتياجات المصريين تقريبًا إذ يبلغ إجمالي الاستهلاك حوالي ١٨ مليون طن، ويتوقع تقرير حديث صادر من وزارة الزراعة الأمريكية أن ترتفع واردات مصر من القمح إلى ١٢,٥ مليون طن خلال عام ٢٠١٩ لتصبح أكبر دولة مستوردة في العالم تليها إندونسيا ثم البرازيل، فالجزائر، والفلبين[٣].

كما لم تنجح تلك الخطط في دفع ملايين المصريين للخروج من الوادي إلى الصحراء، حيث لم يتجاوز عدد المستوطنين بالوادي الجديد ٢٣٠ ألف شخص أي ما يعادل ٧,٧٪ من المستهدف (٣ ملايين نسمة). وجاءت نتائج مشروع توشكى ضعيفة هي الأخرى، ففي عام ٢٠١٢، بعد ثماني سنوات من استصلاح الأراضي وقبل خمس سنوات من الموعد النهائي، تم استصلاح ٥,٥٪ فقط من الهدف المخفض (٣٠٠ ألف فدان)، كما لم يصل عدد

(٢) مصر تتراجع للمرتبة الثانية للدول المستوردة للقمح،موقع مباشر مصر، ١١ فبراير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/Cp5G5

(٣) راجع مخلص التقرير: "تسع دول عربية تستورد ٢٢% من واردات القمح في العالم، الجزيرة مباشر، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/IO3FG

السكان المستهدف جذبهم أكثر من ٢,٦٥٥ شخص في عام ٢٠٠٦ أي ما يعادل أقل من ١٪ من الـ٣ ملايين المستهدفة في عام ٢٠١٧[(١)].

كما جاء الوضع أسوأ بالنسبة إلى مشروع قرى الظهير الصحراوي واستصلاح المليون فدان الذي بدأه مبارك في ٢٠٠٥. ففي خلال ثماني سنوات، تم بناء ١٣ قرية فقط وبقيت ٤٩ أخرى قيد الإنشاء من بين الـ٤٠٠ المستهدفين، في حين ظل المليون فدان غير مستصلحين حيث غاب التنسيق بين الجهاز المركزي للتعمير الذي كان مسئولًا عن إنشاء القرى، وجهاز مشروعات التعمير والتنمية الزراعية المسئول عن استصلاح الأراضي. فتم بناء بعض القرى على أراضٍ غير صالحة للزراعة، كما لم يتم توصيل مياه الري إلى قرى أخرى، أو لم تخصص أراضٍ للمستفيدين من البيوت الريفية من أصله، كما ظلت أغلبية القرى نفسها خاوية من السكان نظرًا لعدم توصيل مياه الشرب إليها، أو لبنائها بمناطق الكثبان الرملية، أو بمخرات للسيول[(٢)]. ولعل هذا ما دفع بالجهاز المركزي للمحاسبات إلى كتابة تقرير عن إهدار نصف مليار جنيه في مشروعات هذه القرى التي لم يستفد منها أحد يذكر، تاركينها قرى أشباح تأكلها الرمال[(٣)].

أما بالنسبة إلى مشاريع الاستصلاح الضخمة الأخرى، مثل مشروع مبارك لشباب الخريجين، فثمة صعوبة في الحصول على البيانات الخاصة به سواء من حيث المستهدفات أو من حيث النتائج الفعلية التي تحققت بعد عقود من إطلاقه غير أن الملاحظة العامة حوله لا تشير بنجاحه.

يسهل من خلال ما سبق ملاحظة اختلاف السياسات الزراعية في عهدي الرئيسين السادات ومبارك عن نظيرتها في الفترة الناصرية، بحيث يمكن القول إن سياساتهما الزراعية تمثل انقلابًا مضادًا على سياسات الإصلاح الزراعي المتبعة في الخمسينيات، ويمكن تلخيص ذلك في خمس معالم رئيسية: الأول في فترة السادات، ويتعلق بإلغاء لجان فض منازعات الإصلاح الزراعي ومصالحة بعض كبار الملاك وإعادة ممتلكاتهم الموضوعة تحت الحراسة منذ الخمسينيات. المعلم الثاني في عهد مبارك، حيث استكمل المسار نفسه باصدار قانون مضاد لفترة عبد الناصر عرف بقانون "تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر"، والذي بموجبه عادت سلطة الملاك للواجهة مرة أخرى. المعلم الثالث يتعلق بالتوسع في منح الأراضي الجديدة لأصحاب المال والجاه (المحليين والأجانب) وتهميش الفلاح المصري من عمليات الاستصلاح استنادًا لتصورات خاطئة حول أنماط الحيازات الصغيرة والكبيرة. المعلم الرابع يتعلق بانتشار ظاهرة الفساد في قطاع الأراضي وضعف نتائج الاستصلاح نتيجة التحايل على أغراض مساحات واسعة من الأرض وتحويلها إلى أغراض السكن الفاخر من قبل الشركات الحاصلة عليها لأغراض الاستصلاح الزراعي. المعلم الأخير ويتعلق بضعف الإنتاج الزراعي وتضاعف معدلات استيراد مصر من

---

(١) راجع دراسة: يحيى شوكت، أساطير التخطيط العمراني في مصر، موقع مرصد عمران، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٦،متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/IJLTU

(٢) للمزيد حول تقييم تجربة تنمية قرى الظهير الصحراوي في مصر، راجع:

- إيمان سيد فرحات، تقييم سياسات التنمية الموجهة للخروج بالسكان من وادي النيل والدلتا في مصر، رسالة ماجستير، قسم التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.
- جهاد رمضان علي خضير، دراسة اقتصادية عن التنمية المستدامة للظهير الصحرواي في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.
- أحمد السيد مرزوق، دور الظهير الصحرواي في صياغة استراتيجيات التنمية العمرانية الإقليمية، رسالة ماجستير، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

(٣) محمد حمدي، «المحاسبات»: إهدار ٥٠٠ مليون جنيه في "الظهير الصحراوي"، موقع المصري اليوم، ٢٣ مارس ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/yWt70

المحاصيل الغذائية الرئيسية حتى صارت مصر أكبر مستورد للقمح في العالم.

خاتمة: سباق الأرنب والسلحفاة (معضلة الأرض والسكان في مصر)

ثمة خلل رئيس متراكم على مدار العقود الستة الماضية محل الدراسة (١٩٥٢ – ٢٠١٠) يتلخص في: ضعف نتائج المشروعات المتعاقبة لتوسيع الرقعة الزراعية مقارنةً بالنمو السكاني المتضخم بمعدلات متسارعة على مدار الفترة، إذ تشير التعدادات الرسمية المتاحة منذ عام ١٨٩٧ إلى عام ٢٠١٥ إلى أن عدد سكان مصر قد تضاعف ثلاث مرات وربع تقريبا خلال أخر ١١٨ عام[1]. فقد تضاعف عدد السكان خلال الخمسين السنة الأولى من تلك الفترة (١٨٩٧– ١٩٧٤) من ٩,٧ مليون إلى ما يزيد على ١٨ مليون نسمة، بينما استغرق تضاعف عددهم للمرة الثانية مدة أقل (ثلاثين عامًا تقريبًا) من ١٩٤٧– ١٩٧٦ ليصل إلى ٣٦ مليون نسمة طبقا لتعداد عام ١٩٧٦ الذى أُجري بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، كما استغرق تضاعفهم للمرة الثالثة فترة أقل من الثلاثين عامًا (حوالي ٢٧ عامًا تقريبًا) حيث بلغ عدد السكان ٧٦,٥ مليون نسمة في تعداد عام ٢٠٠٦، وصولا إلى تعداد عام ٢٠١٥ الذي وصل إلى ١٠٤ مليون نسمة بمعدل نمو ٢٤% أي الربع تقريبًا خلال عشر سنوات.

ولا يمثل النمو المتزايد للسكان مشكلة بحد ذاته بل بطريقة النظر إليه وكيفية التعامل معه، إذ تنظر إليه بعض الأنظمة الحاكمة في بلاد العالم باعتباره نقمة يجب التخلص منها، بينما ينظر إليه آخرون باعتباره نعمة تخلق فرص ينبغي اقتناصها، وفي هذا السياق يضرب المثال بالصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم والتي يبلغ عدد سكانها ١,٤ مليار نسمة تقريبًا، كما يحتل اقتصاد الهند المركز السادس عالميًا وعدد سكانها ١,٣ مليار نسمة تقريبًا.

ويبدو نمو الرقعة الزراعية في مصر ضعيفًا للغاية مقارنة بنظيره السكاني، إذ تشير الإحصائيات المتاحة إلى أن مساحة الأرض المزروعة في مصر عام ١٩٠٠ بلغ ٤,٧ مليون فدان، ثم صعد إلى ٥,٢ مليون فدان عام ١٩٥٠ ثم ارتفع إلى ٧,٨ مليون فدان عام ١٩٩٧ وصولا إلى نحو ١٠ مليون فدان عام ٢٠١٦، بما يعني أنه تضاعف مرة واحدة خلال قرن مقابل تضاعف عدد السكان ثلاث مرات وربع تقريبًا. وعلى الرغم من أن النشاط الزراعي للريف المصري هو النشاط الأساسي، إلا أن هذا النشاط أخذ يتناقص في أهميته النسبية خلال العقود الأخيرة ويتمثل هذا في تراجع نصيب الفرد من المساحة الزراعية والمساحة المحصولية من نصف فدان تقريبا عام ١٨٩٧ إلى نحو ٠,١٣ فدان عام ١٩٩٧، وصولا إلى أقل من قيراطين للفرد عام ٢٠١٤[2].

في السياق نفسه ثمة ظاهرة أخرى آخذة في التضخم وتتعلق بالزحف العمراني على الأراض الزراعية، ويُقدر حجم الأراض الزراعية المفقودة بسبب زحف المباني والمشروعات بحوالي ٥٧٠ ألف فدان خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٤، وحوالي مليون فدان خلال (١٩٨٢– ٢٠٠٢). وتبلغ معدلات التآكل الحالية حوالي ٦٠ ألف فدان سنويًا (بسبب تعديات السكن أو المرافق والبينة التحتية كأعمال الطرق وشبكات المياه والصرف)، وفي تقدير آخر للدكتور فاروق الباب بعد قيامه بمقارنة صور الاستشعار عن بعد أن

---

(١) بدأت التعدادات الدورية كل عشر سنوات منذ عام ١٩٧٦ وأضيف إليها إحصاء عدد المصريين بالخارج، ووصل عدد سكان مصر في تعداد عام ١٩٨٦ (بالداخل والخارج) نحو ٥٠,٤ مليون نسمة و٥٩,٣ مليون نسمة في تعداد عام ١٩٩٦، ثم ٧٦,٥ مليون نسمة في تعداد عام٢٠٠٦ الذي يحمل رقم التعداد الثالث عشر ويوصف بأنه أكبر تعداد سكاني جرى وفقًا لمعايير إحصائية شاملة لخصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

(٢) الزراعة: انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية لأقل من ٢ قيراط،موقع المصري اليوم، ٣ مارس ٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/sXEhu

ما فقدته مصر من أراضيها الزراعية بلغ ٣٤% في القرن الماضي[١].

وتتعالى الأصوات المحذرة من تداعيات استمرار هذه الظاهرة بتلك المعدلات المتسارعة بما قد يؤدي في النهاية إلى اختفاء الأرض الزراعية بوادي النيل والمقدرة بنحو ٦ مليون فدان (كأراضي قديمة). وتدفع هذه المخاوف بعض الخبراء إلى وضع سيناريوهين لمستقبل الأراضى الزراعية بالوادي والدلتا، أحدهما: متشائم بناء على توقع استمرار حالة البطء فى الخروج نحو الصحراء إلى المدن والمشروعات الكبرى مع عدم القدرة على توجيه النمو العمراني بعيدًا عن الوادي والدلتا. والثاني: متفائل بناء على توقع سرعة وارتفاع معدلات الاستيطان بالمدن الجديدة والمشروعات الكبرى وإيجاد بدائل سياسات جديدة، وبالتالى الحفاظ على الأراضى الزراعية القائمة[٢].

وتبدو حركة الواقع الزراعي والعمراني تسير باتجاه متشائم للغاية، إذ مازال نمو الرقعة الزراعية ضعيفًا مقارنةً بمعدلات النمو السكاني، بينما تتضاعف معدلات استيراد المواد الغذائية الضرورية من الخارج، كما تتسارع معدلات تآكل الرقعة الزراعية الحالية بالوادي والدلتا بشكل غير مسبوق بسبب ضغوط الزحف العمراني المتصاعد، بينما لازالت المدن الجديدة المشيدة في الصحراء تعاني ضعف الإقبال والإشغال والاستيطان. وقد توصلت دراسة تقييمية أعدها معهد التخطيط القومي في عام ٢٠١١ إلى أن إجمالي عدد سكان ٢٢ مدينة جديدة تأسست خلال العقود الثلاثة الماضية لم يتجاوز ٩٠٣ ألف نسمة بما يمثل ٥% من حجم السكان المستهدف لهذه المدن، وذلك استنادًا إلى بيانات ثلاثة تعدادات سكانية رسمية متتالية (١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦)[٣]. وتبدو مصر بحاجة ماسة إلى خطط عاجلة في مجالات الزراعة والمياه والعمران خاصة في ظل التطورات المتلاحقة لأزمة سد النهضة الإثيوبي على نهر النيل وأضراره المؤكدة على الزراعة والعمران في مصر، وإن اختلفت تقديرات تلك الأضرار ما بين مهول ومهون.

******

(١) راجع دراسة تحذيرية أعدتها شعبة الإسكان والتعمير بالمجالس القومية المتخصصة التابعة لمجلس الوزراء المصري عام ٢٠٠٣ ، بعنوان " قضية الامتدادت الزراعية وتآكل الأرض الزراعية: نحو سياسات فعالة على المدى القصير، ص ص ١١-١٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٢.

(٣) مجدي عبد القادر ابراهيم (وأخرون)، **دور المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر**، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٢٢٩) ، أغسطس ٢٠١١)، ص ص ١٩-٢٠.



تطور السياسة الخارجية المصرية: في عهد (عبد الناصر – السادات – مبارك)

شيماء بهاء الدين(*)

مقدمة

إن السياسة الخارجية لأي دولة لا تنفصل عن رؤية النخب، خاصة شخصية القائد -لاسيما إن كنا نتناول دولة من الدول بعالم الجنوب- والقائد في ذلك يتأثر بدوافعه الذاتية وإدراكاته لطبيعة المتغيرات. وفي هذه الحالة يكون لدراسة توجهات القائد السياسي أهميتها، فمن خلالها تتَّضح انتماءاته الفكرية وتعريفه لذاته وللآخر وللعالم، وفي هذا الإطار يعرف المصلحة الوطنية لبلاده، وعليه يتصوَّر دورها ويخطِّط سياستها الخارجية تجاه مختلف دوائر الحركة، ويرتِّب أولويَّات القضايا ويختار الأدوات التي من خلالها تتمكَّن السياسة الخارجية من تحقيق أهدافها.

وهذا بدوره ينطبق على الحالة المصرية، فكيف تطوَّرت السياسة الخارجية المصرية عقب ثورة يوليو ١٩٥٢؟ تحديدًا كيف انعكست توجهات الرؤساء الثلاثة (جمال عبد الناصر، أنور السادات، حسني مبارك) على السياسة الخارجية المصرية؟ على سبيل المثال، كيف أثرت توجهات كل من الرؤساء الثلاثة على حركة السياسة الخارجية، فمع أي الدوائر تقاربت، وعن أيها ابتعدت وتجاهلت؟ فقد اختلفت رؤية كل منهم لأولوية الدائرة العربية، كما شهدت العلاقات المصرية بالأقطاب الدولية العديد من الأنماط ما بين التقارب والتباعد، حتى الأمر نفسه مع القارة الأفريقية.

لكن هذا لا يعني إن إدراكات وتوجهات هؤلاء القادة تأتي منفصلة عن الواقع، فثمة محددات للسياسة الخارجية المصرية لابد أن تؤخذ في الاعتبار سواء من قادة أو مؤسسات، وإن اختلفت التقديرات، ومنها: الموقع الجغرافي والإمكانيات والإشكاليات التي يطرحها، الدور التاريخي لمصر والقضايا الأساسية لديها في الإقليم أو العالم، مصادر التهديد للأمن التقليدية والجديدة، الوضع الاقتصادي لمصر ورؤية القادة عن كيفية التعامل معه.

وقد اختلفت رؤية كلٍّ من الرؤساء الثلاثة في تقييم تلك المحدَّدات وبناء عليه اختبار دوائر الحركة الخارجية وأدواتها. ويطلق الدكتور صلاح سالم زرنوقة على كلٍّ من الحقب الثلاث مسمى. إذ يرى في الحقبة الأولى الحقبة الثورية، والثانية يسميها الحقبة البراجماتية، أما الثالثة فيسميها الحقبة الاعتدالية، وذلك تبعًا لتوجُّهات وسلوك كل من الرؤساء الثلاثة(١). ومن ثم، يتناول هذا التقرير ما يلي:

الملامح الأساسية لتوجهات كل من الرؤساء الثلاثة وتأثيرها في السلوك تجاه دوائر السياسة الخارجية المصرية الأساسية: العربية، الأفريقية، الأركان الإسلامية (تركيا، إيران)، فضلا عن السياسة الخارجية تجاه القوى الكبرى ممثلة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (روسيا لاحقًا).

أولًا- عهد جمال عبد الناصر

من أهم المرتكزات الفكرية لتوجهات جمال عبد الناصر، خاصة ذات الأثر في السياسة الخارجية، رؤيته للنظام الدولي، فإن عبد الناصر في نظرته للنظام الدولي الكائن آنذاك (ثنائي القطبية) كان يرى في طبيعة تفاعلاته أنه ذو طبيعة صراعية وعدوانية بصورة نهائية. فهكذا الأمر في ظل وجود نظام دولي قائم على الاستقطاب، حيث كانت السياسة الخارجية لدولة ما تجاه دولة أخرى لا تقاس فقط بالتفاعلات الثنائية بينهما، وإنما بتأثير تلك السياسات والتفاعلات بالنسبة لطرف ثالث. كما كان عبد الناصر

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) انظر: صلاح سالم زرنوقة، السياسة العربية لمصر: نقد واستشراف، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٩، يناير ٢٠٠٠، ص٨٧.

يحمل مشاعر العداء للاستعمار وارتباطه بالغرب. وعليه، فإن السياسة الخارجية المصرية –التي يراها البعض أداة من أدوات الرئيس المصري وتابعة له– قد رأت في محاولات إقامة حركة عدم الانحياز طريقًا ثالثًا نحو تحقيق الاستقلال والاستقرار ودفع عجلة التنمية في مصر أولًا ثم العالم العربي فالعالم الثالث، (وإن كان هناك ملاحظات بشأن مدى عدم انحياز السياسة المصرية في مراحل تالية كما سنرى)[١].

أما رؤيته للعالم العربي، فقد تركَّزت حول فكرة القومية العربية، وما كانت تعنيه من شعارات الوحدة العربية، وما ارتبط بها من آمال في سوق عربية مشتركة وما إلى ذلك من سياسات استقلالية، وفي هذا السياق كانت مساندة عبد الناصر لحركات التحرر العربي كما سنرى.

ولم يكن الإسلام غائبًا في هذا الإطار، فإن تعبئة المساندة الشعبية للقومية العربية وللاشتراكية العربية ما كانت لتتحقق بدون غطاء إسلامي. ومن ثَم فإن الخطاب حول العلاقة بين العروبة والإسلام، والخطاب حول العلاقة بين الإسلام والاشتراكية، أو الاشتراكية الإسلامية، قد اتَّضح في ظل رئاسة عبد الناصر وعلى ضوء خطابه في مواجهة التحديات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية، فلقد وظَّف عبد الناصر الإسلام عند تحديده مجالات الحركة التي تحوز الاهتمام. وهنا دشَّن مفهوم الدائرة الإسلامية في تقاليد السياسة الرسمية المصرية، ولكنها لم تحظَ بالأولوية في الترتيب مقابل الدوائر الأخرى، فلقد كانت في نظر عبد الناصر مجرد الدائرة التي تضم مئات الملايين من المسلمين الذين يربطهم رباط العقيدة، ويجمعهم موسم الحج الذي يمكن أن يلعب دورًا سياسيًّا، فلم يتجاوز الأمر ذلك خاصة مع اختلاف التوجُّهات الخارجية لأركان الأمة الإسلامية (مصر، السعودية، تركيا، إيران)، كما سنتناول على مستوى السلوك[٢].

وبشأن رؤية عبد الناصر للدور المصري، فقد تمثَّلت في قيادة مصر للأمة العربية نحو وحدتها كحجر زاوية في استراتيجية عبد الناصر لقيادة العالم الثالث، ومن ثَمَّ القيام بدور عالمي تصحيحي للنظام الدولي القائم[٣]، وقد تطوَّرت رؤيته لهذا الدور. ففي فترة الخمسينيات من القرن الماضي تمثَّلت في الدور الاستقلالي الإيجابي، بينما في فترة الستينيات ارتكزت رؤيته حول أن الدور العالمي لمصر هو دور الاستقلال النشيط، بينما دوره تجاه العالم العربي كان دور المحرِّر والمدافع عن الأمن العربي والمحقِّق للتكامل العربي[٤].

في هذا السياق الفكري حول رفض الاستعمار والدعوة لدور مصري نشط كان اتجاه جمال عبد الناصر والعديد من زعماء العالم الثالث في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، تعبيرًا عن عدم رضائهم على إبقاء دولهم تابعين للقوى الكبرى، دون أي اعتبار لمصالح ورغبات شعوب هذه الدول، فكان الاتجاه لإطلاق حركة عدم الانحياز كتعبير عن رغبات دول العالم الثالث (الجنوب) في الاستقلال عن دول العالم الأول (الشمال)، والابتعاد عن شبح التبعية بصورها المختلفة الاقتصادية للكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة ودول الاستعمار الأوربي،

(١) أحمد محمد أبو زيد، لسياسة الخارجية المصرية منذ ثورة يوليو، جريدة الخليج، ٢٥ يوليو ٢٠٠٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/l9jw4

(٢) د.نادية مصطفى، الإسلام والسياسة الخارجية المصرية: دراسة في نمط العلاقة وتفسيرها وتقويمها، (في): د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، الأمة في قرن (عدد خاص من أمتي في العالم (كتاب غير دوري)، الكتاب الثالث (الإسلام في عالم المسلمين "نماذج وحالات")، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ودار الشروق الدولية، ٢٠٠٢. متاح على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث:
https://cutt.us/hY3dI

(٣) المرجع السابق.

(٤) محمد هادي النجداوي، الدور الإقليمي لمصر (سيناريوهات ما بعد الثورة)، منشورات مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث، ٢٠١٣، ص٥، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/1zV2d

والاجتماعية / العقائدية تحت لواء الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية[١].

إلا أن واقع السياسة الخارجية المصرية -كما سنرى- حمل سمة انحيازية تجاه الكتلة الشرقية، بصورة أو بأخرى. حيث كان سلوكها الدولي والخارجي تجاه الكتلة الغربية يتَّسم بالصراع، بينما كان هناك ما يشبه التحالف مع الكتلة الشرقية وذلك لاعتبارات سياسية وثقافية أهمها الربط في المخيِّلة الرسمية المصرية بين الولايات المتحدة (الكتلة الغربية) وبين الاستعمار الأوروبي ممثلًا في بريطانيا وفرنسا[٢].

وقد كان ذلك أيضًا نتاج خبرة واقعية سيئة مع الغرب، حيث كان من أهم أهداف الثورة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وبناء جيش قوي. وقد تبلور الهدف الأول في مشروع السد العالي، كما جاءت الغارة الإسرائيلية على غزة عام ١٩٥٥ لكي تفصح عن انكشاف الجيش المصري، ولكي تؤكِّد الهدف الثاني وتزيده إلحاحًا. وحول هاتين القضيتين الرئيسيتين قوبلت التوقعات من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بالإحباط، فبعد مفاوضات طويلة سحب البنك الدولي والولايات المتحدة عرضهما لتمويل السد العالي، ومن ناحية أخرى عاد الوفد المصري الذي توجَّه إلى الولايات المتحدة للتفاوض حول المطالب العسكرية خالي اليدين. إزاء ذلك تحوَّل جمال عبد الناصر إلى الاتحاد السوفيتي لتحقيق هدفيه الرئيسيَّين، أملًا في نتائج بعيدة المدى، ليس فقط بالنسبة لسياسة مصر الخارجية وتوجهاتها وارتباطاتها الإقليمية والدولية المستقبلية، ولكن أيضًا بالنسبة لمجرى الأحداث في الشرق الأوسط كله[٣].

(١) أحمد محمد أبو زيد، السياسة الخارجية المصرية منذ ثورة يوليو، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) السياسة الخارجية المصرية بين جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك، سلسلة أوراق رقم ١١، موقع قاعة بحث دراسات سياسية مصرية نقلا عن موقع المركز المصري للشئون الخارجية، يونيو ٢٠١٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/VgVXz

فهكذا يمكن فهم أسباب تقارب مصر مع الاتحاد السوفيتي منتصف الخمسينيات في سياق تصاعد الحرب الباردة الذي كان من أبرز علاماته صفقة الأسلحة المصرية التشيكية عام ١٩٥٥، واستقدام الخبراء السوفيت سواء العسكريين منهم أو الفنيين لبناء السد العالي، وتزايد الأهمية الاستراتيجية والأيديولوجية للشرق الأوسط في الإطار الأوسع للمواجهة التي كانت قد تبلورت بين الشرق والغرب. كما جاء تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ كرد فعل مباشر للرفض الأمريكي والغربي لتمويل السد العالي، وهو التطور الذي بلغ قمته في الغزو البريطاني الفرنسي الإسرائيلي لمصر عام ١٩٥٦.

لكن تراجع الغزو والتأييد الشامل الذي تلقَّته مصر من العالم العربي والعالم الثالث دعم سلطة عبد الناصر داخليًّا وخارجيًّا، وعمَّقت سياسته حول القومية العربية. وقد أشار جمال عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة" إلى حتمية ومسؤولية مصر كفاعل جوهري في نطاق ثلاث دوائر، هي: العربية، والأفريقية، والإسلامية. وبفعل هذه السياسات أصبحت القاهرة مركزًا للمؤتمرات الآسيوية والأفريقية ذات البرامج واللغة المعادية للغرب. ومن ناحية أخرى، تضمَّنت دعوة عبد الناصر للقومية العربية خصومة تجاه النظم المحافظة في العالم العربي والتي أدَّتْ إلى تأييد مصر للنظام الثوري في اليمن من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٧[٤]. وفيما يلي سنفصل السلوك المصري تجاه الدوائر المختلفة إزاء أبرز قضاياها، وأهم الأدوات المستخدمة في هذا الإطار.

بالنسبة للسلوك، عمل عبد الناصر -كما سلف الذكر- على مساندة مختلف حركات التحرُّر الوطني في كل أرجاء العالم الثالث، ما جعل مصر تلعب دورًا قياديًّا ومحوريًّا في قيادة حركة عدم الانحياز، رافعًا شعار العمل على تجميع قوى الجنوب لمواجهة حالات وصور التبعية للغرب[٥].

(٤) المرجع السابق.

(٥) أحمد محمد أبو زيد، لسياسة الخارجية المصرية منذ ثورة يوليو، مرجع سابق.

هذا الوضع تغيَّر جذريًّا بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ فقد أدَّتْ هزيمة مصر أمام إسرائيل إلى اهتزاز صورة النظام المصري في الداخل وفي الخارج. على سبيل المثال، فقد كانت مصر (قبل ٥ يونيو) أمام جميع أعضاء حركة عدم الانحياز بمثابة نموذج ورمز التقدُّم والرخاء الذي سيتحقَّق لها إذا سارت على الدرب المصري، إلا أن الهزيمة أضرَّتْ جدًّا بالإدراك الخارجي لصورة مصر، حتى بعد تحقيق مصر للانتصار العسكري على إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ لأن النظام الذي جاء بعد عام ١٩٧٠ كان لديه توجُّهًا خاصًّا بطبيعة واتجاهات السياسة الخارجية المصرية فيما بعد أكتوبر ١٩٧٣ بصورة تختلف كلِّيًّا عن النظام السابق (كما سيجري التناول)[١]. وفيما يلي سنفصل في سياسات عبد الناصر تجاه مختلف دوائر السياسة الخارجية المصرية.

١- الدائرة العربية:

كانت فكرة القومية العربية محورًا أساسيًّا في توجهات عبد الناصر تجاه الدائرة العربية، على سبيل المثال فيما يتَّصل بدعم ثورة الجزائر، فإن ساعة الصفر لانطلاق هذه الثورة كانت من إذاعة صوت العرب[٢].

لكن رغم ذلك كان هناك توتُّر ملحوظ مع الأنظمة المخالفة للتوجُّهات الثورية، خاصة المملكة العربية السعودية، وقد كانت بداية هذه التوتُّرات في عهد عبد الناصر، بسبب الخلاف الذي حدث نتيجة حرب اليمن، في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حيث أرسل عبد الناصر، قوة عسكرية إلى اليمن لدعم الثورة اليمنية التي قامت على غرار الثورة المصرية، بينما أيَّدت السعودية الإمام اليمني المخلوع، خوفًا من امتداد الثورة إليها، وهو ما أدَّى إلى توتُّر العلاقات المصرية- السعودية[٣]، وقد خاضت مصر والمملكة العربية السعودية حربًا بالوكالة في اليمن دامت ثماني سنوات[٤]، إلى أن انتهى الأمر بالصلح بين عبد الناصر والملك فيصل في مؤتمر الخرطوم، بعد نكسة ١٩٦٧ عندما ساهمت السعودية في نقل الجيش المصري من اليمن، واستمرَّت فيما بعد العلاقات المستقرة بين البلدين خلال عهد عبد الناصر[٥].

أيضًا مثَّلت القضية الفلسطينية محورًا أساسيًّا في سياسات عبد الناصر تجاه الدائرة العربية، لا سيما أن هزيمة ١٩٤٨ كانت محركًا رئيسيًّا لثورة ١٩٥٢. لذا كانت دعوته لعقد مؤتمر الخرطوم الذي رفع فيه شعار «لا اعتراف، لا صلح، لا تفاوض» مع إسرائيل، والذي سُمِّيَ بمؤتمر «اللاءات الثلاث» كما كان لمصر بقيادة عبد الناصر دور كبير في توحيد الصف الفلسطيني من خلال اقتراح إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، كما ساندت مصر في القمة العربية الثانية التي عقدت في الإسكندرية (سبتمبر ١٩٦٤) قرار المنظمة بإنشاء جيش للتحرير الفلسطيني، وفي عام ١٩٦٩ أشرف عبد الناصر على توقيع اتفاقية «القاهرة» تدعيمًا للثورة الفلسطينية، واستمرَّ اهتمامه بالقضية إلى أن توفي عام ١٩٧٠[٦].

أمَّا ما ميَّز السياسة الاقتصادية تجاه الدائرة العربية في عهد عبد الناصر، رفع شعارات السوق المشتركة والوحدة

(١) المرجع السابق.

(٢) «الزعيم» حقق الريادة عربيًا وأفريقيا وحوّل الوطن قبلة لقادة حركات التحرر، المصري اليوم، ١٨ يناير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/HYBU4

(٣) العلاقات بين مصر والسعودية تاريخ من الشد والجذب.. بدأت في عهد جمال عبد الناصر بسبب حرب اليمن.. وانتهت بتوقيع السادات على اتفاقية "كامب ديفيد".. والجيزاوى يعيد التوتر مرة أخرى، اليوم السابع، ٢٨ أبريل ٢٠١٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Pp2pi

(٤) جينز إسلاميك آفيرز آناليست، مفارقات العلاقات المصرية السعودية، معهد واشنطن، ٨ ديسمبر ٢٠٠٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/HeOS6

(٥) العلاقات بين مصر والسعودية تاريخ من الشد والجذب، مرجع سابق.

(٦) مصر والقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٣ يونيو ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/APN3S

الاقتصادية دون دراسة جادَّة لمقوِّماتها، هذا إلى جانب تكلفة الدعم العسكري والفني الذي قدَّمته مصر لحركات التحرُّر.

وقد مثَّل البعد الثقافي أداة مهمَّة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة العربية في تلك الفترة، حيث إرسال المدرسين المصريّين لتعليم أبناء هذه الدول، إذ كان يرى عبد الناصر أن مساعدة الدول العربية لتحقيق النهضة أمر يدعم الاستراتيجية المصرية، بينما استمرار تخلُّف الدول العربية ووقوعها في قبضة الاستعمار أمر يضعف مصر(١).

٢- الدائرة الأفريقية:

تُعَدُّ هذه الفترة من أنشط فترات السياسة الخارجيَّة المِصْريَّة تجاه أفريقيا، حيث اتَّخذت أفريقيا خلالها أهميةً بالغةً في الدوائر الرئيسية الثلاثة للسياسة الخارجيَّة المِصْريَّة(٢)، وعلى النهج نفسه تزعَّم جمال عبد الناصر حركات التحرُّر في أفريقيا، وكانت القاهرة المقر الدائم لزعماء هذه الحركات، حيث إنه في هذا الوقت كانت أفريقيا هي الفناء الخلفي الذي يجب الاستحواذ عليه. إذ يمكن تلخيص رؤية عبد الناصر لأهمية أفريقيا الاستراتيجية في كون استمرار وقوع دول القارة في قبضة الاستعمار يضعف مصر، لأن ثمة ضرورة لتأمين منابع النيل ومنع إسرائيل من الاقتراب من أفريقيا. ما يعبِّر عنه عبد الناصر في أحد خطاباته: «أما عن أفريقيا فلن نستطيع الفكاك منها، حتى لو أردنا ذلك، فنحن جزء من القارة الأفريقية، والنيل وهو سر وجودنا ينبع من قلب هذه القارة».

وقد تولَّى الوزير محمد فائق، مسؤولية ملف العلاقات الأفريقية في عهد عبد الناصر، وقال في تصريح له: «موضوع النيل كان يشغل المساحة الأعظم من اهتمام عبد الناصر ضمن القضايا الأفريقية الأخرى، وكنا في جميع مباحثاتنا مع السودان والدول الأفريقية نحرص دائمًا على إشراك وزارة الري التي كانت تضم علماء متخصِّصين، وكان عبد الناصر حريصًا على تأمين المياه، مع الحفاظ على علاقات دبلوماسية مميزة مع دول النهر وتأمين منابع النيل، ولم يكن ذلك يسيرًا في ظلّ وجودٍ استعماري»(٣).

وقد شاركت مصر عسكريًّا لأول مرة ضمن بعثة تابعة للأمم المتحدة لتحرير الكونغو في عهد عبد الناصر، وأرسلت كتيبة بقيادة الفريق سعد الدين الشاذلي، وكانت مصر وقتها تدعم ٣٨ حركة تحرُّرية بالمال والسلاح والدعم السياسي.

كما دعمت مصر ليبيا وتونس والجزائر والمغرب شمال القارة، وفي شرق القارة كانت تدعم الصومال وكينيا وأوغندا وتنزانيا، وتوغَّلت في القلب لتساند غانا وغينيا ونيجريا والكونغو، كما قاوم عبد الناصر حركات الانفصال بعد الاستقلال خصوصًا في نيجيريا، ووقف ضد الاحتلال البريطاني الذي كان يسعى لفصل جنوب السودان(٤).

وتشهد على ذلك الجمعية الأفريقية في الزمالك، والتي كانت تستضيف العديد من قادة حركات التحرُّر الوطني الأفريقية مثل لومومبا وكنياتا، وكانوا يجتمعون مع الوزير محمد فائق أو مع الرئيس عبد الناصر نفسه(٥).

أيضًا عبد الناصر كان دائم الحضور في كل الفعاليات، كما أنه طالب بالإفراج عن الزعيم الأفريقي نيلسون مانديلا، وفي خطوة مفاجئة قرَّر إعطاء السودان حقّ تقرير المصير، والذي نتج عنه انفصالها عن مصر. وقد حصدت مصر ثمار سياستها الفعالة في الدائرة الأفريقية، حيث إنها حين قرَّرت بناء السد العالي، وواجهت اعتراضًا إثيوبيًّا، فشلت أديس

---

(١) «الزعيم» حقق الريادة عربيًا وأفريقيا، مرجع سابق.

(٢) تيكواج فيتر، تطوُّر السياسة الخارجيَّة المصريَّة تجاه أفريقيا، موقع قراءات أفريقية، ٩ يناير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/LGVYn

(٣) «الزعيم» حقق الريادة عربيًا وأفريقيا، مرجع سابق.

(٤) من "ناصر" لـ"السادات"... علاقات مصر وأفريقيا في الستينيات والسبعينيات، الوطن، ١٠ فبراير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/Gb1dO

(٥) «الزعيم» حقق الريادة عربيًا وأفريقيا، مرجع سابق.

أبابا في حشد الدول الأفريقية ضد القاهرة لما كانت تحظى به من نفوذ[١].

أيضًا بعدما لعبت مصر دورًا في إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣، كانت القاهرة قد استعدَّت للدور الجديد، وزاد اهتمامها بالبُعد الاقتصادي، ويذكر الأستاذ محمد فائق المسؤول عن الملف الأفريقي في الستينيات، أنه بالرغم من المساعدات المصرية الكبيرة، إلا أنه كان هناك عائد اقتصادي كبير لمصر، حيث مثَّلت أفريقيا السوق الكبيرة لجميع المنتجات المصرية الصناعية والزراعية في هذه الفترة[٢]. وقد أنشأ عبد الناصر عدَّة شركات مصرية في الجنوب الأفريقي أشهرها "شركة النصر للتعدين" و"شركة النصر للاستيراد" وشركة "مصر للاستيراد والتصدير"، وكانت مهمتهم الترويج للمنتجات المصرية، كما أسَّس المهندسون المصريون السدود والمشاريع التي تحمي دول حوض النيل من الجفاف، بما لا يتعارض مع المصالح المصرية[٣].

ولم يغب أيضًا البعد الثقافي، فمع نهايات القرن الثامن عشر، كانت الثقافة المصرية تعرف كمًّا كبيرًا ومتنوعًا من المدونات والمؤلفات المكتوبة والروايات الشفهية عن المعاملات التجارية والممارسات السياسية والعسكرية للدولة المصرية مع دول الجوار الأفريقي، التي امتدَّت حتى سواحل المحيط الأطلنطي غرب القارة، ثم جنوبًا حتى مناطق الصحراء وبلاد السودان، بالمعنى الجغرافي والتاريخي.

وفي فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى ثورة يوليو، توسَّعت العلاقات الدينية مع الدائرة العربية الأفريقية والدائرة الإسلامية الأفريقية، من خلال الجامع الأزهر والكنيسة الأرثوذكسية المصرية. لكن مع تقلُّص الدور الإقليمي المصري، تأثرت العلاقات الثقافية سلبًا في مجملها. ومع ثورة يوليو ١٩٥٢، عملت الحكومة المصرية على استعادة الدور المصري على الساحة الأفريقية، لتؤدِّي دورها الطبيعي[٤]، لا سيما أنه في الستينيات كان النشاط الإسرائيلي متزايدًا في شرق أفريقيا، لذا حرصت مصر على إرسال البعثات الدينية والتعليمية[٥]، أيضًا أطلقت مصر ٢٥ إذاعة موجَّهة لأفريقيا بلغات ولهجات أفريقية مختلفة[٦]. والخلاصة أن مصر في ذلك الوقت مثَّلت دور الزعامة السياسية والثقافية في القارة[٧].

٣- الدائرة الإسلامية (إيران وتركيا):

- إيران:

بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ جاء نظام جديد أكثر اقترابًا من أهداف حكومة مصدق الوطنية، حيث أصبحت الأهداف المشتركة لا تقتصر فقط على الكفاح المشترك ضدَّ بريطانيا بل أيضًا العداء للملكية أو محاولة تقييدها على الأقل (كما حاول مصدق). فقد كان عبد الناصر شديد الإعجاب بمصدق نظرًا لتوافق الرؤى حول عدد من القضايا السياسية في ذلك الوقت مثل فكرة القومية والاتحاد والنضال ضد الاستعمار والظلم. وهو ما جعل عبد الناصر يطلق اسم "مصدق" على أحد الشوارع الواقعة في قلب القاهرة كنوع من التكريم له ومازال هذا الشارع قائمًا حتى الآن[٨].

(١) من "ناصر" لـ"السادات"... علاقات مصر وأفريقيا في الستينيات والسبعينيات، مرجع سابق.

(٢) د. حاتم عبد المنعم أحمد، حضارة مصر والدور الإقليمي والدولي (٢)، مرجع سابق.

(٣) من "ناصر" لـ"السادات"... علاقات مصر وأفريقيا في الستينيات والسبعينيات، مرجع سابق.

(٤) حمدي عابدين، متغيرات البعد الثقافي في علاقة مصر مع أفريقيا، ١٨ ديسمبر ٢٠١٨، موقع الشرق الأوسط، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/CM0z6

(٥) من "ناصر" لـ"السادات".. علاقات مصر وأفريقيا في الستينيات والسبعينيات، مرجع سابق.

(٦) «الزعيم» حقق الريادة عربيًا وأفريقيا وحوّل الوطن قبلة لقادة حركات التحرر، مرجع سابق.

(٧) من "ناصر" لـ"السادات".. علاقات مصر وأفريقيا في الستينيات والسبعينيات، مرجع سابق.

(٨) محمد سيف الدين، عبد الناصر وإيران.. نحو فهم حقيقي للعلاقات المصرية بالبهلوية والخمينية، المنتدى العربي لتحليل

لكن في المقابل، يجدر بنا الإشارة إلى أثر حلف بغداد على العلاقات المصرية–الإيرانية، وكان هذا الحلف –برعاية الولايات المتحدة– يهدف إلى وقف المدِّ الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط. وقد تعهَّدت الولايات المتحدة وقتها بتقديم العون الاقتصادي والعسكري للدول الأعضاء، ولكنها لم تشارك فيه بشكل رسمي، وأوكلت تلك المهمة لبريطانيا نيابة عنها، والمحصلة أنه قد أدَّى تأسيس حلف بغداد ودعم إيران له إلى توتُّر العلاقات بين القاهرة وطهران[١].

حيث اختلفت رؤية الدولتين تجاه مشروعات الأحلاف الغربية، فبينما اعتبرت مصر أن الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط مسؤولية دوله فحسب، وأن الاستعمار أشد خطرًا من الشيوعية، نجد أن إيران من جانب آخر، قد أكَّدت انحيازها للغرب بانضمامها لحلف بغداد، وفي مقابل ذلك قام عبد الناصر بتأسيس منظمة "عدم الانحياز" عام ١٩٥٥[٢].

من مواضع الخلاف الأخرى أنه في ٥ من يوليو عام ١٩٦٣ اندلعت مظاهرات حاشدة في إيران ما يعرف باسم "انتفاضة ١٥ خرداد" عقب اعتقال "الإمام الخميني" بسبب خطابه المناهض لإسرائيل والنظام الملكي، وكانت مصر من أوائل الدول التي اتهمها محمد رضا شاه بهلوي بالتدخُّل في الشؤون الإيرانية ودعم الثوار وتقديم المساعدات المالية لهم[٣].

يضاف إلى ذلك، الموقف المصري من الاعتراف الإيراني بإسرائيل، حيث أقام الشاه علاقات قوية بإسرائيل على المستوى الاقتصادي والأمني والثقافي، في الوقت الذي كان الشاه ينظر فيه إلى عبد الناصر كيساري متطرِّف مفجِّر للثورات[٤]. ففي ٢٤ من يوليو عام ١٩٦٠ أعلن محمد رضا شاه بهلوي في مقابلة صحيفة أنه قد اعترف رسميًّا بدولة إسرائيل كأمر واقع ومسلَّم به. في ذلك الوقت هاجم عبد الناصر الشاه في خطاب له وقال: "إن شاه إيران قد باع نفسه للاستعمار"[٥]. ونتيجه لما سبق تمَّ قطع العلاقات المصرية–الإيرانية[٦].

وقد اعتبر عبد الناصر الاعتراف الإيراني بإسرائيل أمرًا خطيرًا للأسباب الآتية:

- إسرائيل على هذا النحو تقفز فوق الطوق العربي المحيط إلى ما ورائه.
- التعاون الإيراني–الإسرائيلي خطر على الثورة العراقية التي ما زالت تواجة ظروفًا صعبة.
- اعتراف إيران بإسرائيل اعترافًا كاملًا سوف يكون سابقة خطيرة، إذ يعني أن إحدى الدول الإسلامية تعترف بها اعترافًا كاملًا لأول مرة[٧].

ولقد بُذلت مساعي لعودة العلاقات في السنوات التالية حتى تم الاتفاق على إعادة العلاقات على مستوى السفراء في ٢٣ أغسطس ١٩٧٠، كذلك شاركت إيران بوفد رفيع المستوى في جنازة الرئيس عبد الناصر.

● تركيا:

عقب ثورة ١٩١٩، أصبح البريطانيون اللاعبين المهيمنين في مصر وفصلوها عن الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. ثم مع انهيار الإمبراطورية العثمانية، تطلَّعت الجمهورية التركية نحو الغرب، ولم تتطلَّع نحو الشرق إلى مصر والعالم العربي، وهكذا سلك كل من البلدين طريقه الخاص. لكن في الوقت نفسه لجأ العديد من خصوم مصطفى كمال

السياسات الإيرانية، ٣١ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/wkZ0u

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) عبد المنعم منصور على الحر، العلاقات المصرية الايرانية (الجزء الأول)، الحوار المتمدن، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/CHauD

(٤) المرجع السابق

(٥) محمد سيف الدين، عبد الناصر وإيران، مرجع سابق.

(٦) عبد المنعم منصور على الحر، العلاقات المصرية الإيرانية، مرجع سابق.

(٧) المرجع السابق.

أتاتورك، مؤسِّس الجمهورية التركية، بمن فيهم الشاعر محمد عاكف آرصوي، إلى مصر هربًا من الإصلاحات العلمانية، وقاموا باتخاذ القاهرة مركزًا للأنشطة المعادية لتركيا في الفترة ما بين الحربين العالميَّتين.

وفي عام ١٩٥٢، تصاعد التوتُّر في العلاقات التركية–المصرية بعد الإطاحة بالنظام الملكي في مصر. فقد أثارت الإطاحة بالملك فاروق، والنخبة ذات المصادر العثمانية التركية التي كانت لا تزال تدير البلاد، غضب أنقرة، لكن الأهم من ذلك انحياز جمال عبد الناصر، إلى السوفييت في الحرب الباردة، على نحو أدَّى إلى زيادة الهوَّة بين أنقرة والقاهرة، إذ كانت أنقرة قد انضمَّت إلى حلف بغداد وأخذت دورها على محمل الجد كركيزة للقوة الغربية في الشرق الأوسط وفي ضوء هذا التوجُّه التركي أنشأت أنقرة علاقات مع إسرائيل التي كانت قضية مركزية في الوجدان العربي[١].

وقد تخلَّل هذا الخط العام محاولات للتخفيف أو إنشاء العلاقات، إلا أنها حوادث طفيفة مثل تخفيض تركيا لتمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل عند وقوع العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦)، وكان ذلك في عهد عدنان مندريس، غير أن هذا التغيُّر لم يلبث أن انتكس مرة أخرى حين توتَّرت العلاقات السورية–التركية؛ فاندفعت سوريا للوحدة مع مصر، وأعلنت الجمهورية العربية المتحدة، وفي هذه الأثناء حرَّكت تركيا قوَّاتها إلى الحدود السورية، وكادت تقوم حرب سنة ١٩٥٨[٢].

٤– القوى الكبرى:

اتَّسمت علاقات عبد الناصر بالاتحاد السوفيتي بالتوتُّر في بداية الأمر، حتى عام ١٩٥٤ حين استخدم الاتحاد السوفيتي وللمرة الأولى حق النقض (الفيتو) لصالح العرب، حين دعا مجلس الأمن مصر إلى رفع القيود المفروضة على مرور بعض السفن التجارية عبر قناة السويس.

واستمرَّ هذا الشكل من العلاقات إلى أن قامت إسرائيل بالغارة الشهيرة على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥، وكانت هذه الغارة هي الدافع المباشر الذي جعل عبد الناصر يستدعي السفير الأمريكي قائلا: "إذا لم تقدِّمِ الولايات المتحدة لمصر ما تحتاجه من السلاح للدفاع عن الأمن القومي لمصر فسوف أطلب السلاح من الاتحاد السوفيتي". وبالفعل تمَّت أول صفقة للأسلحة بين مصر والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٥–كما سبقت الإشارة– وسحبت الولايات المتحدة عرضها بالمساهمة في بناء السد العالي، لتدخل موسكو بدلًا منها، وتستمر حالة الشد والجذب وصولًا إلى عام ١٩٥٦، حيث أعلن عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس، وهو ما ساهم في التقارب المصري–السوفيتي.

كما لعب انتهاء فكرة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا دورًا في التقارب بين القاهرة وموسكو عام ١٩٦٢، حيث تشكَّل حزب سياسي وحيد جديد هو "الاتحاد الاشتراكي العربي"، بينما لم تكن المعارضة الشيوعية موجودة عمليًّا، ثم في عام ١٩٦٤، قام خروتشوف بزيارة مصر بمناسبة اكتمال المرحلة الثانية من السد العالي، وقد اعترف خروتشوف بـ "السمة الاشتراكية" للنظام المصري[٣].

وفي عام ١٩٦٦ وقَّعت مصر اتفاقًا ينظِّم الوجود السوفيتي في المرافئ المصرية، واستمرَّ التقارب المصري–السوفيتي حتى وفاة عبد الناصر لتنتهي المرحلة الأولى من هذه العلاقات[٤].

---

(١) سونر چاغاپتاي و مارك سيفرز، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط، معهد واشنطن، ٨ مارس ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/20gMg

(٢) محمد إلهامي، العلاقات المصرية التركية: الجذور والثمار، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، ١٠ ديسمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/jGP1P

(٣) العلاقات المصرية الروسية.. من عبد الناصر إلى السيسي، صوت الأمة، ١١ ديسمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ILVyt

(٤) المرجع السابق.

أما بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة ، فإنه وعلى الرغم أنه في عهد عبد الناصر غلب طابع الاختلاف والصراع على السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة، إلا أن هذا الطابع لم يخل من لحظات تعاون وربما التقاء أهداف، كما بدأ في الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في مفاوضات الجلاء المصرية–البريطانية التي أدارها نظام ثورة يوليو، وفي الموقف الأمريكي من العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦[١]. أيضًا في ١٩٥٩ عقدت الولايات المتحدة مع مصر اتفاقًا بمقتضاه تحصل الأخيرة على القمح الأمريكي بالجنيه المصري، وكانت مدة الاتفاق ثلاث سنوات، كما قدَّمت واشنطن ثلاثمئة منحة دراسية لطلبة مصريّين يتلقون العلم في الولايات المتحدة[٢].

لكن في ١٩٦٥ بدأ تدهور العلاقات المصرية–الأمريكية إلى حدِّ قطع العلاقات الدبلوماسية بعد المساندة الأمريكية لإسرائيل في عدوانها على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧[٣]. وبذلك تتحوَّل الأمور مرةً أخرى عبر عملية من إعادة التقييم للأمور، ففي الوقت الذي تبنَّى فيه عبد الناصر مفهوم "ما أُخذ بالقوة لا يمكن استرداده إلا بالقوة" وشرع في عملية إعادة بناء الجيش ومواجهة إسرائيل من خلال حرب الاستنزاف، إلا أنه في الوقت نفسه ارتبط بالجهود الدبلوماسية، وأصلح علاقته مع النُّظم المحافظة في المنطقة، وبعث إشارات لرغبته في إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، وقَبِلَ خطة "روجرز" لوقف إطلاق النار[٤].

(١) القاهرة – واشنطن.. تعاون وشراكة استراتيجية.. محطات في العلاقات المصرية الأمريكية خلال ٦٧ عاما، البلد، ٦ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/P6z8B

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) السياسة الخارجية المصرية بين جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك، مرجع سابق.

ثانيًا– عهد محمد أنور السادات

جاء الرئيس أنور السادات برؤية وتوجُّهات مختلفة كليًّا عن عبد الناصر لما ستكون عليه توجُّهات السياسة الخارجية المصرية في عهده. فسياسة عبد الناصر الخارجية كانت قائمة بالأساس على أسس أيديولوجية وعقائدية كفكرة القومية العربية، بينما رأى السادات أن الانتماء الأول للسياسة الخارجية المصرية يجب أن يكون مصريًّا، وعليه فإن السادات اتَّخذ سياساته الخارجية بناءً على ما يراه تحقيقًا للمصالح المصرية فقط[٥].

قدَّر السادات أن الاهتمامات والمصالح المصرية تتقدَّم وتعلو على الاهتمامات العربية، حيث رأى أن مصر بمكانتها مؤهَّلة لأن تقود العالم العربي لا أن تُقاد إليه وفق حالته وظروفه، وأن لا تجعل خلافاته تحد من حركة السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص تجاه النزاع مع إسرائيل، وربما كان مقتنعًا أن ما سيفكِّر فيه، وحملة السلام التي سيطلقها سوف تخدم الأهداف والمصالح العربية مثلما تخدم أهداف مصر. أيضًا انتهج السادات فكرة التوجُّه غربًا، فكان الارتباط الثنائي بين مصر والولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٤ الذي اتَّخذتْ فيه إجراءات الانفتاح الاقتصادي، وهو ما رأى فيه البعض صورة من صور التبعية للولايات المتحدة[٦].

لكن يجب الالتفات إلى أنه كان هناك شيء من المرحلية في تنفيذه، ففي بداية الأمر نجد أنه على الرغم من أن سياسة السادات داخليًّا وخارجيًّا قد تطوَّرت بشكل اختلف جذريًّا مع سياسات عبد الناصر، إلا أن كلًّا منهما قد بدأ عهده وهو يواجه مشكلة سيادة مصر على أراضيها. فمثلما كان اهتمام عبد الناصر ينصبُّ على تحرير مصر من الاحتلال البريطاني، كانت القضية الرئيسية التي واجهت السادات هي تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي، ومثلما دعم إنهاء

(٥) أحمد محمد أبو زيد، لسياسة الخارجية المصرية منذ ثورة يوليو، مرجع سابق.

(٦) المرجع السابق.

الاحتلال البريطاني لمصر من شرعية نظام عبد الناصر، جاء شنُّ السادات لحرب أكتوبر وتحريره على الأقل لجزءٍ من سيناء، ليمنح الشرعية الحقيقية للسادات ويزوده بالثقة لتحويل المسرح الداخلي المصري وتوجيه السياسة الخارجية المصرية نحو منطلقات جديدة[١].

فمنذ تولِّيه السلطة في أكتوبر ١٩٧١ وحتى أكتوبر ١٩٧٣ ظلَّ السادات ملتزمًا بالخطوط الرئيسية لسياسة عبد الناصر وبشكل خاص تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. بل إنه ذهب إلى حدٍّ أبعد في استمرار خصوصية العلاقة مع الاتحاد السوفيتي بتوقيعه لمعاهدة الصداقة والتعاون معه في مايو ١٩٧٢، غير أن السادات أقدم على خطوتين لم تتَّضح معانيهما وتأثيراتهما إلا فيما بعد، كانت الخطوة الأولى هي إطاحته بمجموعة من السياسيِّين المعروفين بولائهم لعبد الناصر، وارتباطاتهم الأيديولوجية بالاتحاد السوفيتي، أما الخطوة الثانية فكانت مطالبته في يوليو ١٩٧٢ الخبراء السوفيت العسكريّين بمغادرة مصر، وهو القرار الذي اعتبره كسينجر خسارة للروس لم تكلِّفْ أمريكا شيئًا[٢]. وقد جاء سلوك السادات انعكاسًا لهذه الرؤى بشأن طبيعة وأولويات المصالح المصرية، وكذلك خريطة التحالفات:

١- الدائرة العربية:

يمكن التمييز في هذا الإطار بين مرحلتين: المرحلة الأولى في بداية عهد السادات، حيث وصلت العلاقات إلى أبهى صورها خاصة بعد الدور الذى قامت به السعودية من رفع سعر البترول، خلال حرب أكتوبر. أما المرحلة الثانية فقد جاءت فيما بعد اتفاقية كامب ديفيد لتعصف بهذا الاستقرار بين البلدين، حيث قرَّرت السعودية في ٢٣ أبريل ١٩٧٩ قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر[٣]. ولم يقف الأمر عند السعودية فقط، بل إن الدول العربية اتَّجهت لقطع علاقاتها مع مصر وتجميد عضويَّتها في جامعة الدول العربية، التي نُقل مقرُّها من القاهرة إلى تونس، والدعوة (لأول مرة) لسحب عضوية مصر من حركة عدم الانحياز[٤].

ومن ثم فقد كان تطور سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية في قلب تلك التحولات، حيث تبلورت رؤية السادات بشأنها في المطالبة بالعودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ (وليس حدود ١٩٤٨ وهو ما اعتبره البعض تراجعًا عن الحقوق الثابتة)، علمًا بأنه خلال مؤتمر القمة العربي السابع الذي عقد في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣ في الجزائر أقرَّ المؤتمر شرطين للسلام مع إسرائيل هما انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدِّمتها القدس[٥].

ويمكن القول إن تلك التحولات أدَّت لأن تفقد مصر مكانتها عربيًّا، وليس ذلك نتيجة سياسة متعمَّدة معادية للدائرة العربية، وإنما انعكاسًا لتوجُّه يُعْلِي ما يعتبره أولوية للمصلحة الوطنية المصرية.

٢- الدائرة الأفريقية:

تولَّى السادات الحكم، وكانت مصر تحظى بنفوذٍ كبير في القارة الأفريقية في عهد عبد الناصر، لذلك اتَّخذت أغلبية الدول الأفريقية ممثَّلة في منظمة الوحدة الأفريقية قرارها بقطع العلاقات مع إسرائيل عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكان ذلك لعدَّة أسباب منها أن سيناء أرض أفريقية احتلَّت دون حق.

لكن لم يبق الحال كما هو عليه، فبعد حرب أكتوبر بثلاث سنوات زار وفد إثيوبي مصر فرفض السادات استقباله، فضلًا عن أنه لم يقمْ بزيارة واحدة أثناء حكمه إلى إثيوبيا التي تعد دولة فاعلة في السياسة الأفريقية، حيث يتمركز فيها مقر الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) العلاقات بين مصر والسعودية تاريخ من الشد والجذب، مرجع سابق.

(٤) أحمد محمد أبو زيد، لسياسة الخارجية المصرية منذ ثورة يوليو، مرجع سابق.

(٥) مصر والقضية الفلسطينية، مرجع سابق.

عمَّا يتَّصل بنهر النيل، بل في المقابل دعمت مصر الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا لانفصالها عن إثيوبيا، وعندما وقَّعت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، قام الرئيس الإثيوبي، منجستو هيلا مريام، بتحطيم زجاجة مليئة بالدم معلنًا أن مصر انضمَّت للإمبريالية الغربية وأصبحت تتآمر على بلاده[١].

وبدأت مصر تضطلع بممارسة دَوْرٍ سلبيّ في القارة الأفريقية، بل كادت تخوض حروبًا بالوكالة في كلٍّ من إثيوبيا والكونغو وأنجولا في سبيل خدمة مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن انضمَّت إلى المعسكر الغربي، في حين أن غالبية الدول الأفريقية حينها كانت تتبع المعسكر الشرقي[٢].

ومع الطعنة التي تلقَّتها الدول الأفريقية بتوقيع اتفاقية السلام، وإعلان السادات تحويل جزء من مياه النيل لري ٣٥ ألف فدان في سيناء، أعلنت إثيوبيا أن هذا المشروع ضد مصالحها، فتقدَّمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية تتَّهم فيها مصر بإساءة استخدام مياه النيل، وكان ذلك مبرِّرًا لأديس أبابا لتعيد مشروعها القومي لبناء السد[٣].

٣- الدائرة الإسلامية (إيران وتركيا):

● إيران:

مع وصول السادات إلى الحكم في مصر، شهدت السياسة المصرية تجاه إيران، فيما بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٨، تحوُّلًا كيفيًّا لم يكن مجرَّد تحوُّل مدفوع بحدود المصلحة أو محدِّدات البيئة الخارجية فحسب، بل كان تحوُّلًا يرتبط إلى حدٍّ كبير بالصداقة التي ميَّزت العلاقة بين السادات والشاه[٤]، وذلك يرتبط أيضًا بطبيعة التوجُّهات الأيديولوجية لا سيما على صعيد التوجُّهات الخارجية (التوجُّه غربًا مثلًا).

ومن مؤشِّرات متانة العلاقة كثرة الزيارات المتبادلة بين البلدين فيما بين عامي ١٩٧١-١٩٧٨ فضلًا عن ارتفاع مستوياتها، الأمر الذي يعدُّ بدوره مؤشِّرًا على اهتمام كلٍّ من القاهرة وطهران بالتنسيق والتشاور فيما بينهما. وقد تبادل مسؤولو الدولتين خلال تلك الفترة أكثر من تسعين زيارة رسمية، منها واحد وأربعون زيارة إيرانية باتجاه مصر، وتسعة وأربعون زيارة مصرية باتجاه إيران. ولقد تكرَّست مظاهر المساندة الإيرانية للسادات في دعم مواقفه أمام الأمم المتحدة وتأييده فيما يتعلَّق بعملية التحول التي قادها باتجاه الكتلة الغربية حيث لم تخل أي صحيفة إيرانية، من متابعة دقيقة لتفاصيل عملية السلام المصرية-الإسرائيلية حتى أواخر عهد الشاه[٥].

وهو ما انعكس على الصعيد الاقتصادي، حيث تم تنفيذ برنامج ضخم للتعاون الاقتصادي بين الجانبين[٦]. فيمكن القول إن العلاقات الاقتصادية في تلك الفترة مرَّت بمرحلتين:

- مرحلة استطلاعية: وهي التي كانت فيما بين أعوام ١٩٧١-١٩٧٤.
- مرحلة تنفيذية: حيث التعاون الفعلي فيما بين ١٩٧٤-١٩٧٨، وذلك نظرًا لتوافر العوامل المساعدة على تفعيل أوجه هذا التعاون بل والمؤهلة لنموِّه، خاصة في الجانب المصري، إذ إن القاهرة كانت قد أخذت تتبنى سياسة اقتصادية جديدة انفتاحية، وبالتالي العمل على إيجاد وحدة بين توظيف رأس المال الأجنبي وإمكانات مصر كأن

(١) من "ناصر" لـ"السادات".. علاقات مصر وأفريقيا في الستينيات والسبعينيات، مرجع سابق.

(٢) تيكواج فيتر، تطوُّر السياسة الخارجيَّة المصريَّة تجاه أفريقيا، مرجع سابق.

(٣) من "ناصر" لـ"السادات".. علاقات مصر وأفريقيا في الستينيات والسبعينيات، مرجع سابق.

(٤) عبد المنعم منصور، العلاقات المصرية الايرانية (الجزء الأول)، مرجع سابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

تستعين مصر بايران من اجل تخطيط برامجها في مجال خبرات توسيع الإنتاج وتحسين التجارة الخارجية.

كما أن البعد الثقافي اعتبر واحدًا من أهم مرتكزات العلاقة بين البلدين، وفي سياق ذلك وقَّعت مصر وإيران ثلاثة برامج تنفيذية فيما بين عامي ١٩٧٣و١٩٧٨، فمثلًا البرنامج التنفيذي الأول ١٩٧٣–١٩٧٤ ينظم العلاقات الثقافية والتبادل العلمي بين إيران ومصر، وتنفيذًا لهذا البرنامج قدَّمت مصر ثلاث منح دراسية لطلاب إيرانيين بينما قدَّمت إيران خمس منح لطلاب مصريين، فضلًا عن عدد من الدورات التخصُّصية المتبادلة بين الجامعات في البلدين والمراكز التابعه لها أو لوزارة الزراعة أو التابعة لمنظمة الصحة العالمية أو في مجال الكمبيوتر، وذلك خلال عام ١٩٧٤، وخلال هذا العام أيضًا تبادل البلدان الزيارات الطلابية، حيث قام وفد طلابي قوامه ٢٣ طالبًا من جامعة القاهرة بزيارة لإيران وفي المقابل زار مصر ١٨ طالبًا من جامعة طهران لمدة أسبوع[١].

لكن مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، اتَّخذت السياسة الخارجية للسادات تجاه إيران منحًى مختلف، حيث برز العداء لها، وهو ما قد أرجعه البعض لصداقته للشاه الذي قرَّر السادات استضافته في مصر، وكانت دول الغرب قد رفضت بغير استثناء، أن تقدِّم له ملجأ.

وفعَّلت السياسة الخارجية المصرية البعد الثقافي للتعبير عن هذا الموقف، حيث إن الأزهر وغيره من المؤسسات الدينية أصدرت العديد من البيانات الرسمية التي تُدين الثورة الإسلامية، باعتبارها تقحم الدين في المجال السياسي، كما أنها عصيان لولي الأمر[٢].

● تركيا:

حدث تحول باتجاه التقارب بين مصر وتركيا، إذ اتَّخذت مصر مسارًا للتقارب مع الغرب والولايات المتحدة في عهد الرئيس أنور السادات وابتعدت عن المعسكر الشرقي، وأنشأت علاقات مع إسرائيل، ومن جهة تركيا، وقد كان ظهور النفط في البلاد العربية وبدء معاهدات سلام مع إسرائيل في مصر والأردن ما يسمح باستعادة العلاقات، وفي كلا البلدين كان صعود التيارات الإسلامية وبزوغ نجمها ما يمهد لهذا، لكن أغلب الظن أن المشكلات الداخلية لكلا الطرفين كان يحول دون اتخاذ خطوات جدية للتقارب، إذ قضى السادات عقد السبعينيات يحاول الوصول إلى معاهدة سلام ومعالجة الوضع الداخلي والإقليمي، فيما كان العقد ذاته مضطربًا بالنسبة للوضع الداخلي في تركيا، حيث عانى سليمان ديميريل مع قوة اليسار التركي ومعارك الشوارع والطلاب، وهو ما خُتِم في النهاية بانقلاب عسكري في تركيا واغتيال للسادات في العام نفسه ١٩٨١[٣].

٤–القوى الكبرى:

مثَّلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة محورية في سياسات مصر تجاه القوى الكبرى في تلك الحقبة الزمنية، وتأتي أهمية تلك الحرب في أنها جاءت بعد هزيمة ١٩٦٧، وما فرضته من ضرورة إعادة النظر في السياسة الخارجية المصرية في إطار خريطة التفاعلات الدولية المحيطة بها[٤].

وعلى ذلك توجَّهت السياسة الخارجية المصرية حينذاك لحماية توازن علاقاتها وفق المعطيات الداخلية والخارجية، وقد عمل السادات بداية الأمر (في إطار التحول المرحلي المشار إليه سلفًا) على الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية بما يسمح بإدارة العلاقات مع القطبين الدوليين في هذا الوقت، حيث أدار العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بما يقلِّص مخاطر وفاقه مع الولايات المتحدة على توازن القوى وقرار الحرب[٥].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمد إلهامي، العلاقات المصرية التركية: الجذور والثمار، مرجع سابق.

(٤) مصطفى صلاح، حرب أكتوبر ... التحولات في بنية العلاقات المصرية بالقوى الدولية، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٥ أكتوبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/BnIoy

(٥) المرجع السابق.

علمًا أنه قد اتَّسم موقف السوفيت بالحرص على حفظ علاقاتهم بالقيادة الجديدة ولهذا جاء كوسيجين رئيس الوزراء لتشييع جنازة عبد الناصر مع وفد سوفيتي كبير، وبقي عدَّة أيام أمضاها في اجتماعات مع أنور السادات الذي كان قائمًا بأعمال رئيس الجمهورية آنذاك، وجاء في البيان الذي صدر عقب هذه الزيارة التعهُّد باستمرار التعاون المصري–السوفيتي.

وحين بدأت إرهاصات التحول في السياسة المصرية في مايو ١٩٧١ عندما أطاح السادات بما سُمِّيَ مراكز القوى كما أشير –وكان معروفا عنهم ميلهم تجاه الاتحاد السوفيتي– قام رئيس مجلس السوفيت الأعلى نيكولاي بودجورني بزيارة لمصر للوقوف على حقيقة الأحداث، ولكن السادات أكَّد أنها مسألة داخلية بحتة ولا شأن لها بالعلاقات المصرية–السوفيتية وأثناء الزيارة وقع بودجورني معاهدة الصداقة والتعاون السابق الإشارة إليها.

أخذت العلاقة بين الدولتين منحنى الهبوط حتى وصل الأمر إلى إصدار السادات قرارًا بطرد الخبراء الروس في يوليو ١٩٧٢ بعد إعلان السادات أن عام ١٩٧١ هو عام الحسم اعتمادًا منه على السلاح الذي كان ينتظره حسب وعود السوفيت له أثناء زيارته لموسكو في مارس ١٩٧١، إلا أن الأسلحة لم تصل بالرغم من سفر السادات مرة أخرى إلى موسكو في أكتوبر لطلب الأسلحة وإنقاذ موقفه، ومن ثم جاء قرار طرد الخبراء السوفييت ليمثِّل نقطة حاسمة في تدهور العلاقات المصرية–السوفيتية.

ولكن السادات وصف القرار بأنه وقفة موضوعية مع الصديق حفاظًا على العلاقة مع الاتحاد السوفيتي، وبعد القرار بعدَّة شهور جرى عقد صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفيتي عندما سافر الفريق أحمد إسماعيل وزير الحربية إلى موسكو في فبراير ١٩٧٣، ووردت بالفعل شحنات من هذه الأسلحة ثم تراخى الإرسال انتظارًا للقاء بريجنيف ونيكسون في واشنطن في مايو ١٩٧٣ تنفيذًا لسياسة الوفاق ممَّا كان سببًا لاعتذار السادات عن الموافقة على الزيارة التي كان رئيس مجلس السوفيت بودجورني يعتزم القيام بها للقاهرة في الشهر نفسه أثناء حرب أكتوبر[١].

حيث إنه عقب استنفاد جميع فرص الحل السلمي عبر الوساطة الأمريكية، توصَّل السادات إلى أن الطريق إلى السلام لا يمكن أن يتمَّ إلا من خلال الحرب مع إسرائيل[٢]. ليترسَّخ اعتقاده في مرحلة تالية بأن الحرب كوسيلة لإنهاء هذا النزاع قد استنفدت نفسها، وأن أيًّا من طرفيه لم يَعُدْ قادرًا على فرض إرادته على الآخر بالقوة، وأن الولايات المتحدة بالتزاماتها وارتباطاتها مع إسرائيل هي القوة الدولية الوحيدة القادرة على تسوية سياسية. وكذلك بدأ السادات مقتنعًا بأن دور مصر ومكانتها بين العرب يجعل منها القائد الطبيعي لهم، وأنه أينما كانت ستتَّجه مصر فإن الآخرين سوف يتبعونها. وفي هذا الإطار من التفكير ظل السادات صارمًا حول قضيتين، الأولى هي السيادة المصرية وتكاملها الإقليمي، والثانية هي تأكيده على الحقوق الفلسطينية المشروعة[٣].

وبناء على ذلك كان المسار الذي اتَّخذه السادات للحلِّ السلمي، فكان خطاب نوفمبر ١٩٧٥ أمام الكونجرس الأمريكي حول قضية الشرق الأوسط، وفي سبتمبر ١٩٧٦ تم توقيع أربع اتفاقيات اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية تتلقَّى مصر بمقتضاها قرضين قيمتهما ٨٩ مليون دولار إلى جانب منحتين قيمتهما ١١ مليون دولار[٤]. وفي فبراير ١٩٧٨ وافقت الولايات المتحدة على السماح لمصر بشراء ١٥٠٠ ناقلة جنود مدرعة من طراز بي كي و١٥٠٠ ناقلة أخرى من طراز إم ١١٢، كما جرت في مارس ١٩٧٨ مباحثات بين الرئيس السادات وألفريد آثرتون

---

(١) العلاقات المصرية الروسية.. من عبد الناصر إلى السيسي، مرجع سابق.

(٢) مصطفى صلاح، حرب أكتوبر ... التحولات في بنية العلاقات المصرية بالقوى الدولية، مرجع سابق.

(٣) السياسة الخارجية المصرية بين جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك، مرجع سابق.

(٤) القاهرة – واشنطن.. تعاون وشراكة استراتيجية، مرجع سابق.

مبعوث الرئيس الأمريكي كارتر لبحث تطورات مشكلة الشرق الأوسط، ذلك وصولًا إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٩، وما ارتبط بها من تحولات في توجُّهات مصر الإقليمية والدولية[١].

ثالثًا– عهد محمد حسني مبارك

تغيَّر الدور الإقليمي لمصر في عهد مبارك بدرجة كبيرة مقارنةً بالأدوار التي تبلورت في عقدي الستينيات والسبعينيات، بحيث برزت رؤية مختلفة[٢]. ويمكن إجمال أهم سمات توجُّهات السياسة الخارجية المصرية خلال عهد مبارك، فيما يلي:

الانكفاء على الداخل، والاستمرار في التوجُّه غربًا، ورفع شعار "السلام كخيار استراتيجي" تحديدًا مع إسرائيل وهو ما وصفه البعض بأنه سلام بارد، وتجنُّب الدخول في مواجهات حتى بشأن الثوابت.

وبشكلٍ عام فقد شهدت السياسة الخارجية المصرية تراجعًا خلال العقد الأخير من القرن العشرين وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. سواء على مستوى انغماسها في الأزمات والصراعات الإقليمية أو الدولية، التي قد تتعارض مع مصالحها الإقليمية والدولية، ومستوى فاعليَّتها في المشاركة في إدارة هذه الأزمات والصراعات[٣].

أيضًا كان من أهم مرتكزات توجُّهات مبارك الخارجية ما يسمى سياسات "الاعتدال" تحت شعار الواقعية، وباتت مصر مصنَّفة ضمن محاور إقليمية تتبنَّى هذا التوجُّه، حيث صُنِّفَتْ دول المنطقة بين محورين بالأساس هما: محور الاعتدال ويشمل مصر والأردن والسعودية في مقابل محور التطرف ويضم إيران وسوريا إلى جانب حركتي حماس وحزب الله. وقد جاءت سياسة مبارك الخارجية تجاه مختلف الدوائر ترجمة لتلك الأسس والمرتكزات:

١– الدائرة العربية:

عادت مصر إلى العرب، لكنها عادت في ظل أوضاع جديدة تتَّسم فيها العلاقات العربية–العربية بالضعف والتمزُّق والتشتُّت والصراع. وتمكَّنت مصر من إعادة العلاقات العربية التي أصبحت في وضع جديد يختلف عن وضع العلاقات المصرية–العربية في الخمسينيات والستينيات والنصف الأول من السبعينيات. وشهدت سنوات ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩ خاصة بعد مؤتمر القمة الطارئ في عمان في نوفمبر ١٩٨٧، محاولات مواجهة أوضاع الانفراط العربي الذي ظهر منذ غزو إسرائيل للبنان وحصار بيروت وتشتيت المقاومة الفلسطينية في عدَّة دول ونقل قيادتها إلى تونس ١٩٨٢، ثم عادت مصر إلى الجامعة العربية بقرار من مؤتمر القمة الطارئة بالدار البيضاء في مايو ١٩٨٩، بعد أن كانت قد تمكَّنت من إعادة علاقاتها بمعظم الدول العربية ثنائيًّا طوال الثمانينيات، وهي القمة التي استكملت مخطَّطَات المصالحة العربية التي بدأتها قمة عمان في نوفمبر ١٩٨٧. كما أعلن عن إنشاء مجلس التعاون العربي في فبراير ١٩٨٩ بين مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية[٤]. لكن مع ذلك، تضاءلت مكانة مصر ونفوذها الإقليمي، بينما صعدت قوى عربية أخرى مثل السعودية والإمارات، وذلك بحكم المقومات الاقتصادية بالأساس[٥].

وفي حين تنافست القاهرة والرياض منذ ذلك الوقت بصورة دورية لتولِّي زمام القيادة في العالم العربي، إلا أنه أدَّتْ التطورات الإقليمية –ولا سيما صعود إيران– إلى قيام تعاون بين هاتين الدولتين، فوسط تنامي المخاوف الإقليمية،

(١) المرجع السابق.

(٢) محمد عز العرب، الدور الإقليمي المصري يحتاج إلى إعادة نظر، صحيفة الاتحاد، ٩ يوليو ٢٠٠٧، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/2bOjB

(٣) أحمد محمد أبو زيد، لسياسة الخارجية المصرية منذ ثورة يوليو، مرجع سابق.

(٤) محمد فرج، العلاقات المصرية – العربية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ أكتوبر ٢٠١١، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/dBRdx

(٥) جينز إسلاميك آفيرز آناليست، مفارقات العلاقات المصرية السعودية، مرجع سابق.

قامت السعودية ومصر بوضع التنافس بينهما جانبًا لصالح إقامة جبهة موحَّدة ضدَّ إيران خصوصًا في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية. لكن في الوقت ذاته، لا يمكن وصف هذا التعاون بأنه ذو طبيعة استراتيجية ناجحة. كما أنه في قضايا أخرى هناك إجماع أقل بين الدولتين فيما يتعلق بالأهداف المشتركة بينهما، وخصوصًا حول لبنان وسوريا[1].

أما العلاقات مع سوريا، فقد ساءت للسبب ذاته الذي تحسَّنت لأجله مع السعودية، حيث ٣٠ عامًا من علاقات دمشق الاستراتيجية مع طهران ودعمها لحزب الله فضلًا عن استمرار سوريا في تقويض إقامة حكومة وحدة وطنية بين «حماس» و«فتح» والتي سعت القاهرة إلى تشجيعها ورعايتها[2].

وكانت القضية الفلسطينية هي المرآة التي انعكست فيها سياسات مصر تجاه العالم العربي في هذا الحين، فعادت مصر إلى رهانها حول مشروع خط التسوية من أجل السلام الذي ما زال قائمًا، لكن مع الأسف في ظلِّ تراجع مقومات مكانتها الإقليمية، على نحو جعل الأمر وكأنه مجرَّد سعي لدمج إسرائيل في المنطقة في إطار من مشروع الشرق أوسطية، فقد قدَّمت مصر مبارك مشروعها العربي باسم الواقعية والاعتدال، بما يعنيه ذلك من التكيُّف مع العلاقات الدولية الجديدة، والتكيُّف مع نظام القطب الواحد، وإقامة علاقات خاصة مع الولايات المتحدة عبر إرضاء إسرائيل (وإن بقي الرفض الشعبي قيدًا)[3]. لذا نجد أن خط التسوية السياسية في رؤية الحكومة المصرية لحلِّ الصراع يتقدَّم باعتباره استراتيجية ثابتة، وهي استراتيجية تستبعد من طريقها أي خطوط تحمل شبهة المقاومة أو الصمود أو الرفض، أو نقد المسار[4].

فتحْت راية الاعتدال والواقعية استبعدت الرؤية المصرية توظيف عدَّة ظواهر إيجابية، مثل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧) والثانية (٢٠٠٠) في الأراضي المحتلَّة، وتحرير جنوب لبنان. بينما راهن النظام المصري على التقدُّم في مسار التسوية عن طريق انتظار الضغوط الأمريكية على الحكومات الإسرائيلية، والضغط على الأطراف الفلسطينية لتقديم حسن النوايا والاعتراف بإسرائيل كمقدِّمة للسلام، فكان رهانًا خاسرًا أوصل التسوية السياسية إلى طريق مسدود، وفي المقابل استثمرت الدولة الصهيونية كل وقت لقضم وهضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وزرعها بالمستوطنات، وزرع الشقاق بين الأطراف العربية والفلسطينية، ما أضاع ثوابت القضية وسط زحام الخلافات[5].

وعلى الصعيد الاقتصادي، استمرت الدعوة للتكامل الاقتصادي العربي ودعم العلاقات الاقتصادية البينية، عن طريق تأييد بناء التجمعات الاقتصادية العربية، كمجلس التعاون العربي، وتسويق تلك الدعوات على أنها تتناغم مع توجُّه الواقعية السياسية في ظلِّ تدهور وتراجع المشاريع الوحدوية القديمة، القائمة على مشاريع التوحيد القومي[6]. وقد أُسس مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩ بين مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية. وكان من الواضح أن التجارة البينية بين هذه الأقطار الأربعة، خاصة بين الأردن ومصر لم تنقطع حتى في ظلِّ قطع العلاقات بعد توقيع اتفاقية الصلح مع إسرائيل، حيث تزايدت صادرات مصر إلى بلدان هذه المجموعة من ٨,٦ مليون دولار عام

(١) انظر: د.كمال محمد الشاعر، تطورات قضية أمن الخليج وأثرها في العلاقات المصرية –الإيرانية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد ٥، يوليو ٢٠١٣، ص٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/brvwO

(٢) المرجع السابق.

(٣) حول هذا الأمر انظر:

- د.عبد العليم محمد، العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ أكتوبر ٢٠١١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/B0yoz

(٤) محمد فرج، العلاقات المصرية – العربية في عهد مبارك، مرجع سابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

١٩٨١ إلى ٣٣,٣ مليون دولار عام ١٩٨٣، ثم وصلت إلى ٥٦,٥٧ مليون دولار عام ١٩٨٧، بينما ارتفعت وارداتها من هذه الأقطار من ٣,٥ مليون دولار إلى ١٦,٥ مليون دولار ثم إلى ٥٦,٢ مليون دولار في نفس الفترة(١).

وأدَّى التحسُّن في العلاقات الثنائية بين مصر والسعودية إلى التوسُّع في الروابط الاقتصادية المهمة القائمة بالفعل بين الدولتين. حتى اعتبر أنه بقدر ما تشكِّله السياسة، يشكِّل الاقتصاد أيضًا عاملًا مهمًّا يدعم العلاقات السعودية المصرية(٢).

ووفقًا لوزير التجارة والصناعة المصري آنذاك رشيد محمد رشيد، فقد زاد حجم التبادل التجاري بين الدولتين منذ عام ٢٠٠٤ بنسبة ٣٥٠ في المئة. وقد أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر مقصد لصادرات مصر بين الدول العربية وأكبر مصدر للواردات على حدٍّ سواء. وفي عام ٢٠٠٨، وصلت صادرات مصر إلى السعودية إلى ٩٢٦ مليون دولار أمريكي (زيادة عن الـ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي من عام ٢٠٠٧)، في حين أن الواردات من المملكة بلغت ٢,٦ مليار دولار أمريكي. وإذا جُمِعت سوية، فإن حجم التجارة الثنائية بين البلدين –والذي بلغ ٣,٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٨– يمثِّل أكثر من ثلث تجارة مصر مع العالم العربي، وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت الرياض ثاني مؤسساتها الاستثمارية في القاهرة وهي "شركة مواد الإعمار القابضة"(٣).

وثقافيًّا، فقد حدث تراجع على مستويات مختلفة خلال عهد مبارك، فقد تراجعت على سبيل المثال مكانة الجامعات المصرية في مقابل الصخب الإعلامي حول مؤسسات بحثية خليجية، فلم تعد مصر منبع التعليم في المنطقة العربية، وصار الإعلام المصري يواجه بمنافسة مراكز جديدة متعدِّدة.

٢- الدائرة الأفريقية:

سعت مصر في بداية حكم مبارك إلى الاتجاه نحو الدول الأفريقية تعويضًا عن المقاطعة العربية، وبالفعل تمكَّنت مصر حينها من لعب دورٍ قياديٍّ إقليميًّا، من أبرز مؤشِّراته: انتخاب مصر مرتين لرئاسة منظمة الوحدة الأفريقية في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣، كما جرى توقيع عددٍ من اتفاقيات التعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية(٤).

ومع المتغيِّرات التي طرأت في التسعينيات، بأفول عصر القطبية الثنائية، وانتهاء الحرب الباردة، واجهت مصر أزمة تمثَّلت في تقلُّص هذا الدور الإقليمي بشكل عام، وأصبح موقع الدائرة الأفريقية غير محدَّد في اهتمامات السياسة الخارجية المصرية المرتبكة في تلك الفترة، ممَّا أدَّى إلى جمود الحركة المصرية الفاعلة في منطقة حوض النيل والبحر الأحمر، وقد تحوَّل الأمر إلى التجاهل المتعمَّد للقارة في أعقاب محاولة اغتيال مبارك في أثيوبيا عام ١٩٩٥ لتتحكَّم أهواء شخصية في استراتيجية مصر تجاه واحدة من أهم دوائر أمنها القومي. وفي الوقت ذاته شهدت فترة التسعينيات نوعًا من التكالب الجديد على أفريقيا من قبل القوى الخارجية التقليدية، كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى القوى الجديدة التي أخذت في الظهور على الساحة الدولية، مثل الصين، وإيران، وتركيا وعودة إسرائيل مرة أخرى إلى الساحة الأفريقية بقوة، وغيرها من القوى المتطلِّعة للمنافسة(٥).

وبشأن مسألة مصيرية كقضية انفصال السودان، فرغم عدم إنكار المحاولات المصرية لرأب الصدع، إلا أنه لم تكن هناك فاعلية حقيقية للحفاظ على استقرار السودان، رغم ما كان

(١) محمد فرج، العلاقات المصرية – العربية في عهد مبارك، مرجع سابق.

(٢) جينز إسلاميك آفيرز آناليست، مفارقات العلاقات المصرية السعودية، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) تيكواج فيتر، تطوُّر السياسة الخارجيَّة المصريَّة تجاه أفريقيا، مرجع سابق.

(٥) تغيرات البعد الثقافي في علاقة مصر مع أفريقيا، مرجع سابق.

لسيناريوهات التفكُّك من مخاطر عديدة على الأمن القومي المصري، ومنها بقاء وتزايد احتمالات تهريب الأسلحة عبر الحدود مع السودان لاستخدامها في عمليات عنف في الداخل المصري، فضلًا عن عمليات الهجرة المشروعة أو غير المشروعة، الأمر الذي انتهى بتقسيم السودان عام ٢٠١١ عبر استفتاء شعبي في جنوب السودان[١].

وبالتبعية فقد تراجع التواجد الاقتصادي المصري بالقارة الأفريقية، مقارنة بالقوى الإقليمية والدولية السابق الإشارة إليها، والأهم هو مآل هذا التراجع على قضية حيوية كقضية مياه النيل وأزمة سد النهضة، حيث لم تستطع مصر إحداث تأثير يوجِّه الأمور لصالحها.

فيما يخصُّ الواردات المِصْريَّة من أفريقيا، فقد كانت منخفضة تمامًا خلال الفترة ما بين (٢٠٠٩-٢٠١٢)، وكان الاعتماد المصري على الدول الأفريقية كمستورد لمنتجاتها بنسبة ١٫٥% فقط، وهو ما أدَّى إلى تراجع الميزان التجاري بين مصر وأفريقيا مسجلًا قيمة سالبة، تقدَّر بحوالي ٦٫٥٢٣ مليون جنيه فقط[٢].

في الوقت نفسه توجد العديد من الشركات المِصْريَّة التي تمارس أنشطة اقتصادية في الدول الأفريقية، وتستثمر في المجالات المختلفة من أبرزها: شركة أوراسكوم تيليكوم، وكذلك شركة السويدي للكابلات التي بدأت نشاطها في أفريقيا عام ١٩٩٩، وهي تعمل في مجال الطاقة والكهرباء في كلٍّ من (غانا وزامبيا وكينيا ونيجيريا وسيراليون وأوغندا)[٣].

(١) محمد عز العرب، الدور الإقليمي المصري يحتاج إلى إعادة نظر، مرجع سابق.

(٢) تيكواج فيتر، تطوُّر السياسة الخارجيَّة المصريَّة تجاه أفريقيا، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

٣- الدائرة الإسلامية (إيران وتركيا):

● إيران:

كانت احتمالات امتلاك إيران أسلحة نووية، من أهمِّ المحدِّدات المؤثِّرة لسياسات دول المنطقة تجاه طهران بشكل عام. وقد اختلفت الآراء في الحالة المصرية حول الأمر، بين من يرون أن حدوث ذلك يمثِّل دعمًا للمصالح القومية فيما يتعلَّق بالأمن المصري، إذ إن إيران دولة إسلامية وامتلاكها لتلك الأسلحة يمثِّل عنصر توازن بالنسبة لإسرائيل، بما قد يقيِّد حريَّتها في التهديد بقوتها النووية، أو يدفعها إلى التفكير في نزع سلاحها النووي مقابل أسلحة إيران، وفي المقابل هناك اتجاه آخر يشير إلى أن حدوث ذلك يمثِّل تهديدًا للمصالح القومية المصرية، فسوف تكون القنبلة في النهاية إيرانية وليست إسلامية، كما أن إيران تستعرض قوتها بصورة تؤثِّر على المكانة المصرية[٤]. ولكن كما سبقت الإشارة كان الأخذ بالرأي الثاني، حيث اعتبار إيران تهديد والتنسيق مع قوى إقليمية أخرى خاصة السعودية لمواجهة هذا التهديد، وذلك على النحو المشار إليه سلفًا.

أما على المستوى الثقافي، فقد استمرَّ الطابع المذهبي عائقًا دون تطوير العلاقات الثقافية مع إيران، كما استمرَّ موقف الأزهر كما هو عليه، وقد دعم من ذلك التوجُّه سياسات إيران الطائفية بالإقليم.

● تركيا:

شهدت تركيا خلال فترة الثمانينيات العديد من المعارك السياسية والحكومات الائتلافية التي لا تلبث تتشكَّل حتى تنهار مما يمنع التفكير في استراتيجيات إنشاء العلاقة، وكانت فترة الاستقرار التي شهدتها تركيا في عهد تورجوت أوزال والذي امتدَّت من نهاية الثمانينات إلى أوائل التسعينيات[٥].

(٤) محمد عز العرب، الدور الإقليمي المصري يحتاج إلى إعادة نظر، مرجع سابق.

(٥) محمد إلهامي، العلاقات المصرية التركية: الجذور والثمار، مرجع سابق.

وخلال هذه الفترة قامت تركيا بدورها بتغيير سياستها نحو الشرق الأوسط في ظل حكم رئيس الوزراء تورجوت أوزال. ولكن بدلًا من تسهيل العلاقات الجيدة بين البلدين، لم تؤدِّ هذه التطوُّرات سوى إلى الكشف عن المنافسة بينهما على شرقي البحر الأبيض المتوسط. على سبيل المثال، أصيبت تركيا بخيبة أمل من عدم دعم مصر لأنقرة بشأن القضايا المتعلِّقة بقبرص، ومن جانبها، استاءت القاهرة من شراكة تركيا الوثيقة مع إسرائيل، والتي فاقت العلاقات المصرية-الإسرائيلية[١].

ومع وفاة أوزال عام ١٩٩٣ عادت تركيا إلى عصر الحكومات الائتلافية قصيرة العمر، وفي الأشهر المعدودة التي تولَّى فيها نجم الدين أربكان الحكومة حاول التقارب مع مصر ضمن مشروعه لتحالف الدول الإسلامية الثمان: تركيا، وإيران، وباكستان، وبنجلاديش، وإندونيسيا، وماليزيا، ونيجيريا، ومصر. وكما يبدو فإن مصر هي الدولة العربية الوحيدة ضمن هذا الحلف، وكان هذا المشروع يحمل أبعادًا مهمَّة في تغيُّر الموقف والموقع التركي، ولم يقدر له البدء لقصر الفترة التي قضاها أربكان قبل أن يطيح به انقلاب عسكري ناعم عام ١٩٩٧. ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم تم طرح سياسات جديدة[٢]، وكانت العودة إلى الشرق وفتح آفاق للعلاقات التركية العربية والإسلامية من أبرز التحولات التي شهدتها السياسة التركية الخارجية.

قضى الحزب خمس سنوات قبل أن ينجح في تنفيذ زيارة لحسني مبارك إلى أنقرة (٢٠٠٧)، والتي شهدت "إقامة حوار وشراكة استراتيجيَّيْن" يركزان على التعاون في مجال الطاقة والأمن الإقليمي، وقد بلغ عدد الاتفاقيات الموقَّعة بين مصر وتركيا ١٤ اتفاقية تجارية، لكن الأمر لم يتطوَّر قط إلى تنسيق سياسي كامل، حيث مخاوف السياسة المصرية من المرجعية الإسلامية للعدالة والتنمية التي أدَّتْ لاختلاف في وجهات النظر تجاه العديد من الملفات الإقليمية.

ومن ثم فإن الملف الأخطر الذي شكَّل أزمة مكتومة بين تركيا ومصر هو ملف القضية الفلسطينية التي شهدت تطورًا جديدًا بفوز هائل لحركة حماس في الانتخابات ٢٠٠٦ ثم سيطرتها على قطاع غزة المتاخم لمصر ٢٠٠٧، وهو أمر أزعج الجانب المصري، ومنذ ذلك الحين أصبح ملف غزة والمعابر من أهم نقاط الخلاف بين الجانبين المصري والتركي. هذا رغم تأكيد أنقرة الدائم أنها ليست بديلا لأحد ولا تحاول مزاحمة أحد في مساحات نفوذه، وأنها تدعم المجهود المصري والجامعة العربية في ملف المصالحة الفلسطينية أو ملف تثبيت الهدنة في قطاع غزة[٣].

لكن على الصعيد الاقتصادي كانت العلاقات بين البلدين جيدة نسبيًا وتطوَّرت العلاقات وتوطَّدت في فترة التسعينيات خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك نجم الدين أربكان لمصر عام ١٩٩٦، وهي الزيارة التي سعى خلالها لتكوين مجموعة الثماني سالفة الذكر[٤].

وبين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٣، ارتفع حجم التجارة بين مصر وتركيا من ٣٠١ مليون دولار إلى ٥ مليار دولار. كما أن الخطوط الجوية التركية، أضافت الإسكندرية والغردقة وشرم الشيخ إلى قائمة رحلاتها المباشرة من إسطنبول. وأتى النجاح الاقتصادي في تركيا ليجذب المصريين بصورة أكثر. فعلى الرغم من أن عدد السكان في مصر وتركيا مماثل تقريبًا -يُقدر بحوالي ٨٨ مليون في مصر وبحوالي ٧٨ مليون في

---

(١) سونر چاغاپتاي و مارك سيفرز، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط، مرجع سابق.

(٢) حول تطور رؤية العدالة والتنمية لمصر انظر:

- د.سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، أبريل ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/IbXWh

(٣) محمد إلهامي، العلاقات المصرية التركية: الجذور والثمار، مرجع سابق.

(٤) بسام رمضان، تركيا ومصر في ٢٥٠ عامًا «قلم الانفصال معلم على أردوغان» (تقرير) ، المصري اليوم، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/hkdLA

تركيا- إلا أن نصيب الفرد من "الناتج المحلي الإجمالي" في تركيا، والذي يبلغ حوالي ١٨٥٠٠ دولار، يفوق هذا النصيب في مصر، والذي يُقدَّر بحوالي ٣٨٠٠ دولار[١].

أما ثقافيًا، فقد حدث تقارب ثقافي بين الجانبين المصري والتركي في السنوات الأخيرة من عهد مبارك، وإن كان لصالح الثقافة التركية، على سبيل المثال: اتجاه العديد من الطلاب للبحث عن المنح الدراسية التركية، وانتشار المسلسلات التركية في هذا الوقت، فضلا عن اتجاه العديد من المصريين إلى اعتبار تركيا وجهة سياحية مميزة بالنسبة لهم.

٤-القوى الكبرى:

اتبع مبارك مع موسكو (وريث الاتحاد السوفيتي) ما يسمَّى سياسة "الباب الموارب" حيث اتَّسمت العلاقة بـ"التطبيع التدريجي"، كما جرى تتويجها بعد قطيعة استمرَّت نحو ٢٠ عامًا بزيارة وفد روسي برئاسة نائب وزير الدفاع حينذاك، أندريه كوكوشين، ليفتح ملف التعاون العسكري مع مصر مجددًا بداية من عام ١٩٩٥، ولتبدأ بعدها بنحو عامين عملية استيراد للدبابة الروسية "تي ٨٠٣٤"، إضافة لمروحيات ومعدات أخرى. وقام الرئيس فلاديمير بوتين في أبريل ٢٠٠٥ بزيارة عمل لمصر وأجرى مباحثات مع مبارك، وتمَّ التوقيع خلال هذه الزيارة علي بيان مشترك حول علاقات الصداقة بين البلدين والذي اتَّسم بالصفة الاستراتيجية، وجاءت الزيارة الرسمية الأولى لمبارك إلى روسيا في سبتمبر ١٩٩٧، وُقِّعَ خلالها البيان المصري الروسي المشترك وسبع اتفاقيات تعاون، ثم قام مبارك بعدها بزيارتين إلى روسيا عام ٢٠٠١ و٢٠٠٦ وأعدَّتْ خلالهما البرامج طويلة الأمد للتعاون في كافَّة المجالات[٢].

وبشأن الولايات المتحدة، فقد تطوَّرت السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وإن ظلَّت العلاقات ودِّية في شكلها العام، إلا أنها لم تُخْفِ ما تتضمَّنه من إمكانية الاختلاف والتباين، فبعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وما تبع ذلك من شكوك بعض الدول العربية حول مصداقية معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، خاصة مع تزايد الوضع تعقيدًا بعد مجزرة صابرا وشاتيلا، قرَّرت القيادة المصرية سحب السفير المصري في تل أبيب، وهو التصرُّف الذي أغضب دوائر صنع السياسة الأمريكية[٣].

أما قضية الديون العسكرية تجاه الولايات المتحدة والتي كانت قد بلغت عام ١٩٨٥ خمسة بلايين دولار وحيث كانت تمثل عبئًا على الاقتصاد المصري، فلم تكن العروض الأمريكية لحلِّ هذه المشكلة كافية لتخفيض هذا العبء حيث كانت تقتصر على خفض نسبي لفائدة الديون، بينما كانت مصر تتوقَّع نوعًا من الإعفاء من هذا الدين.

وفي أبريل ١٩٩٥ كانت مبادرة مبارك-آل جور، للمشاركة من أجل نمو العلاقات الثنائية بين البلدين في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والبيئة، وفي عام ٢٠٠١ توتَّرت العلاقات بعض الشيء بين البلدين حيث تبنَّت إدارة بوش الابن أجندة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط وتصاعد التوتر بالقبض علي الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي تمَّ توجيه تهمة تشوية سمعة مصر له، ووصل الأمر لربط جزء من المعونة الأمريكية لمصر بالإفراج عنه.

وفي عام ٢٠٠٥ توتَّرت العلاقات مرة أخرى بعد سجن المرشح الرئاسي وأحد معارضي النظام الدكتور أيمن نور، وفي عام ٢٠٠٧ كانت موافقة الكونجرس علي مشروع قانون تجميد ١٠٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر بسبب مطالبات واشنطن للقاهرة بإغلاق الأنفاق مع قطاع غزة وإعادة تأهيل الشرطة المصرية للتعامل مع حقوق الإنسان.

---

(١) سونر چاغاپتاي و مارك سيفرز، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط، مرجع سابق.

(٢) علاقات المصرية الروسية... من عبد الناصر إلى السيسي، مرجع سابق.

(٣) القاهرة – واشنطن... تعاون وشراكة استراتيجية، مرجع سابق.

لكـن في يونيـو ٢٠٠٩ بعـد ثمـاني سـنوات مـن العلاقـات المتوترة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، في أعقاب اعتـداءات الحـادي عشـر مـن سـبتمبر، قـام أوبامـا بإلقـاء خطاب إلى العالم الإسلامي من قاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة[1].

لكن لا يعني ما سبق من محطات توتُّر، أن السياسة المصرية قد اتَّخذت خطًّا عامًّا مخالفًا للأهواء الأمريكية، خاصة في الملفـات الإقليميـة الرئيسـية، وتحديـدًا مـا يتَّصـل بالقضيـة الفلسطينية والعلاقات مع إسرائيل.

وجـاءت ثـورة ينـاير ٢٠١١ لكـى تمثـل مرحلـة جديـدة في العلاقـات المصـرية الأمريكيـة، حيـث واجهـت السياسـة الأمريكية وضعًا جديدًا لم نتوقعه. ففي الأيام المبكرة للثورة تـردَّد الموقـف الأمريكـي في تأييـدها، ولكـن أمـام مـا لمسته واشنطن من قوة الدفع التي اكتسبتها الثورة، أعلنت تأييدها لها، بل طالب أوباما مبارك بالتخلِّي عن الحكم[2].

خاتمة:

مـرَّت السياسـة الخارجيـة المصرية منـذ ثـورة ١٩٥٢ بأكثـر مـن مرحلة، على نحو يعكس توجُّهات كل من الرؤساء الثلاثة الذين تعاقبوا عليها حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فاختلاف التوجهات أدَّى إلى اخـتلاف تقيـيم دلالات وأولـويات محـدِّدات السياسـة الخارجية. لنبدأ من توجُّه عبد الناصر الثوري الذي رأى من موقع مصـر وتاريخهـا منطلقًـا للعـب دور نشـط إقليميًّـا انطلاقًـا مـن شـعارات القومية والاشـتراكية، فنـادى بالوحـدة العربيـة وكانـت تجربة الوحدة مع سوريا، فضلًا عن دعم الثورات وحركات التحرُّر ليس فقط في الدائرة العربية وإنما في أفريقيا وآسيا كذلك.

كمـا مثَّلـت إسـرائيل مصـدر تهديـد الأمـن القـومي الأساسـي بالنسبة له، وعلى هذا الأساس حدَّد تحالفاته الإقليمية (وتأثَّرت سياسـته تجـاه تركيـا وإيـران بدرجـة كبيرة بعلاقاتهمـا بإسـرائيل)، قضـلًا عـن سياسـته تجـاه القـوى الكـبرى، حيـث العـداء مـع المعسـكر الغـربي الـداعم لإسـرائيل والاتجـاه شـرقًا، وهنـا كـان للمحدِّد الاقتصادي أثره، حيث وجد عبد الناصر في المعسكر الشـرقي داعمًـا لأهدافه التنموية على النمط الاشـتراكي. أيضًـا أدرك عبد الناصر أهمية مياه النيل فانتهج سياسة فاعلة في أفريقيا على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والثقافيـة، وهـذا يحسب له، وإن كانت تلك السياسة افتقدت المؤسسية الضامنة لاستمراريَّتها.

أما بالنسبة لأنور السادات، فقد رأى الأمور بشكل براجماتي مختلف، فهو انطلاقًا من مكانة مصر التاريخية والجغرافية اعتبر أنها لا يجب أن تربط مصيرها بأحد، فقط تكون متبوعة، وعلى هـذا انطلـق في مسيرة السـلام متغاضيًا عـن الأصـوات العربيـة والأفريقية الرافضة (ولم يعمل على تفادي العواقب)، كما أنه رأى في وضع مصر السياسي والاقتصادي ما يتطلَّب الاتجاه غربًا، فسياسـيًّا لا سـبيل للضـغط علـى إسـرائيل إلا عـبر الـولايات المتحـدة، واقتصـاديًّا اعتـبر السـادات أن الغـرب هـو الـداعم لسياسـاته الرأسمالية الانفتاحية، أما بشـأن سياساته تجاه إيران، فقد اختلفت تبعًا للنظام السياسي القائم هناك ومدى التقارب الفكري معه. ويمكن التفريق في الدور الخارجي لمصر بين عهدي عبد الناصر والسادات، أن الأول ذهب بالدور المصري إلى أبعد مـدى، فتجاوز سريعًا النطاق الإقليمي إلى الدائرة العالمية سواء بتأييد حركات التحرير والاستقلال عمومًا، أو بالمشاركة في تزعُّم حركة عدم الانحياز ومحاولة إلباسها ثوب قطب عـالمي ثالـث. بينما قصر الثاني محددات السياسة الخارجية المصرية في المصلحة المصرية على أضيق نطاق لها.

وأتـى مبـارك برؤيـة تتَّسـم بالسـكون وعـدم الحيويـة في أغلـب جوانبها، فهـو وإن حرص على استعادة علاقات مصر بالدائرة العربية، إلا أنه هناك العديد من المآخذ على تلك العودة هزيلة الأثـر في ظـل غيـاب الاسـتراتيجية، وليتكامـل مـع ذلـك إهمـال متعمَّد لأسباب شخصية للدائرة الأفريقية، هذا مقابل سياسات تابعة ومتخبِّطة تجاه الولايات المتحدة خاصة ما يتصل بالقضية الفلسـطينية ومجمـل الصـراع العـربي الإسـرائيلي، أمـا الـدائرة الإسلامية ممثلة في تركيا وإيران فيمكن القول إن الجميع لم يحسن توظيفهـا فيمـا يخدم المصـالح المصرية بـل ومجمـل مصـالح دوائـر الحركـة الخارجيـة لمصـر، حيـث غلـب الطـابع التنافسـي الأقـرب للصـراع، وبالتـالي عـدم التنسـيق صـوب القضـايا الاسـتراتيجية كالقضية الفلسطينية ومسائل مصادر الطاقة.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

وأصبح الدور الإقليمي لمصر برمَّته ليس مطروحًا على أولويات الرأي العام الداخلي، نتيجة لضغوط الحياة الاقتصادية والأوضاع المعيشية المباشرة، واستمرَّ هذا حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حين تعاظمت التطلُّعات على مختلف المستويات. حيث إن قوة الدولة لا تتجزَّأ، بداية من القوة العسكرية وحتى وضع المؤسسة التعليمية، والحالة الصحفية والإعلامية، وهذا هو السبيل لتبنِّي سياسة خارجية على معيار من الرشادة، قوامه المأسسة والانحياز إلى القضايا الإنسانية[١].

*****

(١) د.أحمد يوسف، هوامش على دفتر الدور الإقليمي لمصر، مرجع سابق.

وحول سبل تفعيل السياسة الخارجية انظر:

عمرو عبد العاطي، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير: بين الاستمرارية والتغيير، سياسات عربية، العدد ٣، يوليو٢٠١٣، ص٩٠-٩١.

تحولات التكوينات المجتمعية



تطور الدساتير المصرية ١٩٥٢-٢٠١١

مروة سمير(*)

مقدمة

لم يكن غريبا أو طارئًا تدخُّل الجيش المصري في الحياة السياسية المصرية، بالإضافة لمهامه العسكرية، حيث كان الجيش ركنًا مهمًّا -أو للدقة الركن الأهم- في بنية الدولة المصرية منذ تأسيسها على يد محمد علي باشا، وتمحورت بنية الدولة ومؤسساتها حوله، وطوال عهد أسرة محمد علي، تمَّ حل الجيش خلالها ثلاث مرات وإعادته في كل مرة بهدف تعضيد ملك الأسرة أو القيام بدور في السودان لمصلحة الاحتلال الإنجليزي وصولًا للثورة العرابية وانكسارها، ولحظة معاهدة ١٩٣٦ في ظل حكومة الوفد ودخول أفراد من الشعب المصري في المنظومة العسكرية وتعرُّض الجيش لهزَّتين قويَّتين في حادثة فبراير ١٩٤٢ وحرب فلسطين ١٩٤٨، وكان لفساد الحياة السياسية وسوء استغلال النظام لصلاحياته الأثر الكبير في تحطم آمال الشعب في أن النظام الملكي في صورته وبممارساته تلك لا يمكن أن يصل إلى تحقيق الاستقلال والجلاء.

وبالتبعية؛ تحطَّمت هيبة الدستور والقانون والنظام السياسي الذي أطرت له ثورة ١٩١٩ ونتائجها، والتي تم استخدامها كمسوّغ شرعي للتلاعب من قبل الملك، بالإضافة إلى سوء استخدام الصلاحيات الممنوحة له بموجب دستور ١٩٢٣ وإقصاء الأغلبية من السلطة بعد كل الحراك الذي صاحب ثورة ١٩١٩ وما بعدها.

وبلغ هذا الاضطراب ذروته في أواخر حكم الملك فاروق مع فرضه حكومات على رأسها رؤساء وزراء من الأقليات السياسية، وما نتج عن ذلك من فجوة عظيمة بين النظام من جانب، وبين الشارع والقوى السياسية "الإخوان والشيوعيين" من جانب آخر، وعدم قدرة النظام على استيعابها.

فصار هناك خطَّان متوازيان لا يلتقيان: خط السلطة وما حولها من النخب السياسية، وخط القوى السياسية الملتحمة مع الشعب بالإضافة إلى مطالب الأخيرة، فكان لا بدَّ من حدوث شيءٍ ما يغيِّر تلك المعادلة ويسمح للقوى على الهامش بمساحة وشرعية للفعل وإعادة بناء نظام بعقد اجتماعي جديد وبظهير شعبي جديد.

أولًا- دستور ١٩٥٤:

الخلفية السياسية لإصداره:

في كافَّة المجتمعات عندما تحدث حركة للإطاحة بالنظام وإقامة غيره، فإن هذه الحركة يجب أن تكون شاملة وحاسمة، بحيث يترتَّب عليها الإنهاء الجذري والقطيعة مع ما سبقها، وهذا ما أكَّدته حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وإن كان سبقها انهيار النظام من الداخل وتآكله بحكم الزمن والمتغيِّرات الداخلية والخارجية وعدم قدرته على استيعابها.

وعلى ذلك تمت السيطرة على السلطة بسهولة لم يكن يتوقَّعها حتى من قاموا بالحركة، واستعانوا بأهل الخبرة من النظام السابق ليكونوا جسرًا للنظام الجديد، ولم يبد أي من الأطراف السياسية القديمة مقاومة لهذا الحراك بسبب العداء الطويل للملك ونظامه وسلوكه معهم كأغلبية لم تستطع ممارسة دورها التي كانت تُنتخب لأجله.

وكان التفكير في الدستور الذي سيكون أساس الشرعية والعقد الإجتماعي، فهل سيكون مجرد التعديل على ما سبق أم وضع دستور جديد بفلسفه مغايره تتناسب مع التغيرات الجذرية التي طرأت على الحياة السياسية ولاعبيها.

(*) باحثة حاصلة على ماجستير شريعة وقانون.

كان دستور ٥٤ مشروع لم يتكمل حيث أن طول مدة تحضيره لمدة عام ونصف كانت قد حسم فيمها الصراع السياسي لصالح مجلس قيادة الثورة وليس لصالح الحياة الحزبية، وذلك للعديد من الأسابا أهمها أن الدستور تجاهل الوضع السياسي بعد يوليو ٥٢ وخلع الملك من اختلال الأوضاع السياسية واختلال في موازين القوى السياسية السابقة على قيام الثورة؛ أما من حيث المضمون فكان ذلك المشروع تنقيح لدستور ١٩٢٣ الملغي حيث عالج الثغرات في الأخير ولذلك لم يكتب له الظهور تحت قيادة راغبة في تولي السلطة منفردة وليس منحها للشعب.

أ) مضمون دستور ١٩٥٤:

١- الأحكام العامة في مواد الدستور:

تبنَّى مشروع دستور لجنة الخمسين مبدأ "الجمهورية البرلمانية"، ثم أورد الموادَّ الخاصَّة بالحريات العامة وضمانات الأفراد، فالنص الخاص بالمساواة بين المصريّين في الحقوق والواجبات العامة لا يحظر فقط التمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو العقيدة، بل أيضًا عدم التمييز بينهم بسبب الآراء السياسية والاجتماعية (المادة ٣).

وتحظر (المادة ٧) إبعاد أي مصري من بلاده أو منعه من العودة إليها، كما تحظر (المادة ٨) إلزام المصري بالإقامة في مكان معين إلا بحكم من القاضي، وينفرد المشروع في (المادة ٩) منه بالنصِّ على إلزام الدولة بالتعويض عن أخطاء العدالة، إذا تمَّ تنفيذ العقوبة بناء على حكم جنائي نهائي ثبت خطأه، ونصَّ في (المادة ٢٠) على حظر المحاكمات أمام محاكم خاصة أو استثنائية وحظر محاكمة المدنيّين أمام محاكم عسكرية[1]. ولم يقيِّد الدستور هذه الحريات إلا في حالات مخصوصة كالقبض في حالة التلبُّس وشرط لذلك سماح القانون وإذن القاضي دون أن يخول السلطة التنفيذية وحدها أمرًا ما (المادة ١٤والمادة ١٥).

وبالنسبة للحريات الجماعية، أطلق المشرّع حرية الصحافة والطباعة ومنع تقييدهما بأي قيد ومنع فرض الرقابة عليها وحظر إنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها أو مصادرتها بالطريق الإداري (المادة ٢٦).

وأباح حرية الاجتماع ومنع الشرطة من حضور الاجتماعات ولم يقيِّدها إلا بأن تكون لغرض سلمي ودون حمل السلاح وأباح المواكب والمظاهرات في حدود القانون (المادة ٢٩) وأباح تأليف الجمعيات والأحزاب دون سابق إنذار ما دامت الوسائل والغايات سلمية وأن تكون الأحزاب بعيدة عن النفوذ الأجنبي وخصَّ المحكمة الدستورية بالفصل في كلِّ ما يتعلَّق بهذه الأوضاع من منازعات (المادة ٣٠)[2].

٢- النصوص السياسية "الخاصة بنظام الحكم":

يتعلَّق الفصل الثاني من الباب الثاني برئيس الجمهورية، وفي الدستور هو رئيس الدولة فقط، وليس رئيس السلطة التنفيذية، ويشترط ألا يقل عمره عن ٤٥ سنة، وينتخب من هيئه مكونة من أعضاء مجلس النواب والشيوخ مضافًا إليهم أعضاء الهيئات المحلية العاملون يوم انتهاء مدة الرئيس السابق، وعلى العكس من كل الدساتير المصرية السابقة واللاحقه فإن دستور ٥٤ ينص في (المادة ٩٤) على المسؤولية الجنائية لرئيس الجمهورية في حالة الخيانة العظمى وانتهاك حرية الدستور واستغلال النفوذ، وبالإضافة إلى الجرائم الأخرى التي يعاقب عليها القانون، على أن يكون اتهامه بقرار من أحد مجلسي البرلمان، وتكون محاكمته أمام المحكمة الدستورية العليا، فإن أُدين عُزل من منصبه.

أما المادة المحورية في هذا الفصل فهي (المادة ١١) والتي تنص على أن رئيس الجمهورية يتولَّى جميع سلطاته بواسطة الوزراء، وتوقيعاته في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقِّع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصُّون، وأوامره شخصية كانت أو كتابية لا تعفي الوزراء من المسؤولية بحال، وهو

(١) ماهر حسن، حكاية الدساتير المصرية في مائتي عام، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣)، ص ٢٤٨.

(٢) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ص ٩٨-١٠١.

لا يستقل إلا بسلطة تعيين رئيس مجلس الوزراء أو إعفائه على أن يستشير ممثِّلي الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى تعيين أعضاء مجلس الشيوخ الذين يكون اختيارهم عن طريق التعيين، فهو باختصار وفقًا لمشروع الدستور يملك ولا يحكم، وربما كان أهم ما يتضمَّنه الباب التاسع النص على تحصين بعض مواده ضدَّ التعديل وهي المواد الخاصة بمبادىء الحرية والمساواة وشكل الحكومة والنظام الجمهوري النيابي البرلماني[1].

٣- النصوص الاقتصادية:

نصَّ الدستور على أن النشاط الاقتصادي الخاص حر ولكنه أورد على هذا المبدأ قيودًا كثيرة بقصد تحقيق التوافق بين النشاط الاقتصادي العام والخاص، حيث قيَّد الدستور مبدأ الحرية بعدم الإضرار بالصالح العام أو الاعتداء على حرية الأفراد أو كرامتهم (المادة ٨)، كما قرَّر ضرورة تنظيم الاقتصاد القومي وفقًا لخطط مرسومة تهدف إلى تنمية الإنتاج وهذا هو نظام الاقتصاد الموجَّه (المادة ٧)، وإعمالًا لفكرة القضاء على التحكُّم أو السيطرة أورد الدستور نصوصًا خاصَّة لمنع استخدام السلطة العامة للاستغلال أو لتحقيق كسب مادي، فحرَّم على أعضاء مجلس الأمة التعيين في مجالس إدارة الشركات في أثناء مدَّة عضويَّتهم (المادة ١١٥)، كما حرَّم عليهم التعاقد مع الدولة من أجل بيع أو شراء أو تأجير أموال مملوكة لهم أو للدولة (المادة ١١٧)، كما أورد نصًّا مماثلًا بشأن رئيس الجمهورية، فلا يجوز له أن يزاول مهنة حرَّة أو عملًا تجاريًّا أو صناعيًّا أو أن يشتري أو أن يستأجر شيئًا من أموال الدولة أو يؤجِّرها أو يبيعها شيئًا من أمواله (المادة ١٢٥).

ونصَّ أيضًا على حماية الملكية الصغيرة (المادة ٤٣) وحماية المستأجرين من الملَّاك (المادة ١٤) وحماية العمَّال من أرباب الأعمال (المادة ٥٤)، وجعل الدستور من العمل حقًّا للمصريّين تُعنى الدولة بتوفيره (المادة ٥٢) ونصَّ على أن التضامن الاجتماعي أساس المجتمع المصري وألزم الدستورُ الدولة بكفالة التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية وجعل العدالة الاجتماعية أساسًا للضرائب والتكاليف العامة[2].

ثانياً- دستور ١٩٥٦

أ) <u>الخلفية السياسية لإصداره</u>

نظرًا لأن مشروع دستور ١٩٥٤ لم يحقق أهداف ضباط حركة ١٩٥٢، وأنه لم يكن يرضيهم أن تظل القوى السياسية متحكمة في المشهد السياسي وأن يعودوا لثكناتهم، بل إنهم أصدروا دستورًا مؤقتًا، مما يشير إلى وجود نية لعدم تفعيل هذا المشروع، كما أنهم لم ينضموا للجنة الخمسين التي التأمت لصياغته، لذلك لم يُعمل به وتمَّ العدول عنه، فعهد رئيس الجمهورية إلى المكتب الفني بإعداد مشروع دستور يحقق أهداف الثورة، وبالفعل قام المكتب الفني لرئيس الجمهورية بإعداد مشروع دستور جديد تمَّ عرضه على مجلس قيادة الثورة ثمَّ على مجلس الوزراء لنظره وإبداء الرأي فيه.

وقد أُجري استفتاء شعبي على هذا الدستور بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٥٦ وأصبح ساريًا من هذا التاريخ، وبناءً على ما سبق يُعتبر دستور ١٩٥٦ قد صدر عن طريق الاستفتاء الشعبي بعد أن وضعته لجنة معيَّنة من قبل الحكومة. ولم يستمرَّ العمل بهذا الدستور طويلًا، إذ لم يزدْ عمره على سنةٍ وثمانية أشهر وذلك بسبب الوحدة التي تمَّتْ بين مصر وسوريا في ٢١ فبراير ١٩٥٨، حيث انتهى العمل به منذ ذلك التاريخ[3]. وعلى أساس هذا الدستور تمَّ تشكيل أول

---

(١) ماهر حسن، حكاية الدساتير المصرية في مائتي عام، مرجع سابق، ص ٢٥٢ .

(٢) د. ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ٢٩٨.

(٣) انظر:

- د. يحيى الجمل، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤)، ص ١٠٩.
- د. أحمد محمد أمين، الدساتير ومشروعات الدساتير في مصر، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ١٢٥.

مجلس نيابي في ظلِّ ثورة ٢٣ يوليو وبدأ جلساته في ٢٢ يوليو عام ١٩٥٧ وقد أطلق عليه اسم مجلس الأمة واستمرَّ هذا المجلس حتى ١٠ فبراير عام ١٩٥٨[(١)].

ب) مضمون الدستور:

١- النصوص السياسية:

نصَّ الدستور في مادته الأولى على أن مصر جمهورية ديمقراطية وعلى أن شعبَها جزءٌ من الأمة العربية، وهذا النص يقرِّر أمرين بالغي الخطورة في التطور السياسي المصري، أولهما، تقرير الجمهورية وتأكيدها حيث لم يكن هناك احتمال غير ذلك بعد أن أُلغيت الملكية وأما ثانيهما، أكَّد على الانتماء العروبي لمصر، وذلك بحكم الاتجاهات القومية التي تبنَّاها النظام في الحقبة الناصرية [(٢)].

وقد تبنَّى هذا الدستور مبدأ الجمهورية الرئاسية، حيث يتمُّ اختيار رئيس الجمهورية بالاستفتاء الشعبي العام، وهو الذي يتولَّى السلطة التنفيذية ويعيِّن الوزراء ويرأس مجلسهم، ويضع السياسة العامة للدولة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وهو القائد الأعلى للجيش ورئيس مجلس الدفاع ويعيِّن القائد العام.

أما السلطة التشريعية فيتولَّاها مجلس الأمة الذي يتشكَّل بالانتخاب العام السِّرِّيِّ المباشر، ويراقب المجلس أعمال السلطة التنفيذية، والرقابة هنا محدودة بكون المجلس يملك سحب الثقة من أحد الوزراء دون أن تقوم مسؤولية تضامنيَّة للوزارة كلها أمام المجلس، لأن رئيس الجمهورية هو رئيس الوزراء المستفتى عليه مباشرة من الشعب، فلا يملك مجلس الأمة إزاءه سلطانًا، ورئيس الجمهورية أيضًا له حلُّ مجلس الأمة.

ومن جهة أخرى أورد الدستور في (المادة ١٩٢) منه "أن المواطنين يشكِّلون اتحادًا قوميًّا، وتبيَّن طريقة تكوين الاتحاد بقرارٍ من رئيس الجمهورية، ثم قرَّر أنه يتولَّى الإتحاد القومي الترشيح لمجلس الأمة" وبهاتين العبارتين تمَّ للسلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الجمهورية استيعاب المجلس التشريعي، إذ صار الرئيس هو من يقيم المؤسَّسة التي تملك وحدها اختيار المرشَّحين لعضوية المجلس، فضلًا عن سلطة الرئيس في حلِّ المجلس، والقاعدة أن من ملك التعيين والعزل فقد ملك الإرادة أو على الأقل أحاط بها[(٣)].

٢- النصوص الاقتصادية:

نص الدستور على أن ينظِّم الاقتصاد القومي بواسطة خططٍ مرسومة تراعَى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية، وتهدف إلى تنمية ورفع مستوى المعيشة (المادة ٧) ، ونصَّ على حرية النشاط الاقتصادي الخاص على ألَّا يضرَّ بمصلحة المجتمع (المادة ٨)، ونصَّ على عدم جواز التعارض في استعمال رأس المال مع الخير العام للشعب (المادة ٩).

وحمى الملكية العامة ونصَّ على أن لا تُنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقًا للقانون (المادة ١١)، وفيما يتعلَّق بالملكية الزراعية عيَّن القانون الحدَّ الأقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الإقطاع وأنه لا يجوز لغير المصريِّين تملُّك الأراضي الزراعية إلا في الأحوال التي يبيِّنها القانون (المادة ١٢)، ويحدِّد القانون وسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة (المادة ١٣)، وينظِّم أيضًا القانون العلاقة بين ملَّاك العقارات ومستأجريها (المادة ١٤).

ثالثًا- دستور ١٩٥٨:

أ) الخلفية السياسية لإصداره:

بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ فبراير عام ١٩٥٨ بتوقيع ميثاق الجمهورية المتَّحدة من قبل الرئيس

---

(١) ماهر حسن، حكاية الدساتير المصرية في مائتي عام، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

(٢) د. يحيى الجمل، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية، مرجع مرجع سابق، ص ١١٠.

(٣) انظر:

- طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ١٠٦.

- د. أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣)، ص ١٣٥.

جمال عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي، اختير عبد الناصر رئيسًا كما اختيرت القاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة، ونظرًا لقيام الوحدة ألغي دستور ١٩٥٦ وصدر دستور مؤقَّت للجمهورية المتَّحدة في مارس ١٩٥٨، وبمقتضى دستور الوحدة تمَّ تشكيل مجلس أمة مشترك بواقع ٤٠٠ عضو من مصر و ٢٠٠ عضو من سوريا[١]. ولقد جاء هذا الدستور وجيزًا وجاءت أحكامه تلخيصًا لنصوص دستور ١٩٥٦ إلا أنه لم يستمرَّ طويلًا فقد انفصلت سوريا عن مصر في انقلاب عسكري في سوريا، وترتَّب على ذلك انقضاء العمل بهذا الدستور[٢].

ب) مضمون الدستور:

جاء هذا الدستور في ٧٣ مادة، وتمثَّلت أهم خصائصه في أنه تضمَّن الأُسُسَ الاجتماعية والاقتصادية لتوجُّهات دولة الوحدة وعمل على السعي لإقامة نظام العدالة الاجتماعية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي واستبعد تعدُّد الأحزاب وأكَّدَ على التوجُّه القومي ومنح سلطات وصلاحيات واسعة للرئيس حيث يُعتبر هو رئيس السلطة التنفيذية وهو الذي يعيِّن ويعزل نوابه والوزراء ونوابهم ويقوم بوضع السياسة العامة (المواد ٤٤ - ٤٧) وقد استمرَّ العمل به حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١[٣].

(١) انظر:

- د. أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص ١٤٠.

- د. ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٣٤.

- ماهر حسن، حكاية الدساتير المصرية في مائتي عام، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

(٢) د. أحمد محمد أمين، الدساتير ومشروعات الدساتير في مصر، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٣) انظر:

- طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ١٠٧.

- ماهر حسن، حكاية الدساتير المصرية في مائتي عام، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

رابعًا- دستور ١٩٦٤:

أ) الخلفية السياسية لإصداره:

نشأ هذا الدستور كدستور مؤقَّت لحين وضع دستور دائم، وقد أعلنه رئيس الجمهورية في ٢٣ مارس ١٩٦٤ بعد أن وضعته الحكومة، ليُعمل به من يوم الأربعاء الموافق ٢٥ مارس ١٩٦٤ ولتصبح نصوصه أساسًا للنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة، وقد استحدث الدستور منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية[٤].

ويعتبر هذا الدستور أكثر دساتير الحقبة الناصرية تعبيرًا عن تصوراتها الأيديولوجية والتنظيمية لكلٍّ من الدولة والمجتمع، وقد عكست التجارب الدستورية المتتالية تطوُّر مسار ثورة يوليو من إلغاء الملكية وبداية الجمهورية وما استتبعه ذلك من تحول مفاهيم الديمقراطية الحزبية التي سادت قبل يوليو انتهاءً إلى نظام رأسمالية الدولة الذي سُمِّيَ بالنظام الاشتراكي وفق التجربة الناصرية القومية.

ب) مضمون الدستور:

١ — النصوص السياسية:

نصَّت المادة الأولى من دستور ١٩٦٤ على أن "الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة"، كما نصَّ على أن "الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي المصري ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة للثورة والحارسة على قيم الديمقراطية" (المادة ٣).

جاء بالباب الرابع من هذا الدستور المعنون "نظام الحكم" النص على أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويباشر

(٤) انظر:

- د. أحمد محمد أمين، الدساتير ومشروعات الدساتير في مصر، مرجع سابق، ص ١٧٥.

- د. يحيى الجمل، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص ١١٤.

اختصاصاته على النحو المبين في هذا الدستور، ويتولَّى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على النحو المبيَّن في الدستور، حيث يضع السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية مع إشرافه على تنفيذها، ويختص وحده بتعيين رئيس الوزراء والوزراء وسلطة إعفائهم من مناصبهم، الأمر الذي يبدو معه أن مفهوم المشاركة بين رئيس الجمهورية والحكومة أمر مشكوك فيه من الزاوية العملية، وأيضًا له سلطة اقتراح القوانين والاعتراض عليها وله سلطة إصدار قرارات لها قوة التشريع في فترات حل البرلمان، كما قرَّر أن للبرلمان سلطة تفويض رئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية بإصدار قرارات لها قوة القانون على أن يكون التفويض محدودًا زمنيًّا وموضوعيًّا، ولرئيس الجمهورية أيضًا سلطة إعلان حالة الطوارئ، وسلطة إصدار القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة.

وعلى نفس النهج فرئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله سلطة إعلان حالة الحرب بعد موافقة مجلس الأمة، وإبرام المعاهدات ثم إبلاغ البرلمان بها، بالإضافة أن له سلطة تعيين ١٠ أعضاء في مجلس الأمة "البرلمان"، وسلطة دعوة مجلس الأمة للانعقاد، فضلًا عن سلطته في حلِّ مجلس الأمة؛ ليتبيَّن الوزن النسبي الثقيل لمنصب رئيس الجمهورية داخل التكوين المؤسَّسي لهيكل الدولة المصرية في الدستور.

وفي هذا نتحدَّث عن مركز سياسي سلطوي شديد الفاعلية لرئيس الجمهورية دون أن يُحاط هذا المنصب بأيِّ ضمانات أو ضوابط تحدُّ من هذه السلطات فائقة الإتساع، وعلى هذا فلم يوجد دستور ١٩٦٤ مؤسَّسة رئاسية، وإنما أوجد رئيسًا فحسب ولا يقع على عاتقه أيُّ نوعٍ من المسؤولية.

٢ — النصوص الاقتصادية:

نص دستور ١٩٦٤ على أن الشعب يسيطر على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها وفقًا لخطة التنمية التي تضعها الدولة لزيادة الثروة (المادة ١٢) وعند تعيينه لأنواع الملكية قرر أن تكون على الأشكال التالية:

- ملكية الدولة: أي ملكية الشعب وذلك بخلق قطاع عام قوي وقادر يقود التقدم في جميع المجالات، ويتحمَّل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية.
- ملكية تعاونية: أي ملكية كل المشتركين في الجمعية التعاونية.
- ملكية خاصة: قطاع خاص يشترك في التنمية في إطار الخطة الشاملة من غير استغلال.

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة، مسيطرة عليها كلها (المادة ١٣).

ويستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي (المادة ١٤)[1]، وللأموال العامة حرمة وعلى المواطنين حماية ودعم ملكية الشعب باعتبارها أساسًا للنظام الاشتراكي (المادة ١٥)، ويعيِّن القانون الحدَّ الأقصى للملكية الزراعية ووسائل حماية الملكية الزراعية الصغيرة (المادة ١٧).

خامسًا— دستور ١٩٧١:

أ) الخلفية السياسية للدستور:

كان دستور ١٩٦٤ المؤقَّت قد نصَّ على أن يبدأ العمل به ابتداءً من يوم الأربعاء الخامس والعشرين من مارس ١٩٦٤ بعد طرحه على الاستفتاء، غير أن ظروف العدوان في يونيو ١٩٦٧ عرقلت إصدار الدستور الدائم، وذلك على الرغم مما جاء في بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ من تقرير للمبادئ الأساسية التي يتعين أن يطويها الدستور الذي أعلن عبد الناصر أنه سوف يصدر بعد إزالة العدوان.

ثم ما لبث الوضع السياسي أن تبدَّل بوفاة الرئيس عبد الناصر وخلافة الرئيس السادات له، وبحكم ما اتَّخذه من

(١) عماد البشري ، نظر في النظام الدستوري المصري الحديث، موقع المحكمة الدستورية العليا، مجلة المحكمة، العدد ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ ، تاريخ الإطلاع ٢٤ أغسطس ٢٠١٩، الساعة ٧:٤٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/J3Sur

إجراءات عدَّها هو تصحيحًا لمسار ثورة يوليو، فقد عجَّل بوضع دستور مصر الدائم، وذلك من خلال تشكيل مجلس الأمة للجنة تحضيرية من بعض أعضائه، استعانت بدورها بعدد من رجال القانون والقضاء والفكر وقامت بوضع مشروع للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الدستور وليمرَّ بعد ذلك هذا الدستور بسلسلة من الإجراءات المتعلِّقة بصياغته. وقد انتهت إلى إعداد مشروع متكامل عرض على الشعب للاستفتاء العام في ١١ سبتمبر ١٩٧١ ووافق عليه وأصدره رئيس الجمهورية بناءً على هذا[١].

ويعدُّ هذا الدستور أطول الدساتير المصرية عمرًا، وبمقتضاه جرت انتخابات مجلس الشعب الذي عقدَ أول جلساته في ١١ نوفمبر ١٩٧١، وهو أول مجلس يستكمل مدَّته الدستورية بعد ١٩٥٢، وهي خمس سنوات كاملة، ويطلق على هذه المرحلة "حقبة التعدُّدية السياسية المقيَّدة" حيث شهدت عملية التحول من تنظيم شرعي وحيد للبلاد خلال فترة الخمسينيَّات والستينيَّات وحتى منتصف السبعينيَّات، إلى نظام المنابر ثم إلى نظام التعدُّدية الحزبية.

ويؤخذ على دستور ١٩٧١ أنه تمَّ وضعه من قبل لجنة حكومية وليس جمعية تأسيسيَّة، وأن نصوصه لم تتحْ لها الفرصة الكافية للمناقشة العلنية، كما يؤخذ عليه توسيعه لسلطات رئيس الجمهورية وتركيزها في يديه وجعله حكمًا بين السلطات مع تخويله سلطات استثنائيه حدَّدتها المادة ٧٤ وغيرها.

وقد عانىَ دستور ١٩٧١ منذ مولده من فجوات واضحة بين نصوصه وبين التطورات على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال ظلَّتْ نصوصه تؤكِّد على المفاهيم الاشتراكية رغم سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتْها الدولة، وقد خضع للتعديل ثلاث مرات في أعوام ١٩٨٠ و٢٠٠٥ و٢٠٠٧، ويتكوَّن الدستور من ديباجة و٢١١ مادة في سبعة أبواب، وهو دستور مدوَّن وجامد لأنه يستلزم لتعديل أحكامه إجراءات خاصة أشدَّ من إجراءات تعديل القوانين العادية[٢].

ب) مضمون الدستور:

١- النصوص السياسية:

ينصُّ الدستور على أن مصر دولة بسيطة موحَّدة، فإقليمها واحد وشعبها واحد ولها دستور واحد والسلطة السياسية فيها واحدة، وكذلك السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

وفيما يتعلَّق بنظام الحكم، فقد جاء فيه أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ونظام الحكم فيها جمهوري منذ إلغاء الملكية، فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية يُختار بالاستفتاء الشعبي، وهو ديمقراطي نيابي، بمعنى أن الشعب لا يحكم نفسه بنفسه مباشرة وإنما عن طريق نواب يختارهم.

وهناك بعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة فيه من أهمها ما تنص عليه (المادة ١٥٢) من أنه لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل العامة التي تتَّصل بمصالح البلاد العليا، وكذلك فإن حلَّ مجلس الشعب لا يكون إلا بعد الرجوع إلى الشعب واستفتائه (المادة ١٢٦ والمادة ١٢٧). وقد أكَّد الدستور على الانتماء للقومية العربية والإيمان بوحدة الأمة العربية في الفقرة الثانية من المادة الأولى.

ونصَّ على أن دين الدولة هو الإسلام ولغتها الرسمية هي العربية، كما نصَّ على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهذه الفقرة لم تكن موجودة في الدساتير السابقة، كما أنها كانت محلَّ تعديل دستوري في عام ١٩٨٠، حيث أضيفت "ال" إلى كلمتي "مصدر" و"رئيسي"، وعلى هذا فإن دستور ١٩٧١ من الدساتير

(١) انظر:

- عماد البشري، المرجع السابق.
- د. أحمد محمد أمين، الدساتير ومشروعات الدساتير في مصر، مرجع سابق، ص ٢٠١.

(٢) ماهر حسن ، حكاية الدساتير المصرية في مائتي عام، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

التي أبرزت الدين ونصَّتْ عليه صراحة وذلك على خلاف الدساتير الأخرى التي لم يرد فيها ذكر الدين . وقد أعطى الدستور السيادة للشعب وحده ، فهو وحده صاحبها وهو مصدر جميع السلطات ويمارسها على النحو المبين في الدستور[١].

٢-النصوص الاقتصادية:

حدَّد الدستور الأساس الاقتصادي لمصر وهو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويؤدِّي إلى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمي الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة (المادة ٤).

وعرَّف الدستور "الملكية" بأنها الملكية العامة للشعب، أما الملكية التعاونية فهي ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية (المادة ٣١)، وتتمثَّل الملكية الخاصة في رأس المال غير المستغل، ولا بدَّ أن تكون للملكية الخاصة وظيفة اجتماعية تؤدِّيها في خدمة الاقتصاد القومي، ولا يجوز أن تتعارض مع الخير العام للشعب (المادة ٣٢). وهكذا يقيم الدستور توازنًا بين حرمة الملكية العامة واحترام الملكية الخاصة في إطار من النظام الاشتراكي الذي يجعل من الشعب رقيبًا على كل صور الملكية[٢].

سادسًا- التعديلات الدستورية:

أ) تعديلات ٢٠٠٥:

في سنة ٢٠٠٥ عُدِّلَ الدستور لينظِّم اختيار رئيس الجمهورية بانتخابات مباشرة، فيما عُرف بتعديل (المادة ٧٦)، والتي جرتْ على إثرها أول انتخابات رئاسية في مصر، وكانت قد تصاعدت حدَّة الأصوات المطالبة بإصلاحات ديمقراطية مع بداية عام ٢٠٠٥ وتراوحت مطالبها بين إدخال تعديلات على البنية الدستورية والتشريعية للحياة السياسية في مصر ومعارضة التجديد للرئيس السابق حسني مبارك لفترة رئاسية خامسة.

ففي فبراير ٢٠٠٥ أعلن الرئيس السابق مبارك عن مبادرة لتعديل (المادة ٧٦) من الدستور، بحيث يكون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب، بدلًا من اختيار رئيس الجمهورية بطريق الاستفتاء.

ووفقًا لنصِّ (المادة ١٨٩) تقدَّم الرئيس بطلبٍ إلى مجلس الشعب بشأن التعديل المذكور وبإضافة مادة جديدة برقم (١٩٢ مكررًا) التي تمَّ في ضوئها تغيير مسمَّى الاستفتاء إلى الانتخاب في كل المواد التي ترتبط باختيار رئيس الجمهورية، وقد أقرَّ مجلس الشعب في ١٠ مايو ٢٠٠٥ تعديل (المادة ٧٦) بعد موافقة ٤٠٥ من الأعضاء على هذا التعديل، وطرحت للاستفتاء في ٢٥ مايو من نفس العام وجاءت الموافقة عليها بنسبة بلغت ٨٣% من إجمالي المشاركين في الاستفتاء.

وأصبح نص المادة بعد التعديل "اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر ويلزم لقبول الترشيح أن يؤيد المتقدِّم للترشيح مئتان وخمسون عضوًا على الأقل من الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على أن لا يقلَّ عدد المؤيِّدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربعة عشرة محافظة على الأقل.

وللأحزاب السياسية تقديم مرشحين لرئاسة الجمهورية فإنه يشترط أن يكون مضى على تأسيسها خمسة أعوام متَّصلة، مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة ٥%

---

(١) انظر:

- د. جورجي شفيق ساري، أصول وأحكام القانون الدستوري، (المنصورة: كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١٩٩٨)، ص ١٦٥.
- د. عيد أحمد الغفلول، النظام الدستوري لجمهورية مصر العربية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٣٥.
- د. يحيى الجمل، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية، مرجع السابق، ص ١٢٩.

(٢) د. يحيى الجمل، المرجع السابق، ص ١٣٧.

على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلسي الشعب والشورى وأن يكون مرشحهما أحد أعضاء هيئتها العليا وفقًا لنظامها الأساسي، ومضى على عضويَّته في هذه الهيئة سنة متَّصلة على الأقل.

استثناء ممَّا سبق يجوز لكلِّ حزب سياسي أن يرشِّح في أول انتخابات رئاسية تجرى بعد العمل بأحكام هذه المادة أحد أعضاء هيئته العليا المشكَّلة قبل العاشر من مايو ٢٠٠٥ وفقًا لنظامه الأساسي.

وتُقَدَّم طلبات الترشيح إلى لجنه تسمَّى "لجنة الانتخابات الرئاسية"، تتمتَّع بالاستقلال وتشكَّل من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا، وعضوية كلٍّ من رئيس محكمة استئناف القاهرة وأقدم نواب رئيس المحمة الدستورية العليا وأقدم نواب رئيس محكمة النقض وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لهم بالحياد، يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب ويختار الاثنين الآخرين مجلس الشورى، وذلك بناءً على اقتراح مكتب كلٍّ من المجلسيْن.... إلخ.

ويرى عدد من الخبراء أنه رغم الانتقادات والملاحظات النقدية الموضوعية التي وُجِّهت إلى منطوق تعديل (المادة ٧٦) إلا أنها بلا شك أحدثتْ حراكًا سياسيًّا غير مسبوق في التاريخ السياسي المصري المعاصر[١].

ب) تعديلات ٢٠٠٧:

في ٢٦ مارس جرى استفتاء تم بموجبه تعديل الدستور مرة أخرى، وشملت التعديلات حذف الإشارة إلى النظام الاشتراكي للدولة ووضع الأساس الدستوري لقانون الإرهاب (المادة ١٧٩)، وكان الرئيس السابق حسني مبارك في ديسمبر ٢٠٠٦ قد بعث برسالة جديدة للبرلمان طلب فيها تعديل ٣٤ مادة من مواد الدستور، ووافق كلٌّ من مجلسي الشعب والشورى على التعديلات الدستورية المطروحة، وفي ٢٦ مارس ٢٠٠٧ أُجري الاستفتاء على هذه التعديلات للمواد الأربعة والثلاثين وأُعلنت النتيجة بموافقة نسبة بلغت ٧٥%.

ولعل أبرز ما تضمَّنته هذه التعديلات تمثَّل في الآتي:

- إلغاء كل ما يخص الاشتراكية والسلوك الاشتراكي وتحالف قوى الشعب العاملة وما شابه ذلك.
- النص على مبدأ المواطنة واعتبارها الأساس الذي يقوم عليه نظام الحكم (المادة ١).
- حظر أي نشاط سياسي أو قيام الأحزاب على أساس الدين أو الجنس أو الأصل (المادة ٥).
- إنشاء لجنة عليا مستقلَّة للإشراف على الانتخابات تكون لها صلاحيات مطلقة (المادة ٨٨).
- إحلال مادة مكافحة الإرهاب محل مادة المدَّعي العام الاشتراكي (المادة ١٧٩).
- التخفيف من شروط مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات الرئاسية (المادة ٧٦).

خاتمة:

بناء على العرض السابق لحلقات التطور الدستوري في النظام الجمهوري، نرى أن بداية التأسيس اتَّسمتْ بعدم الاستقرار الدستوري والسياسي، وكما هو الحال في النظام الملكي استُخدم الدستور كأداةٍ لتكريس نظام الحكم الاستبدادي وعلى رأسه شخص الرئيس الزعيم، وتغوُّل مساحة الدولة وسلطتها التنفيذية على مساحة المجتمع، مع منح بعض الحقوق شكليًّا للمجتمع، إلا أن الزخم السياسي المصاحب لحركة الجيش والحروب المتعاقبة وعداء الغرب اللاحق لهذه الحركة لم تدع مجالًا كبيرًا للتشكيك في توسُّع السلطة في مساحتها مقابل المساحة الممنوحة للمجتمع.

(١) انظر:
- ماهر حسن، حكاية الدساتير المصرية في مائتي عام، مرجع سابق، ص ٤٥٣.
- د. أحمد محمد أمين، الدساتير ومشروعات الدساتير في مصر، مرجع سابق، ص ٣٤١.
- د. عيد أحمد الغفلول، النظام الدستوري لجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص ١٧٨.

وفي الفترة اللاحقة على التأسيس ووصول حاكم آخر هو السادات نرى نكوصًا جوهريًّا عن أهداف ومبادىء الحركة، وإن لم يتغيَّر الكثير ممَّا يتعلَّق بتعضيد سلطة الرئيس، وتمَّ إدخال عنصر الدين صراحةً في الدستور في مقابل عدم تقييد مدد الرئاسة وفتح أبواب الحياة السياسية للأحزاب والتوجُّه نحو الغرب وما تبع ذلك سياسيًّا واقتصاديًّا على جوهر السياسات وإن استمرَّت النصوص الاقتصادية القديمة قائمة.

وفي المرحلة الثالثة التي استمرَّت طويلا حتى انتهت بحراك شعبي أزاحها –مؤقَّتًا– عن موقعها، استمرَّ السلوك السياسي والاقتصادي التابع في النمو، وجرى النكوص عن مكتسبات فترة الجمهورية الأولى وأهمها استقلال القرار المصري، والمبادئ الاقتصادية التي زعم النظام السابق أنها كانت اشتراكية، وهي كانت تكرِّس رأسمالية الدولة، واستمرَّت الدولة في فتح الباب للأحزاب في لعب دورها في تجميل شكل النظام وصولًا لانتخابات ٢٠١٠ التي كانت آخر مسمار في نعش النظام وعلى رأسه الحزب الوطني لتبدأ مرحلة أخرى بموازين قوى وأطراف فاعلة أخرى في ظلِّ ظروف دولية جديدة.

وعند النظر للدساتير طول فترة حكم ثورة يوليو منذ ١٩٥٢ وحتى ٢٠١١، نجد أن ما يفترض أنه المؤسِّس للعقد الاجتماعي الجديد بين السلطة والمجتمع، أصبح بيانًا من السلطة عن كيفية حكمها المجتمع، حيث تزايدت صلاحيات الرئيس وتضخَّمت في كل الدساتير، خاصة دستور ١٩٦٤ و١٩٧١، أما التعديلات الدستورية فكانت مفصَّلة للتوريث وليس للإصلاح.

وعلى مدار ستين عامًا من حكم ثورة يوليو بأنظمتها الثلاثة مختلفة الشكل ومتَّحدة المضمون، فإن التنمية الاقتصادية لم تتحقَّقْ على الرغم من اختلاف السياسات الاقتصادية التي مارسها كل نظام، سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية منذ بداية الانفتاح وحتى الإصلاحات الهيكلية في عهد مبارك.

إن دساتير ثورة يوليو الجمهورية لم تحقِّق ما كان يتمنَّاه الشعب من تجاوز أخطاء الملكية من حفظ الحقوق السياسية أو الإقتصادية للمصريين في إطار دستور زعم أنه وضع لصون كرامة الأمة المصرية وتلبيه لآمالها في الحرية و الكرامة الإنسانية.

*****



جهاز الدولة وهيمنته على المجتمع المصري

أحمد خلف(*)

مقدمة

يعدُّ جهاز الدولة المصري أحد أعرق الأجهزة الإدارية في التاريخ، وهو أقوى تنظيم سياسي في الدولة المصرية، ويستطيع هذا الجهاز القيام بأدوار محورية في توجيه السياسة المصرية والتحكُّم في شؤون المجتمع، ومن هذا المنطلق فإن هذا التقرير يحاول رصد التحولات التي طرأت على هذا الجهاز منذ الحقبة الناصرية حتى عهد مبارك، مع إطلالة تاريخيَّة سريعة أقدم –عند اللزوم– لبيان ما اعترى هذا الجهاز من تحولات وتقدير مدى مساهمتها في التغيُّرات التي طرأت على المجتمع المصري.

ويسعى هذا التقرير لاستكشاف دور هذا الجهاز من ناحية مدى تقبُّله لمشاركة المجتمع الذي يُفترض أن يُقدِّم خدماته له، وكيف يقيم العلاقة معه؟ وهل يسعى لتحقيق مصالح المجتمع العامة أم يخدم بقاء سيطرته وهيمنته عليه كهدفٍ رئيسي يتغلَّب على العديد من الأبعاد الأبقى أثرًا والأجدى نفعًا ممَّا يتعلَّق بتحقيق الصالح العام للجماعة والوصول إلى إدراكٍ حقيقي لمشكلاته والسعي لتوفير الحلول اللازمة لها؟ وهل تحقِّق سياسات هذا الجهاز –بالطريقة التي يدير بها شؤون المجتمع– مقتضيات الأمن القومي أم لا؟ وسياسات الجهاز في المجالات المختلفة هل يُراعى فيها رأي المجتمع ويقام بشأنها حوار مجتمعي لبيان وجهة نظر هذا الجهاز ومدى تحقيقها لرغبات أفراد المجتمع وجماعاته وتطلُّعاتهم أو للاستدراك على هذه السياسات من آراء المجتمع أو تغييرها كلية أم أنها تُفرض عليه باعتبارها صادرة عن مصدرٍ يحوز سلطة أبويَّة تكفل له التوجيه دون عصيان؟ ومن يحدِّد أولويات الدولة: الجهاز أم المجتمع؟ وهل هناك مساحة لحركة المجتمع أم أنها مضيَّقة ومقموعة؟ وسيتم هذا بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال استعراض تطور الجهاز الإداري للدولة ومدى تغلغله في مساحات كان يستقل المجتمع بإدارتها وهيمنته عليها ودور التشريعات والسياسات المتعاقبة في استقرار هذا الوضع واستتبابه.

إن هيمنة جهاز إدارة الدولة على مجتمعٍ ما يكفل للقائمين على هذا الجهاز توجيه الجهاز لتحقيق مصالح قد لا تكون تمثِّل أولويَّةً للمجتمع الذي يتحكَّم هذا الجهاز في إدارته وتسيير شؤونه، بل وكثيرًا ما يحدث أن يستغلَّ القائمون على هذا الجهاز ما لديهم من سلطات تفوق قدرات المجتمع على العقاب أو المنع أو المساءلة أو الرقابة لتوجيه سلوك هذا الجهاز بما يحقِّق أهدافهم الخاصَّة أو على الأقل تحقيق ما لا يخضع لرقابة المجتمع ورغباته ومصالحه من سياسات وأهداف، بالرغم من أن هذا الجهاز الإداري منوط به تنفيذ ما تقرِّره السلطة التشريعية من تشريعات وتحديدٍ للأولويَّات، وما تصدره السلطة القضائية من أحكام. في حين أن احترام الجهاز الإداري لسلطة المجتمع وخضوعه لرقابته يكفل للمجتمع تحديدًا لأولوياته ومقتضيات أمنه القومي، وتحقيقًا لأهدافه، وتنفيذًا لتوجُّهاته.

وتتحقَّق هيمنة جهاز الدولة على المجتمع باحتكار هذا الجهاز الأدوات التي يتمُّ بها تسيير شؤون المجتمع ومنعه للمجتمع من التمكُّن من تحصيل هذه الأدوات أو شبيهًا بها أو قريبًا منها بجهوده الذاتيَّة. والجهاز الإداري في الدولة المستبدَّة دائمًا ما يسعى للسيطرة على شؤون التشريع ومحاربة أي مرجعية خارجه، بحيث يكون هو المرجعية الأعلى في الدولة، وهو في سبيله لذلك لا يكتفي بالتدخُّل عن طريق ما لديه من نفوذ للسيطرة على المجالس التشريعيَّة وضمان وصول الأعضاء الذين يصنعهم على عينه لضمان ولائهم وخضوعهم له، ولكنه فوق ذلك يحرص على

(*) باحث بمركز الحضارة للدراسات والبحوث

الاستئثار بقدرٍ من الحق في التشريع بشكل مباشر وغير مباشر من خلال قرارات إدارية تصدر منه، كما يحرص على تقرير العديد من الاستثناءات في التشريعات التي تقرّرها هذه المجالس فيما تصدره من قوانين، بحيث يظل لهذا الجهاز الحق المتجدِّد في عدم الالتزام بنصوص القانون أو تأويلها على حسب هواه دون تحمُّل أيّ تبعة. ويسعى الجهاز الإداري في الدولة المستبدة للسيطرة كذلك على مرفق القضاء ليضمن عدم صدور أحكام تُخِلُّ بهذه المكانة التي يحظى بها باعتباره المرجعية العليا والوحيدة وحتى لا يجد نفسه مضطرًّا –بحكم مسؤوليته عن تنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء– عن تنفيذ ما لا يرضى أو ما يتعارض مع مصالحه. فضلا عن سيطرته على الجهاز التنفيذي للدولة الذي يتحكَّم في معايش أفراد المجتمع وجماعاته من شؤون الري والزراعة والصناعة والتعليم والصحة والثقافة... إلخ. وهو بموجب تحكُّمه في كلّ هذه المجالات يملك قدرًا كبيرًا من المعلومات تتجمَّع عند رأس هذا الجهاز، وفي الوقت ذاته فإن هذه المعلومات يتم حجبها عن المجتمع، وهذا يتيح للجهاز حريةً كبيرةً في الحركة، في حين تضيق مساحة هذه الحركة جدًّا بالنسبة للمجتمع؛ ممَّا يجعله عاجزًا عن اتِّخاذ القرار المناسب ممَّا يتعلَّق بأيّ شأنٍ مركَّب أو معقد ومتشعِّب في مستويات ومجالات مختلفة من شؤونه؛ لعدم إحاطته بالمعلومات المتعلِّقة بهذا الشأن ومدى صلته وارتباطه بالشؤون الأخرى. كما تتوافر للجهاز الإداري سطوة أمنية يستعين بها في قمع المجتمع عندما يريد، ويفرق بها بين جماعاته بحيث لا تتجمَّع عليه، ويدير بأدواته الأمنية الكثير من الشؤون المدنيَّة للمجتمع.

لقد كان ظهور أساليب الإدارة الحديثة في أوروبا ونماذج التنظيمات الحديثة هناك متوازنًا في أوروبا الغربية مع تطوُّر مجتمعاتها واقتصادها وحركاتها السياسية والاجتماعية وأنشطة جماعاتها الفرعية، ولذلك فإن النمو المتوازي والمتكافئ لنظم الإدارة والحكم الحديثة ولنماذج تنظيم الهيئات والمؤسَّسات في الغرب كان مطَّردًا سواء في أبنية إدارة الدولة المركزية أو في مؤسَّسات المجتمع المدني أحزابًا وجمعيات ونقابات واتحادات رجال أعمال وغرف تجارية وصناعية وشركات وغير ذلك. فكان اشتداد عود أجهزة الدولة من حيث القدرات والكفاءات يوازيه ويوازنه اشتداد عود أجهزة إدارة جهات المجتمع المدني، فلم تطغَ قوة الدولة الحديثة على أجهزة إدارة الهيئات المدنية والشعبية ولا أزهقت روحها. أما في بلادنا العربية والإسلامية والشرقية بعامة، فلم يحدث هذا النمو المتوازي والمتكافئ. فأجهزة الدول الحديثة في بلادنا إمَّا كوَّنها الاستعمار بعد سيطرته على ما سيطر عليه من بلادنا، وإما أنها نشأت نشأة محلية بخبرات التنظيمات الأجنبية لمواجهة مخاطر الخارج. وكل ذلك خضع بعد ذلك للهيمنة الاستعمارية مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وهذا التنظيم الحديث سواء كان في الأجهزة المدنية أو العسكرية أكسبها قدرات فائقة بالمقارنة بالتنظيمات التقليدية السابقة، من حيث أنماط تقسيم العمل وتداول المعلومات وتركيم الخبرات وكسب المهارات التخصُّصيَّة والتحليليَّة الحديثة والاعتماد على نظم الإدارة غير الشخصية وعلى المعلومات والخبرات المكتوبة وأساليب حفظ ذلك كله وانتقال الخبرات عبر الأجيال[1].

وتجدر الإشارة إلى أن وضع المؤسَّسات والتكوينات الأهلية يعدُّ أحد المؤشرات المهمَّة على درجة الديمقراطية والحرية وإمكان تداول السلطة في المجتمع، إذ لا يمكن الحديث عن تداول الحكم بين مختلف القوى السياسية في غيبة مجتمع مدني قوي يوفِّر للمجتمع مؤسَّسات مدنية تعلي من شأن قيم الديمقراطية وتنشر الثقافة الديمقراطية، حيث يعتبر المجتمع المدني بمثابة البنية التحتيَّة للديمقراطية

---

(١) طارق البشري، جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة، (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠١٣، نسخة إلكترونية متاحة على تطبيق Google Books)، ص ٢٥.

السياسية ومع التعددية الحزبية والانتخابات تعتبر هذه المقومات الثلاث شرطًا رئيسيًّا لتداول الحكم[1].

أولًا– الجهاز الإداري قبل الدولة القومية

كانت المجتمعات قبل ظهور الدولة القومية لا تعتمد كثيرًا على تدخُّل الدولة بشكلٍ كبير في شؤون المجتمع، وكان المجتمع يقوم بالتسيير الذاتي للكثير من شؤونه بعيدًا عن تدخُّل الدولة، وقد كان لضعف وسائل الاتصالات والمواصلات مع اتساع الدول القديمة جغرافيًّا أثر كبير في هذا الوضع. وفي المجتمع الإسلامي كان تسيير المجتمع لشؤونه بنفسه بعيدًا عن سيطرة الدولة أكبر من غيره من المجتمعات الأوروبية بحكم العوامل السابق الإشارة إليها، بالإضافة لانفصال السلطة التشريعية عن الحاكم، لصدورها عن الله سبحانه وتعالى، والسبيل إلى معرفة أحكام الله تكون عن طريق العلماء الذين يبرزون في المجتمع بشكل طبيعي عن طريق الاجتهاد في تحصيل العلم ثم اعتراف الجماعة العلمية أو مجموع العلماء في مكان معين بالعالِم الجديد دون أي تدخُّلٍ من سلطة الحاكم في هذا الأمر، ثم قبول العامة لهؤلاء العلماء وثقتهم فيهم ورضاهم بهم وبما يقررونه من أحكام، فضلا عن كفالة المجتمع من خلال الأوقاف على التعليم بمختلف مجالاته من ظهور العلماء حتى لو كانت هناك عوائق مادية تقف حائلا دون تمكُّن البعض من الاستمرار في مجال التعليم والتدريس من بعد.

وكذلك الاستقلال الذي حازه القضاء في التاريخ الإسلامي لصدور القضاة في أحكامهم عن ما تقرَّر في أحكام الفقهاء، خاصة المذاهب الفقهية المعتمدة والشائع اتباعها في الأمة دون هيمنة من السلطة على هذه الأحكام ولا إمكانية تدخُّلها في صياغتها وتقريرها.

وبعد ذلك هناك هيئات أهلية كانت على قدرٍ كبير من استيعاب قطاعات من المجتمع ولو بشكل جزئي وبقدر يفوق قدرة الدولة في كثير من الأحيان عن شغله، وذلك كالمذاهب الفقهية التي انتشرت متجاورة في كل قُطر ومتجاوزة لكل قُطر في الوقت ذاته، وصبغت عادات وتقاليد أتباعها بما قرَّرته من أحكام، وكذلك الطرق الصوفية وطوائف الحرف والعائلات الكبيرة... وغير ذلك من تشكُّلات أهلية، وهي بطبيعة الحال تشكيلات جامعة غير مانعة، جامعة للمنتمين إليها في مساحةٍ معيَّنة، وغير مانعة لهم من الاندراج في غيرها ممَّا لا تشغله هي من مساحات، وصار لها بمرور الوقت الكثير من النفوذ على المجتمع، وهو نفوذ غير مفروض على المجتمع، بل نابع منه وبتمويله، وهو نفوذ صار يوازي سلطة الدولة ويزاحمها في الكثير من المساحات، ويغل يدها عن الانفراد بالمجتمع والاستبداد به، وفي أوقات الأزمات وضعف سلطة الدولة فإنه يقوم بما ينبغي عليها القيام به، وهو ما تجلَّى في الحالة المصرية بشكلٍ بارز في مقاومة الاحتلال الفرنسي نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ثم إحلال محمد علي واليًا على مصر وفرضه على الدولة العثمانية من جانب القوى والتشكلات الأهلية في القُطر المصري.

وإذا كان محمد علي قد بدأ مرحلة نهضة جديدة إلا أن من أخطر وأسوأ ما فيها سعيه لضرب هذه التشكُّلات الأهلية والسيطرة عليها وعلى الأوقاف، وإنشاء هيئات موازية تتجاوز القديم وتطغى عليه.

وإذا كان توغُّل جهاز محمد علي في الشؤون الأهلية والاجتماعية، من حيث السيطرة على الأوقاف والهيمنة على التكوينات الشعبية، إذا كان لذلك ما يبرره في عهد محمد علي لما ألقى عليه مشروعه السياسي من مهام جسام، تتعلَّق ببناء الجيش وإعداد التعليم المناسب لمهن حديثة يقتضيها هذا الإعداد، ومن حيث التمويل الذي تعيَّن معه السيطرة بقدر الإمكان على فائض القيمة الاجتماعي وتعظيم الدخل القومي بما يقتضي من اعتبار مصر شبه مشروع اقتصادي إنتاجي واحد، بمعنى أنه إذا كان توغُّل الجهاز وقتها متلائمًا مع ضخامة المهام وعظم

---

(١) عبد الغفار شكر، الصراع حول الديمقراطية في مصر، (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفيَّة، ٢٠٠٩)، ص ١٠.

التحديات المطروحة، إذا كان ذلك كذلك، فإنه بعد إفشال مشروع محمد علي منذ ١٨٤٠ وبعد حصر نظامه وأهدافه في مصر فقط، لم يعد هذا التوغُّل في ضخامته مناسبًا لهذه المحدودية في الأهداف وفي النطاق. ومع ذلك فقد زاد نزوعه إلى الهيمنة والحلول محل أي نشاط جمعي أهلي، كما ستجيء الإشارة إليه[(١)].

ويلخِّص المستشار طارق البشري مسار جهاز الدولة وما اكتسبه من طباع خلال القرنين الماضييْن في كتابه "جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة"، قائلًا: لدينا جهاز إداري للدولة وفقًا لنُظم الإدارة الحديثة، بدأت نشأته خلال حكم محمد علي بعد أن تخلَّص من بقايا النُّظم القديمة، وكان ذلك على وجه التقريب منذ نحو ١٨٢٠. ومن ثم يمكن حساب عمر جهاز إدارة الدولة الحديث لمصر من هذا التاريخ؛ فيكون عمره الآن.. نحو مئتي سنة. وتقوم إزاءه تجربة نظام ديمقراطي نيابيٍّ حقيقيٍّ لا تتجاوز مجموع أعوامها وشهورها المتقطعة الأعوام التسعة. فمصر منذ ١٩٢٣ لم تعرف نظام حكم يقوم على وجود حقيقي لنظام برلماني منتخب انتخابًا حرًّا ونزيهًا ويمارس عمله في استقلالية عن السلطة التنفيذية، لم تعرف ذلك إلا في سنوات لا يزيد مجموعها على ثمانية أعوام في ظل دستور ١٩٢٣ أي في الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢، وكان ذلك في فترات متقطعة لم تزد أطولها على عامين وبلغ بعضها ستة أشهر أو ثلاثة أشهر، وكان أحدها مدَّته نحو ثماني ساعات سنة ١٩٢٥. كما عرفت مصر هذا النظام النيابي المنتخب المستقل بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في ظلِّ التعديل الدستوري الذي جرى في ١٩ مارس ٢٠١١، عرفته مصر لستة أشهر من يناير إلى يونيو ٢٠١٢، وتلاه رئاسة جمهورية منتخبة بنزاهة وحيدة لمدة سنة واحدة من يونيو ٢٠١٢ إلى يونيو ٢٠١٣ دون برلمان، وذلك في ظلِّ دستور ٢٠١٢. بمعنى أننا على مدى تسعين سنة لم نعرف نظامًا نيابيًّا حقيقيًّا إلا مدَّة تكاد تبلغ تسعة أعوام.

وهناك ملاحظة تتعلَّق بحالة الطوارئ وكانت تسمَّى حالة الأحكام العرفية، التي تعني من الناحية القانونية منح السلطة التنفيذية وجهاز إدارة الدولة، سلطة إصدار القوانين بدلًا من السلطة التشريعية المنتخبة وإمكان إنشاء محاكم قضائية خاصة بدلًا من السلطة القضائية المستقلَّة. هذه الحالة أُعلنت ومُورست في مصر في ظل دستور ١٩٢٣ منذ ١٩٣٩ عندما أشعلت الحرب العالمية الثانية، واطَّرد إعلانها وتطبيقها من بعد. على مدى هذه السنوات بقيت سارية ونافذة ولم تُرفع ولم تُزل إلا مُددًا منقطعة لا تبلغ الأعوام العشرة، وهي من سنة ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨، ومن ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢، ومن ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧، ومن ١٩٨٠ إلى ١٩٨١، ثم شهورًا في ٢٠١٢. وفيما عدا هذه المدد المتقطِّعة بقيت حالة الطوارئ قائمة ونافذة رغم النظام الدستوري القائم في كل من هذه الفترات. وحتى في فترات رفعها كانت تصدر قوانين تؤدِّي في التطبيق إلى كفالة «حق» الدولة وجهازها الإداري في ممارسة السلطات الاستثنائية على المواطنين.

ففي سنة ١٩٦٤ مثلا صدر قانون تدابير أمن الدولة ليحل محلها عند رفعها، وفي ١٩٧٢ صدر قانون حماية الجبهة الداخلية، وفي ١٩٨٠ صدر قانون الوحدة الوطنية، وفي ٢٠١٣ صدر قانون منع التظاهر وهكذا. ومعنى ذلك أننا عشنا في مصر في حالة طوارئ ثابتة اعتاد عليها جهاز إدارة الدولة وتشكَّلت في إطارها تجاربه ومهاراته وأساليب إدارته للشؤون العامة وللتعامل مع المواطنين. بمعنى أنه في «ثقافته» الإدارية وبحكم تجاربه وخبراته لم يعد يستطيع الحكم ولا ممارسة مهام عمله في التعامل مع المواطنين إلا في ظلِّ ما تنتجه هذه «حالة الطوارئ» من سلطات وقدرات غير مقيدة، أي في إطار سلطات طليقة من القيود. أخشى أن أقول إنه لم تعد إمكانية الحكم وإداراته تنفصل عن خبرة الاستبداد ومعارفه

---

(١) طارق البشري، جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ٤١.

وعادات تعامله. وأظن أن هذا هو أحد مشاكل ما تواجهه ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من انتكاسات جرت منذ ٣ يوليو ٢٠١٣ [(١)].

ولهذا التاريخ المتعلِّق بتشكيل جهاز الدولة وكيفية إدارته لشؤون الحكم، فإن جهاز الدولة تبدو علاقته بالرأي العام المصري وبالقوى والجماعات الشعبية المتعدِّدة علاقة يشوبها التوتُّر والتحرُّج في الغالب من الأوقات والأمور، وإن أسلوب تشكيل هذا الجهاز ونظم علاقاته بالرأي العام وأسلوب عمله ونشاطه؛ أي نظام جريان المعلومات في داخله ونظم اتِّخاذ القرارات وطرائق تنفيذها، كل ذلك يجري بواسطة نخب ثقافية ومهنية على عزلة عن جماهير الناس خارجها، وهي في الغالب الأعم ليس لديها الاستعداد والتأهيل، وليس في تشكيلات الجهاز النظامية ما يمكن العاملين فيه من تبادل النظر والمشورة مع أيٍّ من التكوينات الشعبية التي يتعاملون معها. وليس ثمة وجه اعتياد للقائمين على هذا الجهاز للنظر بندِّيَّة وتكافؤ مع من هم خارجون عنه، ولا توجد أساليب نظامية للتبادل الصحي للمعلومات والمواقف. والمشكل الأساسي في ذلك هو بناؤه شبه المنغلق من الناحية التنظيمية الذي لا يجعله في نشاطه المعتاد يتفاعل مع التشكيلات الشعبية والاجتماعية من خارجه[(٢)].

بيد أن المعضلة الأساسية تتمثَّل في محورية هذا الجهاز بالنسبة لدولة كمصر بخلاف دول أخرى في محيطها أو في مناطق أخرى من العالم، يمكن أن يحتلَّ فيها جهاز الدولة موقعًا متراخيًا عن غيره من القوى والتنظيمات في هذه المجتمعات كالقبائل والعائلات الكبيرة وبعض الطوائف المعيَّنة ذات النفوذ في تلك المجتمعات؛ إذ تستطيع أيٌّ من هذه القوى أو التنظيمات حمل كثيرٍ من الأعباء والانفراد بالقيام بها بغير حاجة إلى جهاز الدولة أو موازنته في عددٍ من الأعباء والمهام.

ولكن مصر على توالي العصور وتتابعها -كما يوضِّح البشري- تحتاج دائمًا إلى جهاز الدولة، لا ليحفظها فقط من عدوان الخارج عليها، وما أكثر الطامعين فيها على توالي الأزمنة! كما أنه لازم لها أيضًا ليس فقط بسبب أن يقوم على حفظ التوازن بين جماعاتها وتكويناتها الاجتماعية كالطوائف أو القبائل؛ لأن مصر لم تعانِ من التحديات الطائفية والقبلية التي وجدت عند غيرها من الشعوب والجماعات الوطنية. ولكن جهاز الدولة لازم لها أيضًا وعلى نحو هام لإدارة الشؤون المعيشية لشعبها بوصفه جماعة وطنية عامة. مصر ليس فيها انقسامات طائفية ولا إقليمية ولا قبَلية مما يمكن أن يشكِّل صراعات جماعية بها، وممَّا يمكن أن يولِّدَ احتياج كلٍّ من هذه الجماعات الفرعية لأن تدير الشؤون المعيشية لناسها كما نرى ذلك في البلدان التي تعرف هذه التكوينات القوية، والتي تنعكس في خدمات التعليم والصحة والشؤون الحياتية الأخرى لكل منها. ولأن مصر لم تعرف ذلك فقد ألقي على جهاز إدارة دولتها كل هذه الأعمال لعموم الشعب المصري، فلم يتكون بوصفه جهاز إدارة للشأن السياسي وحده أم للجماعة الوطنية التي نشأت الدولة على أساسها، ولكنه تكوَّن بوصفه جهاز إدارة لكل الشؤون المعيشية للشعب المصري كله. وهو جهاز بهذا التكوين ينعكس في داخله كل مكونات الأقاليم المصرية وقاطنيها بغير فروق جوهرية بين من يعملون به من كافة الأنحاء. إن ذلك يُقيل جهاز الدولة من مواجهة الصراعات الطائفية أو القبلية، ولكنه يلقي عليه عبء هذه الإدارة اليومية للشؤون المعيشية للمصريين كافَّة، دون أن يخفِّف عنه هذا العبء جماعاتٌ فرعيةٌ تقوم بشؤونها الذاتية لأقسام من الجماعة الوطنية[(٣)].

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٣-١٥

(٢) المرجع السابق، ص ص ٧-٨.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٦-٧.

ثانيًا– تمدُّد جهاز الدولة[1]

كانت الوزارة الأولى [١٨٧٨] تضم وزارات سبعة تشمل الوظائف السيادية للدولة على النحو الذي أشير إليه في «السياستنامه[2]». ولكن يمكن ملاحظة أن التشكيل الوزاري الإداري المركزي بدأ يمدُّ وجوهًا للإشراف على بعض جوانب ما كان يُعتبر من قبل نشاطًا اجتماعيًّا أهليًّا، لا تراقبه الدولة إلا في إطار إشراف الحسبة بمنع ما ظهر ضرره من منكرات ومظالم وإيجاب ما ظهر تركه من معروف. فنلحظ بدء اهتمام «بالمطبوعات والمطابع الأهلية» فضلا عن موضوع «الصحة» ممَّا صار يتبع وزارة الداخلية، وكذلك وجوه اختصاص لا تتعلَّق بالمدارس الأميرية التي تنشئها الدولة فقط، ولكنها تمتد إلى «المدارس والمكاتب الأهلية»، وكذلك المحاكم الشرعية والمجالس المحلية، ثم يرد النظر أيضا في شؤون الزراعة والملَّاحات والمحاجر والمعادن و«ملاحظة التياترات (المسارح)»، بمعنى أن الإدارة المركزية لمصر صارت إلى التدخُّل في أنشطة كانت متروكة للمجتمع الأهلي.

وقد تأكَّد هذا المسعى من السيطرة وبسط النُّفوذ على مساحات كان يستقلُّ بها المجتمع الأهلي في القرن العشرين، فنلحظ أن: وزارة الأوقاف التي ظهرت مع أول تشكيل وزاري في ١٨٧٨، ألغيت في يناير ١٨٨٤، ثم أعيدت في نوفمبر ١٩١٣ وبقيت إلى اليوم. ثم انسلخت الشؤون الزراعية لتشكِّل مصلحةً مستقلَّة في ١٩١٠ [بالقانون ٣٤] ثم صارت وزارة مستقلة، وفي نوفمبر ١٩١٩ [القانون رقم ٧] تجمَّعت مصلحة السكة الحديد والتلغراف والتليفون ومصلحة البوستة ومصلحة الفنارات والأشغال البحرية والملاحة النهرية والنقل الميكانيكي والطرق والكباري، وتشكَّلت منها وزارة المواصلات. وفي ديسمبر ١٩٣٤ أنشئت وزارة للتجارة والصناعة شملت مصلحة التجارة والصناعة التي كانت تابعة لوزارة المالية، وفي أبريل ١٩٣٦ أنشئت وزارة الصحة العمومية وضمَّت المستشفيات والمعامل ومقاومة الأوبئة، كما ضمَّت شؤون الأمراض المتوطِّنة ورعاية الطفل ومقاومة الحشرات ومراقبة الأغذية والمنازل غير الصحية والمحال المقلقة للراحة والخطرة والضارة بالصحة، مع الإشراف على شؤون مياه الشرب وعلى الصرف الصحي. وفي أغسطس ١٩٣٩ أنشئت وزارة للشؤون الاجتماعية، لتقوم على شؤونٍ ومصالح منها «المسارح ودور السينما والنوادي والجمعيات والمهرجانات والموالد، ومنها الجمعيات التعاونية والتعاون بمختلف صوره، ومنها أعمال البر والإحسان، وكذلك مصلحة العمل والخدمات الاجتماعية والإرشاد والدعاية ومحاضرات التثقيف والمعاهد الليلية وحماية الطفولة والأسرة ومسألة العاطلين عن العمل... إلخ». وعبارة «إلخ» وردت بالقرار المنشئ للوزارة. ثم في أول يوليو سنة ١٩٤٣ أنشئت وزارة التموين «تختص بشؤون التموين عامة» ثم أنشئت وزارة للوقاية المدنية مهمَّتها التدريب وإنشاء الفرق وتنظيم وسائل الدفاع المدني أثناء فترة الحرب، وذلك في يوليو ١٩٤٣، ثم في مارس ١٩٤٦ أنشئت وزارة التجارة والصناعة وضمَّت إليها اختصاصات وزارة التموين. وفي فبراير سنة ١٩٥٠ أنشئت وزارة للشؤون البلدية والقروية تتبعها إدارة البلديات والأسواق والمذابح والمجاري وغالبها كان تابعًا لوزارات أخرى من قبل مثل وزارة الأشغال العمومية ووزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة الزراعة، ثم أنشئت وزارة الاقتصاد لتتبعها مصالح اجتزئت من وزارتي المالية والتجارة والصناعة. وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أُنشئت «وزارة الإرشاد القومي» في نوفمبر ١٩٥٢ وضمَّت الإذاعة والسياحة والدعاية ومراقبة السينما والمطبوعات والمعارض والمتاحف، ونُصَّ على أن من أهدافها توجيه أفراد الأمة وتيسير سبل الثقافة الشعبية «وعرض نتائج النشاط الأهلي والحكومي» وتزويد الرأي

---

(١) انظر في ذلك: المرجع السابق، ص ص ٣٧-٤٤.

(٢) انظر نص وثيقة «سياستنامه» (التي تعد أول وثيقة دستورية في مصر، وقد صدرت سنة ١٨٣٧) منشور على موقع جامعة مينيسوتا عبر الرابط التالي: https://cutt.us/W0ad4

العام بالبيانات والإحصاءات الصادقة، وفي يونيو ١٩٥٦ صارت وزارة الشؤون الاجتماعية باسم «وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل». ثم في أغسطس ١٩٦١ انفصلت وزارة العمل بوصفها وزارة مستقلة عن وزارة الشؤون الاجتماعية. وظهرت وزارات أخرى على مدى الستينيات وما يليها تختص ببعض وجوه النشاط، مثل وزارة الصناعة ووزارة البترول ووزارة الإنتاج الحربي ووزارة التخطيط، وكذلك وزارتا الإعلام والثقافة بدلًا من وزارة الإرشاد القومي، ووزارة السياحة ووزارة الكهرباء.

يُبَيِّن هذا العرض شبه التفصيلي صورة سريعة لمدى تضخُّم جهاز الدولة المصرية على مدى من السنين يجاوز القرن ونصف القرن. وأن طول المدة يكشف دلالة مهمَّة، تتعلَّق بأن التضخُّم ودواعيه يتعلَّق بظاهرة ممتدَّة تتجاوز مراحل تاريخية ونُظُمًا سياسية ملكية أو جمهورية وبرلمانية أو رئاسية وديمقراطية أو استبدادية ودستورية أو فردية.

لكن المشكل في تمدُّد أنشطة جهاز إدارة الدولة التي حلَّتْ فيها الدولة محل الأنشطة الأهلية للأفراد والجماعات. أو وجوه التمدُّد هذه في أجهزة رقابة الدولة على الأنشطة الأهلية للأفراد والجماعات. والذي صارت به الدولة وأجهزتها، ليست فقط على سيطرة كاملة على الوظائف السيادية التي تعكس المصالح العليا للجماعة وتعكس أمن هذه الجماعة، وإنما صارت على توغُّلٍ هائلٍ في الأنشطة الاجتماعية ووجوه العمل الأهلي، وهو توغُّل يتَّخذ لتحقُّقه طريقين، إما إحلال النشاط الإداري الحكومي محل النشاط الأهلي، وإما الرقابة المستديمة على النشاط الأهلي بما يلحقه بالنشاط الإداري الحكومي ويجعله تابعًا لهذا العمل الحكومي. ومثال ذلك ما نلحظه بشأن الأوقاف والتعليم الأهلي والجمعيات والتعاونيات والنقابات المهنية والنقابات العمالية والصحافة، ومثاله أيضًا، يتعلَّق بأجهزة الدولة ذات الاستقلال التنظيمي التي امتدَّتْ إليها ذرائع للإلحاق الحكومي لها بالسلطة التنفيذية، مثل الأزهر والجامعات التي أنشئت من بعد والهيئات القضائية.

ثالثًا– التكوينات الأهلية وتأثُّرها بتمدُّد النشاط الحكومي

تأثرت التكوينات والأنشطة الأهلية بطبيعة الحال بفعل هذا التمدُّد الحكومي بواسطة جهاز الدولة الإداري على مساحات كان يستقلُّ بها العمل الأهلي، ولأنه في كثير من الأحيان كان هذا التمدُّد مقصودًا منه غل يد المجتمع الأهلي عن التحرُّك في مساحات معيَّنة، فإنه مع إصابته بالضعف لأسبابٍ متعدِّدة لم يستطع مقاومة هذا التغوُّل الحكومي، فبات إمَّا غائبًا عن هذه المساحات أو موجودًا بصورةٍ باهتة في تلك المساحات كتابع ومستخدم من قبل هذا الجهاز.

● مثلا من بين التنظيمات والتكوينات الأهلية «التقليدية الموروثة»، نجد من أهمها **الطرق الصوفية والوقف،** وبالنسبة للطرق الصوفية تبدو اللائحة التنظيمية التي صدرت في ٢ يونيو ١٩٠٣ هي من بواكير امتداد سلطة الدولة بالتنظيم والإشراف على الطرق الصوفية. وشكَّلت اللائحة مجلسًا صوفيًّا من شيخ مشايخ الطرق ومن أربعة مشايخ من ثمانية يُنتخبون لمدة ثلاث سنوات. وفي ١٩١٠ صدرت لائحة داخلية ولم تكن للدولة على الطرق هيمنة كاملة إلا أن شيخ مشايخ الطرق يصدر بتعيينه قرار من رئيس الدولة. وفي ظلِّ السلطة الفردية التي كانت تجري مجرى الأعراف في التشكيلات المؤسَّسية القديمة، فقد كان امتلاك سلطة تعيين شيخ المشايخ يعني الكثير بالنسبة للدولة، والتي تملك هذا التعيين، وقد صدرت هاتان اللائحتان في عهد السيد محمد توفيق البكري الذي كان شيخًا للمشايخ ونقيبًا للأشراف وكان أديبًا ومن الشخصيات السياسية والاجتماعية ذات الأثر والقول المسموع، ولم تعرف مشيخة الطرق الصوفية من بعده شخصيَّة على هذا المستوى الفذِّ من التأثير.

يقارن ذلك مثلا بما صدر في سبتمبر ١٩٧٦، حيث صدر القانون رقم ١١٨ بشأن نظام الطرق الصوفية، وجعل المجلس الأعلى للطرق الصوفية هو الهيئة المتحكِّمة في

الطرق، فله الإشراف ومنه تصدر الموافقة على إنشاء طرق جديدة، وله أن يحظر نشاط أي هيئة أو جماعة وله تعيين مشايخ الطرق ووكلائهم وتأديبهم وعزلهم، وهو الذي يرخِّص بالموالد والمواكب والإشراف عليها وإنشاء مكاتب تحفيظ القرآن والزوايا. وهذا المجلس يشكَّل من شيخ مشايخ الطرق رئيسًا وعشرة من مشايخ الطرق منتخبين ومن ممثِّلٍ لكلٍّ من الأزهر ووزارة الأوقاف ووزارة الداخلية ووزارة الثقافة وأمانة الحكم المحلي. وشيخ مشايخ الطرق يعيَّن بقرار من رئيس الجمهورية من بين مشايخ الطرق المنتخبين لعضوية المجلس الأعلى، والأعضاء المنتخبون يجري انتخابهم بمقرِّ المجلس المحلي لمحافظة القاهرة وبإشراف رئيس هذا المجلس وبحضور محافظ القاهرة. وشيخ المشايخ هو من يعيِّن وكلاء للمشيخة الصوفية بسائر المحافظات والأقسام والمراكز، ووكيل المشيخة هو من يتولَّى الإشراف العام على شؤون الطرق وهو من يثبت جميع المخالفات للقانون والنظام ويأمر بالوقف المؤقَّت لأيٍّ من أعضاء الطرق أو المسؤولين فيها. والجمعية العمومية للطرق تتكوَّن من كلِّ مشايخ الطرق الصوفية المعتمدة. والقانون حدَّد هذه الطرق المعتمدة، ومنع إنشاء أي طريقة صوفية أخرى جديدة إلا بقرار من وزير الأوقاف بالاتفاق مع وزير الداخلية وبناء على موافقة المجلس الأعلى، وشيخ كل طريقة يصدر بتعيينه قرار من المجلس الأعلى.

وهكذا يظهر إلى أيِّ حدٍّ صار هذا النوع من النشاط مهيمَنًا عليه من جهاز الدولة المركزية ولم تعُد له أية قدرة على المبادرة الذاتية تتَّفق مع طبيعة أنه نشاط أهلي[1].

● وبالنسبة **للوقف**، فإنه بعد انتهاء سيطرة محمد علي، عاد الوقف بالتدريج وعبر السنين ليتبوَّأ مكانة بين مؤسسات التمويل الأهلية للقيام على عددٍ من الشؤون الاجتماعية وتسيير المرافق وخدمة التعليم، والتعليم كما هو معروف يقتضي وضعًا مستقرًّا وتمويلًا ثابتًا، وسياسة تعليمية تبتعد عن كثرة التغيير والتعديل. والوقف فيما يتعلق بالتمويل يكفل هذا القدر من الثبات والاطِّراد لعمليةٍ تتطاول وتستغرق لتمامها ما يزيد على السنوات العشر للطالب الواحد. وقد بدأ موضوع الوقف يثور سياسيًّا عند سيطرة الوفد ومعه حزب الأحرار الدستوريين على مجلس النواب سنة ١٩٢٦ و١٩٢٧ وأرادوا أن يقلِّموا من سلطة الملك ويحدُّوا من إمكانات طاقاته التمويلية عن طريق سيطرته على الأوقاف، وذلك بربط ميزانية الأوقاف بالميزانية العامة للدولة. وأثير في هذا الصدد طريقة تعيين شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد، ورأى برلمان حكومة الائتلاف أن يكون مدخله للنفوذ إلى هذه المناصب هو مناقشة ميزانياتها. ثم استطرد الأمر إلى المطالبة بإلغاء الوقف بدعوة صريحة كان عمدتها محمد علي علوبة باشا قطب الأحرار الدستوريين ويوسف الجندي من زعماء الوفد، وعارضهم بقلم ثابت لا يهدأ الشيخ محمد بخيت المفتي السابق... ثم في الأربعينيات صدر القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فأجاز الرجوع في الوقف الأهلي [الوقف على الذرية] وحدَّد أقصى مدة للوقف الأهلي أن يكون على طبقتين فقط أو أن يكون لمدة لا تجاوز ستين عامًا. ثم جاءت ثورة ٢٣ يوليو لتلغي الوقف الأهلي أصلًا وتوزِّع أعيانه على الواقف إن كان حيًّا أو على المستحقِّين. أما الوقف الخيري وهو ما يهمُّنا هنا فقد أصدرت القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ الذي ينص على أنه إذا لم يعيِّن الواقِفُ جهةَ برٍّ أو عيَّنها ولم تكن موجودة «أو وجدت جهة برٍّ أوْلى» جاز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى ألا يتقيَّد بشرط الواقف وأن يصرف الريع أو بعضه فيما يراه من وجوه أخرى. كما نصَّ على أنه إذا كان الوقف على جهة برٍّ كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشرط الواقف النظر لنفسه. ثم صدر القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ الذي نصَّ على أن تُستبدل الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات برٍّ عامَّة وتسلَّم للهيئة العامة للإصلاح الزراعي مقابل سندات على الخزانة. ثم صدر القانون ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ يخول وزارة

(١) طارق البشري، جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٤٨-٥٠.

الأوقاف إدارة الأعيان التي ينتهي الوقف فيها إذا كان المستحقون يقيمون عادة خارج مصر. ثم صدر قانون برقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بأن تسلَّم الأعيان الموقوفة على جهات برٍ خاصَّة إلى المجالس المحلية، وهي من يتولَّى نيابةً عن وزارة الأوقاف استغلالها. ثم أنشئت بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ هيئة الأوقاف المصرية لتسترد ما كان بقي مما آل إلى هيئات الحكم المحلي، وهي هيئة حكومية تتبع وزارة الأوقاف.

ويظهر من ذلك كله أنه بالنسبة للوقف الخيري فإن مجموعة القوانين المتلاحقة من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٢ قد قضت على الوقف الخيري برمَّته، فهي ناطت النظارة بوزارة الأوقاف على خلاف شروط الواقفين، وهي خوَّلت الوزارة أن تعدل في مصارف الوقف على خلاف شروط الواقفين دون أن تجد ضرورة اللجوء إلى المحكمة لتقوم بهذا الأمر، وهي استبدلت بأعيان الوقف سندات. فلم يبق من الوقف لا أغراضه ومصارفه.. ولا ناظره ولا أعيانه. وكل ذلك آل إلى الدولة المركزية بموجب مشيئتها المنفردة(١).

وبعد أن كان نص القانون يجمل تشكيل مجلس إدارة هيئة الأوقاف كما نصَّت على ذلك المادة ١١ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بقولها: "يُصدر رئيس الجمهورية قرارًا بتنظيم العمل بالهيئة وتشكيل مجلس إدارتها وبيان اختصاصاته وتحديد العلاقة بين الهيئة وكل من وزارة الأوقاف والهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية ، وأوضاع نقل العاملين اللازمين للعمل إليها". فإن الاتجاه الآن لتعديل القانون، لينصَّ بالتفصيل على شغل مقاعد مجلس إدارة الهيئة من كتيبة من كبار موظفي الدولة وهيئاتها المختلفة، حيث ينص التعديل الذي انتهت إليه لجنة الشؤون الدينية بمجلس النواب في ١٥ أبريل ٢٠١٩ على المادة (٦) في القانون الجديد المقترح من الحكومة على أن: "يتولَّى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكَّل برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية كل من: رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة – ممثل عن محافظ البنك المركزى يختاره المحافظ – ممثل عن وزارة المالية يختاره وزير المالية – ممثل عن وزارة الإسكان يختاره وزير الإسكان – ممثل عن وزارة التنمية المحلية يختاره وزير التنمية المحلية – ممثل لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق يختاره وزير العدل – الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – رئيس الهيئة المصرية للمساحة – رئيس قطاع بوزارة الأوقاف يختاره وزير الأوقاف – اثنين من علماء الشريعة الإسلامية يختارهما وزير الأوقاف باعتباره ناظر الوقف – ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة يختارهم رئيس الهيئة"(٢).

فبالرغم من أن الهيئة تقوم على إدارة أموال أهلية غير حكومية، إلا أن السلطة لم تُتِحْ لممثِّلين عن المجتمع أو الواقفين أو خلفائهم أيَّ مقعد من مقاعد مجلس إدارة الهيئة التي تدير وتتحكَّم في أموال الوقف! بالرغم من أن دستور ٢٠١٤ ينص في المادة رقم ٩٠ منه على أن: "تلتزم الدولة بتشجيع نظام الوقف الخيرى لإقامة ورعاية المؤسسات العلمية، والثقافية، والصحية، والاجتماعية وغيرها، وتضمن استقلاله، وتدار شؤونه وفقًا لشروط الواقف، وينظم القانون ذلك"، فأي استقلال تضمنه الدولة وهي تسعى لبسط مزيدٍ من الهيمنة على هيئة الأوقاف وإدارتها من خلال ممثِّليها دون غيرهم!

● وفيما يتعلَّق بالمجالس المحلية التي كان ينبغي أن تمثِّل المجتمع وتكون على قدرٍ من الشراكة مع السلطة في إدارة هذا المستوى القاعدي من المجتمع، فقد حدث تراجع في حجم ونطاق الاختصاصات الممنوحة للوحدات المحلية، فحيث ترك القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الباب مفتوحًا لزيادة اختصاصات الوحدات المحلية أدَّت القوانين التالية إلى تقليصها، فبات يغلب على اختصاصاتها الطابع الاستشاري غير الملزم، كما أن هذه المجالس لم تكن تملك حق التقرير والرقابة والإشراف؛ ولذلك أمْسَت التفصيلات التي وردت

(١) المرجع السابق، ص ص ٥٠-٥١.

(٢) محمود حسين، "دينية البرلمان" تحسم تشكيل مجلس إدارة هيئة الأوقاف بمشروع قانونها الجديد، موقع اليوم السابع، ١٥ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2ktl1Yf

في اللائحة التنفيذيَّة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باختصاصات الوحدات المحلية والتي فيها حق كل وحدة في إنشاء وتجهيز وإدارة المرافق المحلية في دائرتها عديمة القيمة، كما أن المشرّع المصري غالَى في تعداد المستويات المحلية وأسرف في منح المستويات الأعلى سلطة وصاية على المستويات الأدنى، وقد ترتَّب على ذلك أمران: أولهما– تداخل سلطات الوصاية وعرقلتها للعمل في معظم الأحيان، وثانيهما– ضعف الوحدة المحلية من حيث الموارد والإمكانيات بسبب صغر حجم بعضها. بالإضافة لذلك فإن السلطة خصَّصت إيرادات محدودة للوحدات المحلية[1].

لقد تمَّ إهدار فرصة لمشاركة أكبر للمجتمع في مساحة من إدارة شؤونه ومعاونة السلطة في أداء مهامها وتحسين مستوى الرقابة والإشراف وتقليل نسبة الفساد، لكن السلطة التي سبق بيان رؤيتها بشأن المجتمع ودوره لم تكن لتتنازل عن هيمنتها وسطوتها عليه حتى لو كان ذلك مخفِّفًا من بعض الأعباء عن كاهلها، وقد وضح ذلك أكثر فيما بعد، إذ إن آخر انتخابات للمحليات جرت في عهد مبارك وفي ظل سيطرة الحزب الوطني سنة ٢٠٠٨، وقد أجريت على حوالي ٥٢ ألف مقعد، حسم حوالي ٤٤ ألفًا منها بالتزكية، وقد تمَّ حلُّ هذه المجالس بالقانون ١١٦ لسنة ٢٠١١ الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب ثورة يناير، وذلك بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١١، وبالرغم من أنه نص في مادته الثانية على أن: "تُشَكَّلَ بقرار يصدر بذلك من مجلس الوزراء مجالس شعبية محلية مؤقَّتة فى المحافظات، بحيث تضمُّ فى تشكيلها عددًا كافيًا من أعضاء الهيئات القضائية السابقين ومن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومن الشخصيات العامة ومن القيادات المجتمعية الأهلية وممثلًا عن الشباب وآخر عن المرأة، وذلك كله بناءً على عرض من وزير التنمية المحلية والمحافظين". بالرغم من هذا النص فإن هذه المجالس لم تشكَّل حتى الآن، وتصدر من وقتٍ لآخر تصريحات لمسؤولين عن قرب إجراء انتخابات المحليات، لكنها لم تجدْ سبيلًا للتطبيق حتى وقت كتابة هذه السطور برغم كونها استحقاقًا دستوريًّا يجب إجراؤه.

فسلطة الجهاز الإداري في مصر تفضِّل الحكم منفردة بعيدًا عن أي مشاركة شعبية بالرغم من أنها قادرة على السيطرة على نتائج الانتخابات كما فعلت في ٢٠٠٨ وما قبلها، ولكن آليات الاستبداد تفضل الانفراد ما دام ممكنًا، فهي تفضِّل فرض قراراتها بالإكراه بواسطة جهازها الهرمي، عن تنفيذ هذه القرارات بواسطة التقدير الاجتماعي والاحترام المتبادل والثقة والوضع الاجتماعي بين القيادات المجتمعية المحلية، وتفضِّل الاعتماد على الموظفين الساعين إلى الاستقرار الوظيفي والترقِّي المهني عن الاعتماد على التكوينات الأهلية والعائلات والتنظيمات الاجتماعية المحلية المختلفة، بالرغم من أن تنفيذ القرارات من خلال رفع الواقع بواسطة أهل كل مجتمعٍ محلي والتوصُّل إلى اقتراحات الحلول المبدئيَّة منهم، سيؤدِّي إلى إدراك أفضل ومن ثم تنفيذٍ أسلس للقرارات المتَّخذة لكونها نابعة بشكلٍ أو بآخر من خلال ذوي الشأن أنفسهم وبمعاونة حكومية فتكسب التعاطف أو الاقتناع اللازم للحصول على المردود الأفضل للقرارات اللازمة لحلِّ مشاكل المجتمع المحلي[2].

● وبالنسبة لنقابات العمال، فقد كان تكوين النقابات العمالية في بدايات القرن العشرين شبه مقصور

(١) عطية حسين أفندي، النظام القانوني للإدارة المحلية في مصر، (في): السيد عبد المطلب غانم (تحرير)، السياسة والنظام المحلي في مصر، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٩٥) أعمال المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية (القاهرة: ٣–٥ ديسمبر ١٩٩٤)، ص ص ٦٦–٦٩.

(٢) انظر: السيد عبد المطلب غانم، مقدمة المحرر، جدول (١) عن "خصائص إدارة الدولة وحكم المجتمع، (في): السيد عبد المطلب غانم (تحرير)، السياسة والنظام المحلي في مصر، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٩٥) أعمال المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية (القاهرة: ٣–٥ ديسمبر ١٩٩٤)، ص ١٧.

على العمال الأجانب بما لهم من تمتُّع بالامتيازات الأجنبية، كما أن تشكيل الجماعات كان يجري بأقلِّ قيود إدارية طبقًا لأحكام القانون المدني. وقد اطَّرد تدخُّل القانون لحماية حقوق العمال وخاصة بعد الأزمة المالية التي حدثت في بداية الثلاثينيات. ثم صدر قانون نقابات العمال رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ وأخرج من نطاق تطبيقه موظفي الحكومة والعمال الزراعيِّين. وأجاز إنشاء نقابة عمالية لعمال جهة واحدة أو لصناعات متشابهة. ولم يجز للنقابة أن تعمل إلا بعد تسجيلها في وزارة الشؤون الاجتماعية، ولهذه الوزارة أن ترفض طلب التسجيل فيلجأ الطالبون إلى المحكمة، ولمصلحة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية أن تحل النقابة.

وبعد ثورة ٢٣ يوليو توسَّعت الحركة النقابية العمالية طولًا وعرضًا [القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ ثم القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩] ولكن أهم ما آل إليه الأمر هو أنه باسم توحيد الحركة النقابية واكتسابها القوة بالتوحيد، خُوِّلَ العاملون في كلِّ مهنة أو صناعة معيَّنة أن ينشئوا نقابة عمالية واحدة، وللنقابة الواحدة هذه أن تنشئ نقابات فرعية في المحافظات وأن تشكِّل لجانًا نقابية في المنشآت. ومن هذا صار البناء فوقيًّا بأن تنشأ النقابة العامة أولا ثم هي من يشكِّل منْ دونها في الفروع. والأخطر من ذلك أن نيط بوزير الشؤون الاجتماعية –ومن بعده وزير العمل عندما استقلَّت وزارة العمل عن وزارة الشؤون الاجتماعية– أن يحدِّدَ هو المهن والصناعات التي يجوز تكوُّن النقابة العامة لعمالها، بمعنى أنه صار هو من يعيِّن القاعدة العمالية الأساسية التي يقوم عليها البنيان النقابي. وتضمَّن القانون الساري بعد ذلك على النقابات العمالية ذات الأحكام [القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٦] وذلك فضلا عن سلطة الجهة الإدارية المختصَّة [وزارة العمل] في الاعتراض على تكوين المنظمة النقابية وطلب حلِّها[1].

(١) طارق البشري، جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ٥٤.

● وبالنسبة للنقابات المهنية، فبالرغم من أهميَّتها وأنها على مدى القرن العشرين كانت أكثر تكوينات النشاط الأهلي نجاحًا وأكثرها قدرة على اتخاذ القرارات شبه المستقلة وأكثرها قدرة على الضغط على الدولة فيما يتعلَّق بما يخصُّ كلَّ نقابة، فنلحظ أنه صار لكل نقابة «جهة إدارية مختصة» هي وزارة من الوزارات أو وزير من الوزراء في مُكْنَتِهِ الطعن والاعتراض على أيٍّ من وجوه نشاط النقابة، كل فيما يخصُّه، وزير العدل بالنسبة للمحاماة، ووزير الأشغال بالنسبة للمهندسين، وزير الصحة بالنسبة للأطباء... وهكذا.

ثم رأينا بعد ذلك أنه في ظرف رأت فيه الدولة أن استقلالية النشاط النقابي المهني قد جاوزت ما رأته الدولة من دور لها لجأت إلى إثارة الصراع بين أعضاء النقابات وابتدعت أسلوب فرض الحراسات على النقابات لتدمِّر قدرتها على العمل الأهلي المستقل، وانصاعت المحاكم وراء هذه السياسة وأنفذتها، فصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الذي أدَّى إلى تجميد أوضاع غالبية النقابات المهنية وعدم إجراء انتخابات لهيئاتها القياديَّة وتعديل قانون النقابات العماليَّة بما يُعطي لقياداتها العُليا الموالية للحكومة حق الاستمرار في نشاطها بعد إحالتها للمعاش إذا قدَّمت عقودًا جديدة للعمل في القطاع الخاص[2].

● وبالنسبة للجمعيات، فقد عُرف العديد من الجمعيات مع أواخر القرن التاسع عشر، وكان وضعها القانوني أنها تنشأ بوصفها جماعات مدنية تتَّفق مع المبادئ العامة الواردة في القانون المدني ١٨٨٣، وتجري الرقابة عليها من خلال النزاعات التي تعرض على المحاكم لتقوِّم معوجًا أو تنهي حالة شاذة أو تبطل عملًا خاطئًا. وكان من أهم هذه الجمعيات: الجمعية الخيرية الإسلامية، والجمعية الزراعية،

(٢) انظر:

– المرجع السابق، ص ٥٤

– عبد الغفار شكر، الصراع حول الديمقراطية في مصر، ص ص ١٠١-١٠٢.

ونشأت كلها في نهايات القرن الماضي، ثم جمعية الإسعاف ونشأت في ١٩٠٢، ومجمل الأحكام التي كانت تضبطها هي ما ورد بالقانون المدني من أن الجمعية تتكوَّن من عدَّة أشخاص لتحقيق هدف غير الربح المادي، وكان شهر الجمعية مقصودًا به حماية من يتعاملون مع الجمعية من غير أعضائها.

وبعد ثورة ١٩١٩ تزايد عددها وبدأت القيود تتزايد على إنشائها فعُرفت جمعيات تصدر بها مراسيم من الدولة وجمعيات لا يلزم لإنشائها صدور هذه المراسيم، وبدأ نوع من التفرقة ترتَّب على ذلك مما يتعلَّق بحصول الجمعية على رعاية الدولة ومدى تمتُّعها بإصدار التراخيص لجمع التبرُّعات، ثم في ١٩٣٨ [القانون رقم ١٧] حُظر إنشاء جمعيات دائمة أو مؤقتة من التي يرتدي أعضاؤها زيًّا خاصًّا بها مثل القمصان الزرق والقمصان الخضر التي كانت تستخدمها الأحزاب [حزب الوفد وحزب مصر الفتاة]، وكذلك حُظرت الجمعيات التي تدعو لمذهب سياسي ما. وفي عام ١٩٤٥ صدر قانون ينظم الجمعيات اشترط لنشوء الجمعية أن تُسجَّل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، وأن للوزارة أن تمتنع عن تسجيلها إذا وجدتها مخالفة للقانون، وللوزارة حق الإشراف المالي عليها والتفتيش، وللوزير إلغاء انتخابات الجمعيات العمومية للجمعيات وله حق طلب حل الجمعية. ولا يجوز لها جمع التبرعات إلا بترخيص. ثم انتقلت الرقابة والوصاية إلى وزارة الداخلية فترة ما بعد ١٩٥١. وصدر القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ يلغي أية جمعيات ذات أهداف مخالفة للقانون وأن للدولة مراجعة سجلاتها والعلم المسبق باجتماعاتها والاعتراض على قراراتها. ثم صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فبلغ الأوج في السيطرة المستبدَّة لأجهزة الدولة على الجمعيات، وقد أعلن إلغاء الجمعيات الموجودة كافة وأن عليها أن تقدِّم طلبات جديدة بإنشاء جديد في ميعاد ستة أشهر من صدور القانون، وجعل للحكومة حق رفض تسجيل الجمعية إذا تعارض قيامها مع ما تعتبره الدولة من احتياجات الأمن أو كان متعارضًا مع النظام العام، ومنع النقابات المهنية من إنشاء جمعيات تابعة لها، وجعل للوزارة تعيين ممثِّلين لها بالجمعيات، ولها حل مجلس الإدارة وتعيين مجالس إدارة مؤقتة وهكذا، وقد بقي هذا القانون معمولا به حتى عام ١٩٩٩ [القانون رقم ١٥٣]. وقد كان تعديل نظام الجمعيات ممَّا استدعى خلافات كبيرة وعميقة بين الدولة وطالبي التكوين الحر للجمعيات واستقلالها عن رقابة الدولة، وتدخَّلت في هذا الصراع هيئات أجنبية باسم حرية التكوين، واستمسكت الدولة بقدر من السيطرة باسم حماية الأمن العام من نفوذ قوى التمويل الأجنبية(١). وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا في ٣ يونيو ٢٠٠٠ بعدم دستورية هذا القانون(٢)، إلا أن الحكومة عاودت إصداره بنفس مواده استيفاءً للشكل فقط(٣)، ومرَّت السنون ووقعت أحداث ثورة يناير ٢٠١١، ففرضت واقعًا جديدًا أتاح –بالرغم من وجود القوانين المقيِّدة للعمل الأهلي– حرية حركة للعمل الأهلي، ونشأت العددي من المؤسسات والجمعيات والمبادرات الأهلية فضلا عن الأحزاب التي ملأت الساحة، إلا أن ما تلا أحداث ٣٠ يونيو و٣ يوليو ٢٠١٣ من عودة لأشخاص ورموز النظام الذي قامت ضدَّه ثورة يناير أعاد الأمور خطواتٍ إلى الوراء، حيث تمَّ إغلاق العديد من المنظمات الأهلية بممارسات مباشرة من جانب السلطة، وأغلقت العيد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية أبوابها وأوقفت أنشطتها بسبب الأوضاع المستجدَّة، وتم منع العديد من قيادات هذه المنظمات –خاصة الحقوقيَّة– من السفر، بالإضافة إلى صدور قرارات حكومية بالتحفُّظ على أموالهم ومنعهم من التصرُّف فيها.

---

(١) طارق البشري، جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٥١-٥٦.

(٢) حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، موقع محكمة النقض، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/T3JcQ

(٣) عبد الغفار شكر، الصراع حول الديمقراطية في مصر، ص ١٠٣.

وفي ٢٠١٧ صدر القانون رقم ٧٠ الخاص بتنظيم ممارسة العمل الأهلي، وثارت بسببه عاصفة من الانتقادات الخارجية، ممَّا دعا الحكومة إلى إعادة النظر في القانون، وقد وافق مجلس النواب المصري في ١٤ يوليو ٢٠١٩ على قانون جديد حافظ على هيمنة الدولة واقتصرت التعديلات به على إلغاء العقوبات السالبة للحرية تقريبًا، وفي المقابل تمَّ فرض غرامات كبيرة تصل إلى نصف مليون جنيه على ما اعتبره القانون مخالفات، مثل إجراء الجمعية استطلاعات للرأي أو بحوث ميدانية دون الحصول على موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتصل الغرامات إلى مليون جنيه إذا تلقَّت الجمعية تمويلا من الخارج دون تصريح من الوزارة المختصَّة، ومنح القانونُ الوزيرَ المختصَّ سلطة وقف نشاط الجمعية لمدة سنة لبعض المخالفات الإدارية مثل الانتقال لمقرٍّ جديد دون إبلاغ الجهة الإدارية خلال ثلاثة شهور، وفرض القانون على الجمعيات العمل في مجالات تنمية المجتمع المحدَّدَة في نظامها الأساسي دون غيرها مع مراعاة خطط الدولة التنموية واحتياجات المجتمع، وهو ما يتيح للسلطة هيمنة شبه تامَّة على نشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية ويمنحها حق الاعتراض على كل ما تراه –أو ما يراه أحد موظَّفيها– متعارضًا مع خطط الدولة، ويقضي على استقلالية المؤسسات الأهلية في العمل لتحقيق أغراض القائمين عليها ما دامت لا تخالف النظام العام الذي لا يجوز الخروج عليه[1].

● وبالنسبة **للجمعيات التعاونية**، فإن الدعوة إليها ظهرت مع نشاط الحزب الوطني في العشرات الأولى من القرن العشرين، ونوقش مشروع قانون بشأنها أمام الجمعية التشريعية في سنة ١٩١٣ وكان من وقفات سعد زغلول وقتها أن هاجم ما تضمَّنه المشروع من سيطرة الحكومة على هذا التكوين الأهلي. ثم لم يصدر قانون بالتنظيم إلا في ١٩٢٧، ثم عُدِّلَ بقانون جديد في ١٩٤٤، ثم صدر قانون آخر رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ثم صدرت تباعًا مجموعات من القوانين ينظِّم كلٌّ منها وجه نشاط تعاوني: قانون للتعاون الزراعي وقانون للتعاون الإنتاجي، وقانون للتعاون الاستهلاكي، وقانون للتعاون الإسكاني وقانون لتعاونيات التعليم. وكلٌّ من هذه القوانين يرسم «جهة إدارية مختصة» هي وزارة أو هيئة حكومية منشأة ومختصَّة بالرقابة على هذا النوع من أنواع التعاون، ويحدد وزيرًا مختصًّا لكلِّ نوعٍ منها، وذلك لتنظيم سلطة الرقابة الوصائية التي تمارسها الدولة على كل من هذه الأنشطة والجمعيات. ولا أريد الإطالة في الشرح والتفصيل لأن الأساليب متشابهة والنتائج واحدة وهي ضمان الهيمنة المتسلِّطة لجهاز الإدارة المركزي للدولة على هذه الوحدات التي تنشأ طواعية وبالمبادرات الذاتية لنشاط الأهالي[2].

● وفي مجال **التعليم** حرصت السلطة باستمرار على بثِّ معاني الخضوع لها في مقرَّراتها التعليمية كأحد أدوات السيطرة والهيمنة على المجتمع، ففي دراسة أجراها كمال المنوفي (١٩٨٨) استهدفت معرفة كيفيَّة إسهام المدرسة والمقرَّرات المدرسيَّة في تشكيل عقليَّة الطفل تجاه الحكومة، وتصوُّره لدور الجماهير، ودور المدرسة في خلق الوعي والانتماء الوطني والقومي... إلخ. وقد أوضح التحليل أن هذه المقررات تعتبر الخضوع للحكومة ضمانًا لاستمرار الدولة واستقرارها، في حين تُعد معارضة الحكومة والخروج عليها وبالًا على الدولة. والحكومة كما تصوِّرها هذه المقرَّرات هي صانعة كل شيء، وهي التي تقدِّم الخدمات في كل الميادين وبصورة مثالية، أما الحكَّام فهم مناضلون من أجل الشعب، وبهم ينهض المجتمع ويتخطَّى الصعاب. وفي

(١) للمزيد انظر:

– قانون الجمعيات الأهلية الجديد.. نظرة موضوعية، صفحة "الموقف المصري" على موقع فيس بوك، ١٥ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2klt6OJ

– نورا فخري، ننشر النص الكامل لقانون الجمعيات الأهلية بعد تعديله في ضوء توجيهات الرئيس، موقع اليوم السابع، ٧ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2lJPa5C

(٢) طارق البشري، جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٥٤-٥٦.

هذه المقررات تبدو رموز السلطة في صورة مثاليَّة. فرجال شرطة المرور والمعلِّمون والأطباء والموظَّفون كلُّهم يتَّسمون بالصفات الحميدة ويؤدُّون عملهم على خير وجه، وفي الحديث عن الحكم المحلي يصوَّر هذا النظام على أنه منحة من الحكومة وليس حقًّا للمواطنين، ولا يرد أي ذكر لمسألة الرقابة الشعبية. وهذه الصورة المثالية تختلف عن الواقع المعاش(١).

ويتبين من تحليل الدكتور المنوفي لذلك النموذج في حينه أيضًا أن الإشارات إلى دور الشعب كميًّا وكيفيًّا، تأتي ضئيلة. فعلى المستوى الكمي تتكرَّر الإشارة في المقرَّرات المصرية (محل الدراسة) إلى الحكومة/الدولة ٣٦ مرة، وإلى الشخصيات القيادية ١٤٤ مرة، مقابل ٧ مرات فقط إلى الشعب.

وعلى المستوى الكيفي يبدو الشعب في هذه المقرَّرات تابعًا منقادًا، أو على أحسن تقدير متعاونًا مع الحاكم في الاتجاه الذي يقرِّر المضيَّ فيه، أما الزعماء والحكَّام فهم المبادرون والفاعلون والشجعان والمنتصرون في المعارك التاريخيَّة(٢).

وحديثًا في النشرة التوجيهية للتربية الاجتماعية (تعد بمثابة دليل عمل للاختصاصيّين الاجتماعيين بالمدارس) للعام الدراسي (٢٠١٣/٢٠١٤)، تمَّ التنبيه على «تفعيل برامج الانتماء والولاء للوطن لكي لا ينساق شبابنا وراء الشائعات أو الاعتصامات أو المسيرات التي تؤدِّي في النهاية إلى تعطيل الإنتاج وتأخُّر برامج التنمية، وتجديد الثقة دائمًا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء الانتقالي، للتأكيد على وحدة واستقرار البلاد». هذه النشرة وُزِّعت على المدارس بمراحلها المختلفة، وهي صادرة عن وزارة التربية والتعليم التي تُعتبر بحسب النشرة نفسها «المؤسسة التربوية المعنيَّة بإعداد وتعليم النشء والشباب ليكونوا مواطنين صالحين»(٣).

- واستخدمت السلطة آليات التشريع لضمان إحكام السيطرة على **التعدُّدية الحزبية** التي بادرتْ بها الدولة في ١٩٧٦ بعد أن ألغت الأحزاب عقب يوليو ١٩٥٢، ولأسباب غير ديمقراطية، فكان صدور قانون الأحزاب نفسه أوضح مثل لذلك، بما تضمَّنه من أحكام تضمن سيطرة السلطة إنشاء الأحزاب الجديدة ونشاط الأحزاب القائمة، وخلال عمر التعدُّدية صدرت قوانين جديدة وعُدِّلَتْ قوانين قائمة لسدِّ الثغرات التي كشف عنها التطبيق، ومثال ذلك تعديل قانون الأحزاب السياسية لتجريم أيِّ نشاط للأحزاب تحت التأسيس عندما نجح الحزب الاشتراكي الناصري تحت التأسيس أن يمارس نشاطًا سياسيًّا واسعًا وفعَّالًا قبل التصريح له بقيام الحزب، وكذلك صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بعد انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ لوضع قيودٍ جديدة على النشاط السياسي الجماهيري، وصدور قوانين الاشتباه وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي في مواجهة تصاعد النشاط السياسي الجماهيري للأحزاب السياسية عام ١٩٧٨، وتعديل قوانين المطبوعات والنَّشر أكثر من مرة للحدِّ من فاعليَّة الصحف الحزبيَّة، وعندما صدر قانون الشركات المساهمة تضمَّن نصًّا يشترط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركات المساهمة التي تعمل في مجال الصحافة والنشر لضمان التحكُّم في صدور الصحف الجديدة(٤).

---

(١) فتحي أبو العينين، الثقافة السياسية للمصريين في الدراسات المصرية.. مراجعة عامة وملاحظات أولية، (في): كمال المنوفي وحسنين توفيق (تحرير)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغيير، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، أعمال المؤتمر السنوي للبحوث السياسية (القاهرة: ٤-٧ ديسمبر١٩٩٣)، المجلد الأول، ص ص ١٠٨-١٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٣) منى علام، التعليم والسياسة: المدرسة أداةً للتدجين، موقع السفير العربي اللبناني، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/2krjKRt

(٤) عبد الغفار شكر، الصراع حول الديمقراطية في مصر، ص ص ١٠١-١٠٢.

● ولضمان الحيلولة دون التواصل بين الأحزاب السياسية والقواعد الجماهيرية الواسعة، صدرت العديد من القوانين في مقدِّمتها قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون الذي يضع أجهزة الإعلام الجماهيري كالإذاعة والتليفزيون تحت سيطرة حكوميَّة كاملة، بما يؤدِّي إلى حرمان الأحزاب السياسيَّة المعارضة من الاستفادة من هذه الأجهزة لطرح برامجها ومواقفها على المواطنين في حين كان يتمتَّع الحزب الحاكم [آنذاك] بفرصٍ واسعة في هذا المجال.

ثم تنظيم ملكية ونشاط الصحف المملوكة للدولة تحت مسمَّى الصحف القوميَّة بوضعها تحت سيطرة مجلس الشورى الذي كان يعمل بتوجيهات حكوميَّة ويتم من خلاله تعيين رؤساء مجالس إدارة ورؤساء تحرير هذه الصحف بحيث أصبحت أداةً للحكومة وتوجُّهاتها لا تستطيع الأحزاب وقوى المجتمع المختلفة من استخدامها لطرح توجُّهاتها أو شرح مواقفها للرأي العام[١].

خاتمة

أوضح استعراض مظاهر هيمنة السلطة على المجتمع المصري وتغوُّلها التدريجي منذ قرنين على مساحات ومجالات العمل الأهلي، مدى نجاح هذه السلطة من خلال جهازها الإداري في بسط سيطرتها ونفوذها على حركة المجتمع وقواه المختلفة ورفضها لمشاركة المجتمع وتحجيم دوره قدر الإمكان، وتجريده من كل وسائل القوة الذاتيَّة بحيث يظل مفتقرًا إلى جهاز الدولة، وغير قادرٍ على التصرُّف دون الرجوع إليه والحصول على رخصة منه للقيام بأيِّ فعلٍ ولو كان بسيطًا، وهو ما قامت به السلطة عبر جهازها الإداري من خلال مختلف منافذ الهيمنة على نشاط المجتمع الأهلي والسيطرة على كلِّ مساحات ومجالات عمله في النقابات والجمعيَّات والأحزاب والتعليم والإعلام... إلخ، وأن هذا الجهاز هو الذي بات بيده المنح والمنع، وهو من يحدِّد الأولويَّات دون مراعاة لرأي ذلك المجتمع القابع تحت وصايته.

وبالرغم من أن هذا الجهاز الذي يفترض أن تناط به مهمة التنفيذ لما تقرُّه كل من السلطتين التشريعية والقضائية من قوانين وأحكام دون تدخُّلٍ منه عملا بمبدأ الفصل بين السلطات أو على الأقل التوازن بينها، ولكنه عصف بهذا المبدأ وبسط هيمنته على هاتين السلطتين أيضًا، بحيث لم يعد بمقدور أيِّ هيئة في المجتمع أن تنفكَّ في حركتها عن سلطة هذا الجهاز ومراعاة سطوته على أقل تقدير.

وكشف هذا الاستعراض في المقابل عن مدى الضعف الذي وصلت إليه قوى المجتمع وعدم الحفاظ على مقومات الصمود في وجه هذا التغلغُل الإداري، الذي غلَّ يد المجتمع عن النظر في شؤونه والاستقلال بإدارتها ما دامت لا تتَّصل بالشؤون السياديَّة، وما دامت تُراعي ما يلزم من حفاظٍ على الوحدة واحترام النظام العام والثقافة السائدة، وهو ما كان يحقِّق منفعة مزدوجة تتمثَّل في تحقيق النفع العاجل للوحدات الأهلية لمعرفتها باحتياجاتها الخاصة ووسائل تحقيقها، والتخفيف من الأعباء عن كاهل الدولة وعدم استغراقها في تفاصيل يمكن أن يتم التعامل معها بواسطة الوحدات المجتمعية الأصغر.

لكن السلطة التي طغى الاستبداد على وسائلها في التعامل مع المجتمع أَبَتْ في البداية إلا أن تتغلغل رويدًا رويدًا على مساحات كان يختص بها ويستقل بالتعامل مع شؤونها بما يتناسب مع كل بيئة اجتماعية وثقافية واقتصادية بما يلزمها، ثم زادت السلطة من احتكارها لشؤون المجتمع في مقابل قيامها بالعديد من شؤونه، ثم هي الآن تتملَّص من التزاماتها تجاه المجتمع وتطالبه بمقابل مادِّيٍّ مباشر لما تقدِّمه له من خدمات احتكرت لنفسها في البداية حقَّ تقديمها دون شريك مقابل تحكُّمها في توزيعها وتقديمها بمقابل مناسب لعموم المجتمع، وتسعى الآن لاستمرار استبدادها دون تقديم مقابل، وهي معادلة جديدة للحكم يصعب أن

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٢.

تستمرَّ دون تكاليف ضخمة، تصر السلطة على دفعها في وسائل قمع المجتمع المختلفة، وتأبى أن تقدِّمها له بما يخفِّف من أعباء تثقل العديد من فئاته بالأعباء المالية والنفسيَّة والجسديَّة بما يفوق طاقتها على الاحتمال.

وإذا كان المجتمع ظلَّ يقوم ببعض المهام فإن ذلك كان بدافع القصور الذاتي الذي ظلَّ يأكل من قوة المجتمع وعافيته شيئًا فشيئًا لصالح سلطة الدولة، ولم يعد يتبقَّى للمجتمع الكثير إذا ظلَّ هذا الجور على حقوقه في التحرُّر من تسلط أجهزة الدولة وهيمنتها عليه في شؤونه التي ينبغي أن يقوم بإدارتها بنفسه في مساحات لا يضرُّ السلطة التي تعمل لتحقيق الصالح العام أن تتركها له، بحيث يُبدع المجتمع أشكالا مختلفة لمعالجة مشاكله وتقديم الحلول اللازمة لها في مساحات كالتعليم والوقف وإنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات الأغراض المختلفة المحققة لخير المجتمع وتنميته وتحديد أولويَّات الوحدات المحلية الصغيرة والاستحواذ على قدرٍ أكبر من حرية الحركة في إدارتها ومعالجة مشكلاتها... إلخ، دون استبداد فوقيٍّ يعوق بنظرته الضيقة مساعدة المجتمع في حلِّ مشكلاته والتخفيف من أعبائه، من حيث يدَّعي العمل على حلِّ المشكلات وتذليل الصعوبات!

وإذا كانت الحقبة الناصرية هي أكثر الفترات وضوحًا في الجور على مساحات حركة المجتمع وقمعها، فإن ذلك لا ينفي في الوقت ذاته أن ما تلا هذه الحقبة من سياسات في عهدي السادات ومبارك لم تكن أقل وطأة على المجتمع، وإن كانت أهدأ تنفيذًا وأقل ضجيجًا، فلم يقصِّر كلا النظامين في تجريف الحياة السياسية والاجتماعية، وأداتهم الأساسية في ذلك المزيد من التحكُّم في المجتمع والسيطرة عليه بأدوات التشريع والقضاء والجهاز الإداري وسياساته، فضلا عن أن عهد عبد الناصر كان أسبق فكان لا يزال في المجتمع بقيَّة من قدرة على العطاء في مساحات الوقف والتعليم واحتفاظ العائلات الكبيرة والعلماء والمثقفين والشخصيات العامة بقدرٍ من النفوذ والتأثير في مساحات معيَّنة، إلا أن ذلك تقلَّص بمرور الوقت وبفعل سياسات النظم المتعاقبة، ممَّا أدَّى إلى انهيارٍ كبير في الكثير من الكفاءات التي كانت تفخر بها مصر في القطاعات المختلفة (التعليمية والصناعية والزراعية والصحية... إلخ)، وانهارت تبعًا لذلك العديد من المؤسسات العلمية والصناعية والتربويَّة... إلخ. وبات المجتمع خلوًا من عناصر ومقومات نهوضه وتقدُّمه، وإن وجد شيئًا منها فإنها تبقى مع إيقاف التنفيذ أو يصير خيرها لغير المجتمع الذي هو أحق بها من سواه.

كما زادت بمرور الوقت فجوة بين المجتمع والنخب الحاكمة لجهاز الدولة تتعلَّق بالأبعاد الثقافيَّة والفكريَّة، بسبب نزوع السلطة إلى الاستبداد، فألجأها ذلك إلى تبنِّي كل ما يمكِّنها من الانفراد بالمرجعيَّة في تقرير كل ما يتَّصل بشؤون المجتمع، ويُرجع المستشار البشري هذا الوضع إلى ما يسمِّيه «المسألة الثقافية» ويوضِّحها بقوله: إن ثمة هوة تفصل بين ثقافتين في المجتمع، أولاهما- الثقافة العامة الموروثة والسائدة بين جماهير الشعب المصري في ريفه وحضره الشعبي وفي المستويات الاجتماعية غير الميسورة، وثانيتهما- الثقافة الوافدة التي تنتشر بين النخب الاجتماعية المتميزة اقتصاديًّا وتعليميًّا، ولأن هذه النخب تنتشر في مجالات السيطرة والنفوذ في شؤون الاقتصاد والسياسة والمؤسسات الاجتماعية، ونسبتها بين المهنيِّين أكبر بطبيعة الحال من نُدرتها النسبية بين الطبقات الشعبية، فإن هذا الوجود الأغزر يوجد في أجهزة إدارة الدولة، ونضح هذا الوجود على سلوك الدولة وأجهزتها، وانعكس انعزالًا عن جماهير الشعب. كما أن ما يشيع لدى هذه النخب من أن الفكر الوافد هو ما يعبر عن التطور والمدنية الحديثة ويعكس مفاهيم المعاصرة؛ قد ولَّد لدى هذه النخب الإحساس بأن الجمهرة الشعبية تتَّصف بالتخلُّف والجمود، وهذا الإحساس برَّر لها أخلاقيا وفلسفيًّا النزوع للاستبداد

والشعور بالقوامة والوصاية على من ليسوا بعد جديرين أن يدركوا مصالحهم ويقبضوا على ناصية أمورهم بأيديهم(١).

وبالرغم من وجود ضغوط دولية تتعلَّق بالديمقراطية وحقوق الاجتماع والتعبير عن الرأي... إلخ، ممَّا قد يفيد المجتمع وتكويناته الأهلية، فإن عبد الغفار شكر يرى أنها تبدو مسخَّرةً لخدمة أهداف ومصالح معينة للقوى الدولية الكبرى، بحيث إنه يتم التغافل عنها من جانبها عندما تشعر أنها قد تهدِّد مصالحها، وتدعمها جزئيًّا وبطريقة انتقائيَّة إذا كانت ستحقِّق مصالحها، وإذا كان ذلك قد تحقَّق شيء منه في نهاية القرن العشرين ومطلع الحادي والعشرين، فقد تراجع هذا المنحى تراجعًا كبيرًا في الآونة الأخيرة، وبات دعم النظم الاستبدادية والتغافل عن أفعالها في العديد من بقاع العالم أمرًا ماثلًا للعيان. لقد قامت مئات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة التي تنشط حول أهداف مفتَّتة وقضايا جزئيَّة دون ارتباط بالأسباب المشتركة لهذه المشاكل الجزئيَّة التي تعود بالأساس إلى العولمة الرأسمالية وسياساتها؛ ممَّا يهدد مؤسَّسات المجتمع المدني بالتحوُّل عن دورها الأساسي كجزءٍ من المجتمع الديمقراطي إلى ملطِّفٍ ومخفِّف لحدَّة المشاكل الناجمة عن سياسات العولمة وتأثيراتها على دول الجنوب وتكرِّس في نفس الوقت الحكم الاستبدادي(٢).

لا يعني هذا الطرح دعم فكرة "الدولة الضعيفة" الموجودة في كثير من البقاع أمام مجتمعات أقوى منها تأثيرًا وأكثر حضورًا، ولكن على العكس فإن افتراضَ سلطةٍ ما بأن قوَّتها في مواجهة مجتمعها هي سبيلها إلى البقاء فتحرص على قمع المجتمع وتفتيت قواه، لمَّا يجدر التنبيه على فساده، إذ السلطة القوية ينبغي أن تكون سبيل مجتمعها القوي أيضًا للتقدُّم والازدهار.

إن مصر التي عرفت منذ القدم دولة مركزية بسبب اعتمادها الكلِّيِّ على النيل، كان ازدهارها وتقدُّم أحوال الإنسان بها يكونان دائمًا في عصور الدولة القويَّة، لكن ما معنى قوة الدولة التي تتقدَّم بها أحوال المجتمع؟ إنها –كما يوضِّح جلال أمين– تتمثَّل في تلك الدولة التي تحصِّل الضرائب وينضبط بها نظام التعليم وتنفق على المشروعات والخدمات العامة، وتقدِّم الدعم للفقراء. أما الدولة الضعيفة فهي تلك التي لا تحصِّل الضرائب ولا تُحترم فيها القواعد، وتخرق فيها القوانين[٣].

إذا كان ذلك كذلك فإن حرص السلطة على استجماع كل ما تستطيع من قوة مادية ومعنوية في مواجهة المجتمع وقواه المختلفة مع بسط مظاهر الهيمنة والنفوذ على مساحات حركته ومجالات عمله، لم يؤدِّ إلى وجود دولة قويَّة[٤]، بل على العكس ضعفت الدولة إجمالا في مواجهة فواعل داخلية وخارجية مفروضة عليها، وباتت أقل قدرةً على التأثير في محيطها وأكثر عرضةً للتأثُّر والاستجابة بتلك الفواعل التي لا يعنيها سوى تحقيق مصالحها الآنيَّة والتي ليس من بينها بطبيعة الحال إعادة إحياء قوى المجتمع وتكويناته الأهليَّة، بل على العكس ترغب في إضعاف كل مظاهر المقاومة لنفوذها التي يمكن أن تصدر عن مجتمع عفيٍّ يدرك مصالحه فيسعى لتحصيلها، والأخطار التي يتعرَّض لها فيتجنَّبها أو يقاومها ويواجهها.

---

(١) طارق البشري، جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٨–٩.

(٢) عبد الغفار شكر، الصراع حول الديمقراطية في مصر، ص ص ٤٧–٥٠.

(٣) انظر: جلال أمين، مصر والمصريون في عهد مبارك [١٩٨١–٢٠٠٨]، (القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٩)، ص ص ١٨–١٩.

(٤) في تعامل المجتمع مع هيمنة أجهزة الدولة المترهِّلة التي تحاول فرض سيطرتها عليه والتفافه عليها، انظر: سيف الدين عبد الفتاح، الزحف غير المقدس.. تأميم الدولة للدين، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، ٢٠١٦).



الجيش والسياسة عبر عهود ثلاثة: إشكال واحد ومداخل متعدِّدة

نبيل علي(*)

مقدمة

الموقع الجغرافي والدولة المركزية جعلا من الجيش في مصر قديمًا وحديثًا أهم مؤسسات الدولة المصرية للدرجة التي جعلت الدكتور عمار علي حسن يذهب لأن محمد علي بنى الدولة الحديثة في رِكاب الجيش معلِّلًا ذلك بأن احتياجات الجيش فرضت قيام مؤسسات قامت على أكتافها الدولة الحديثة، فلكي يعالج (محمد علي) الجنود والضباط بنى المستشفيات، ولكي يعلِّمهم بنى المدارس، ولكي يوفِّر لهم الغذاء والكساء اهتمَّ بالزراعة والصناعة، مؤكِّدًا أن هذا لم يكن جديدًا على دور الجيش منذ الفراعنة فهو أداة الحماية والتوسُّع الرئيسية(١).

ولكن الجيش –على محوريَّته وأهميَّته التي أشار إليها الدكتور عمار علي حسن في الدولة المصرية طيلة هذا التاريخ الطويل قديمًا وحديثًا– كان جيشًا تقليديًّا يوالي السلطان ويحرس عرشه ويبتعد عن الشأن العام ولا يتدخَّل فيه إلا بأمر منه، ولم تنشأ السياسة (الاهتمام بالشأن العام والتدخُّل فيه) في منظومة الجيش إلا خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر حيث كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية وصلت مرحلة متقدِّمة من الضعف والفساد نشأت معها مطالبات كثيرة بالإصلاح والدستور وتحديث الجيش، ونشأت معها مطالبات من داخل الجيش نفسه بالإصلاح بالإضافة لمطالبة النخبة بذات المطالب، وهو ما يعدُّ ميلادًا للسياسة بمعني كون الشأن العام وأمور السياسية لم تعد قاصرةً على الملك أو الحاكم أو السلطان، فأصبحت السياسة بمثابة ممارسة عامة من قبل الحاكم والجمهور على حدٍّ سواء(٢).

الثورة العرابية ١٨٧٩-١٨٨٢ بداية هذا الميلاد وعلامته، ويوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ عندما وقف أحمد عرابي (قائد الجيش) في مواجهة الخديوي توفيق (حاكم البلاد) في قصر عابدين حاملًا مطالبه ومطالب الشعب هو أهم أيام هذه الثورة وأعظم تطوراتها في ضوء هذا الإشكال.

وخلال أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ظهرت تنظيمات داخل الجيوش أو ما سمي بالضباط التنظيماتيين، ففي تركيا ومصر وسوريا والعراق والسودان،كانت الجيوش مخترقة حزبيًّا وأيديولوجيًّا، ففي مصر خلال الأربعينيات كانت الكثير من الأحزاب والحركات لديها أجنحة تابعة لها داخل القوات المسلحة، وسمِّيت هذه الفترة "عصر التنظيمات"(٣)، وهي التنظيمات صاحبة الدور الأهم (وربما الأوحد) في صياغة مستقبل البلاد، بعد قيامها بدور رئيس في تحرير البلاد من الاستعمار.

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) عمار علي حسن، إدارة العلاقات المدنية-العسكرية بعد الثورات العربية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، العدد ١٥٨، صيف ٢٠١٤، ص ٨٢.

(٢) شاهد: مقطع فيديو بعنوان "في نشوء العسكرية العربية الحديثة وتطور أدوارها السياسية – مؤتمر الجيش والسياسة" يتحدث فيه خالد زيادة، من مؤتمر "الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، موقع يوتيوب، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Eg382

(٣) شاهد: مقطع فيديو بعنوان "عزمي بشارة – محاضرة افتتاحية – مؤتمر الجيش والسياسة"، يتضمَّن المحاضرة الافتتاحية للدكتور عزمي بشارة لمؤتمر "الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، موقع يوتيوب، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٤ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/B0hsX

كان تنظيم "الضباط الأحرار" الذي تكوَّن في الجيش المصري منذ بداية الأربعينيات صاحب الدور الأهم في صياغة مستقبل الجيش والدولة معًا، فباسم الجيش أعدَّ ونفَّذ انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الذي انتهى بموجبه الحكم الملكي وحلَّ محلَّه الجمهوري، وعقد اتفاق الجلاء مع الإنجليز، ومنذ ذلك الوقت ومصر يحكمها الجيش أو أحد أبنائه، ولا تزال آثار تحركات تنظيم "الضباط الأحرار" باقية في الواقع السياسي المصري حتى اليوم.

فمع تغوُّل الجيش على وظائف غيره من مؤسسات الدولة تتعقَّد العلاقات المدنية-العسكرية بالشكل الذي تصبح معه أي تحولات لا يرضى عنها الجيش صعبة التحقُّق وربما غير ممكنة، ولكن هذا لا يعني أن الجيش يبتعد عن السياسة تمامًا في الدولة الديمقراطية الحديثة، وفي ظلِّ اعتماد الانفصال بين الجيش المحترف والمؤسسات المدنية المنتخبة (الرئاسة-البرلمان) الخاضع لها، فلا يوجد جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه، فالجيش يتعامل يوميًّا مع شؤون الحرب والدفاع وقضايا أخرى يطلق عليها تسوية الأمن، وتسوية أوسع هي الأمن القومي وتتراوح بين شؤون عسكرية محضة ومسائل تتعلَّق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم والإقليم والدولة، وحتى بمعناه الضيق ليس الأمن مفصولًا عن هذه القضايا(١).

يتناول هذا التقرير إشكال الجيش والسياسة في مصر منذ ١٩٥٢ وحتى ٢٠١١، أي منذ بداية عهد جمال عبد الناصر مرورًا بمحمد أنور السادات وانتهاءً بمحمد حسني مبارك، راصدًا بشكل مقارن التوجُّهات الكلية والتفصيلات الجزئية التي تشكِّل اختلافًا بين العهود أو الفترات الثلاث، ويقسِّم التقرير -بناء على معايير موضوعية- هذه الفترة الطويلة من التاريخ السياسي المصري إلى ثلاث فترات وليس ثلاثة عهود، تمتد الفترة الأولى من ١٩٥٢ وحتى وقوع النكسة في ٥ يونيو ١٩٦٧، ويتم تناولها من مدخل "الصراع"، وتتبعها الفترة الثانية من ١٩٦٧ وحتى توقيع معاهدة السلام ١٩٧٩، ويتم تناولها من مدخل "إجراءات الرئاسة للسيطرة على الجيش"، والفترة الأخيرة تبدأ من ١٩٧٩ وتنتهي ٢٠١١، ويتم تناولها من مدخل "الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية للجيش والضبَّاط"، وهذا هو تعدُّد المداخل المشار إليه في العنوان.

أولًا- الجيش والسياسة ١٩٥٢-١٩٦٧

تبدأ هذه الفترة بانقلاب عام ١٩٥٢ وما صاحبه من تحولات في طبيعة علاقة الجيش بالعمل السياسي في مصر، وتنتهي بوقوع النكسة وليس بوفاة جمال عبد الناصر، لدلالة النكسة وما لحق بها من أحداث فيما يتعلَّق بطبيعة العلاقة بين الجيش ومؤسسات الدولة السياسية وخاصة الرئاسة، وحسب تقدير الباحث فإن المدخل الأنسب لتناول هذه الفترة هو الصراع، ولذلك لم تُضَفْ لها سنوات ما بعد النكسة من حكم جمال عبد الناصر.

مَرَّ الصراع بين الضباط خلال هذه الفترة بمرحلتين، لكل مرحلة منها طبيعتها وأطرافها، المرحلة الأولى وقع الصراع فيها بين جمال عبد الناصر ومعه معظم ضباط مجلس قيادة الثورة في مقابل محمد نجيب رئيس المجلس ورئيس الوزراء، وتبدأ من ١٩٥٢ وتنتهي بإقالة نجيب ١٩٥٤، وبدأ الصراع فيها منذ اليوم الأول للضغط علي نجيب لتعيين عبد الحكيم عامر الرائد وقتها مديرًا لمكتب رئيس الوزراء وقائدًا عامًّا للقوَّات المسلحة، وهو ما تمَّ وقتها لتبدأ حلقات أخرى من الصراع بين نفس الجهتين حول الديمقراطية والحكم النيابي وعودة الجيش للثكنات، وهي قضية الصراع الأعقد والأهم، وانتهت بإقالة نجيب أو بإجباره على الاستقالة ووضعه تحت الإقامة الجبرية في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤(٢).

(١) المرجع السابق.

(٢) وفي هذا التوقيت كان نجيب ثاني عسكري يتولَّى رئاسة الوزراء في مصر بعد محمود سامي البارودي الذي تولَّى نفس المنصب قبل ذلك بسبعين عامًا بعد ثورة عرابي ١٨٨١، وهذا وضع يجب التأكيد عليه بشدَّة قبل الولوج لما بعده من فترة عبد الناصر، لإدراك حجم الفارق في وضع الجيش وضباطه من السياسة والحكم في هذه الفترة مقارنة بين الفترتين.

بالإضافة لصراع ناصر مع بعض أسلحة الجيش الرافضة لسياسته أثناء وجود نجيب وبعد إقالته، غير أنه لم يستمرَّ طويلًا بالشكل الذي يجعل منه صراعًا ممتدًّا فانتهت كلها قبل عام ١٩٥٦، ففيما قبل حرب ١٩٥٦ كان الرئيس عبد الناصر قد واجه أصعب ما يُمكن لقائد انقلاب عسكري (أو ثورة) أن يُواجهه، فقد واجه رفضًا قاطعًا من أكبر وأهم سلاحين في ذلك الوقت للأداء المبكِّر لمجلس قيادة الثورة (أو لقيادة الجيش الجديدة) وقد تمثَّل هذا الرفض والتمرُّد فيما سُمِّيَ بمُحاولة انقلاب سلاح المدفعية في ١٩٥٣، ثم مُحاولة تمرُّد سلاح الفرسان في ١٩٥٤ التي كادت أن تُنهي وجود مجلس قيادة الثورة[١].

وبذلك يكون عبد الناصر قد أزاح اللواء محمد نجيب من المجال العام العسكري والسياسي نهائيًّا، وأنهى صراعه مع بعض الأسلحة الرافضة له داخل الجيش، ويبدو واضحًا أن الصراع في هذه المرحلة كان حول وجهات النظر مقابل صراع المرحلة الثانية وهو الأعقد والأطول والأعمق أثرًا، الذي دار حول النفوذ بالأساس، وكان طرفه الثاني عبد الحكيم عامر أقرب أصدقاء جمال عبد الناصر وقائد الجيش وقتها.

فعبد الناصر وهو الضابط سابقًا لم يكن مطمئنًّا تمامًا لدور الجيش ولم يخضع الجيش له تمامًا[٢]، ولم يكن ليُشرك الجيش معه في الحكم، فلم يكن عبد الناصر يريد إقامة دكتاتورية عسكرية وإنما أراد حكمًا جمهوريًّا مسنودًا من الجيش، أي أراد أن يكون الجيش حارسًا للحكم دون أن يتدخَّل فيه، تخوُّفًا من دور الجيش الانقلابي المحتمل[٣]، وهو ما لم يكن يُرضي زملاءه في الجيش وشركاءه في الانقلاب؛ ولذلك دارت أحداث الصراع بين ضباط الرئاسة وعلى رأسهم ناصر وضباط الجيش وعلى رأسهم عامر. ومن جانب عبد الناصر يمكن رصد عدَّة إجراءات اتَّخذها لحسم الصراع لصالحه، منها:

- لم يرجع الجيش بكامله للثكنات ولم تقم حكومة مدنية خالصة وإنما بقي الأمر بين هذا وذاك، فلم يخرج الجيش من حيز السلطة ولم يصبح هو الحاكم.
- طلب من زملاءه العسكريّين خلع بزاتهم العسكرية طالما يمارسون العمل السياسي.
- تأسيس قواعد شعبية تؤيِّد النظام من خارجه، وتقوم بالحشد والتعبئة له مع السيطرة الكاملة عليها، فأنشأ هيئة التحرير، ثم حلَّ محلها الاتحاد القومي ١٩٥٧، ثم حلَّ محله الاتحاد الاشتراكي ١٩٦٢.

وعلى الجانب الآخر، فإن عبد الحكيم عامر كقائد للقوات المسلحة، اتَّخذ عدة إجراءات مضادَّة، لمواجهة ناصر وتصوره لدور الجيش، كان من هذه الإجراءات:

١- اتَّخذ المشير عامر لنفسه مجموعة متنوِّعة من الوظائف، فأصبح مشرفًا على الطرق الصوفية ورئيسًا لاتحاد كرة القدم، ونصَّب اثنين من أتباعه رئيسيْن لاتحاد الملاكمة والنادي الأهلي، كذلك تولَّى الإشراف على مؤسسة الطاقة الذرية والمركز القومي للبحوث، وأصبح مسؤولًا عن مؤسسة النقل العام في مدينة القاهرة، ورئيسًا للجنة العليا لتصفية الإقطاع.

٢- بنى عبد الحكيم عامر -عن طريق الرواتب والامتيازات- شبكة من الولاءات لشخصه من الضباط الذين بقوا في الجيش تشاركه نزواته وتتغاضى عن قصوره المهني وتشاركه صراعه على النفوذ في الدولة.

٣- تحييد رئيس الجمهورية والمجلس الرئاسي تمامًا عن شئون الدفاع والقوات المسلحة بداية من ١٩٦٢،

للمزيد حول وضع الضباط في المناصب السياسية خلال الفترة الأولى ١٩٥٢-١٩٦٧ انظر: عزمي بشارة، الجيش والسياسة.. إشكاليات نظرية ونماذج عربية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أبريل ٢٠١٧)، ص ص ١٥٠-١٥٣.

(١) محمد الجوادي، هل كان الرئيس جمال عبد الناصر مطمئنًّا تمامًا للجيش؟، مدونات الجزيرة، ٢٧ فبراير ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٨ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/aLema

(٢) المرجع السابق.

(٣) للمزيد انظر: عزمي بشارة، الجيش والسياسة.. إشكاليات نظرية ونماذج عربية، مرجع سابق، ص ١٥٢.

٤- فصل ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحربية بدءًا من عام ١٩٦٢،

٥- تهميش دور وزير الحربية وجعله مجرد مساعد لعامر أي بمعني خضوع الوزارة للجيش بدلًا من خضوع الجيش للوزارة، فقد تولَّى عامر بنفسه تحديد اختصاصات وزير الحربية شمس بدران وقتها بداية من عام ١٩٦٦،

٦- الاحتفاظ بحق تعيين كبار القادة في يده، وإحباط محاولة ناصر لجعل حق تعيين قادة الكتائب والألوية من صلاحيات رئيس الجمهورية عام ١٩٦٢،

٧- لم يَعُدْ لعبد الناصر في القوات المسلحة سوى التوقيع على ترقيات الفريق والفريق أول وكل شيء يخص القوات المسلحة بقي حكرًا على عبد الحكيم عامر.

٨- إزاحة زكريا محيي الدين من رئاسة الوزراء عام ١٩٦٦ لأنه سبق وحذَّر ناصر من دور الجيش قائلًا "في مصر دولتان الجيش والحكومة"، وتعيين صدقي سليمان الذي زادت معه نسبة العسكريّين في مجلس الوزراء من الثلث لأكثر من النصف[١].

هذه الحالة من الصراع العسكري في ميدان السياسة ومن قبلها هذا التدخُّل الكبير من جانب العسكر لم يكن ليحدث لولا أن ثمة طبيعة مجتمعية تقبل ذلك، فتدخُّل العسكر في السياسة وسيطرته على مقدرات الحكم قد حصل في البلدان العربية التي تتَّسم بالنظام الفلاحي- الزراعي كسوريا ومصر والجزائر والسودان والعراق، أكثر ممَّا حدث في البلدان قبليَّة التركيب كالأردن والسعودية ودول الخليج[٢]، وهذا مردُّه إلى أن طبيعة المجتمع الفلاحي تؤثِّر على أداء العسكر بشكل عام؛ فالجندي الفلاحي قبِل وتقبَّل مبادئ الانتساب إلى العسكر وتطبَّع بطبائع تنظيماته، غير أن هذا التطبُّع لم يلغ تمامًا انتماءاته الأولية وتمسُّكه بعصبيَّته الأم، واستمرَّت هذه الروابط في صفوف الجيش، وكانت فيما بعد النواة الأساسية التي قامت عليها الانقلابات والتكتُّلات السياسية داخل العسكر كما حصل في سوريا والعراق[٣].

فكانت الصداقة وأخوية السلاح تجمع بين الكثير من قادة تنظيم الضباط الأحرار، قادة انقلاب ٢٣ يوليو فيما بعد، وكانت الصداقة الشديدة والصراع الشديد أيضًا بين جمال عبد الناصر وصديقه عبد الحكيم عامر من أكثر العوامل تأثيرًا على مستقبل الجيش والنظام السياسي والدولة ككل، إذ ما كان تنظيم الضباط الأحرار يستمر وينجح لولا العلاقات الشخصية بين أغلب من انضمُّوا له، وما كانت النكسة لتحدث بهذا الشكل لولا الصراع الذي دار بين عبد الحكيم عامر قائد الجيش وعبد الناصر رئيس الدولة، وبذلك تكون العلاقات الشخصية (الصداقة/الصراع) بين العسكر مؤثِّرة بشكل كبير في أهم أحداث الواقع السياسي المصري خلال هذه الفترة بين انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ونكسة ١٩٦٧.

وبذلك يتَّضح أن بنية المجتمع تؤثِّر على طبيعة دور الجيش في العمل السياسي، إذ إن الانقلابات العسكرية في المجتمعات القَبَلِيَّة في الخبرة العربية كانت تقوم بها العناصر غير القَبَلِيَّة، وكلها -باستثناء موريتانيا- فاشلة تقريبًا كما حصل في الأردن والسعودية والبحرين[٤].

يتأثَّر الجيش ببنية المجتمع ويؤثِّر فيه كذلك، فبالإضافة للتأثيرات السابقة، يتأثَّر المجتمع بتحرُّكات الجيش، فهو يوفِّر للناس في النظام الفلاحي-الزراعي وسيلةً للارتقاء الاجتماعي، ولا فرق في هذا الأمر سواء كان الحكم للعسكر أم كان الحكم للمدنيّين[٥]، فانقلاب ١٩٥٢ في مصر سهَّل دخول أبناء العائلات الفقيرة أو الأمِّيَّة

---

(١) عزمي بشارة، الجيش والسياسة.. إشكاليات نظرية ونماذج عربية، مرجع سابق، ص ص ١٥١-١٥٩.

(٢) فؤاد إسحاق الخوري، العسكر والحكم في البلدان العربية، (بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠)، ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٤) المرجع السابق، ص٤٤.

(٥) المرجع السابق، ص ٩٥.

وعائلات الطبقة دون الوسطى للكليات العسكرية[1]، وفي ظلِّ غياب طبقة متوسِّطة قويَّة ومنظَّمة ولها أيديولوجية خاصَّة بها، حَلَّ الانقلاب العسكر محلَّ هذه الطبقة لتغيير العلاقات الزراعية وإلحاق هزيمة بالأرستقراطية الزراعية، والتصدِّي للوصاية البريطانية وفساد العرش، وأقام العسكريون لأنفسهم مجتمعات خاصة معزولة، وقوَّموا أنفسهم كنوع من الأخويات المغلقة في مواجهة المدنيِّين، وطوَّروا سرديَّات تؤكِّد تفوُّقهم وانضباطهم وعدم ميوعتهم في مواجهة المدنيِّين[2]، وكلها تحوُّلات مجتمعية وعسكرية تستمر باضطراد مع تغيُّر الظروف السياسية مع الوقت وسيرصدها التقرير في كل فترة.

يبقى أن حالة الصراع الشخصي على النفوذ قَضَتْ على المستقبل السياسي للمتصارعين جميعًا، بداية من اللواء محمد نجيب، مرورًا بعبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر، وكذلك أدَّتْ لضعف حالة الجيش وانتكاسته في ٥ يونيو ١٩٦٧ في ظلِّ أوضاع عسكرية وفنية سيِّئة، وكذلك قضت على المشروع السياسي الناصري برمَّته، وبذلك تكون الدولة والجيش والأفراد جميعًا وقعوا ضحايا لهذا الصراع. وهنا يتَّضح أن إشكال العلاقات المدنية-العسكرية يتضخَّم كلما ازداد التماهي في العلاقة بين الجيش النظامي المحترف والمؤسسات والأفراد في الدولة الحديثة.

ثانيًا- الجيش والسياسة ١٩٦٧-١٩٧٩

أنهت نكسة يونيو ١٩٦٧ حالة الصراع بين قائد الجيش عبد الحكيم عامر ورئيس الدولة جمال عبد الناصر، وبدأت بعدها مرحلة جديدة عملت فيها الرئاسة على استعادة السيطرة على الجيش وبشكل كامل لا يحتمل المنازعة من أيٍّ من ضبَّاطه بمن فيهم قائده نفسه، واستقرَّت هذه الأوضاع حتى توقيع معاهدة السلام ١٩٧٩ ودخول متغيِّرات أخرى على وضع الجيش تؤثِّر في موقفه من السياسة، ولذلك سيتم تناول هذه الفترة -حسب تقدير الباحث- من مدخل "إجراءات الرئاسة للسيطرة على الجيش"، ومن أهم هذه الاجراءات وأكثرها تأثيرًا بعد النكسة مباشرة:

- تحميل عبد الناصر مسؤولية الهزيمة لعبد الحكيم عامر و٨٠٠ ضابط آخرين ومن ثَمَّ قام بحلِّ المجلس العسكري وأقال أعضاءه الاثني عشر؛ وبذلك يكون عبد الناصر قد تخلَّص من عامر وكل من يواليه أو يتبعه داخل الجيش.
- تشكيل قيادة الجيش الجديدة من الجيل الثاني من الضباط الذين لم يكونوا من الضباط الأحرار وكانوا ضبَّاطًا مهنيِّين لا ثوريِّين.
- إصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ الذي يجعل وزير الحربية قائدًا عامًّا للقوَّات المسلَّحة -والوزارة منصب سياسي- وبذلك يكون الوزير السياسي هو الأعلى في الجيش وولاءه للرئيس صاحب الفضل في تعيينه بالأساس، وينتهي امتياز كون وزير الحربية بمثابة موظف عند القائد العام كما كان أيام عامر.
- منذ عام ١٩٦٨ صارت ترقية الضباط من رتبة عقيد فما فوق من صلاحيات الرئيس، وصار وزير الحربية ممثِّله عمليًّا لدى الجيش.
- في عام ١٩٦٩ تم إنشاء قوات الأمن المركزي لوضع قطاع من المجندين في الجيش تحت إمرة وزير الداخلية بهدف إبقاء العسكر بعيدًا عن مهمة قمع الشعب في الاحتجاجات.
- تقليص عدد الوزراء العسكريِّين في الحكومة ليشكل الضباط ٢١% عام ١٩٧٠ بدلًا من ٦٦% عام ١٩٦٧م[3].

● ومن جانبه استكمل السادات وبإجراءات أشد قسوة وبشكل دوري ومستمر إجراءات سيطرة الرئاسة على الجيش، والقضاء على أي احتمال حتى ولو بعيد لنفوذ

(١) يزيد صايغ، فوق الدولة.. جمهورية الضباط في مصر، (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أغسطس ٢٠١٢)، ص ٢٣.

(٢) عزمي بشارة، الجيش والسياسة.. إشكاليات نظرية ونماذج عربية، مرجع سابق، ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) المرجع السابق، ص ص ١٦٥-١٧٠.

عسكري في العمل السياسي يهدِّد نفوذ رئيس الجمهورية، وكان من أهم هذه الإجراءات:

– بناء السادات علاقة مع القادة في الجيش من خلف ظهر الوزير محمد فوزي أفشل بها انقلاب مايو، منها علاقته بمحمد صادق رئيس الأركان، وسعد الدين الشاذلي قائد منطقة البحر الأحمر، وعبد الغني الجمسي المسؤول عن التدريب وغيرهم.

– إقالة وزير الحربية محمد صادق صاحب الفضل في إفشال الانقلاب خوفًا من شعبيَّته وتمكُّنه، وعيَّن أحمد اسماعيل لولائه الشديد له ولأنه عوقب قبل ذلك مرتين بسبب الإهمال وكان معروفًا أنه مريض ومات بالفعل بعد الحرب.

– إجراء حركة تغييرات مستمرَّة على كلِّ المستويات بشكل دوري قبل أن يتمكَّن أيٌّ من الضباط من تعزيز نفوذه في مكانه، وليقطع الطريق على أي قوة يمكن أن تتشكَّل ولو بعد سنوات قد تمثِّل خطرًا على حكمه.

– تصفية مراكز القوى بشكل مستمر، سواء الموالية منها لعبد الناصر أو التي تكوَّنت بفعل الانتصار في الحرب أو حتى من كانت له سمعة طيبة يخشاها السادات على المدى البعيد.

– تقليص نسبة العسكريِّين في مجلس الوزراء، فلم يبْق من النخبة الحاكمة في عهد السادات إلا ثمانية ضباط سابقين، ولكن هذا لم يؤدِّ لزيادة قوة المدنيِّين بل زيادة قوة الرئيس نفسه على حساب النفوذ السياسي السابق للجيش.

– إعلان الرئيس السادات نفسه قائدًا عامًّا للقوات المسلحة بالإضافة لكونه القائد الأعلى وخصَّص لنفسه مكتبًا في القيادة العامة للقوات المسلحة وتدخَّل في أدقِّ التفصيلات الفنِّيَّة للحرب رغم كونه مجرَّد قائد سياسي معروف أن حياته في الخدمة العسكرية لم تكن طويلة.

– عدم الإبقاء بعد كامب ديفيد على أيٍّ من القادة العسكريِّين الذين شاركوا في الحرب.

– تقليص ميزانية الجيش بشكل حادٍّ بعد الحرب وخصوصًا بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

– تقوية الداخلية بالشكل الذي يُبعد الجيشَ عن قضايا الأمن الداخلي حتى لا تكون له فرصة حقيقية للتدخُّل في الشأن العام، وهو ما حدث ولكن لم يلغ تمامًا الحاجة لتواجد الجيش في بعض الأحداث كانتفاضة الخبز عام ١٩٧٧.

بهذه الإجراءات استطاعت الرئاسة أن تستعيد السيطرة على الجيش وأن تضمن ولاءه وابتعاده عن أيِّ تدخُّل في العمل السياسي يتعارض مع ما تريد، فرغم أن الجيش تدخل عام ١٩٧٧ لإنهاء انتفاضة الخبز، إلا أنه لم يستطع أن يعيق تحركات السادات في السلام مع إسرائيل، ولم تَلْقَ دعوات الشاذلي المقال من الجيش "للتمرُّد على الدكتاتور" أي استجابة في القوات المسلحة، وإنما أظهر الجيش التزامه بسياسة الرئيس فيما يتعلَّق بالسلام مع إسرائيل، وأظهر انضباطًا وطاعة بعد توقيع الاتفاقات[(١)].

وبذلك يكون السادات قد حقَّق تقدُّمًا كبيرًا على مستوى علاقة الجيش بالسياسة في دولة يوليو، أو بقولٍ آخر طبَّق رؤية عبد الناصر لدور الجيش في الحكم بشكل شبه مثالي، وهذا وإن كان تقدُّمًا جيِّدًا إلا أنه لم يكن لحساب المؤسَّسية والديمقراطية وإنما كان تضخُّمًا لسلطات ونفوذ الرئيس الذي لم يعد شعب ولا جيش في مصر وقتها قادرًا على ثنيه عن ما يودُّ فعله، سواء في المجال العام السياسي أو فيما يتعلَّق بعلاقة الجيش بالسياسة، مع بقاء الجيش حارسًا وحاميًا له طوال الوقت، ومع كون الانفصال بين الجيش والسياسية لم يتحقَّقْ عبر العهود الثلاثة إلا أن فترة ما بعد النكسة هي الأقرب لنظرية الانفصال.

وإجمالًا فإن فترة ما بعد النكسة لم تكن شائكةً فيما يخصُّ الجيش والسياسة، وذلك لقصر هذه الفترة وكون الاهتمام العام من جانب الجميع كان منصبًّا على الحرب من ناحية، ومن ناحية ثانية حسمت الرئاسة مسألة إخضاع الجيش لها منذ بداية هذه الفترة وهو ما قطع الطريق على أي تطورات قد تحدث في مواقفه السياسية.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٧٠-١٨٠.

ثالثًا- الجيش والسياسة ١٩٧٩-٢٠١١

بعد توقيع اتفاقية السلام كان الجيش الذي صنع النصر هو أكبر التحديات أمام الرئيس، إذ تضخَّم عدد أفراد الجيش وضباطه بالضرورة بفعل الحرب، وتضخَّمت ميزانيَّته أيضًا، وبعد انتهاء الحرب التي خُطِّطَ لتكون آخر الحروب وتوقيع المعاهدة التي رسخت ذلك عمليًّا، فلم تعد هناك حاجة لهذا العدد الكبير ولم تعد الموازنة العامة تحتمل هذا الكم الكبير من النفقات العسكرية، ولذلك عكفت مصر على تخفيض ميزانيَّتها العسكرية، فوفقًا لتقرير البنك الدولي استهلكت النفقات العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي لمصر نحو ٢% فقط عام ٢٠٠٩ بالمقارنة بأكثر من ٢٠% عام ١٩٧٦[(١)]، وأما العدد فجرى تخفيضه للنصف تقريبًا، وجرى تعويض كل ذلك بعدد من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية للجيش وضبَّاطه، كانت هذه الامتيازات هي سمة هذه الفترة من تاريخ مصر وصاحبة التأثير الأهم في متلازمة الجيش والسياسة؛ ولذلك فهي -حسب تقدير الباحث- المدخل الأدق لتناول هذه الإشكالية في هذه المرحلة، التي تبدأ بتوقيع المعاهدة وما أعقبها من دمج الجيش في الوظيفة التنموية للدولة وتوسيع نشاطه الاقتصادي والاجتماعي، وتنتهي مع نهاية فترة الدراسة بانتهاء عهد مبارك ٢٠١١.

حلَّ التوافق بين الجيش والرئاسة في هذه المرحلة محل الصراع في الفترة الأولى، فتوافق الرئيس مع الجيش على أدوار أخرى -بعد نهاية آخر الحروب- تحافظ على قوَّته وامتيازاته، وتولَّى الملحق العسكري في واشنطن عبد الحليم أبو غزالة وزارة الدفاع ومهمَّة توسيع النشاط الاقتصادي والمدني للجيش، وتولَّى تحسين وضع الضبَّاط من مختلف الرُّتب، كما تولَّى عملية دمج الجيش في الوظائف التنموية للدولة[(٢)]، ولم يكن ذلك مجرَّد توجُّهٍ سياسي، بل تمَّ ترسيخه بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩، الخاص بإنشاء جهاز الخدمة الوطنية، والذي منح القوات المسلحة استقلالًا ماليًّا عن ميزانية الدولة، حيث سمح لها بفتح حساب خاص في مصرف تجاري لتُودِعَ فيه دخلها من المشاريع التي تنفِّذها، وبالتدرُّج أصبحت القوات المسلحة يد الدولة الطولى في تنفيذ مشروعات البنى التحتية والرفاه والخدمات وغيرها. وبُرِّرَ هذا الدور الاقتصادي الكبير بالمساهمة في إنجاح خطط الدولة التنموية، وعدم ترك الجيش عُرضة لعوامل السوق من العرض والطلب، وهو ما يعني أن الجيش برَّر وجود قطاعه الاقتصادي بمبرِّرات اشتراكية في الوقت الذي كانت الدولة فيه تتبنَّى اقتصاد السوق الرأسمالي، ولم يكن ثمَّة تناقض بين اشتراكية العسكر ورأسمالية الدولة[(٣)]، وهو ما يعني أن هذا التوجُّه كان منفصلًا عن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنَّاها السادات.

وهنا ثمَّة تطوُّر نوعي كبير يجب رصده فيما يتعلَّق بطبيعة تدخُّل الجيش وما يخترقه من مجالات، والتنظيرات المحيطة بذلك، فبعد أن كان الجيش خلال الخمسينيات والستينيات في مصر يتدخَّل في أمور السياسة والحكم، وتنتشر تنظيرات لذلك من قبيل الدور الطليعي التغييري للجيش في المجتمع، أو أن الجيش يفتح الطريق إلى الثورة ويشترك فيها في بلدان النضال الطبقي المتخلِّفة، وهي تنظيرات مفهومة في ضوء

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨٠.

(٢) أتت هذه الامتيازات العسكرية وتلك الوظيفة التنموية علي حساب عقيدة الجيش المصري التي تعتبر إسرائيل العدو الاستراتيجي والوحيد، ولكن هذا لا يعني أن تبديلًا حصل في عقيدة الجيش المصري خلال فترة الدراسة على امتدادها، وإنما جرى تهميش هذه العقيدة بشكل كبير والانشغال بالجوانب الاقتصادية والاستثمارية، فلم تحلَّ مقاومة الإرهاب محلَّ العداء لإسرائيل في عقيدة الجيش، ولم تتحوَّل إيران للعدو الاستراتيجي الوحيد مكان إسرائيل، وجرى ذلك في ظلِّ خطاب سياسي يعتبر أكتوبر آخر الحروب، دونما تبديل حقيقي في العقيدة يزيح إسرائيل كعدو من عقيدة الجيش المصري. للمزيد حول العقيدة العسكرية للجيش المصري وتطوراتها منذ الملكية وحتي اليوم، انظر: محمود جمال، الجيش المصري وإسرائيل.. تحولات العقيدة، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، ٩ أبريل ٢٠١٨).

(٣)،عزمي بشارة، الجيش والسياسة.. إشكاليات نظرية ونماذج عربية، مرجع سابق ص ص ١٨١، ١٨٢، ١٨٦.

الأيديولوجية السياسية المهيمنة القاهرة وقتها، أصبح الجيش منذ أواخر السبعينيات مُبْعَدًا عن السياسة ومتوغّلًا في الاقتصاد، واستبدلت تنظيرات الدور الطليعي التغييري للجيش بالمساهمة في الجهود التنموية للدولة.

وبالتوازي مع هذا التطوُّر واستيعابًا له حدثت نقلة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية تمثَّلت في الانتقال من البحث عن تفسيرات للتدخُّلات والانقلابات العسكرية التي حدثت خلال الخمسينيات والستينيات، إلى دراسة الأداء الاقتصادي والسياسي للأنظمة العسكرية التي أصبحت مستقرَّة في الحكم خلال السبعينيات والثمانينيات. خلاصة بعض هذه الدراسات أن الأداء الاقتصادي للأنظمة العسكرية لا يشكِّل نموذجًا مميَّزًا عن نظيره في الأنظمة المدنية، بينما انتهت إحدى دراسات قياس الأداء السياسي إلى أن أداء الحكومات العسكرية أضعف وأفقر بكثير من أداء الحكومات المدنية، وذلك وفقًا لأربعة مؤشِّرات هي مستوى شرعية النظام، وغياب الحكم القسري، والحد من العنف، والاستجابة للرغبات الشعبية[(١)].

وفي الفترة الممتدَّة من بداية التسعينيات وحتي ٢٠١١ لم يحدث في علاقة الجيش بالسياسة في مصر تطوُّر حقيقي مغاير لما هو مستقر منذ توقيع معاهدة السلام، وإنما حدثت —برغبة من الرئاسة— تطوُّرات متسارعة في حجم وطبيعة اقتصاد الجيش، بالإضافة لبعض التباينُات الجزئية مثل تولِّي محمد حسين طنطاوي وزارة الدفاع، وهو صاحب المزاج الهادئ خلف الأضواء، قليل الظهور الإعلامي والفاعلية في المجال العام، على العكس من عبد الحليم أبو غزالة الذي كان يحظى بشعبية كبيرة في الجيش ولدى الشعب، ويكثر من الظهور الإعلامي، وله دور كبير في القضاء على تمرُّد الأمن المركزي ١٩٨٦، وبعزله يكون قد ذهب آخر وزراء الدفاع الذين لهم دور في السياسة أو المجال العام ولو غير مؤثِّر على الرئاسة.

مع تولِّي حسين طنطاوي وزارة الدفاع ١٩٩١ حدث تطوُّر في نصيب الضبَّاط أنفسهم من ثروة الجيش الاقتصادية، ففي الوقت الذي كان فيه أبو غزالة حريصًا على أن يحقِّق الاكتفاء الذاتي اقتصاديًّا لفائدة مختلف الضباط بلا استثناء، كانت فئة قليلة من أصحاب الرتب العليا أيام طنطاوي تحقِّق القدر الأكبر من المكاسب نتيجة دمجها في نظام مبارك، بينما خسر الضباط ذوي الرتب المتوسطة والدنيا الكثير من المكاسب والمزايا الصغيرة، وكان اهتمام حسين طنطاوي مُنصبًّا على شراء ولاء كبار الضباط لنظام مبارك مقابل ما سمَّاه الدكتور يزيد صايغ "بدل ولاء" يحصلون عليه عند التقاعد يتمثَّل في فرصة لمواصلة وظيفة في القطاع الحكومي، تمثِّل دخلًا جديدًا من وظيفة جديدة بالتوازي مع المعاش العسكري، وبالنسبة للقلَّة فإن هذه الوظيفة تتمُّ بالتوازي مع الخدمة العسكرية ما يخدم تكوين السير الذاتية وبناء العلاقات تمهيدًا للحصول على مناصب أفضل بعد التقاعد[(٢)].

وأصبح الولاء المضمون هو المعيار في الترقية طيلة عهد مبارك، أما الضبَّاط أصحاب المواقف السياسية أو غير الجديرين بالثقة فلا يتجاوزون رتبة رائد ويتقاعدون في الغالب في بداية الأربعينيات من أعمارهم، ولا يختلف هذا عن فحص الآراء السياسية للضابط وخلفيَّته الاجتماعية قبل ترقيته أيام السادات، وهذا تطوُّر كبير ينقلنا من المساواة الاجتماعية التي كانت سائدة في الفترة الأولى (أيام عبد الناصر) والتي سهَّلت دخول أبناء الطبقات الفقيرة ودون المتوسِّطة الكليات العسكرية، إلى اعتماد الولاء السياسي والموقف الاجتماعي كأساس للترقية وكحاكم بدرجة كبيرة

(١) للمزيد حول تطور دراسات العلاقات المدنية العسكرية وأهم مراحلهان انظر: أحمد عبد ربه، الاتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيوش، (في): حمدي عبد الرحمن (تحرير)، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥)، ص ص ٢٦-٣٠.

(٢) يزيد صايغ، فوق الدولة.. جمهورية الضباط في مصر، مرجع سابق، ص ص ٤-٥.

لدخول سلك الضباط من الأساس، فرغم أن الجيش في مصر لا يمثل طبقة محدَّدة أو لا يمنع أبناء الفقراء من دخوله، إلا أنهم من ناحية ثانية لا يتمكَّنون من دخوله عبر سلسلة من الإجراءات والشروط التي تجعل من نِسب الضباط ذوي هذه الخلفية لا تزال محدودة[١].

وخلال العقد الأول من الألفية الجديدة والأخير في حكم مبارك، كان الجيش يملك استثمارات في أغلب قطاعات الاقتصاد المصري تقريبًا، وكان ضباطه يخترقون أغلب أجهزة الدولة المدنية ويتقلَّدون أعلى المناصب في البيروقراطية المصرية، فأما الاستثمارات فكانت في مجالات كثيرة ومتنوِّعة مثل السلع والخدمات وإنتاج الأسلحة والأجهزة المنزلية والمنتجات الزراعية والأغذية والشاحنات وامتلاك وإدارة شركات البناء والبنية التحتية والتعدين والمحاجر والبتروكيماويات والكيماويات الوسيطة والحراسة والصيانة والمقاولات والمنتجات الإلكترونية والطاقة المتجددة... وغيرها[٢]، ولا يهتم التقرير بحصر أو رصد النشاط الاقتصادي للجيش وإنما هي مجرد أمثلة تعرِّف بحجم التطوُّر الذي يحقِّقه الاقتصاد العسكري[٣].

وأما عن الضباط فيتواجدون بشكل أساسي في هيئة الرقابة الإدارية والتي تمثِّل النموذج الأكثر أهمية لاختراق المؤسَّسة العسكرية للإدارات المدنية، وكذلك يشهد الحكم المحلي أكبر تركيز للضبَّاط المعيَّنين في وظائف مدنية، ويخترق ضبَّاط القوات المسلَّحة السابقون قطاعات الخدمة المدنية كافَّة وكذلك المرافق والأشغال والبنية الأساسية العامة[٤]؛ وبذلك فإن الضبَّاط يخترقون هيئات رقابية وتنفيذية وخدمية واقتصادية...، وهذا هو المكسب المشترك بين الجيش كمؤسَّسة وبين أفراده ذاتهم على المستوى الشخصي لكلِّ واحد منهم، وهو من ناحية ثانية يمثِّل ضمانة كبيرة للنظام السياسي فيما يتعلَّق بالأمن الداخلي أو الأمن السياسي.

وبالمقارنة مع الصراع في الفترة الناصرية الذي قضى على جميع أطرافه واحدًا تلو الآخر، بداية من نجيب وحتى ناصر، وكذلك إجراءات السادات في إخضاع الجيش التي أنتجت جيشًا خاضعًا للرئاسة ورئيسًا يفعل ما يريد دون أن يتمكَّن أحد من منعه أو إيقافه، يُثار التساؤل عن تأثير امتيازات الجيش الاقتصادية في ضوء إشكال الجيش والسياسة في مصر خلال الفترة الثالثة (١٩٧٩-٢٠١١)؟

وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول إن الجيش الذي فقد عوامل قوَّته أمام الرئاسة بعد صراع طويل، عاد منذ أواخر السبعينيات وبدفع من الرئاسة يكتسب واحدًا من أهم عوامل قوَّته وهو النشاط الاقتصادي والتجاري والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية للضبَّاط، وهو ما يؤهِّله ويدفعه أن يلعب دورًا كبيرًا في المجال العام في حال تعرَّضت هذه المكاسب للخطر، ولعل هذا ما دفع البعض لتفسير موقف الجيش من مبارك أثناء ثورة يناير بتضرُّرِ الاقتصاد العسكري من السياسات الليبرالية التي صاحبت صعود نجم جمال مبارك. أو بقول آخر، فإن النشاط الاقتصادي أهَّل الجيش المفعول به خلال فترة ما بعد النكسة (١٩٦٧-١٩٧٩) ليصبح فاعلًا له مصالح اقتصادية يحرسها ويحميها، هذا النشاط التجاري الذي يُدر مكاسب مالية كبيرة يجعل الجيش مُستعدًا على الدوام للتدخُّل في الشأن العام السياسي لمنع أيِّ تطوُّرات سياسية قد تأتي على حساب اقتصاده، ولكن هذه الفاعلية القوية الناتجة عن النشاط

(١) للمزيد حول اعتماد الترقيات في جيش مبارك على الولاء السياسي والعراقيل المنصوبة على طريق دخول أبناء الفقراء القوات المسلحة، انظر: المرجع السابق، ص ص ٥، ٢٨.

(٢) مصطفى إبراهيم، الإمبراطورية الاقتصادية للجيش المصري، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، ٧ يونيو ٢٠١٨)، ص ص ٥-١٣.

(٣) للمزيد حول حجم اقتصاد الجيش في مصر وطبيعة المجالات التي يسيطر عليها أو يحوز نصيبًا منها وأهم مشروعاته وهيئاته الاقتصادية، انظر: مصطفى إبراهيم، الإمبراطورية الاقتصادية للجيش المصري، المرجع السابق.

(٤) للمزيد انظر، يزيد صايغ، فوق الدولة.. جمهورية الضباط في مصر، مرجع سابق، ص ص ١١-١٨.

التجاري والامتيازات الاقتصادية لم تظهر إلا في الظروف الاستثنائية في يناير وما بعدها.

خاتمة

بدأ تدخُّل الجيش في الشأن العام مع تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، وتعتبر الثورة العرابية ١٨٧٩–١٨٨٢ بداية هذا الميلاد وعلامته، وكان يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ –عندما وقف أحمد عرابي (قائد الجيش) في مواجهة الخديوي توفيق (حاكم البلاد) في قصر عابدين حاملًا مطالبه ومطالب الشعب– تتويجًا لهذا التدخُّل وعلامة فارقة فيه. ومع بداية الأربعينيات من القرن العشرين كان الجيش في مصر وعدد من بلدان الشرق الأوسط مخترقًا حزبيًّا وأيديولوجيًّا، وتُوّجَ هذا الاختراق في مصر بسيطرة حركة "الضباط الأحرار" على السلطة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ثم بدأ بعد هذا التاريخ صراع بين الضبَّاط قضى على مستقبلهم جميعًا تقريبًا، وخلف نكسة تحولت بعدها طبيعة العلاقة بين الجيش والرئاسة من الصراع للخضوع التام، وهو أقرب الأوضاع لعلاقة الانفصال بين الجيش والسياسة، مع كون الانفصال لم يتحقَّقْ عبر العهود الثلاثة وإنما هذا هو الوضع الأقرب له.

وبعد انتهاء حرب أكتوبر أُضيف العامل الاقتصادي لإشكالية الجيش والسياسة، ورغم أنه استُخدم لإبعاد الجيش عن العمل السياسي إلا أن فاعليَّته السياسية ظهرت خلال أحداث يناير وما بعدها بعدما أصبح للجيش مصالح اقتصادية يتحرَّك سياسيًّا لحمايتها والدفاع عنها وربما تعظيمها.

ومن خلال الدراسة يتَّضح أن الجيش هو أهم مؤسسات الدولة المصرية الحديثة منذ أن تأسَّست مع محمد على وحتى اليوم، وأن الجيش ظلَّ قاعدة الحكم الصلبة خلال الفترات الثلاثة أو العهود الثلاثة محل الدراسة منذ يوليو ١٩٥٢ وحتي يناير ٢٠١١، غير أنه لا يمكن الجزم بأن مسيرة الجيش والسياسة خلال فترة الدراسة تتطوَّر على وتيرة واحدة، وإنما ثمَّة تباينات حقيقية بين الفترات الثلاثة في موقع الجيش من الحكم ومن رئاسة الجمهورية ومن الشأن العام وطبيعة التدخُّل فيه، وإجمالًا يمكن الإشارة لعددٍ من الاستنتاجات التي توصَّلت لها الدراسة على النحو التالي:

– إشكال العلاقات المدنية–العسكرية يتضخَّم كلَّما ازداد التماهي في العلاقة بين الجيش النظامي المحترف وبقية المؤسسات في الدولة الحديثة.

– الجيش في الدول الديمقراطية وفي ظلِّ اعتماد نظرية الفصل لا يبتعد تمامًا عن السياسة وإنما يظلُّ مرتبطًا بقضايا الحرب والدفاع والأمن القومي وقضايا الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

– لم يتولَّ الجيش –كمؤسسة– الحكم في مصر إلا خلال فترات قصيرة منها انقلاب ١٩٥٢ وحتي تولِّي جمال عبد الناصر الحكم في ١٩٥٤، وإنما تولَّى الحكم ضبَّاط من الجيش برعايته ودعمه.

– لا يمكن أن يتدخَّل الجيش في الشأن العام إلا إذا كانت هناك طبيعة مجتمعية تسمح بذلك، فتدخُّل العسكر في السياسة وسيطرتهم على مقدَّرات الحكم قد حصل في البلدان العربية التي تتَّسم بالنظام الفلاحي–الزراعي كسورية ومصر والجزائر والسودان والعراق، أكثر ممَّا حدث في البلدان قبلية التركيب كالأردن والسعودية ودول الخليج.

– الانقلابات العسكرية في المجتمعات القبلية في الخبرة العربية كانت تقوم بها العناصر غير القبلية وكلها –باستثناء موريتانيا– فاشلة تقريبًا كما حصل في الأردن والسعودية والبحرين.

– لم يرغب أي من أبناء القوات المسلحة أن يشاركه الجيش في حكم البلاد، وإنما رغبوا جميعًا –ما عدا محمد نجيب– في أن يظلَّ الجيش قاعدة الحكم وحارسه من دون أن يتدخَّل فيه.

– العلاقات الشخصية بين العسكر كانت واحدة من أهم المؤثِّرات في مستقبل الجيش والدولة في مصر خلال الفترة الأولى ١٩٥٢–١٩٦٧.

- إجراءات الرئاسة في السيطرة على الجيش خلال فترة ما بعد النكسة أنتجت جيشًا خاضعًا للرئيس ورئيسًا يفعل ما يريد دون أن يتمكَّن أحد من منعه، سواء في المجال العام السياسي أو فيما يتعلَّق بعلاقة الجيش بالسياسة.

- منذ نهاية السبعينيات لم تَعُدْ إشكالية الجيش والسياسة تتعلَّق بالتدخُّل في الحكم فقط، وإنما أصبح الجيش يملك نشاطًا اقتصاديًّا ومدنيًّا كبير الحجم وواسع الانتشار.

- النشاط الاقتصادي الذي استُخدم لإبعاد الجيش عن السياسة منذ نهاية السبعينيات، كان واحدًا من أهم مصادر فاعلية الجيش في المجال العام فيما بعد خلال عهد مبارك وتجلَّت هذه الفاعلية في الأحداث الاستثنائية في يناير وما بعدها.

*****



القضاء واستقلاله بين ثلاثة عهود

د. محمد وفيق زين العابدين(*)

مقدمة

عبر التاريخ وفي جميع أنحاء العالم ثمة العديد من النماذج المختلفة للأنظمة القضائية، واختلافها نابع من أنها نتاج تطور المعايير الخاصة بالنظم القانونية الخاصة بكل إقليم وتاريخه، هذه المعايير لا تحدِّد فقط شكل النظم القضائية بل أيضًا تشكِّل مفاهيم "الاستقلال" و"الحياد" وغيرها مما يرتبط جذريًّا بالعمل القضائي، وتحدِّد نطاقاتها الذهنية والنفسية.

وإن مفهومي الاستقلال والحياد لا يعني مجرد حالة من التحرُّر أو التعقُّل أثناء ممارسة المهام القضائية، بل تتشكَّل معانيها من وضع القاضي من الآخرين وعلاقته بهم، فالاستقلال والحياد يرتبطان بشروط وضمانات موضوعية لا مجرد الحالة النفسية أو الذهنية.

إن أي ذكر لاستقلال القضاء يجب أن يطرح ابتداءً السؤال: مستقل عن ماذا؟ ولماذا؟

الأكثر وضوحًا، هو الاستقلال عن النظام السياسي للدولة وفي القلب منه السلطة التنفيذية، وقد يتبادر إلى الذهن أن مناط الاستقلال عملية صنع القرار أو الحكم، والتي عبَّر عنها إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء عام ١٩٨٥ بأنه: "القضاء في المسائل المعروضة بنزاهة، على أساس الوقائع ووفقًا للقانون دون أي قيود أو تأثيرات أو حوافز أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات مباشرة أو غير مباشرة، من أي جهة أو لأي سبب".

بالطبع هذا هو الجزء الأهم من مفهوم الاستقلال، لكن الاستقلال يشمل أيضًا الاستقلال في الرأي، فيجب ألا يتأخر القضاة عن التعبير عن رأيهم فيما يخص القانون الذي هو أداة عملهم على مستويات احترامه وتطبيقه ومراقبته، وألا يريدوا بذلك الحصول على استحسان أي سلطة أو جهة.

إن الجمهور لا يمكن أن يضع الثقة في القضاة إلا إذا كان لديهم من الرصيد الاجتماعي والصفات الأساسية التي تناسبهم في الحكم. في الأزمنة القديمة، كانت السلطات القضائية تمارَس في المقام الأول من قبل رؤساء القرى أو مجموعات من المحكَّمين بمساعدة من كبار السن، فهؤلاء القضاة لم يُعيَّنوا أو يُنتَخبوا، لكنهم وصلوا إلى مناصبهم من خلال نوع من الرضا المشترك أو الثقة المشتركة، بناءً على احترام المجتمع الذي ينتمون إليه.

وفي الدولة الحديثة ذاتها يُمكن القول إن القضاة، سواء عُيِّنوا من قبل الدولة أو حتى انتُخبوا في الدول التي تسنُّ ذلك الطريق لاختيارهم، كانوا أشخاصًا اكتسبوا ثقة الجمهور أيضًا بسبب تعلُّمهم القانوني وخبرة عملهم وأحيانًا الحكمة وحسن السلوك المفترضين، لكن الأهم هو استقلالهم عن كل سلطة، فهذا الاستقلال هو الذي يميزهم عن فئات كثيرة أخرى لديها المعرفة القانونية وتمارس أعمالًا قانونية من طبيعة أخرى.

إن أفضل نظام قضائي مبني على الورق ليس مضمونًا لإنتاج الشرعية والثقة التي تأتي من تصوُّر المتقاضين لنزاهته، لأن الثقة تأتي من الممارسة الفعلية أكثر ممَّا تأتي من المتطلبات النصية، والممارسة الفعلية أيضًا هي التي تشكِّل صورة الاستقلال والحياد القضائي وتحدِّد مفاهيمها لدى الجماعة الإنسانية.

في تاريخ القضاء المصري الحديث، بشكل مقصود أو غير مقصود، تعدَّدت الهياكل القضائية للجهاز القضائي ومع

(*) رئيس المحكمة الأسبق بجمهورية مصر العربية ومدير المعهد الدولي للإنسانيات والعلوم الاجتماعية بالكويت.

تعدُّدها كثرت المناصب وتباينت أهميَّتها، واقتُسمت السلطات بينها، أحيانًا عبر توزيع السلطة الموجودة فعلًا، وأحيانًا من خلال تخليق سلطات جديدة بناء على قوانين أو لوائح أو ممارسة فعلية وأعراف[١]، هذا الوضع الإداري للجهاز القضائي ساهم بشكل كبير في تهديد كل ضمان يحصن المنظومة القضائية من التدخُّل السياسي، كما ساهم بشكل أكبر في وأْد كلِّ محاولة للإصلاح من الداخل من خلال ما عُرف بتيار استقلال القضاء أو حتى من الخارج في فترات قليلة نادرة في التاريخ المصري الحديث آخرها الفترة التي أعقبت الثورة المصرية وتولِّي د. محمد مرسي الرئاسة.

إلا أن هذه الحالة للجهاز القضائي ساهمت أيضًا في إذكاء الصراع بين القضاة والسلطة في فترات كثيرة، بغضِّ النظر عن نطاق الصراع ومحوره من ناحية، وبغضِّ النظر عن مآلات هذا الصراع من ناحية أخرى، والملاحظ تاريخيًّا أن معارك استقلال القضاة ضدَّ السلطة خِيضت من قِبل قضاة المحاكم العادية على وجه الخصوص، لا النيابة العامة ولا النيابة الإدارية ولا مجلس الدولة إلا نادرًا، وبالطبع لا هيئة قضايا الدولة التي اعتبر أعضاؤها في الأصل ممثِّلين عن الدولة.

وقد حفل التاريخ المصري الحديث بمواقف صدامية بين القضاة والحكومة ارتبطت بحماية الحريات وحفظ الحرمات من كل حيف وجور واعتداء يقع من السلطة التنفيذية، وهذا من صميم عمل القضاة، ولم يكن يومًا تدخُّلًا في عمل السلطة التنفيذية أو انشغالًا بالسياسة التي يُحَرِّم القانون الاشتغال بها، والسوابق التي سنذكرها ستكشف وبلا ريب عن أن عددًا من القضاة لم يكونوا يومًا بمعزلٍ عما يحدث في البلاد، إذ رأوا أن إقامة العدل في وجه السلطة المتعسِّفة لا يقلُّ بحال من الأحوال عن إقامة العدل فوق منصَّة القضاء، وهذا هو ضامن قيام دولة القانون واستمرارها، كما يقول Richard W. Story أحد كبار قضاة الولايات المتحدة الأمريكية: "لا توجد في الحكومات البشرية سوى قوتين ضابطتين: قوة السلاح، وقوة القوانين، وإذا لم يتولَّ قوةَ القوانين قضاةٌ فوق الخوف وفوق كل ملامة، فإن قوة السلاح هي التي ستسود حتمًا، وبذلك تؤدِّي إلى سيطرة النظم العسكرية على المدنية"[٢].

يقول د. فاروق عبد البر في مؤلَّفه القيِّم عن "دور مجلس الدولة في حماية الحقوق والحريات" عن مثل هذا النوع من القضاة الذين يعبِّر عنهم بـ"قضاة الحقوق والحريات": "ثمة صفات خاصة يلزم توافرها في القاضي الذى يتصدَّى لقضايا الحقوق والحريات العامة. هذه الصفات تتمثَّل في الشجاعة والصلابة، التمتُّع بأقصى درجات النزاهة والاستقلال والإنصاف، الثقافة، المرونة وحسن التقدير، وبالإضافة إلى الصفات الخاصة سالفة الذكر فإن هناك صفات عامة يلزم توافرها في قاضي الحريات –كما يلزم توافرها في أي قاضٍ ممتاز– مثل: الخُلق الرفيع، العلم، المنطق السليم، والذهن المرتَّب، التميُّز في اللغة والأسلوب، والديمقراطية في الحوار القانوني، الصبر والجلد على العمل، ولا يكفي في قاضي الحقوق والحريات العامة العظيم أن يحوز الصفات السابقة كلها، بل يتعيَّن كذلك أن يكون صاحب رؤية شاملة لمشاكل وطنه، وصاحب موقف من حلِّها".

---

(١) يُمكن أن نقارن ذلك مثلًا ببعض الأنظمة القضائية، كالنظام الكندي، الذي لا يعرف عملية رسمية للترقية داخل القضاء الكندي؛ حيث يتوقع القضاة المعينون في أي مستوى من المحاكم، في معظم الحالات، قضاء كامل حياتهم المهنية في هذا المنصب، حتى يتقاعدوا في سن إلزامية تبلغ ٧٥ عامًا، مع العلم بأن ثمة عددًا قليلًا من المناصب ولا يوجد مسابقة أو طريقة ما للحصول عليها.

(٢) وفي الفقه الدستوري الإنجليزي يقولون عن القضاة "الأسود حملة العرش lions under the throne"، وهو تعبير دارج يعكس مدى الحرص الدستوري على أن يمثل القضاء أقوى مخلب يردع الحكومة إذا عملت أو دعمت ما من شأنه أن يعيق حقوق الأفراد أو ممارسة حُرياتهم.

أولًا– خلفية تاريخية حول حركة استقلال القضاء في ظل الملكية

● نشأة فكرة استقلال القضاء بالمفهوم الحديث:

معلوم أن مصر كانت قد استقلَّت في كثير من شؤونها الإدارية عن الدولة العثمانية منذ وقت مبكر عن سائر البلاد العربية، وأنها وقعت بسبب ذلك أو لأسباب أخرى فريسة للفرنسيِّين والإنجليز، رغم الاعتراف بالسيادة العُليا للخلافة العثمانية عليها، وكان الاستعمار التشريعي سابقًا على الاستعمار العسكري وغيره من أوجه الاستعمار الثقافي، فقد فُرضت الأنظمة الفرنسية والإنجليزية في القانون والقضاء وتنظيم المحاكم، وظهرت المحاكم المختلطة إلى جانب المحاكم الأهلية بديلًا عن المحاكم الشرعية، وتأسَّست مدرسة الحقوق، إلى غير ذلك من تغييرات جذرية في نظم الفصل في منازعات الناس وأقضيتهم[١]، ومع هذه التغييرات ظهرت فكرة استقلال السلطة القضائية بشكل واضح وصريح، وراجت في الأوساط القضائية بشكل واسع[٢]، وربما يكون انتقالها قد جاء مصاحبًا لإنشاء المحاكم المختلطة في نهاية عام ١٨٧٥ التي تكوَّنت في أغلب أحوالها من قضاة أجانب، بالإضافة لسيطرة العنصرين الفرنسي والإنجليزي على هيئة التدريس بمدرسة الحقوق التي أُنشئت عام ١٨٦٨ التي تحوَّلت بعد ذلك إلى كلية الحقوق عام ١٩٢٥ مع إنشاء الجامعة المصرية الأميرية.

والحدث الأهم في حركة استقلال القضاء خلال عهد الملكية هو إنشاء مجلس القضاء الأعلى لأول مرة في تاريخ القضاء العربي الحديث بالمرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٦ بهدف الحدِّ ممَّا كان يتمتَّع به وزير العدل آنذاك من سلطات مطلقة في تعيين وترقية ونقل وندب القضاة، إذ استعمل عدد من الوزراء المتعاقبين هذه السلطة تحكُّمًا في القضاة ذوي الميول السياسية المعارضة، ممَّا مسَّ الثقة في استقلال القضاء والأحكام التي كانت تصدر في الدعاوى المهمَّة التي كانت لها صلة بالدولة، فرؤي إنشاء ذلك المجلس برئاسة وزير العدل وعضوية رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة ووكيل وزارة العدل والنائب العام، وأربعة بالانتخاب من مستشاري محكمة استئناف القاهرة.

لكن سقط هذا المرسوم بقانون لعدم عرضه على البرلمان عرضًا صحيحًا، وقدَّمت الحكومة في عام ١٩٣٨ مشروع قانون آخر تعطَّل صدوره، فأصدر وزير العدل في ديسمبر من ذات العام قرارًا بإنشاء لجنة مؤقَّتة تختصُّ بإبداء الرأي في شؤون القضاة الإدارية، وحرصًا على جدِّيَّة أعمال هذه اللجنة وبُعْدًا بها عن الأهواء السياسية تقرَّرَ أن تكون اللجنة برئاسة رئيس محكمة النقض، وعضوية رئيسي محكمتي استئناف القاهرة وأسيوط، والنائب العام، ووكيل وزارة العدل، وثلاثة من مستشاري محكمة النقض تختارهم جمعيتها العمومية.

واستمرَّ العمل بهذا القرار حتى صدر قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ونصَّ على إنشاء مجلس القضاء الأعلى برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية رئيس محكمة استئناف القاهرة، ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية والوكيل الدائم لوزارة العدل، وحدَّد القانون اختصاصات المجلس.

● موقف القضاة من فكرة الاستقلال:

من العسير أن نلمَّ في هذه الورقة –في سياق الخلفية التاريخية لموضوعها– بكل الوقائع المهمَّة التي ساهمت في تطوُّر فكرة استقلال القضاء، لا سيما مع شدة الصراع الثقافي في قضية التشريع والقضاء في هذه الفترة التاريخية المفصلية، التي شهدت عددًا من الثنائيات تضمَّنت كثيرًا من الأحداث

---

(١) للاستزادة حول هده التغييرات يمكن الرجوع إلى كتابنا: تطبيق الشريعة بين الواقع والمأمول.. مباحث وحقائق تاريخية في قضية تقنين الشريعة وتطبيقها، (القاهرة: دار السلام، الطبعة الأولى، ٢٠١٢).

(٢) ليس معنى هذا أن فكرة الاستقلال لم تكن موجودة قبل تلك الفترة، بل كانت موجودة ومطبَّقة بفاعلية أكبر وأعمق في بعض الأزمنة، لكن لم تكن معروفة بصورتها الحديثة التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وراجت بعد ذلك في الأوساط القضائية، ففكرة الاستقلال في التاريخ الإسلامي كان لها حدود ونطاقات مختلفة لا يسع هذه الورقة عرضها.

التي يمكن اعتبارها مفيدة في القضية موضوع الورقة مثل: (الوطني / الغربي) (الشريعة / القانون) (الديني / السياسي). لكن ممَّا يلزم التأكيد عليه أن مواقف القضاة التي تفاعلت مع فكرة استقلال القضاء، رغم أنها رائجة في مستويات عليا إلا أنها ظلَّتْ فردية في النهاية، ويمكن القول إنها لم تختزل فكرة الاستقلال بالاستقلال عن الحكومة أو الملك أو البرلمان فحسب، كما حدث لاحقًا في عهدي السادات ومبارك مثلًا، بل فُهمت فهمًا واسعًا فارتبطت في واقعها بما يمكن اعتباره من العمل النضالي أو السياسي المحض كالمقاومة.

يمكن أن نذكر من ذلك، مطالبة **عبد العزيز باشا فهمي (١٨٧٠-١٩٤٩)** -أول من وَلِيَ رئاسة محكمة النقض المصرية- الملك فؤاد أثناء حفل مرور خمسين عام على إنشاء المحاكم الأهلية في دار الأوبرا في نهاية ديسمبر ١٩٣٣ بأن يكون القضاء مصريًّا خالصًا، وأن تتمتَّع الأمة المصرية بإدارة العدالة في ديارها بين أهلها أجمعين شأن سائر الدول المستقلَّة التي تُدير شؤون العدالة فيها، وهو ما كان يعني تصفية القضاء المختلط الذي كان يقوم عليه قضاة أجانب، مما أثار حفيظة وزير خارجية فرنسا وقرينه الإيطالي، فأعلنا في لقاء مع وزير الخارجية المصري بعدها بأيام قليلة استنكارهما لهذه الدعوة واعتراضهما على ما لاقتْه من استحسان وتصفيق حادٍّ عند إطلاقها وتخوُّفهما أن يكون قد قصد بها مهاجمة المحاكم المختلطة والدعوة إلى تصفيتها، وتصاعدت الأزمة حتى اضطرَّ رئيس الوزراء بعدها بعشرة أيام إلى التصريح في الصحف أنه لا محلَّ للانزعاج وأن الدعوة لم يقصد بها أيُّ اعتراض أو احتجاج وإنما كانت من قبيل المذاكرة الخاصَّة في هذا الشأن، أعقبه تصريحٌ مماثلٌ لوزير الخارجية في مجلس النواب![1].

ومن المواقف التي حسمها التاريخ لفهمي أيضًا أنه توجَّه يومًا بملابسه الرسمية قبل ذهابه إلى محل عمله لقصر الملك فؤاد بعابدين حيث مقر الحكم وطلب مقابلته على الفور، حيث قرأ في الصحف أن مجلس النواب في سبيله لمناقشه الميزانية المخصَّصة للقضاة ورواتبهم، وبالفعل التقى بالملك وأبلغه بأنه سيقوم بتقديم استقالته الفورية لأنه شعر بإهانة للسلك القضائي لا يمكن قبولها أو الصمت حيالها لأنه أمر مشين ويُسيء لاستقلال القضاء المصري.

ما يهم في الحادثة أن عبد العزيز فهمي بعدما توجَّه إلى محلِّ عمله بمحكمة الاستئناف، حيث كان رئيسًا لها وكان يُلقَّب وقتها بشيخ القضاة -قبل إنشاء محكمة النقض- وبعد أن أنهى عمله أثبت بمحاضر آخر جلسة أنه يتقدَّم باستقالته كرئيس لمحكمة النقض اعتراضًا منه على امتهان القضاء من جانب البرلمان في ذلك الوقت، ولم يكن هذا هو الموقف الوحيد الذي أعلن فيه عن غضبه في محاضر الجلسات، بل سبقه قيامه بتوثيق اعتراضه على تعطيل أحكام مجلس الدولة في محاضر جلسات الدعاوى.

يُمكن أن نضيف إلى ذلك **أحمد لطفي السيد (١٨٧٢-١٩٦٣)** الذي كان وكيلًا للنائب العام ثم رئيسًا للنيابة العامة، حيث اشترك مع بعض القضاة والمهتمِّين بالشأن العام بإنشاء جمعية سرية أُطلق عليها جمعية (تحرير مصر)، وكانت مؤلَّفة من عبد العزيز فهمي وأحمد طلعت وحامد رضوان ومحمد بدر الدين والدكتور عبد الحليم حلمي، وكانت تعنَى بالحالة السياسية في مصر وما تعانيه من الاحتلال البريطاني.

وعندما اندلعت ثورة ١٩١٩ شارك القضاة في البيان الذي أصدرته لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها، والذي قرَّرَ فيه الموقِّعون إعلان إضراب جميع الموظفين عن العمل في ١٢ أبريل ١٩١٩ حتى تُجاب مطالبهم وملخَّصها أن تصرّح الوزارة بصفة الوفد الرسمية وأن تشكيلها لا يُفيد الاعتراف بالحماية وإلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانيّين المسلَّحين من الشوارع والميادين والقرى وتفويض

---

(١) مصطفى حنفي بك، كيف احتفل القضاء الأهلي بعيده الخمسيني، (في): **الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية**، (القاهرة: نادي القضاة، الطبعة الثانية ١٩٩٠م، ج ٢) ص ص ٢٦٦-٢٦٧.

حفظ الأمن والنظام إلى رجال البوليس المصري، وكان من بين الموقِّعين: محمد عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعي، ومحمد زكي الإبراشي وكيل نيابة الاستئناف، وسلامة ميخائيل المستشار بمحكمة الاستئناف، ومحمد حلمي عيسى مدير الإدارة القضائية بوزارة الحقانية، وعبد العظيم راشد وكيل النيابة بمحكمة مصر المختلطة، ومحمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية[١].

● التحول الذي أحدثه إنشاء نادي القضاة:

في ١٠ فبراير ١٩٣٩ اجتمع تسعة وخمسون قاضيًا من قضاة المحاكم والنيابة العامة في مقرِّ محكمة استئناف مصر واتَّفقوا على تأسيس (نادي القضاة) الذي حدَّدوا هدفه بأنه "توثيق رابطة الإخاء والتضامن وتسهيل سُبل الاجتماع والتعارف بين جميع رجال القضاء الأهلي والمختلط"[٢]، بينما كان الهدف الحقيقي من إنشاء النادي هو العمل على توحيد جهات الفصل بين الخصومات، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال للقضاة المصريِّين.

فبينما كان القضاة في المحاكم المختلطة يتمتَّعون بقدرٍ كبيرٍ من الاستقلال، حُرم القضاة في المحاكم الأهلية من كل ضمانة، وظلَّ التمييز بين نوعي القضاة قائمًا حتى بعد العمل بدستور ١٩٢٣ الذي نصَّ في المادة (١٢٤) منه على أن "القضاة مستقلون"[٣].

وحقيقة، فإن التمييز بين القضاة فيما يخص استقلالهم كان أمرًا منطقيًّا نتيجة تعدُّد جهات التقاضي، فاستقلال القضاة لا يمكن بحال من الأحوال أن يتحقَّق إلا إذا اندمج القضاة في نظام قضائي موحَّد بصرف النظر عن نوع المسائل التي تتناولها الدوائر أو القوانين التي تطبَّق، فجهات القضاء لا ينبغي أن تتعدَّد بتعدُّد التشريعات أو بتنوُّع الخصومات.

ومن هنا وجد القضاة –لا سيما قضاة المحاكم الأهلية وبعض القضاة المصريِّين في المحاكم المختلطة– أنه لا مفرَّ من إنشاء نادٍ للقضاة تكون مهمَّته توحيد جهات التقاضي وتحقيق أكبر قدرٍ ممكنٍ من الاستقلال للقضاة.

وجدير بالذكر أن مجلة نادي القضاة لم تصدر مع إنشاء نادي القضاة، بل لم تصدر إلا بعد سنوات طويلة، إذ صدر العدد الأول منها عام ١٩٦٨ بمعرفة مجلس إدارة نادي القضاة الذي كان يترأَّسه المستشار ممتاز نصَّار، ولم تكن تصدر بصفة دورية بانتظام[٤].

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم، **خمسون عامًا على ثورة ١٩١٩**، (القاهرة: مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٧٠)، ص ٣٦٦.

(٢) بينما رأى المستشار حسام الغرياني –رئيس مجلس القضاء الأعلى في فترة المجلس العسكري الانتقالية– فيما أخبرني به؛ أن ذلك كان الغرض الحقيقي من إنشاء النادي، رأى أحمد مكي –عضو مجلس القضاء الأعلى في فترة المجلس العسكري الانتقالية ثم وزير العدل في عهد الرئيس محمد مرسي– أن الغرض من إنشاء النادي لم يكن أكثر من تحقيق منافع ومصالح اجتماعية للقضاة كنقابة خدمية ليس أكثر، وتحول الغرض بعد ذلك لتحقيق استقلال القضاة مع إلغاء المحاكم المختلطة تدريجيًّا.

(٣) ومن المفارقات أن ذات المادة في مشروع دستور ١٩٥٤ نصَّتْ على أن: "تُوحد جميع جهات القضاء على النحو الذى يقرِّره القانون"، وكأن استقلال القضاة كان منوطًا بتوحيد جهات القضاء، يقول عبد الرزاق السنهوري في المذكرة الإيضاحية للمرسوم الأميري ١٩ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم القضاء في الكويت: "من أهم مقومات النظام القضائي أن تتوحد جهات القضاء وأن يكون هذا القضاء الموحَّد منظمًا على وجه تتبيَّن معه في وضوح معالم المحكمة على اختلاف درجاتها ودوائرها وأن يعرف المتقاضون التشريعات التي تطبِّقها المحكمة والإجراءات التي تتبعها في نظر القضايا التي تعرض عليها".

(٤) والملاحظ أنها خلال فترات ضعف سيطرة تيار استقلال القضاة على النادي عانت من التوقف التام عن الصدور أو الضعف الشديد في التناول مقتصرةً على سرد وحشد للأحكام والسوابق القضائية في الغالب الأعم، وفي المقابل فتعد فترة إحكام سيطرته على النادي من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٨م أزهى عصور المجلة، وقد اشتملت على توثيقات تاريخية مهمَّة لكثير من وقائع استقلال القضاء في التاريخ

المصري الحديث فضلًا عن أحداث تلك الفترة التي شهدت أوسع أنشطة تيار الاستقلال.

● تأثير سمعة القاضي في مسيرته المهنيَّة:

لم يكن تقييم القضاة في أعمالهم القضائية في عهود الملكية بعيد التأثُّر بسمعتهم العامَّة، ولعلَّ هذا ما يبرِّر عدم اشتهار القضاة في النصف الأول من القرن العشرين بالتورُّط في قضايا الفساد الأخلاقي على غرار ما تفشَّى لاحقًا، حيث كانت تقارير التفتيش القضائي في مصر قديمًا تتضمَّن بندًا بعنوان (المسموعات) كان المفتِّش يدوِّن فيه ما يصل إلى علمه في شأن القاضي المعنيّ بالتفتيش، وهو كل ما يتَّصل بسُمعته الشخصية، أمحبوب هو من زملائه أم أنهم يتجنَّبونه! أيُحسن هو أم يُسيء معاملة المتقاضين ووكلائهم؟! هل يخوض في خلافات أسرية أو مع جيرانه؟! وهكذا، فإذا لم يقف المفتش القضائي على شيء من ذلك كتب: (ولم يصل إلينا ما يمسُّ سمعته).

بعد قيام الثورة وفي عام ١٩٥٣ شُكِّلَتْ لجانٌ في كل الوزارات لمراجعة ملفَّات الموظفين تحت دعوى تطهير الجهاز الحكومي من الفساد، ومن ذلك لجنة كانت تراجع ملفات القضاة! وقد انتهى عمل تلك اللجنة إلى لا شيء!

إلا أن اللجنة وهي بصدد أداء عملها وجدت في ملف أحد القضاة تقريرَ تفتيشٍ على أعماله كتبه المفتش القضائي الشهير **حسن إسماعيل الهُضيبي (١٨٩١-١٩٧٣)**، وتحت عنوان (المسموعات) وجدت اللجنة تلك العبارة (قاضٍ ذليل لا يُرتجى منه أن يحمي حقًّا)!

لم تستطع اللجنة تفسير العبارة، فقرَّرت أن تستعين بالمفتِّش الذي كتبها، فاتَّصلت به وكان قد صار وقتها نائبًا لرئيس محكمة النقض، فسألوه عن معنى العبارة، فأجابهم بأنه وأثناء قيامه بالتفتيش على أعمال القاضي المذكور أرسل (إشارة) إلى محكمة الإسكندرية التي يعمل بها القاضي وطلب منه إعداد القضايا والسجلات والدفاتر للتفتيش، حيث سيصل إلى الإسكندرية يوم كذا في قطار كذا، يقول: "وفي اليوم المحدَّد وعندما وصل القطار للمحطة توقَّعت أن يكون في انتظاري أحد عمال المحكمة، ولكني فوجئت بالقاضي ينتظرني ويُصافحني بانحناءة -لم تكن من عادة القضاة في ذلك الزمان- ثم عرَّفني بنفسه وأقبل على حقيبتي يجذبها من يدي بإصرار، وبعد أن تردَّدت قليلًا تركتُه يحملها، فمدَّ يده إلى الشمسية فحملها أيضًا، وتقدَّمني يُفسح لي الطريق في زحام المحطة، واستوقف عربة حنطور حملتْنا إلى المحكمة، وظلَّ قابعًا إلى جواري يقوم على خدمتي حتى أتممتُ الاطِّلاع على ما أردت ثم عاد بي إلى المحطة، من كل ذلك أدركت أنه قاضٍ ذليل وأن مثلَه لا يُرجى منه أن يحمي حقًّا"(١).

لقد كان يُنظر إلى السلوك غير الأخلاقي للقضاة على أنه مطعن في استقلالهم، إذ هم الأكثر عرضة للابتزاز والضغوط من جانب من يعلمون بسوء سلوكهم والتأثير غير المناسب، والأشخاص الذين كانت حياتهم الشخصية محلَّ تساؤل كان الأصل ألَّا يُعيَّنوا وألا يُسمح لهم بالمتابعة.

ثانيًا- العلاقة بين القضاء والسُّلطة في عهد جمال عبد الناصر

تعدُّ علاقة القضاة بالسلطة في العهد الناصري هي الأعنف والأكثر انقسامًا، ويمكن أن نقسمها إلى شبه مرحلتين، الأولى- إنفاذ الإرادة السياسية في المحاسبة التعسُّفية والمحاكمات الجائرة للنظام الملكي والموالين له والمعارضين السياسيِّين في عمليات تطهيرية كبرى من خلال الاغتيال والسجن والمحاكمات الخاصة خارج إطار القانون وخارج إطار المنظومة القضائية بالكلية. الثانية- من خلال إخضاع المنظومة القضائية للسلطة السياسية، وذلك عبر أدوات أهمها:

(١) استخدام السلطة كل وسائل الترهيب للسيطرة على القضاة وإخضاع السلطة القضائية لإرادة السلطة السياسية،

(١) أخبرني بهذه الحادثة المستشار محسن فضلي نائب رئيس محكمة النقض السابق، وأكدها المستشار أحمد سليمان رئيس محكمة الاستئناف ووزير العدل السابق، وهي مذكورة في مجلة القضاة: نادي القضاة، القاهرة، عدد سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٧١.

بما فيها الاغتيال والاعتداء بالضرب والعزل والتشوية والابتزاز والتهديد.

(٢) تكوين خلايا مخابراتية تابعة للنظام الناصري داخل الجهاز القضائي، والتي عُرفت بالتنظيم السري الطليعي، والذي وصل في نفوذه لأرفع المناصب داخل المنظومة القضائية.

(٣) إخضاع الاختصاصات الإدارية لا سيما الخاصة بتعيينات وترقيات القضاة لإشراف السلطة السياسية من خلال جهاز المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي ابتُكِر وَحَلَّ محلَّ مجلس القضاء الأعلى.

وقد يتبادر إلى الذهن أن هاتينِ المرحلتينِ كانتا متميّزتين زمنيًّا، لكن الصحيح أنهما تداخلتا وتمّتا على التوازي بصورة أكبر، رغم الجهود المتضافرة أكثر لوضع القضاء تحت السيطرة السياسية في نهاية الستينيات، وسيتَّضح ذلك بصورة أكبر عند التفصيل في أهم مظاهر ووقائع انتهاك استقلال القضاء في العهد الناصري.

● الاعتداء على السنهوري وحل مجلس الدولة:

عبد الرزاق باشا السنهوري (١٨٩٥-١٩٧١) أحد أشهر القانونيّين العرب في العصر الحديث، والذي تولَّى رئاسة مجلس الدولة والأستاذية بكلية الحقوق – جامعة القاهرة، كان أحد من خرجوا عام ١٩٥١ على رأس المظاهرات المطالبة بالجلاء ضمن كوكبة كبيرة من رجال السياسة والقانون[١]، وأحد من ساندوا مجلس قيادة ثورة يوليو، إلا أنه وبعدما تكشَّفت له نيَّات عبد الناصر من الرغبة في السيطرة على الحكم بإقصاء الرئيس المصري محمد نجيب عن الحكم ووضعه تحت الإقامة الجبرية لمنع انتقال السلطة للمدنيّين، شرع بالاشتراك مع المستشار سليمان حافظ – رئيس مجلس الدولة أيضًا فيما بعد– في إصدار بيان يمنح المشروعية لثورة يوليو في إطار انتقال السلطة من الملك فاروق إلى لجنة الوصاية على العرش فحسب، مطالبين الجيش بالعودة إلى ثكناته العسكرية، إذ كانا يُريدان إنقاذ الثورة من الطعن على شرعيَّتها.

وصاحب ذلك إلغاء السنهوري بصفته رئيس مجلس الدولة عددًا من القرارات الحكومية، بينها قرارات أصدرها عبد الناصر بنفسه، باعتباره رئيسًا للوزراء في عهد محمد نجيب.

وهو ما عرَّضه عام ١٩٥٤ لموقف بالغ السوء من حيث التدبير، إذ أوحى محمد أبو نُصير –الذي كان قاضيًا بمجلس الدولة وأمينًا عامًّا مساعدًا للمجلس وقتئذٍ ثم كوفئ بعد ذلك بعدَّة مناصب تُوِّجَتْ بتولِّيه وزارة العدل عام ١٩٦٨– إلى رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر بفكرة أن السنهوري ورفاقه يعدُّون بيانًا ضدَّ مجلس قيادة الثورة، فتمَّ تسيير عمَّال النقل العام بزعامة شخص يُدعى "الصاوي" وكان رئيس اتحاد عمال النقل، واقتحموا مجلس الدولة مردِّدين هتافات "تسقط الديمقراطية" "تحيا الديكتاتورية"[٢]، واعتدوا على السنهوري بالضرب في قلب مجلس الدولة، ولم ينقذْه غير صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة. ولم يلبث عبد الناصر إلا أن أصدر قرارًا بحلِّ مجلس الدولة وإعادة تشكيله على أساس قانون جديد لتنظيمه.

● قضية مديرية التحرير ووقائع لا حصر لها من انتهاك استقلال القضاء وتقييد الحريات:

بلغت وقائع الاعتداء على القضاة واستقلال القضاء في عهد جمال عبد الناصر من الخطورة ما لم تبلغْه في أيِّ عهد سواه، فقد كان للبوليس السرِّي والمخابرات الحربية سطوتهما التي طالت كل شؤون الدولة بما فيها شؤون القضاء، وقد استطاعت هذه الأجهزة تجنيد رجال لها داخل المؤسسة القضائية فيما عُرِفَ بالتنظيم الطليعي، فما برحوا يبذرون بذور الفتنة والشقاق في صفوف القضاة، وينقلون أخبارهم وأسرارهم إلى الجهات الأمنية.

---

(١) وفيهم رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة آنذاك، وأعضاء من السلطة القضائية، خرجوا جميعًا يطالبون بالجلاء.

(٢) وأخبرني الأستاذ الدكتور محمد يوسف عدس أن الغوغاء كانت تهتف أيضًا (تسقط الحرية) وذلك بشهادة شاهد عيان على هذه الواقعة أخبر الدكتور عدس الذي كان حينذاك طالبًا في جامعة القاهرة.

ولم تتردَّد السلطة السياسية آنذاك في ارتكاب الجرائم واستخدام أعنف الوسائل بما فيها القتل خارج القانون للسيطرة على مقاليد الأمور داخل الجهاز القضائي وتوجيهه وإحكام قبضتها عليه.

ولعلَّ من أبرز وقائع الاعتداء، ما حدث للمستشار كامل لطف الله –رئيس جنايات القاهرة– وقد رواها لي كلٌّ من المستشارين أحمد مكي ومحمد حسام الغرياني وأحمد محمد سليمان، وتتلخَّص في أنه عندما أُنشئت (مديرية التحرير) التي كان يرأسها مجدي حسين، وتصدَّى بعض الكُتاب لبيان فسادها وقُدِّم للمحاكمة الجنائية، وكانت المحكمة قد خلُصت في قناعتها ومداولتها لبراءة المتَّهمين، وفي اليوم المحدَّد للنطق بالحكم، فوجئ الجميع بانتحار المستشار لطف الله رئيس الدائرة التي تنظر الجناية صباح يوم النطق بالحكم، وادَّعت السلطات وقتها أنه ألقى نفسه من فوق "سطح" منزله، وهي الواقعة التي أحاطتْها الشكوك والريب. المستشار أحمد مكي قال إنه تقابل مع شقيقه المستشار منير لطف الله في أوائل عهد السادات والذي رجَّح له أن شقيقه قُتل عمدًا قبل أن يستطيع إصدار حكمه في القضية المذكورة.

ويضيف المستشار محمد عبد السلام –النائب العام في الحقبة الناصرية ابتداءً من عام ١٩٦٣ وحتى ١٩٦٩– في كتابه "سنوات عصيبة" الصادر عن دار الشروق عام ١٩٧٥[١]، معلومات أخرى في غاية الخطورة عن دور السلطة في إفساد مرفق القضاة وتقويض استقلاله، ابتداءً من حوادث الفساد التي كانت كل مؤسسات الدولة منغمسةً فيها انغماسًا كليًّا، ومرورًا بفساد القوانين وفساد وزير العدل ووزارته التي كانت تهدف في الأساس إلى هدم القضاء واحتوائه سياسيًّا فقط، وقد وقع له ذلك بمساعدة تيار التنظيم الطليعي داخل مؤسسة القضاء وبتدبير مذبحة القضاء التي أطاحت بمُؤلف الكتاب وغيره من القُضاة، وانتهاءً بحوادث التعذيب التي كانت تشمل التعليق في الفلقة والضرب بقبضة اليد، وبقطع الحديد والركل بالأقدام، وإطلاق الكلاب على المعتقلين لعقرهم، والتجويع ونزع أظافر اليد، والوضع في زنزانات مغمورة بالمياه، والضرب بالسوط المجدول والوضع في ماء مثلج، والتعليق بخطاف في وضع مقلوب، وكل ذلك في حضور الضُباط لاسيما اللواء حمزة البسيوني قائد السجن العسكري، هذا فضلًا عن قهر حُريات المواطنين ومُراقبتهم والتجسُّس عليهم والاعتقال بدون وجه حق وبدون أذون، وغير ذلك مما يُعطي القارئ اقتناعًا تامًّا بأن عبد السلام لا يتكلم عن دولة وسُلطة إنما يتكلم عن عصابة من البلطجية تُسيطر على منطقة وسكانها.

ولعلَّ أخطر ما انتهكت به السُّلطة استقلال القضاء، لما كان يتضمَّنه من مَسٍّ مباشر بحقوق وحريات المواطنين، هو ما حدث في عام ١٩٥٨ من إنشاء محاكم أمن الدولة (طوارئ) التي عملت تحت مظلَّة قانون الطوارئ، ثم عام ١٩٦٦ من إنشاء المحاكم العسكرية بالقانون رقم ٢٥ لعام ١٩٦٦.

---

(١) لعل أول ما يتبادر لذهن قارئ الكتاب: سؤال كيف عُيِّن مُؤلف الكتاب في هذا المنصب الخطير واستمرَّ فيه لمدة ست سنوات كاملة؟! ولماذا اختار هذا التوقيت (١٩٧٥) ليُخرج فيه مذكراته؟! لاسيما عند قراءة كلامه حول قضية انتحار المشير عبدالحكيم عامر والتي كان يتولَّى تحقيقها وتصرَّف فيها بنفسه بالحفظ لعدم وجود شُبهة جنائية بها؟!

يبدو أن المؤلف كان لديه فراسة بأن مثل هذه الأسئلة ستتبادر إلى ذهن القارئ فسارع في مقدمة الكتاب يقول إنه لم يكن مُقتنعًا ولا راضيًا عن العهد الذي خدم فيه، وأنه كان يُدرك خطورة منصبه قبل أن يتولَّاه ولم يكن باحثًا عن جاه أو راغبًا في سلطان بل كان زاهدًا أشد الزهد في منصبه، ورغم إدراكه للمتاعب والمصاعب التي كان يتوقَّع حدوثها بل يتوقَّع تصاعدها إلى درجة الخطر، فقد وافق على تولِّي المنصب سعيًا إلى الإصلاح! وأيًّا ما كان الأمر فيُحمد للمؤلف أنه كتب هذه المذكرات موثِّقًا لجرائم السُّلطة في هذه الفترة بوصفه كان لصيقًا بها وشاهدًا على جرائمها.

● <u>بيان مارس ١٩٦٩ كحدث جوهري في تكوين رافد تيار استقلال القضاة:</u>

لعلَّ أزهى الفترات التي حظيت بجمع عظيم من القضاة الذين طالما دافعوا عن استقلال القضاء في وجه أعتى سلطة حكم، عندما أراد عبد الناصر توجيه القضاء والجهاز القضائي كاملًا في نفس اتجاه الدولة، إذ كتب علي صبري –نائب رئيس الجمهورية وقتها– مقالات بجريدة الجمهورية تدعو إلى إدخال القضاة للاتحاد الاشتراكي ليكونوا بجوار قوى الشعب العاملة، ووصف القضاة بأنهم يعيشون في أبراج عاجية وأن فيهم بقايا الإقطاع والرأسمالية البغيضة ويجب استئصالهم من جذورهم، ثم قام باستدعاء المستشار **ممتاز نصار (١٩١٢–١٩٨٨)** الذي شغل وقتها منصب رئيس نادي القضاة، وطلب من نصار الانضمام رسميًّا إلى الاتحاد الاشتراكي وعرض عليه موقع أمانة القضاء بالحزب وقتها، إلا أن نصار رفض بشدة مستندًا إلى أن القضاء ملك لجموع الشعب ولا يُمكن أن يكون ملكًا لحزب.

ومِمَّا يُحمد لوزير العدل وقتها المستشار عصام حسونة، إبلاغ الواقعة التي حدثت لنصار للرئيس عبد الناصر وحصوله منه على موافقة بإبعاد القضاة عن التنظيم الطليعي والاتحاد الاشتراكي، مستعينًا بالمشير عبد الحكيم عامر الذي ذكرت بعض المصادر أنه وقف بجوار نادي القضاة في موقفه الرافض للانضمام للحزب.

إلا أنه وعقب نكسة ١٩٦٧ بدأ الحديث من جديد عن ضمِّ القضاة للتنظيم الطليعي والاتحاد الاشتراكي بحجَّة أنه لا صوت يعلو على صوت المعركة، حيث استخدم التيار اليساري كل الوسائل من أجل الضغط على القضاة لدرجة بلغت أن خالد محيي الدين عندما عُيِّنَ رئيسًا لمجلس إدارة أخبار اليوم قام بتعيين علي إسماعيل مديرًا عامًّا للمؤسسة وقام بدوره بتعيين كل السجناء الموجودين بسجن الواحات في وظائف صحفية بأخبار اليوم.

وبمجرد تعيين المستشار محمد أبو نصير وزيرًا للعدل زاد الأمر سوءًا، يقول محمد عبد السلام النائب العام في الفترة من أغسطس ١٩٦٣ حتى أغسطس ١٩٦٩: "في النصف الثاني من شهر مارس ١٩٦٨ نُكب القضاء بوزير منحرف، لا يفهم في سياسة الحكم إلا على أنها الدس والنميمة وإشاعة الفرقة، وهي وسائل إن قيل تجاوزًا أنها كانت فيما مضى تصلح للوزارات الأخرى فإنها أبعد ما تكون عن الصلاحية لتسيير الأمور في وزارة العدل"[1].

أصدر نادي القضاة برئاسة المستشار ممتاز نصار –وكان المستشار يحيى الرفاعي سكرتيرًا عامًّا للنادي والمستشار مقبل شاكر أمينًا للصندوق وقتها– بيانهم الشهير بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٦٩ المعروف باسم "بيان مارس" الذي أكَّد على أن أهمَّ أسباب النكسة هو إهدار الشرعية والمشروعية وأنه لا سبيل للحرية واسترداد الحق وتخطِّي النكسة إلا بالديمقراطية.

وقد حكى لي المستشار محمد المتيني –نقلًا عن عمه المستشار كمال المتيني أحد شهود واقعة بيان مارس— أن مُصدري البيان بعدما انتهوا من إعداده وأرادوا طباعته لم يتسنَّ لهم طباعته في أيِّ مطبعة خاصة، بسبب خوف المطابع من الإقدام على طباعته، إذ كانت جُلُّ المطابع تقريبًا وقتئذ خاضعة لمراقبة صارمة، فلا تدخل ورقة ولا تخرج إلا بإذن، فأبْدى أحد وكلاء النيابة المشاركين في البيان والذي كان على صلةٍ وثيقة بالمستشار نصار استعداده لطباعته داخل المطابع الأميرية مستعينًا بوالده الذي كان يعمل بها، وسبحان الله فقد طُبع البيان بالفعل داخل المطابع الأميرية، وأما وكيل النيابة المذكور فقد عُزل ضمن من عُزل في المذبحة التي وقعت بعد ذلك، لكنه صار بعدها بسنوات محام شهير سارت بذكره الرُّكبان!

---

(١) محمد عبد السلام، **سنوات عصيبة.. ذكريات نائب عام**، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٧٥)، ص ١٦٦.
وقد كتب في تفصيل بعض الوقائع التي ارتكبها الوزير المذكور وأشار إليها المستشار عبد السلام، المستشار ممتاز نصار كذلك في كتابه "معركة العدالة في مصر" الذي طبعته دار الشروق عام ١٩٧٤، لاسيما دوره في مذبحة القضاة في العهد الناصري.

ومما جاء في البيان: "صلابة الجبهة الداخليَّة تقتضي إزالة جميع المعوقات أمام حرية المواطنين، وتأمين الحرية الفردية لكلِّ مواطن في الرأي والكلمة والاجتماع وفي النقد والاقتراح، وكفالة الحريات لكلِّ المواطنين، وسيادة القانون"، وبمجرَّد صدور البيان أعلن بعض القضاة رفضهم له بزعم أنه يُخرج القضاة عن حيادهم وينزلق بهم نحو الاشتغال في السياسة.

بعد خروج "بيان مارس" للنور مباشرةً خاض ممتاز نصار ورفاقه انتخابات نادي القضاة بالقائمة التي عُرفت وقتها بقائمة "مرشحو الأحرار"، وكانت معركة شرسة ليست مع مرشحي التنظيم الطليعي –الذين عرفوا بقائمة "مرشحو السلطة"– فحسب، وإنما مع نظام جمال عبد الناصر الحاكم ذاته، ويشاء الله أن تنتصر إرادة القضاة رغم كل التحديات والصعاب، وتنجح قائمة ممتاز نصار كاملةً، ليقف نصار بعدها منشدًا أبيات مكرم عبيد بافتخار:

ليس كسائر الأيام يقبُره ظلام الليل شيخًا إذا ابتسم للنور وليدًا..

يومًا قنصناه من شبكة الحياة فريدًا.. يومًا أخذنا به على الزمان عهدًا جديدًا

أن نصوغ له من أنفسنا نارًا .. ومن عزائمنا حديدًا

وأن نعيش في العز كرامًا .. وألا نحيا في الذل عبيدًا

هاكم يومكم يمُر على الناس يومًا .. ويمُر علينا عيدًا

وكان من نتيجة ذلك أن اشتدَّ غيظ عبد الناصر وتأجَّجت نيران حقده فوقعت المذبحة الشهيرة في أغسطس ١٩٦٩، إذ أُعيد تشكيل الهيئة القضائية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩، ممَّا أسفر عن عزل أكثر من مئتي قاض بينهم رئيس محكمة النقض، بالإضافة لصدور القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الذي وضع نظامًا جديدًا لنادي القضاة صيَّر أعضاء مجلس إدارته بالتعيين بحكم مناصبهم القضائية، وكذلك القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الذي نصَّ على إنشاء "محكمة عليا" كانت بمنزلة محكمة دستورية، وتمَّ حلُّ مجلس القضاء الأعلى وإحلال المجلس الأعلى للهيئات القضائية محلَّه، وعهدت إليه كل المسائل الإدارية وكذلك التعيينات والترقيات داخل الجهاز القضائي، ووضعت بشكل فعلي تحت إشراف السلطة السياسية.

والأغرب من هذا أن مجموعة الخمسة عشر التي كانت قد فازت برئاسة نادي القضاة حديثًا صدر قرار بفصلها نهائيًّا دون رجعة، ومع هذا فلم ينثنِ هؤلاء القضاة عن مواصلة انتصارهم لقيمة الاستقلال متحمِّلين لإثارة حفيظة السُّلطة وأحيانًا عسفها.

ثالثًا– السادات ومرحلة أخرى من الاعتداء على استقلال القضاء

● هل انتهى الاعتداء على استقلال القضاة بإعادة القضاة المعزولين في عهد السادات؟!

على عكس نظام جمال عبد الناصر، عمل نظام السادات على تعميق مكانة السلطة القضائية بين مؤسَّسات الدولة، وإذا كان يمكننا وصف سياسات عبد الناصر تجاه القضاة بكونها ترهيبية، فيمكننا وصف سياسات السادات تجاههم بكونها ترغيبية، شملت إعادة المعزولين لأسباب سياسية، وتعيين أبناء القضاة، بالإضافة لرفع مرتَّبات القضاة ومنحهم حصانات فعلية واختراع المناصب داخل الجهاز القضائي وغير ذلك، بما يمكن إجماله في حدوث تغييرات جوهرية في الإطار السياسي لتعيين القضاة وترقيتهم وعزلهم.

فضلًا عن الأسباب الثقافية والاجتماعية الأخرى، وأهمها تدنِّي مستوى التعليم القانوني، وانحصار الالتحاق بكليات القانون ما بين ضعاف النتائج الدراسية في الثانوية أو أبناء القضاة والمحامين، ولا شكَّ أن جذور التأهُّل للوظيفة القضائية يرتبط بنوعية التعليم القانوني والمهارات والأدوات التي يملكها المتعلِّمون، أضفْ إلى ذلك أن الاختبارات والمعايير الاختبارية التي كان يتم الاختيار على أساسها لم تكن تسمح بأي صورة باكتشاف الموهوبين بشكل استثنائي، والأكثر تأهيلًا الذين هم أولى من غيرهم من بين المتقدمين، فضلًا عن أن يُمكن قياس كفاءتهم ونزاهتهم وعدم قابليَّتهم للفساد.

ورغم كل ذلك، إلا أن معارك استقلال القضاء في عهد عبد الناصر لم تكن هي الأخيرة من نوعها لقضاة جيل الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، بل لم تكن إلا جولة من جولات الصراع، ففضلًا عن احتفاظ نظام السادات بالطرق القديمة للافتئات على السلطة القضائية بمجموعة من المحاكمات الخاصَّة والإجراءات القضائية خارج نطاق القضاء العادي، تجدَّدت مشاكل السلطة السياسية مع نادي القضاة، فجنَّدت الحكومة المصرية ممثَّلَةً في وزير العدل كلَّ طاقتها لإسقاط مجالس إدارة نادي القضاة المنتخبة، ولا يفوتنا هنا ذكر محاولات أنور أبو سحلي (١٩١٩-٢٠٠٠) الذي اختير رئيسًا لمحكمة شمال القاهرة عام ١٩٧٧ وفي العام التالي نائبًا عامًّا وفي العام التالي وزيرًا للعدل، إذ جاب محاكم مصر من شرق الجمهورية إلى غربها مُشكِّكًا في وطنية أعضاء مجلس إدارة النادي وطاعنًا فيهم بزعم أنهم يُعادون النظام لمجرَّد مطالبتهم بعودة مجلس القضاء الأعلى الذي أُلْغِيَ وجودُه بقرارات مذبحة القضاة عام ١٩٦٩، ولم يتورَّع الوزير عن أن يناصر مجموعة معيَّنة من المرشَّحين ممَّن عُرِفوا بمناصرتهم للقائمين بالعدوان على القضاء في العهد الناصري، مستعينًا بالمنتدبين بديوان الوزارة ورؤساء المحاكم الابتدائية لنصرة مرشَّحيه، بل حفز الأعضاء على انتخابهم بوعود إعادة صرف الإعانة للنادي لدعم مشروع (مكتبة رجال القضاء) والتي سبق أن قرَّر الوزير ذاته إيقاف صرفها، كما كفل لهم حافلات لنقلهم من أقاليم مصر —في رعاية رؤساء النيابات والمحامين العموم ورؤساء المحاكم الابتدائية— إلى نادي القضاة ليصوِّتوا لصالح مرشَّحي السلطة، غير أن القضاة لم يُرهبهم نفوذ الرؤساء ولم تُغرِهِم وعود الوزراء، فصوَّتوا لقائمة مجلس إدارة النادي المنتخبة ونجحت جميعًا ولم يُصب الوزيرَ من سعيه إلا خيبةُ الأمل.

- قانون السلطة القضائية وقانون العيب:

في عام ١٩٨٠ أقرَّ الرئيس السادات إنشاء محاكم أمن الدولة العادية ومحكمة القيم، وبعدها بمدَّة قليلة عندما زار نادي القضاة بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٨٠، استغلَّ المستشار محمد وجدي عبد الصمد (١٩٢٧-٢٠١٠) -رئيس نادي القضاة- الفرصة ليُلقي خطابًا ناريًّا ينتقد فيه سياسات السادات في شأن إصدار قانون العيب، ممَّا دفع موسى صبري أن يكتب عنه مقالًا في الصفحة الأولى تحت عنوان "مولد زعيم" يقصد المستشار وجدي عبد الصمد.

فلم يَجِد عبد الصمد حرجًا من أن ينتقد قانون العيب أمام السادات الذي أصدره ليقمع معارضيه ويتخلَّص منهم في محاكمات سياسية متعسِّفة، وكان ممَّا قاله في خطابه: "إذا غضبت فاغضب من نفسك، فالنُّظم الحرَّة تنشئ الدول الحرَّة، وأخطاء الديمقراطية على كثرتها لا تعدل خطأً واحدًا من أخطاء الديكتاتورية.."، وقال أيضًا: "والنقد متى كان مُتَّصِلًا بالشؤون العامة لا بأس من الشطط فيه أحيانًا، وأن الرجل العام يجب أن يُسَلِّمَ بأن التصدِّي للمسؤولية الجسيمة معناه إساءة الظن فيه نتيجة القلق الطبيعي على ما يعتقدون أنه حيوي بالنسبة لهم، ذلك القلق الذى هو مظهر من مظاهر إدراك المواطن واهتمامه بالشؤون العامة وغيرته عليها أو هو مظهر لشدَّة شعور المواطن بواجبه العام في النظام الديمقراطي"[(١)].

رابعًا- مبارك وتقييد جديد للحريات مع معارك جديدة لاستقلال القضاء

لم تكن سياسة مبارك تجاه القضاة وقضية استقلال القضاء بأفضل من سابقتها في أغلب الأحوال، إذ استمرَّ النظام السياسي متَّبِعًا لسياسة تعميق وضع السلطة القضائية بين مؤسسات الدولة وفصلهم اجتماعيًّا عن كثير من فئات المجتمع وطوائفه، وشمل هذا إعطاء مساحة واسعة لتعيين أبناء القضاة وخريجي كلية الشرطة وتفضيلهم في كثير من الأحيان عن خريجي كليات الشريعة، بالإضافة لتعيين النساء لأول مرة كقضاة ورفع سنِّ التقاعد أكثر من مرة.

---

(١) كلمة المستشار وجدي عبد الصمد كاملة في العدد الصادر من مجلة القضاة الفصلية: نادي القضاة، القاهرة، عدد يناير / إبريل، ١٩٨١، ص ص ١٥-٢٠.

ورغم زيادة حدَّة الصراع بين القضاة والسلطة، إلا أن معارك استقلال القضاء بينهما أخذت بعدينِ أكثر اختزالًا، يمكن اختصارهما في الآتي: أولًا- اختزال الصراع بين السلطة السياسة والقضاة فيما عُرف بـ"تيار استقلال" القضاة. ثانيًا- اختزال الصراع بين السلطة وتيار الاستقلال حول "قانون السلطة القضائية" في أكثر الأحيان.

والحقيقة التي أسْفرت عنها السنوات الطويلة من تجارب استقلال القضاء في مصر، بل وحتى على مستوى العالم، أنه لا يمكن استعادة الاستقلال القضائي عن النفوذ السياسي والفساد المالي بمجرَّد تصحيحات فنية وتشريعية، لأن الإصلاح يعتمد في جميع الأحوال على التزام موثوق من الحكومة باحترام حكم القانون بقدر ما يعتمد على التغيير التشريعي، وشعور ذاتي للقضاة بأنهم مستقلُّون له انعكاس حقيقي على ممارساتهم وأعرافهم.

لقد أغفل قضاة "تيار الاستقلال" الفساد الذي استشرى داخل الجهاز القضائي اكتفاءً بالعبارة الرائجة في أوساطهم "القضاء يطهر نفسه بنفسه"، فبينما كانت تعمل السلطة السياسية في عهدي السادات ومبارك على تخريب المنظومة القضائية على قدم وساق، انشغل الإصلاحيون من القضاة بتعديلات قانون السلطة القضائية ونقل تبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وتخصيص الميزانية وغيرها من المسائل التي استنفدت طاقاتهم.

إن وجود نظام قضائي يعمل بشكل جيد أمر بالغ الأهمية للتصدِّي للفساد بشكل فعَّال، لكن المؤسسات القضائية هي نفسها قابلة للفساد[1]، وإن الفساد في القضاء وتصورات القضاة للفساد لا تقوِّض فقط مصداقية المحاكم ونزاهة القضاة، بل يضر بجميع الوظائف القضائية المعاونة الأساسية، مثل تسوية المنازعات وإنفاذ القانون وحماية حقوق الملكية وتوثيق العقود.

بقي أمر أخير نشير إليه في هذه التقدمة لقضية استقلال القضاء في عهد الرئيس مبارك، وهي أن نظام مبارك بقصد أو بغير قصد، ساهم بشكل كبير في توريط القضاة في عدد من الاشتباكات الجماعية مع المحامين، على نحو لم يكن له سابق عهد في ظلِّ الملكية وحكم عبد الناصر والسادات، وهو ما أدَّى بدوره إلى مزيدٍ من انفصال القضاة عن المجتمع واقترابهم أكثر من طبقة السلطة التي كانت تضم بشكل بارز الداخلية والجيش ورجال الحزب الوطني، صحيح أن المواقف التي انخرط فيها عدد كبير من القضاة ضمن أحداث الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٥م ثم انتخابات الرئاسة، أظهرت ميل القضاة إلى جانب الشعب أكثر من ميلهم إلى السلطة، إلا أنه سرعان ما تبين أنه ميل تياري ارتبط بسيطرة تيار الاستقلال على نادي قضاة القاهرة والإسكندرية، فبمجرد فشلهم في انتخابات نادي القضاة عام ٢٠٠٩ تسارعت وتيرة المشاكل بين القضاة والمحامين وانتهت كل صور الصراع مع السلطة وظهر ذلك جليًّا في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١، ففشل قائمة المستشار هشام جنينة أمام قائمة المستشار أحمد الزند يمكن اعتباره نتيجة إقحام تيار الاستقلال القضاة في صراع مع السلطة – وفي مقدمتها وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى- لا يناسبهم من حيث الاستعداد ولا هم أهل له بالأساس، فرفض الكثيرين لسياسات تيار الاستقلال ساهم مع إغراءات السلطة المادية والمعنوية في حسم الأمور في نادي القضاة لصالح المستشار الزند حتى نشرت صحيفة كويتية وقتها الخبر تحت عنوان "الحكومة المصرية تحكم سيطرتها على نادي القضاة"، وبالطبع ثمة أسباب أخرى ساهمت في

(١) تظهر الدراسات الاستقصائية أن تجارب الفساد وتصوراته في المحاكم منتشرة على نطاق واسع، كما ذكر مشروع العدالة العالمية في تقريره الصادر عام ٢٠١٢، وفي تقريرها السنوي لعام ٢٠١١ أوردت منظمة الشفافية الدولية (TI) أن ما يقرب من نصف الذين شملهم الاستطلاع ٤٦٪ اعتبروا قضيتهم فاسدة على المستوى العالمي، يعتقد حوالي ٣٢٪ من الأوروبيين أن الفساد منتشر في خدماتهم القضائية، وفي بلدان متنوعة مثل: أفغانستان وبنجلاديش وبوليفيا وبلغاريا وكمبوديا وكرواتيا وإثيوبيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا اليوغوسلافية السابقة والمغرب وبيرو وأوكرانيا، يُنظر إلى القضاء على أنه الأكثر فسادًا من بين جميع المؤسسات العامة.

النتيجة المشار إليها، بعضها ذو طبيعة جماعية وبعضها ذو طبيعة فردية، لكن لا مجال لذكرها هنا.

● إعادة مجلس القضاء الأعلى.. إعادة حقيقية للحياة أم عودة وهمية؟!

يعد الصدام الذي وقع بين نادي القضاة برئاسة المستشار وجدي عبد الصمد والحكومة المصرية ممثلةً في وزير العدل الذي ينتمي إليها حول صدور تعديلات قانون السلطة القضائية التي تقضي بإعادة المجلس الأعلى للقضاء بعد غيبة أربعة عشر عامًا –وإسباغ الحصانة على رجال النيابة العامة– بما في ذلك ولأول مرة النائب العام نفسه– أول الوقائع التي جدَّدت معركة استقلال القضاء بين نادي القضاة ونظام مبارك، إذ دعا النادي لجمعية عمومية طارئة ونشر إعلانًا مدفوع الأجر بجريدة الأهرام ضمَّنه هذه العبارات: "نادي القضاة وقد استنفذ كل الوسائل لإصدار تعديل قانون السلطة القضائية وأعيته الحيل في التوصُّل لاتفاق مع الحكومة، يدعو القضاة للاجتماع في جمعية عمومية طارئة لتدارس الإجراءات التي يتعيَّن اتِّخاذها لكفالة صدور ذلك التعديل".

فهبَّ القضاة إلى ارتداء الأوسمة والأوشحة والاحتشاد بناديهم حتى موعد الجمعية العمومية الطارئة، وما لبثت الحكومة ممثَّلة في شخص رئيسها فؤاد محيي الدين أن عاودت الاتصال برئيس النادي وتوافقت معه حتى صدر التعديل المطلوب بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ الذى صدر في ٢٧ مارس ١٩٨٤.

وبهذا التعديل حُرم المجلس الأعلى للهيئات القضائية من معظم اختصاصاته، وبقى وجوده شكليًّا ليس أكثر، حيث منحت الهيئات القضائية استقلالية في شؤونها.

ومع ذلك ظلّ افتئات المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة على السلطة القضائية قائمًا، واحتفظت الحكومة ممثَّلةً في وزارة العدل لنفسها ببعض النفوذ النصِّي القانوني وبكثير من النُّفوذ في الممارسة تجاه المحاكم الابتدائية وقضاتها على وجه الخصوص، وهم الذين يمكن اعتبارهم عصب الجهاز القضائي، بل إن السلطة الرئاسية احتفظتْ لنفسها ببعض صلاحيات التعيين، وأهمها بالطبع سلطة تعيين قضاة المحكمة الدستورية العليا.

والحقيقة أن مجلس القضاء الأعلى ذاته كان في بعض الأحيان أداة السلطة في النيل من استقلال القضاء ووأْد محاولات إصلاح المنظومة القضائية كما سيتَّضح لاحقًا.

● معركة حالة الطوارئ:

بعد سنوات قليلة من عزله في مذبحة القضاء، عاد المستشار يحيى الرفاعي (١٩٣١–٢٠١٠) للقضاء وانتخب رئيسًا لنادي القضاة ليوجِّه صفعةً جديدةً لرئيس جديد؛ إذ استغل حدَث مؤتمر العدالة الأول في أبريل ١٩٨٦، ليُلقي كلمته أمام الرئيس المصري حسني مبارك معلنًا رفض القضاة لقانون الطوارئ ويطالبه بوقف حالة الطوارئ، وكان ممَّا قاله: "السيد الرئيس.. كنا نود ألا تُمد حالة الطوارئ، فهي لم تمنع أحداث الشغب الأخيرة، وأنت لم تستعملها قط في هذه الظروف والحمد لله، ولو استعملت المادة (٧٤) من الدستور لكان استعمالها أول استعمال صحيح دستوريًّا لكنك لم تستعملها، ولم تجدْ مبرِّرًا لذلك فتجاوب الشعب معك.. كنا نودُّ ألا تُمَدَّ حالة الطوارئ، أما وقد مُدَّتْ بالأمس، فقد بقي أن قرار إنهائها سيظلُّ معقودًا إليك بكلمة منك، نأمل أن تُتاح الظروف في أسرع وقت لإنهائها".

ومن المفارقات الغريبة التي وقعت ليحيى الرفاعي بشأن كلمته تلك والتي عرَّضته لمؤامرة سوء أنه –وكما حكى المستشار محمد ناجي دربالة– في يوم افتتاح مؤتمر العدالة بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٨٦ بادره أحد أعضاء مجلس إدارة نادي القضاة في الغرفة الملحقة بقاعة المؤتمر وفي حضور رئيس الجمهورية بتعريض بكلمته التي ألقاها أمام الحضور بشأن رفض حالة الطوارئ معاتبًا إياه بأنه لم يكن محقًّا في وجهة نظره؛ مما دعا مبارك للتدخل قائلًا: "أنا لا أُحب أن أراكم مختلفين"، فرد عليه الرفاعي على الفور: "يا ريس نحن

قضاة معتادون على المداولة، لكن كلمة القضاة هي التي قُلتُها في القاعة وليس غيرها".

وتعقيبًا على مؤتمر العدالة كتب يحيى الرفاعي في بحثه (النهضة التشريعية والقضائية.. ماذا تنتظر؟!): "تُرى إذا كانت كلمات الرئيس التي أقام عليها وعده بأن يُبدل كل ما يستطيع من جهد في حدود صلاحياته الدستورية لوضع الحلول التي يتوصَّل إليها المؤتمر موضع التنفيذ، وهو ما تجاوز به طموحات القضاة أنفسهم.. فما الذي حال حتى الآن دون قيام السلطة التنفيذية بالبدء في الخطوات اللازمة للوفاء بهذا الوعد؟!".

ويقول: "أقول لوزير الداخلية في كلِّ بلد من البلاد العربية، وبكل ما تحمله جوانحي ممَّا تلقاه المظاهرات الوطنية من رجال هذه الوزارات: لو كنت مكانك يا سيدي الوزير لانشغلت كثيرًا بأمن المواطنين –وبخاصة المتظاهرين منهم– بل قبل انشغالي بأمن السلطان، ولحرصت على أن أقول لحكومتي أنه لا زمن بغير عدل، وأن الظلم هو سبب اختلال الأمن مصداقًا لقوله سبحانه وتعالى: (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) [سورة الأنعام: الآية ٨٢]، ولحرصت على تأكيد أن الشرطة هيئة مدنية، فقوة البوليس الإنجليزي بدأت يوم نزع أفراده أسلحتهم، فازدادوا حرصًا على إقناع مواطنيهم بدور الشرطة".

وقد دفع الرفاعي ثمن هذا الموقف، حيث تعرض لمؤامرة بالغة السوء من حيث التدبير، إذ عُزل من رئاسة نادي القضاة، وحلَّ محله عضو مجلس إدارة النادي الذي عرَّض به وأوقعه في السوء في مؤتمر العدالة الأول، غير أنه ما لبث أن عادت الأمور لنصابها، وعاد الرفاعي لرئاسة نادي القضاة بعد انكشاف المؤامرة وافتضاح أمر مُدَبِّريها.

● مؤتمر العدالة الأول أبريل ١٩٨٦:

تبدأ أحداث هذا المؤتمر وفعالياته عندما تقدم المستشار أحمد محمود مكي باقتراح إلى نادي قضاة مصر بعقد مؤتمر للعدالة لتصحيح المسار التشريعي ودعم استقلال القضاء، فتبنَّى مجلس إدارة النادي الاقتراح وتولَّى الإعداد للمؤتمر الذي انعقد بالفعل في العشرين من أبريل عام ١٩٨٦ بمقر دار القضاء العالي.

وفي جلسة المؤتمر الافتتاحية حضر الرئيس مبارك وألقى كلمة أكَّد فيها على استقلال القضاء وعلى دور القضاة في تحقيق النهضة الشاملة للبلاد وأنه سيسعى لتحقيق العدالة من خلال ما سينتهي إليه المؤتمر من توصيات واقتراحات(١).

وتكلَّم في الجلسة الافتتاحية المستشار يحيى الرفاعي –رئيس نادي القضاة وقتئذ– والذي أكَّد وفي حضور رئيس الجمهورية على ضرورة إلغاء حالة الطوارئ وسبق وأن ذكرنا طرفًا من كلمته.

كما تكلَّم في مستهلِّ المؤتمر المستشار أحمد محمود مكي صاحب فكرته والأمين العام له، وكذا المستشار محمد حسام الدين الغرياني مقرِّر المؤتمر يومئذٍ.

وفي الأيام التالية للمؤتمر طالب عدد من القضاة بتفعيل المادة الثانية من الدستور وتطبيق الشريعة الإسلامية، من ذلك ما قرَّره المستشار عثمان حسين عبد الله –نائب رئيس محكمة النقض الأسبق والرئيس المناوب للجنة التشريع بالمؤتمر– فقال: "في مصر الإسلامية، وفي مؤتمر ينعقد باسم

---

(١) وكان مما قاله في خطابه: "أعدكم بأن أبذل كل ما أستطيع من جهد في حدود صلاحياتي الدستورية لوضع الحلول التي تتوصلون إليها موضع التنفيذ".

ولكن بالطبع لم ينفذ وعده بل سعى لنقض العدالة، وإنجاز عكس ما طالب به القضاة، فلم تصدر أية قوانين مطابقة للشريعة بل تمَّ النيل من بعض نصوص الأحوال الشخصية المطابقة للشريعة، وتمَّ تمديد حالة الطوارئ، والتوسيع من سلطات القضاء العسكري ومحاكم أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية، وأُلغي الإشراف القضائي على الانتخابات بعد أن ألزمت المحكمة الدستورية العليا به السلطة بموجب نصوص دستورية تضمن عدم المطالبة به والعودة إليه، وتمَّت محاربة القضاة والسيطرة على كثير منهم تارةً بالترهيب وتارة بالترغيب، ومنح وزير العدل اختصاصات وسلطات واسعة بموجب قانون السلطة القضائية كان لها تأثيرها البالغ على استقلال القضاة.

العدالة، وتحت رايتها لا يملك الإنسان أن يكتُم في نفسه حديثًا هامًّا عن السبيل القويم إلى عدالة حقة، إن هذا السبيل هو الحكم بما أنزل الله، وهو أن تقنِّنَ الدولة الشريعة الإسلامية، وأن يجري القضاء في مصر على مقتضى أحكامها، إن الإصلاح الجذري لشؤون التشريع والقضاء وحلّ مشكلاتهما في مصر يتمثَّل في العناية بالشريعة دراسةً وتشريعًا، وحكمًا وتطبيقًا، ففي ذلك تحقيق لوحدة المنهج التشريعي والسياسة التشريعية، وللتكامل بين التشريع من ناحية وبين العقيدة والقيم والأخلاق من ناحية أخرى.. إن تقنين الشريعة والحكم بها ليس أمرًا اختياريًّا نأخذ به أو نتركه، نعمله أو نهمله، بل هو أمرٌ ضروري ولازم وحيوي، يُلزمنا به ديننا وتقتضيه مصلحتنا، وإن صلاح أمورنا – فيما قرَّره القرآن– مرهونٌ بالعمل بالشريعة وبالأخذ بالحل الإسلامي الشامل..".

ثم قال: "إن الشريعة ليست تاريخ حضارة بادت أو تراث أقوام ماضين، بل هي نظام صالح للحياة وللتطبيق في كل مكان وفي كل زمان.. لقد قامت فلسفة القانون الحديث على أساس انفصال القاعدة القانونية عن الدين، وظللنا في مصر نلتزم هذا المبدأ أكثر من قرن من الزمان، ظللنا نفصل بين إصلاح القانون وبين الدين والأخلاق، فما أحوجنا الآن إلى وقفة نستعرض فيها نتائج ذلك وحصيلته إزاء هذا الكم الهائل من مشكلات التشريع ومشكلات القضاء ومشكلات المجتمع كله.. لقد طغى في بلادنا الاستعمار السياسي والعسكري فجاءنا معه الاستعمار الثقافي والفكري والتشريعي، ولما رحل الاستعمار العسكري والسياسي لم يرحلْ معه الاستعمار الثقافي والفكري والتشريعي، لقد عاش هذا النوع من الاستعمار في داخلنا، وما زلنا نقيس الأمور أو الكثير منها بمقياس الدولة الأوروبية والأمريكية، كلما كانت الفكرة من هناك فإننا نقف عندها، وكلما كان الحل التشريعي من هناك فإننا نميل إلى تقريره واحترامه، والصحيح أنه قد آن لهذا الاستعمار الثقافي أن يرحل، وعلينا ألا تتَّخذ الأنظمة الأوروبية والأمريكية الحديثة أو المعاصرة مقياسًا نقيس عليه أنظمة الشريعة الإسلامية، هذه الأنظمة الحديثة المذكورة ليست حتمًا صالحة، إن صلاحيتها وجدواها محل نظر أو هي محل شك هناك، وكثيرًا ما تختلف هناك النظريات اختلافًا جذريًّا، ومن باب أولى فإن صلاحيتها وجدواها وملاءمتها لنا هي محل شك عندنا، إن أنظمة الإسلام تتوافر بذاتها على أسباب الصلاحية ومقومات الجدوى والملائمة، إن شريعة الإسلام لا تقاس على غيرها، بل غيرها يقاس عليها، فهي نظام مستقلٌّ قائم بذاته متكامل شامل، وإن كثيرًا من مشكلات التشريع والعمل القضائي سوف يُذلِّلها إن شاء الله الأخذ بالحلِّ الإسلامي الشامل المتكامل"[1].

وقد تقدَّم عددٌ من القضاة والباحثين المشاركين بأبحاث ومذكِّرات مهمَّة في هذا الشأن خلال فعاليات المؤتمر التي استمرَّت أربعة أيام، وبعد أن انتهت تمَّ الإعلان عن التوصيات التي انتهى إليها وتتلخَّص في المطالبة: بإصدار مشروعات قوانين مستمدَّة من الشريعة الإسلامية، ومراجعة سائر التشريعات لتتَّفق في أحكامها مع مبادئ الشريعة إعمالًا لنص المادة الثانية من الدستور، وأن يواكب إصدار تلك التشريعات وتنفيذها تهيئة المناخ العام الملائم في مجالات التعليم والتربية والإعلام والثقافة والتكافل الاجتماعي وغيرها من المجالات، وأن تُولِيَ كليات الحقوق بالجامعات ومركز الدراسات القضائية دراسة الشريعة الإسلامية والعناية اللازمة بالقدر الذي يتناسب مع دورها بوصفها المصدر الرئيسي للتشريع، وأن يتم إلغاء التشريعات الاستثنائية والمحاكم الاستثنائية، وإلغاء نظام المدعي العام الاشتراكي، والنص في القانون على حظر تسليم المواطن المصري إلى دولة أجنبية، وضرورة تنظيم الإشراف القضائي على الانتخابات في كل مراحلها بما يحقِّق رقابة جادَّة وفعلية بحيث يرأس القضاة اللجان الانتخابية كافَّة ولو استلزم ذلك

(١) تطبيق الشريعة الإسلامية: مجلة القضاة، عدد خاص بمؤتمر العدالة الأول، أبريل ١٩٨٦، ص ص ٤٠–٤٣.

إجراء الانتخابات على مراحل، وغير ذلك من توصيات عظيمة وجادَّة.

أُرسلت هذه التوصيات لرئاسة الجمهورية لتفعيلها، لكن دون جدوى، بل استثارت هذه التوصيات حفيظة الرئيس المصري الذي نقل عنه سكرتيره الخاص قوله: "لن نسمح للقضاة أن يحكموا البلد"، وتمَّ تمديد حالة الطوارئ لثلاث سنوات أخرى، ووضعت القيود تلو القيود على القضاة من خلال منح اختصاصات وسلطات واسعة لوزير العدل بموجب قانون السلطة القضائية كان لها تأثيرها البالغ على استقلال القضاة، فكان "مؤتمر العدالة" المشار إليه هو الأول والأخير.

● <u>يحيى الرفاعي .. عودٌ على بدء</u>

لم تكن عودة الرفاعي ورفاقه لمجلس إدارة النادي من السهولة بمكان، فقد اتُّهم الرفاعي ورفاقه في القائمة ونيل منهم بأسوأ الاتهامات[١] من قِبَلِ تحالف ثلاثي تزعَّمته الحكومة ممثَّلةً في وزارة العدل وبدعم أجهزة أمن الدولة، فاختلط الحق بالباطل وتفشَّت آثار العبث والعدوان في القضاء، تارةً بسبب الترغيب وتارةً بسبب الترهيب، وكان من شدَّة عدوان الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة على قائمة الرفاعي مراقبة ندواتهم ولقاءاتهم، وقد اعترف بذلك رجال الأمن لأحد القضاة –وهو المستشار محمود عبد الحميد غراب– الذين اقتحموا منزله فجرًا وفتَّشوه عنوة ضاربين بحصانته القضائية ومكانته الأدبية عرض الحائط، متجاهلين مطالبته لهم باحترام تلك الحصانة أو إظهار الإذن الصادر بالتفتيش، بل بلغ بهم الأمر أن اعتقلوا أحد ولديه بدعوى اعتناقه أفكارًا متطرفة[٢]، فانتفض القضاة غضبةً لهذا القاضي حتى اضطرَّ رجال الأمن للإفراج عن ابنه وتقديم الاعتذار عن الخطأ غير المقصود، لكن ومع هذا لم تتوقَّف الاتهامات ومحاولات التشويه بدعوى أن مرشَّحي قائمة الرفاعي هم جزء من محاولة انقلاب على النظام، بيد أن كثيرًا من القضاة وقتها أدركوا كلَّ تلك الحقائق وخاضوا في التجديد الثلثي لانتخابات مجلس إدارة النادي معركة شرسة لم يكن لها نظير، فاستطاع مرشحو قائمة الرفاعي أن يفوزوا بأربعة مقاعد من أصل خمسة كانت تُجرى عليها الانتخابات وقاد ذلك يحيى الرفاعي إلى رئاسة مجلس إدارة نادي القضاة مرةً أخرى.

● <u>تشكُّل تيار استقلال القضاء بشكل منظَّم مع إهمال التمايز الأيديولوجي:</u>

رغم كل حلقات الصراع السابقة بين القضاة والسلطة، لا يمكن القول إن تيارًا لاستقلال القضاء قد تشكَّل على نحو واضح منظَّم إلا خلال منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لقد ساعد اشتداد عود رموز قضاة الاستقلال وتبوُّئهم مكانات مرموقة داخل محكمة النقض ومحكمتي استئناف القاهرة والإسكندرية، وسيطرتهم الفعلية على نادي القضاة الأم بالإضافة لناديي قضاة الإسكندرية والمنيا على تشكيل تيار للاستقلال واضح يهمل كلَّ الاختلافات الأيديولوجية، حيث ضمَّ من يمكن اعتبارهم إسلاميِّين أو ذوي التوجه الإسلامي ومن يمكن اعتبارهم ليبراليين أو ذوي التوجه العلماني أو الليبرالي، بالإضافة لآخرين من ذوي المصالح ومن لا تصنيف حقيقي لهم.

---

(١) منها ما وُجِّهَ ليحيى الرفاعي ذاته من أنه قد اختلس (جهاز تلفزيون) من النادي إبان كان رئيسًا لمجلس إدارته، ومنها ما وُجِّهَ للمستشار محمد ناجي دربالة تارةً بأنه إرهابي وتارةً بأن له ميول دينية متشدِّدة بحكم كونه شقيقًا للدكتور عصام دربالة القيادي في الجماعة الإسلامية وقتئذٍ، فضلًا عمَّا اتُّهِمَ به قضاة القائمة جميعًا من أنهم يشتغلون بالسياسة.

(٢) أخبرني المستشار محمد ناجي دربالة والمستشار مصطفى أبو زيد أن من المفارقات التي لابستْ هذه الواقعة أن بعض القضاة من المرشَّحين على القائمة المنافسة ومُؤيِّديها كان يُعلِّلُ ما حدث للقاضي المعتدِي على حُرمة مسكنه بأن: (التفتيش جرى لبيت من يُساكن المستشار لا لبيت المستشار نفسه)؟! فلا غرابة بعد هذه المفارقة أن تفوز قائمة المستشار يحيى الرفاعي في الانتخابات بعد ما رأى القضاة ردود الأفعال المتباينة حيال ما حدث للمستشار محمود عبد الحميد غراب ونجله!

وقد ساعدتهم السمعة الحسنة، والتفرُّد العلمي والعملي، والأداء الخدمي الاجتماعي من خلال نادي القضاة، بالإضافة لمساندة القضاة في بعض أزماتهم؛ من تصدُّر المنظومة القضائية كزعماء وتصدير أفكارهم للجهاز القضائي ككل على نحو لم يسبق له مثيل طوال التاريخ القضائي العربي الحديث.

ففي وقت مبكر قليلًا، وتحديدًا في عام ١٩٩٤ في الإمارات العربية المتحدة، وقعت حادثة ربما كان لها تأثيرها في إثارة فكرة التجمُّع والعودة لنادي القضاة، وتتلخَّص في أنه وعلى إثر قيام أحد القضاة المصريّين بإصدار حكم ببراءة أحد المتهمين في قضية مخدرات، قام المسؤولون هناك باتخاذ قرار بإنهاء إعارته، فما كان من قضاة تيار الاستقلال الموجودين هناك إلا أن أعلنوا تضامنهم مع زميلهم، ليس بالخطابات الرنانة والشعارات الطنانة، بل طلب خمسة منهم –وهم المستشارون أحمد محمد سليمان، ومحمد ناجي دربالة، وهشام البسطويسي، ومحمود محمود مكي– إنهاء إعارتهم مع زميلهم، وامتنعوا عن حضور جلساتهم بالمحاكم، وظلُّوا طوال شهر كامل على موقفهم، حتى ألحَّ وزير العدل الإماراتي أن يحضروا إليه واسترضاهم بإلغاء قرار إنهاء إعارة زميلهم.

وقد ساقتني الصدفة لأن ألتقي بأحد رؤساء الاستئناف من الإسكندرية أثناء عودتي من العمل مع أحد الزملاء في سيارته –وكان رئيس الاستئناف المذكور ممَّن يعلنون عدم رضائهم بمواقف قضاة الاستقلال حتى إنه كان معروفًا بعدم تأييده لأيٍّ منهم في انتخابات مجلسي إدارة ناديي قضاة مصر والإسكندرية– فذُكر أمامه عددٌ من رموز قضاة تيار الاستقلال، وبالطبع ظهر من حديثه عدم وده لهم، لكن الغريب في الأمر أنه قال لنا: إن من الصفات الفريدة في قضاة تيار الاستقلال أنهم متميِّزون في علمهم وأخلاقهم، وأنهم يجيدون البحث العلمي على أحسن ما يكون، واسترسل في هذا الثناء حتى قال عنهم إنهم يتمتَّعون بأخلاق عالية في التعامل مع مخالفيهم.

● <u>مجلس القضاء الأعلى وتقويض فكرة الاستقلال من داخل المنظومة القضائية:</u>

في بداية الألفية الثالثة حدثت واقعة كان لها تأثير كبير في حراك واسع النطاق تأثيرًا في المنظومة القضائية وفي المجتمع المصري، حيث أصدر مجلس القضاء الأعلى برئاسة المستشار فتحي عبد القادر خليفة رئيس محكمة النقض، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٣ قرارًا بحظر مناقشة قراراته أو التعريض بها أو التعقيب عليها بغير طريق التظلُّم فيها، جاء فيه: "اعتبار التعريض بقراراته أو مناقشتها أو التعقيب عليها بوجه غير لائق أو بغير طريق التظلُّم فيها وفق القانون من وجه المخالفة لواجبات ومقتضيات الوظيفة القضائية والتي تستوجب المساءلة التأديبية وفقًا للمادة (٩٤) من قانون السلطة القضائية".

وبناء عليه، تمَّ توجيه تنبيه إلى المستشار أحمد مكي نائب رئيس محكمة النقض آنذاك، بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٠٤، لانتهاك القرار المشار إليه، وجرى نص التنبيه على الآتي:

"بعد مطالعة ردِّكم الوارد في خطابكم عمَّا تمَّ السؤال بصدده وما حدث منكم في الجمعية العامة لنادي القضاة المنعقدة يوم ١٧ أكتوبر سنة ٢٠٠٣، إذ وصفتم مجلس القضاء الأعلى بأنه: (أصبح من الحُكام)، وأنه: (مجلس مُعين تلهف على رفع السن مرتين في دقائق)، وأنه: (يُخالف القانون في ندب القضاة لعشرات السنين ويجري الندب على الندب)، وقلتم بأن القضاة: (قد أصيبوا بخيبة أمل إذ تطلَّعوا إلى مجلس قضاء يقوم ويؤدِّي دورًا محلَّ فخر وضمانة حقيقية لاستقلال القضاء وليس سيفًا مُسلَّطًا على الرقاب يتدخَّل في شؤون النادي)، وأن مجلس القضاء: (لم يهتم بأمر مرتبات القضاة التي تعرَّضت للتخفيض بسبب زيادة الأسعار)، وطلبتم من أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى الذي شهد الجمعية أن يذكر لك إنجازات مجلس القضاء، في سياق يكشف عن سُخريتك من مجلس القضاء الأعلى.

وإذ كان حديثكم المسجَّل بالصوت والصورة على السياق المتقدِّم، والذي لم تنكروه في ردِّكم المكتوب ينطوي على

حطٍّ من شأن مجلس القضاء الأعلى، وتعييب لقراراته، وتطاولٍ على رئيسه وأعضائه بما تتوافر به أركان جريمتي القذف والسبِّ العلني، فضلًا عما في مسلككم بحديثكم من خروج على واجبات الوظيفة القضائية وتقاليدها الرفيعة في ظروف تقطع بالتعمُّد وسوء القصد، أصاب مشاعر كلِّ من يوقِّر السلطة القضائية ويعلم بعلوّ قدرها عند الدولة والمواطنين.

وإزاء ما بدر منكم غير مسبوق في تاريخ القضاء، وحرصًا على ألا يشيع أو يتكرَّر، وعملًا بالمادة (٩٤) من قانون السلطة القضائية ننبِّهكم إلى عدم التردِّي في ذلك مستقبلًا".

والحقيقة، أن كثيرًا من القضاة الذين تولوا مناصب مفصلية في منظومة القضاء كانوا يتصرَّفون في الأمور العامة للقضاة وشؤون المحاكم والقانون كأوصياء وأصحاب أملاك لا كأمناء ومتعهِّدي خدمة، أذكر في هذا المقام واقعة في غاية الغرابة، حدثت من أحد المستشارين في المكتب الفني لمحكمة النقض، حينما قامت مجلة نادي القضاة بنشر بعض أحكام محكمة النقض، كما جرت عادة المجلة من قبل، حيث أبدى عدم رضاه وعتابه على رئيس تحرير المجلة المستشار محمد ناجي دربالة نائب رئيس محكمة النقض آنذاك، بسبب عدم استئذانه منه قبل عملية النشر، كما لو أنه كتاب أو عمل فني، لا يجوز نشره والتعامل عليه قبل الحصول على إذن!

إن الحديث عن قضية استقلال القضاة لهو من الموضوعات التي لا تتَّسع لها هذه الصفحات، فكثير من أحداثها لم يدوَّن، وبعضه طواه النسيان وتتابع السنين وسبق الأجل، وإن الربط بين هذه الأحداث وتحليلها رغم أهميته الكبيرة المهملة من الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية، إلا أنه من الأمور العسيرة عليهم، ففوق أنه يحتاج لباحث متخصِّص عاين وظيفة القضاة وخبر سيرتهم ومسيرتهم لقلَّة الكتب والدراسات الموثوقة في هذا الجانب، فالحقيقة التي لا يمكن أن نخفيها أن التعرُّض لكثير من هذه الأحداث بالربط والتحليل واستخلاص النتائج مما يوقع في الحرج ويعرِّض للمساءلة في بلادنا العربية، وكأن الكتابة في هذا الموضوع كالسير في أرض ملغمة بكل أسف.

خاتمة

إن وظيفة القضاء لم تقف يومًا عند حدِّ إقامة العدل، ونصرة المظلوم، والأخذ على يد الظالم، بل إنها لتتعدَّى إلى حماية الحريات وحفظ الحرمات من كل حيف وجور واعتداء يقع عليها من الحكَّام قبل المحكومين، وهذا من صميم عمل القضاة، ولم يكن يومًا تدخُّلًا في عمل السلطة التنفيذية أو انشغالًا بالسياسة التي يحرِّم القانون الاشتغال بها، فقواعد الشرع التي تقتضي أن يسامح الجاهل، بما لا يسامح به العالم، وأنه يُغفر له ما لا يغفر للعالم، إذ حُجة الله عليه أقوم منها على الجاهل، وعلمه بقبح المعصية وبغض الله لها وعقوبته عليها أعظم من علم الجاهل، ونعمة الله عليه بما أودعه من العلم أعظم من نعمته على الجاهل، فلزم أن يقابل من العَتب بما لا يقابل به من ليس في مرتبته، وتقتضي أيضًا أنه بقدر الخصائص والمكنات التي يودعها الله عز وجل في بعض العباد وبقدر الاستطاعة تأتي التكاليف، فيلزمون بما لا يلزم به غيرهم.

وتدخُّل القضاة في شؤون السلطة لا يشكل تحايلًا على التشريع أو خروجًا عليه، حيث يعتبره بعض المهتمِّين بالشأن القضائي عملًا سياسيًّا، فأمر السلطة بالخير ونهيها عن الشر واجب، وتوجيهها بما يحفظ وحدة الأمة ويدرأ عنها الأخطار واجب، ورفض الظلم والتصدِّي له واجب، وانتقادها وعدم تنفيذ أوامرها إذا خالفت الشرع والتشريع واجب، بل وتوجيهها نحو الإصلاح العام واجب، كل ذلك باعتباره عملًا من أعمال حماية الحريات وحفظ الحرمات.

إن المعرفة القانونية مهما بلغت من الإجادة لا تكفي وحدها لتكوين ثقة الجمهور في القضاة، بل استقلال القضاة وانتقال هذا الشعور بالاستقلال للجمهور هو الذي يوجد هذه الثقة ويؤكِّدها، إن الجمهور لا يحتاج لقضاة وطنيِّين بمفهوم السياسيِّين والعسكريِّين ونحوهم، بل يحتاجهم

كحرَّاس للحريات والحقوق، فعمل القضاة من جنس عمل العسكريّين، لكن نطاقَه ليس الحدود والأرض بل نطاقه الحريات والحقوق وهو لا يقلُّ عن الأرض في خصوصيَّته الذاتية للشعوب.

*****



المجتمع وأزمات التعليم والصحة عبر ستين عامًا

أحمد شوقي (*)

مقدمة:

في كتابه بعنوان "**في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩**"(١) الصادر عام ١٩٤٨؛ أي قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بنحو ٤ أعوام فقط، وقبل نحو ٨ عقود من الآن؛ تناول المؤرخ المصري عبد الرحمن الرافعي الحالة الاجتماعية في مصر خاصة ما يتعلق منها بالتعليم والصحة؛ مشيرًا لأسباب تدهورهما، وإلى القضايا الرئيسية التي تمثل محور النهضة التعليمية والصحية في مصر خلال السنوات اللاحقة، فضلا عن الوقوف على الفاعلين الرئيسيين الذين يقع على عاتقهم عبء تحقيق هذه النهضة.

ومن الضروري الإشارة بشكل موجز لما انتهى إليه الرافعي باعتباره تمهيدًا لتناول سياسات التعليم والصحة في مصر خلال فترة العقود الستة اللاحقة؛ للنظر في الكيفية التي تعامل بها النظام الجديد باختلاف أوجهه مع بعض القضايا ذات الصلة.

بداية؛ اعتبر الرافعي أن الاحتلال الانجليزي قد اعتمد لبسط سيطرته على المقدرات المصرية على نشر الجهل والأمية والأمراض من خلال حرمان المصريين – لاسيما طبقة العمال والفلاحين– من التعليم والتثقيف والتربية الأخلاقية والدينية، فضلا عن الحرمان من الرعاية الصحية المناسبة. ويشترك في المسئولية عن تردي أوضاع التعليم والصحة الحكومات الأهلية المصرية المتعاقبة على الحكم في ظل الاحتلال.

وإدراكًا لهذه الحقيقة كانت النهضة التعليمية والصحية محور اهتمام الحركة الوطنية الساعية إلى الاستقلال فأولت اهتمامًا واسعًا لنشر التعليم وتطوير الأفكار وتوسيع المدارك والعناية بالحالة الصحية للمصريين.

وفي رسمه لملامح النهضة الاجتماعية المنشودة في قطاع التعليم رصد الرافعي مجموعة من القضايا التي ينبغي العمل في إطارها وهي: تعميم التعليم الابتدائي وجعله إجباريًا ومجانيًا لكل المصريين، والعناية بالتعليم بكافة درجاته، و"العناية بالتربية الوطنية والخلقية والدينية والرياضية" وأن يكون الغرض منها تكوين "جيل قوي محصن بالعلم والأخلاق"، والعناية بعلوم الهندسة والزراعة والصناعة والتجارة والمهن؛ لتمكين الخريجين من الاضطلاع بمشروعات الإصلاح المنشودة.

وأشار الرافعي لأهمية ضمان استقلال الجامعات، وتوفير الأساتذة الأكفاء وتوفير الضمانات اللازمة لانشغالهم بعملية التعليم وعدم الانغماس في الوظائف المدنية في الوزارات الأخرى.

وعلى المستوى الصحي أشار الرافعي لمجموعة من القضايا أبرزها الاهتمام بالمستوى الوقائي من خلال المساكن الصحية وتوصيل المياه الصالحة للشرب لكافة المناطق، والإكثار من المستشفيات وزيادة عدد الأطباء، والتوزيع العادل للمستشفيات على السكان "بحيث لا يقل عددها عن مستشفى كبير لكل مركز من مراكز القطر وكل بندر من بنادره وكل قسم من أقسام العواصم، ومستشفى قروي لكل خمس قرى على الأكثر، عدا المستشفيات المخصصة لعلاج أمراض معينة والمستوصفات" والتوزيع العادل والإلزامي للأطباء على السكان، والتوسع في إنشاء كليات الطب ومعاهد الأبحاث الطبية والتمريض والمعامل، وتوفير الأجهزة اللازمة

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) انظر: عبد الرحمن الرافعي، **في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩**، (القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، الجزء الثاني.

للعلاج بكافة المديريات والمحافظات، ورعاية الطفولة والأمومة بتعاون الحكومة والأفراد والجمعيات، والعناية بالتربية الرياضية[1].

واستفادةً من القضايا الرئيسية التي أشار إليها الرافعي ضمن هذا الاقتباس الموجز؛ تحاول الورقة إلقاء نظرة سريعة على بعض القضايا المتعلقة بالتعليم والصحة لدراسة كيفية تعامل نظام ما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع مسألة النهضة التعليمية والصحية، على أن يكون الخط العام للورقة المقارنة بين الوضع الذي آل إليه حال هذين القطاعين بين عامي ١٩٥٢ و٢٠١٠، مع الإشارة للمحطات الرئيسية ضمن هذه التحولات كلمًا كان ذلك ضروريًا ومتاحًا على نحو يوضح التحولات التي تمت في العهود الثلاثة الممتدة بين ١٩٥٢ و٢٠١٠. وعلى هذا تنقسم الورقة لمحورين رئيسيين أولهما عن التعليم وثانيهما عن الصحة؛ لتنتهي بخاتمة حول أبرز النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة الموجزة.

أولًا- سياسات التعليم: ادعاءات المجانية ومحاولات الانسحاب الحكومي

كان الاهتمام بالتعليم جزءً من مشروعات بناء الدولة منذ عهد محمد علي من خلال بناء المدارس والمعاهد والكليات وإرسال البعثات إلى الخارج لنقل العلوم والخبرات تزامنًا مع مشروعات نهضوية قامت على حفز الزراعة والصناعة سواء المدنية أو الحربية، كما شغل التعليم حيزًا من مساعي التحرر الوطني والاستقلال عن الاحتلال الإنجليزي لمصر قبل ١٩٥٢.

لذا أولت السلطات الرسمية خاصة خلال أوقات الاهتمام بالنهضة العسكرية والاقتصادية (كما في عهد محمد علي والخديوي إسماعيل) اهتمامًا كبيرًا بالتعليم اختلفت درجته من حاكم إلى آخر، حسب طموحاته واستقلاليته. ولا ينفي ذلك العديد من السلبيات التي طبعت الجهود الرسمية المتعلقة بالنهضة التعليمية ومنها محاولات التغريب عبر سلخ المجتمع عن هويته الإسلامية سواء من خلال إيجاد نوع من التعليم المنفصل عن التعليم الديني الذي كان ذائعًا قبل تولي الأسرة العلوية حكم مصر وبدايات عهدها، أو عن طريق عدم الاهتمام بتطوير التعليم الديني ومحاولات السيطرة على التعليم الأزهري بمختلف مؤسساته كجزء من تعميق استبداد السلطة[2].

بالتزامن مع الاهتمام الرسمي (المتقطع) بالتعليم فقد أبدى المجتمع الأهلي حرصًا مشابهًا؛ خاصة في الأوقات التي كانت تتخلف فيها الجهود الرسمية لاسيما في ظل الاحتلال؛ للنهوض بالتعليم والفكر والثقافة؛ باعتبار التعليم أداة التحرر الوطني وقاطرة الترقي الاجتماعي والطبقي فضلا عن تحصيل النفوذ في دوائر الحكم. ولعل أبرز الإنجازات التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد مشروع الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن) والتي نشأت كمؤسسة أهلية عام ١٩٠٨ ثم تحولت لاحقًا لجامعة حكومية[3].

ويلخص د.حسان عبد الله أستاذ أصول التربية حالة التعليم في مصر خلال الفترة السابقة على ١٩٥٢ بأن الاحتلال ركز على نشر التعليم الحديث وإهمال التعليم الديني وربط التعليم بالوظيفة من خلال تخريج موظفين للعمل لدى الحكومة؛ انتهاءً بالازدواجية التعليمية والثقافية عبر إرساء العلمانية واللغة الإنجليزية وإبعاد الإسلام واللغة العربية عن العملية التعليمية، فضلا عن إضعاف الشعور الوطني بإهمال دراسة التاريخ؛ معتمدًا في ذلك على نشاط الإرساليات والمدارس الأجنبية وفي مقدمتها الجامعة الأمريكية بالقاهرة، إلى جانب تحجيم دور مؤسسة الأزهر

(١) المصدر السابق، ص ص ٢٦٠- ٢٦٢.

(٢) المصدر السابق، ص ص ٢٦٠- ٢٦٢.

(٣) حسان عبد الله، تطور التعليم في مصر تحت الاستقلال المنقوص (١٩١٩-١٩٥٢) الفلسفة والمضامين، قضايا ونظرات (مصر منذ ثورة ١٩١٩: مائة عام من التحولات الاستراتيجية (٢))، العدد ١٣، أبريل ٢٠١٩، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/yT93d

التي حاولت التشبه بمؤسسات التعليم الحديث ما أدى لتقليص دورها الحضاري. ومن أهم القواعد التي أرساها الاحتلال لإدارة العملية التعليمية: التمييز الطبقي في فرص الحصول على التعليم من خلال إلغاء مجانية التعليم وإهمال الريف وقصر الالتحاق بالجامعة على طبقات معينة.

غير أن الحكومات التي وصلت للسلطة بعد ١٩٢٣ أدخلت عدة تعديلات انتهت بضمان مجانية كافة أنواع التعليم دون الجامعي (حتى الثانوية) ما ترتب عليه زيادة في أعداد الطلاب الملتحقين وتوسعًا في إنشاء المدارس[١]، فماذا أنجز نظام ما بعد ١٩٥٢ في ملف التعليم على صعيد إتاحته لعامة الشعب؟ وكيف حاولت بعض الحكومات التهرب من التزامها الدستوري بمجانية التعليم؟

يمكن الإجابة عن هذا التساؤل من خلال العناصر التالية:

أ) <u>مد مظلة التعليم المجاني للجامعات بعد ١٠ سنوات (١٩٥٢-١٩٧١):</u>

كما سبقت الإشارة عمل الاحتلال الانجليزي على تقليص فرص الالتحاق بالتعليم إيمانًا بأنه وسيلة لتقديم جيل لديه وعي بحقوقه، وتخوفًا من إفراز قيادات متعلمة يلتف حولها الشعب للمطالبة بحقوقه كما حدث إبان ثورة ١٩١٩.

ومن ثم فقد وُلد نظام يوليو ١٩٥٢ في مناخ اتسم بتخلف العملية التعليمية التي كانت تواجهها في ذلك الوقت العديد من التحديات لعل أبرزها عدم المساواة طبقيًا في فرص التعليم؛ باستثناء ما أحدثته تحولات ما قبل الثورة من ضمان مجانية التعليم حتى المرحلة الثانوية، ليظل التعليم الجامعي محرمًا على غير القادرين ماليًا.

ورغم أن هذا النظام رفع شعارات المساواة والعدالة وغيرها في مقدمة أولوياته الاجتماعية؛ فإنه لم يقر مجانية التعليم الجامعي إلا بعد مرور ١٠ سنوات من قيام الثورة؛ أي عام ١٩٦٢؛ لذا جاء دستور ١٩٥٦ الذي وُضع بعد الثورة بنحو أربعة أعوام خاليًا من الإشارة لمجانية التعليم الجامعي. ونصت المادة ٤٩ من هذا الدستور على أن "التعليم حق للمصريين جميعًا تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها تدريجيًا. وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب المدني والعقلي والخلقي" وجاء في المادة ٥٠ "تشرف الدولة على التعليم العام، وينظم القانون شئونه. وهو في مراحله المختلفة بمدارس الدولة بالمجان في الحدود التي ينظمها القانون"، كما نصت المادة ٥١ على أن "التعليم في مرحلته الأولى إجباري وبالمجان في مدارس الدولة"[٢].

وتم تدارك هذا الخلل عام ١٩٦٢ بموجب قانون نص على مجانية التعليم الجامعي ليتم النص عليها لاحقًا في دستور ١٩٦٤ والذي جاء في مادته ٣٨ أن "التعليم حق للمصريين جميعًا، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها" وأضافت المادة ٣٩ "تشرف الدولة علي التعليم العام، وينظم القانون شئونه، وهو في مراحله المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان"[٣].

وقد أسهمت مجانية التعليم الجامعي في زيادة أعداد الطلاب الملتحقين به من نحو ٢٠ ألفًا عام ١٩٥٢ إلى ٨٧ ألفًا عام ١٩٦٠/ ١٩٦١، لتقفز إلى ١٥٢ ألفًا عام ١٩٦٣/ ١٩٦٤.

واستمر ضمان المجانية في كافة مراحل التعليم العام بموجب دستور ١٩٧١ الذي ظل حاكمًا الحياة السياسية في مصر حتى ثورة ٢٠١١ وقد نص على ٤ مواد تتعلق بحق المواطنين في التعليم. جاء في المادة ١٨ أن "التعليم

(١) المصدر السابق، ص ص ١٤٥- ١٥٠.

(٢) دستور مصر ١٩٥٦، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،١٩ فبراير ٢٠٠٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/2LtjM

(٣) دستور مصر ١٩٦٤، موقع طيبة نيوز، ٢ يونيو ٢٠٠٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/wquuZ

حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج". ونصت المادة ١٩ أن "التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام". وجاء في المادة ٢٠ أن "التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة". وأضافت المادة ٢١ أن "محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه"[١]. ويرتبط ذلك بالتطورات في إنشاء البنية للعملية التعليمية خلال السنوات الأولى من عمر ثورة ١٩٥٢، وهو ما يشير إليه التقرير في العنصر التالي.

ب) ثورة ١٩٥٢ وتوسعات البنية التحتية:

في كتابه "**ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢: تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢– ١٩٥٩**" أشار المؤرخ المصري عبد الرحمن الرافعي إلى ما أنجزته ثورة ١٩٥٢ في مجال التعليم فيقول "تقدم التعليم في عهد الثورة تقدمًا عظيمًا". وأجرى الرافعي مقارنة موجزة بين أوضاع التعليم عام ١٩٥١ وأوضاعه بعد ٥ أعوام من الثورة؛ فقد شهد العام السابق عليها بناء ٣ مدارس جديدة فقط مقابل ١٢٣٥ مدرسة خلال ٥ أعوام بعد الثورة؛ أي بمعدل ٢٤٨ مدرسة سنويًا.

وتشير الإحصاءات إلى أن العدد الإجمالي للمدارس قفز في مصر من نحو ٥ آلاف مدرسة عام ١٩٥٢ إلى نحو ١٨ الف مدرسة بحلول عام ١٩٧٠؛ أي مع قرب نهاية عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وهو ما توازى معه زيادة عدد المدرسين إلى ٢٥٠ ألف مدرس مقابل ٤٠ ألف قبل الثورة، وارتفع عدد الطلاب إلى ٥,٥ مليون طالب مقابل نحو ٨٥٠ ألف. ومع ذلك اتسمت هذه الفترة بارتفاع نسبة التسرب من التعليم في مختلف المناطق؛ لكنها كانت في الريف أعلى من المدن وبين الإناث أكثر من الذكور[٢].

وتدعيمًا لتلك التحولات تبنى نظام ما بعد ٢٣ يوليو سياسة تحويل جزء من القصور التي تمت مصادرتها من الأجانب وكبار الملاك وأفراد الأسرة الحاكمة إلى أبنية تعليمية، وقد بلغ عدد المدارس التي أُنشئت بهذا النظام نحو ٣ آلاف مدرسة[٣].

وأشار عبد الرحمن الرافعي إلى أن النهضة التعليمية لم تقتصر على التوسعات في إنشاء المدارس فقد أنشأت الدولة أيضًا المجالس المتخصصة كالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والمجلس الأعلى للعلوم والمجلس الأعلى لرعاية الشباب المختص بنشر الوعي بين الشباب عام ١٩٥٦؛ فضلا عن تأسيس لجنة الطاقة الذرية للأغراض السلمية إلى جانب المركز القومي للبحوث. إلى جانب ذلك سعت مصر بعد الثورة لنشر تلك الرؤية التعليمية والتثقيفية بالدول الأفريقية والآسيوية ليصل عدد المدرسين المصريين بهذه الدول إلى ٣ آلاف بحلول عام ١٩٥٩ مقابل ٤٥٨ مدرسًا فقط عام ١٩٥١؛ فضلا عن إنشاء المراكز الثقافية والمدارس بالعديد من الدول[٤].

يضاف إلى ذلك الاهتمام بالتعليم الفني عبر إنشاء مدارس إعدادية فنية زراعية وصناعية وتجارية إلى جانب المدارس العامة، هذا مع الاهتمام بنوعية التعليم من خلال فرض مادة التربية العسكرية والقومية بالمدارس

---

(١) دستور مصر ١٩٧١، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٠، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/C4Ixw

(٢) عبد الخالق فاروق، **كم ينفق المصريون على التعليم**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠١٦)، ص ص ٤٠– ٤١.

(٣) عبد الخالق فاروق، مأزق التعليم في مصر..بين النشأة والفرز الاجتماعي (٣–٤)، مصراوي، ١٩ أبريل ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/baVTr

(٤) عبد الرحمن الرافعي، **ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢: تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢– ١٩٥٩**، (القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ– ١٩٨٩م)، ص ص ٥١٣– ٥١٥.

الثانوية وما في مستواها. وعلى صعيد التعليم الجامعي، كان إنشاء جامعة أسيوط عام ١٩٥٧ وكلية البنات بجامعة عين شمس. كما توسعت جامعة القاهرة بفرع لها في الخرطوم(١).

وبالتوازي مع ذلك عزز النظام الجديد مخصصات التعليم ضمن الموازنة العامة لترتفع من ٢٩ مليون جنيه خلال العام ١٩٥٢/ ١٩٥٣ بما يعادل ١٣,٩% من مصروفات الموازنة العامة للدولة إلى ٤٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٧، ثم إلى ٧١,١ مليون جنيه خلال العام ١٩٦٠/ ١٩٦١ بما يعادل ١٩,٢% من المصروفات العامة(٢).

وبشكل مجمل ارتفع عدد العاملين في قطاع التعليم بمصر سواء المدرسين أو الإداريين إلى ١,٩ مليون بحلول عام ٢٠٠٨ مقابل ٤٥ ألفًا عام ١٩٥٢، وارتفع عدد المدارس الحكومية إلى نحو ٣٥ ألف مدرسة نهاية ٢٠٠٦، فيما وصل عدد الجامعات الحكومية إلى ١٦ مقابل ٣ فقط عام ١٩٥٢(٣).

ج) التقشف الحكومي في نفقات التعليم والتلاعب بمبدأ المجانية (١٩٦٧-١٩٩٢):

وتمتد هذه المرحلة من بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ بعد تحول الاهتمام المصري نحو التجهيزات الحربية على حساب القطاعات الخدمية، لتستمر في ظل حكم السادات الذي تبنى سياسات الانفتاح والسوق الحر وهو ما تمت ترجمته في انسحاب حكومي من القطاعات الخدمية، وهو الأمر الذي استمرت وتيرته خلال العقد الأول من حكم مبارك.

يشير د.عبد الخالق فاروق إلى أن الفترة الممتدة بين ١٩٦٧ وبداية التسعينيات؛ قد شهدت انخفاض مخصصات التعليم في الموازنة العامة للدولة ما أدى إلى تدهور البنية الأساسية المتعلقة بالمباني والتجهيزات والمعامل وغيرها، وارتفاع كثافة الفصل داخل المدارس الحكومية، وزيادة اعتماد المصريين على الدروس الخصوصية(٤).

توازى ذلك مع محاولات حكومية للتهرب من مبدأ مجانية التعليم والذي نصت عليه الدساتير المصرية من خلال عدة إجراءات أبرزها: التوسع في المدارس التجريبية منذ ١٩٧٩ وهي بمصروفات عالية مقارنة بالمدارس الحكومية (عربي) ولا يمكن دخولها لكافة الطلاب حتى لو كانت تتوافر فيهم الشروط؛ فضلا عن إجبار الطلاب وأولياء أمورهم على دفع تبرعات بشكل عيني أو نقدي للحصول على خدمات مثل النقل من مدرسة إلى أخرى وغيره(٥).

وعلى المستوى الجامعي؛ توسعت الجامعات الحكومية وكلياتها في تدريس المقررات باللغات الأجنبية مقابل مصروفات عالية؛ بشكل يعيد إلى الأذهان النظام التعليمي الجامعي في عهد الاحتلال وكذلك خلال السنوات العشر الأولى من عمر ثورة ١٩٥٢ ومن بين هذه الكليات (الاقتصاد والعلوم السياسية، والتجارة، والحقوق وغيرها). وقد عمقت هذه الظاهرة ما يعرف بازدواجية النظام التعليمي المصري(٦).

جاءت هذه الإجراءات في إطار العديد من الشعارات التي رُفعت خلال عهد السادات واستمرت مع مبارك لتقليص نطاق مجانية التعليم وأبرزها مقولات "المجانية المسئولة" و"ترشيد المجانية"، وهو ما توازى مع رفع الحد الأدنى للقبول فيما يُسمى كليات القمة لتقليص

---

(١) المصدر السابق، ص ص ٥١٣- ٥١٥.

(٢) المصدر السابق، ص ص ٥١٣- ٥١٥.

وعبد الخالق فاروق، مأزق التعليم في مصر.. بين النشأة والفرز الاجتماعي(٣-٤)، مصدر سابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) عبد الخالق فاروق، كم ينفق المصريون على التعليم، مصدر سابق، ص ٤١.

(٥) عبد الخالق فاروق، مأزق التعليم في مصر.. بين النشأة والفرز الاجتماعي (٣-٤)، مصدر سابق.

(٦) عبد الخالق فاروق، كم ينفق المصريون على التعليم، مصدر سابق، ص ٤١.

فرص اللحاق بها ليبحث الراغبون في ذلك والذين لم يحققوا رغبتهم عن فرص بمصروفات باهظة في القطاع الخاص، وذلك بالتزامن مع هجوم مسئولي كليات القمة مثل الطب على سياسة مجانية وسهولة القبول في هذه الكليات مطالبين بتقليص العدد.

ولاقت هذه السياسة غطاءً تشريعيًا في إطار تحول الدولة المصرية من الاشتراكية إلى السوق الحر؛ فسمح قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بالتوسع في إنشاء المدارس التجريبية للغات بمصروفات —السابق الإشارة إليها— ورغم تأكيد هذا القانون على مبدأ مجانية التعليم فإنه نص على جواز تحصيل مقابل خدمات إضافية تؤدى للتلاميذ كما فتح الباب لابتزاز أولياء الأمور بالنص على إمكانية "الإفادة من الجهود الذاتية للمواطنين" للحصول على التبرعات الإجبارية، ونص القانون على فرض رسوم يقدرها وزير التعليم مقابل إعادة قيد الطالب[١].

وكان من أهم تبعات إهمال التطوير نتيجة التقشف الحكومي تعرض البنية التحتية للعملية التعليمية لأضرار بالغة خاصة من زالزال ١٩٩٢؛ الأمر الذي عبر عنه وزير التربية والتعليم حينها د.حسين كامل بهاء الدين بالقول إن نصف المدارس (١٢ ألف مدرسة تقريبًا) غير صالحة للاستخدام الإنساني[٢]. وفي هذا الإطار شهدت فترة التسعينيات زيادة نسبية في الإنفاق الحكومي على التعليم ومن ثم التوسع في أعمال البناء والصيانة للمنشآت التعليمية الحكومية، لترتفع بذلك نسب الالتحاق بالمدارس ولتنخفض بنسبة قليلة معدلات الأمية، لكن لم يكن ذلك استراتيجية وإنما كان الهدف من هذه الزيادة مجرد التعامل مع تبعات زلزال ١٩٩٢ على البنية التحتية للعملية التعليمية[٣].

د) غزو القطاع الخاص والأجنبي للعملية التعليمية (١٩٩٢- ٢٠١٠):

عزز تقليص الدولة لنفقات التعليم وزيادة الرسوم على الطلاب في ظل تدني العملية التعليمية من عزوف كثير من المصريين عن التعليم الحكومي لصالح التعليم الخاص بحثًا عن فرص تعليمية أفضل تقابل المصروفات التي يدفعونها؛ حتى ولو كانت أعلى من تلك التي يتم تحصيلها في المدارس الحكومية خاصة التجريبية.

علمًا أنه في مرحلة سابقة كان دور القطاع الخاص التعليمي مكملا لدور الدولة وليس بديلا عنها تحديدًا خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٤؛ فبحلول عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ كان عدد المدارس الحكومية ١٢,٨ ألف مدرسة تضم نحو ٦,٧ مليون طالب بخلاف طلاب المعاهد الأزهرية؛ في حين كان عدد المدارس الخاصة نحو ٦٧٨ مدرسة تضم نحو ١٥٠ ألف طالب فقط؛ بما يوازي نحو ٢% من إجمالي الطلاب.

لكن الأمر تغير لاحقًا بسبب اتجاه الدولة لتخفيف العبء عن الموازنة العامة من خلال الانسحاب من بعض القطاعات الاجتماعية أو تقليص الإنفاق الحكومي عليها مثلما جرى في قطاعي التعليم والصحة ما أدى لإهمال حكومي لتطوير البنية التحتية ومن ثم زيادة كثافة الفصول، وبحث كثير من المصريين عن فرص أفضل داخل المدارس الخاصة؛ مستفيدين في ذلك من الثروات المالية التي كونوها إثر الهجرات المصرية لدول الخليج وغيرها من الدول النفطية؛ ليبدأ بذلك القطاع الخاص لعب دور البديل عن القطاع التعليمي الحكومي[٤].

---

(١) عبد الخالق فاروق، مأزق التعليم في مصر.. بين النشأة والفرز الاجتماعي (٤)، مصراوي، ٢٦ أبريل ٢٠١٨، ، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/pShIY

(٢) عبد الخالق فاروق، مأزق التعليم في مصر.. بين النشأة والفرز الاجتماعي (٣-٤)، مصدر سابق.

(٣) عبد الخالق فاروق، كم ينفق المصريون على التعليم، مصدر سابق، ص ٤١.

(٤) المصدر السابق.

أدى ذلك إلى انتشار ظاهرة المدارس الخاصة ليصل عددها بحلول عام ٢٠٠٨ إلى نحو ١٩٢٦ مدرسة خاصة لغات بها نحو ٦٠٣ آلاف طالب، و٢٥٣٤ مدرسة خاصة عربي بها نحو ٥٣٨ ألف طالب، وارتفع العدد الإجمالي لكافة المدارس الخاصة لنحو ٥٦٠٠ مدرسة تضم نحو ١,٧ مليون طالب بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك حال الجامعات الخاصة الهادفة للربح بعد التصريح بإقامة الجامعات الخاصة والأجنبية بموجب القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢، ليصل عدد المعاهد العليا (بمصروفات باهظة) إلى ١١٤ معهدًا عام ٢٠٠٦ فضلا عن إنشاء نحو ١٦ جامعة بها نحو ٩٥ كلية تضم نحو ٩٥ ألف طالب حتى عام ٢٠٠٨ وارتفع العدد إلى نحو ٢٣ جامعة بها نحو ١٥٠ ألف طالب بحلول عام ٢٠١٥ بعد أن كانت في مصر جامعة واحدة خاصة وتحديدًا أجنبية وهي الجامعة الأمريكية؛ ليتقلص دور التعليم العام لصالح التعليم الخاص[١].

علمًا أنه قد عزز من فرص الالتحاق بالجامعات الخاصة أيضًا مبدأ التوزيع الإقليمي ورفع الحد الأدنى للقبول ببعض الكليات خاصة كليات القمة. وقد كان لهذه السياسة تبعات سلبية على مستوى الخريجين خاصة في التخصصات العملية مثل الطب والهندسة والصيدلة.. إلخ[٢].

وقُدرت إجمالي نفقات الأسرة المصرية لتعليم أبنائها بهذه الجامعات بنحو ١,٥ مليار جنيه على الأقل سنويًا عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤؛ بمتوسط تكلفة للطالب تصل لنحو ١٦ الف جنيه سنويًا، ثم ارتفعت هذه التكاليف بحلول ٢٠١٥ لنحو ٤ مليارات سنويًا؛ فيما بلغت التكاليف الإجمالية للالتحاق بالتعليم الخاص الجامعي وقبل الجامعي عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ نحو ١٥,٦ مليار جنيه ثم ارتفعت بحلول عام ٢٠١٥ لنحو ٣٠ مليار[٣].

والخلاصة فيما يتعلق بسياسات التعليم في مصر منذ ١٩٥٢ حتى ٢٠١٠، أن الدولة توسعت في تقديم الخدمة للمواطنين في إطار تبني نظام الحكم للاشتراكية؛ بغض النظر عن تطبيقاتها؛ واستمر هذا النهج حتى منتصف السبعينيات مع توجه النظام الحاكم لاقتصاد السوق الحر، ومن ثم تقليص النفقات على التعليم والتوسع في السماح للاستثمارات الخاصة بالدخول إلى هذا المجال، الأمر الذي توازى مع تدني مستويات التعليم بالقطاع الحكومي وزيادة نسب التسرب والاعتماد على الدروس الخصوصية، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على السياسات الصحية ويكاد تكون التحولات التي شهدتها بنفس التدرج الزمني وذلك على النحو الذي تتناوله الدراسة في محورها التالي.

ثانيًا– السياسات الصحية: أنماط توزيع الأعباء وأوجه التمييز

شهدت مصر تطورًا ملحوظًا في تقديم الخدمات الصحية بعد ثورة ١٩٥٢ في المجالين الوقائي والعلاجي؛ فعلى مستوى البنية التحتية بلغ عدد المستشفيات ١٠٤ مستشفى بحلول عام ١٩٦٠ وبلغ عدد الوحدات الصحية ٦٠٠ وحدة بالقرى، وكما حدث بالتعليم اتجهت الدولة لنزع ملكية العديد من المستشفيات الخاصة وتحويلها للخدمة العامة[٤].

وبالتوازي مع ذلك اتجهت الدولة لضمان التغطية الدستورية والقانونية لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين بعد ١٩٥٢؛ فقد نصت المادة ٥٦ من دستور ١٩٥٦ على أن "الرعاية الصحية حق للمصريين جميعًا، تكفله

(١) عبد الخالق فاروق، مأزق التعليم في مصر.. بين النشأة والفرز الاجتماعي (٣-٤)، مصدر سابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) سالي محمد فريد، الاستراتيجيات والسياسات الصحية في مصر في ضوء الخبرة الدولية، أحوال مصرية، العدد ٦٢، السنة ١٤، خريف ٢٠١٦، ص ١٤.

الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها تدريجيًا، وهو نفسه النص الذي تضمنته مادة ٤٢ من دستور ١٩٦٤، مع حذف لفظ "تدريجيًا" بنهاية النص. أما دستور ١٩٧١ فقد نصت المادة ١٦ منه على كفالة "الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعًا لمستواها" كما نصت المادة ١٧ على أن الدولة تكفل "خدمات التأمين الاجتماعي والصحي، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعًا، وذلك وفقًا للقانون"[١].

وكذلك صدرت مجموعة من القوانين المنظمة والضامنة لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين مثل قانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ لتنظيم وإدارة المؤسسات العلاجية، وقانون ٧٥ لسنة ١٩٦٤ لإنشاء هيئة التأمين الصحي الاجتماعي، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ لتنظيم المؤسسات العلاجية[٢].

كان وضع نظام التأمين الصحي منتصف الستينيات السبيل لتقديم الخدمات الصحية بشكل عادل لكافة فئات المجتمع؛ لكن قطاع الرعاية الصحية شهد العديد من التحولات التي أدت إلى عدم الكفاءة في توزيع الخدمة فضلا عن تدني مستوى الخدمة ذاته وتحمل المواطنين خاصة الفقراء مزيدًا من الأعباء للحصول على الرعاية الصحية إلى جانب تمييز بعض الفئات فيما يتعلق بفرص وتكاليف العلاج[٣]. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى العناصر الرئيسية التالية بشكل موجز.

١) التأمين الصحي: مجانية الخدمات مقابل اشتراكات ثابتة (١٩٥٢- منتصف السبعينيات):

شهدت الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو صدور عدة قوانين تنظم حق الحصول على الرعاية الصحية منها قانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ والذي حدد مسئولية صاحب العمل تجاه العاملين فيما يتعلق بإصابات العمل في قطاعي الصناعة والتجارة دون المجالات الأخرى، ثم قانون ٨٦ لسنة ١٩٤٢ والذي ألزم صاحب العمل بالتأمين الإجباري على العمال ضد إصابات العمل لدى شركات التأمين التجارية. وشهد عام ١٩٥٠ صدور القانون ١١٧ الخاص بالتأمين ضد أمراض المهنة من خلال تعويض صاحب العمل للعامل في حالة الإصابة ببعض الأمراض المهنية.

وبعد الثورة؛ حاولت السلطات نقل مسئولية التأمين إلى القطاع العام فصدر القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالتأمين والتعويضات ضد إصابات العمل، وبموجبه نُقلت مسئولية التمويل والالتزامات الناتجة عن إصابات العمل إلى مؤسسة عامة، حيث أُنشئ الصندوق القومي لإصابات العمل لتجاوز أخطاء شركات التأمين التجارية في حق العمال المصابين.

وألزم قانون العمل الموحد ٩١ لسنة ١٩٥٩ الشركات والمصانع بإنشاء أقسام وإدارات طبية بها أو التعاقد مع شركات تأمين تجارية بعقود تأمين جماعية للعمال أو التعاقد مع المؤسسة الصحية العمالية والتي نشأت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧١ لسنة ١٩٦١ – لتصبح نواة الهيئة العامة للتأمين الصحي التي نشأت عام **١٩٦٤**- لتطبيق التأمين الصحي على موظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية؛ بالإضافة لضم العاملين بالقطاعين العام والخاص الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي. وبموجب هذا النظام كان

(١) انظر دساتير مصر: ١٩٥٦، ١٩٦٤، و١٩٧١، مصدر سابق.

(٢) سالي محمد فريد، مصدر سابق.

(٣) المصدر السابق.

المواطنون الذين يتمتعون به يحصلون على الخدمات الصحية مقابل اشتراكات ثابتة[1].

٢) نقل أعباء الخدمات الصحية إلى المواطنين (منتصف السبعينيات- ١٩٩٢):

تلاعبت السلطات المصرية منذ منتصف السبعينيات بمبدأ مجانية الحصول على الخدمات الصحية من خلال توظيف بعض المصطلحات والمقولات مثل "التمويل الذاتي أو المشاركة الشعبية في تحمل الأعباء"، ومن ثم التوسع في إنشاء أقسام العلاج بالأجر وزيادة عدد الأسرة بها، ومن ثم نقل أعباء الحصول على الخدمات الصحية للمواطنين مثل: شراء الأدوية والمستلزمات الطبية فضلا عن إجراء التحاليل والأشعة الطبية[2].

وفيما يتعلق بالتأمين الصحي؛ تلاعبت السلطة بمبدأ المجانية من خلال خفض الاشتراكات الثابتة المقررة على المشتركين بواقع ٥٠% لكن ذلك كان مقابل رسوم يدفعها المرضى عند الحصول على الخدمة بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥[3].

نتج عن ذلك وصول عدد الأسرة المخصصة لأقسام العلاج بالأجر داخل المستشفيات التابعة لوزارة الصحة إلى ٣٥ ألف سرير عام ١٩٨٥ مقابل ٥٢٥٣ سريرًا فقط عام ١٩٧١ لتمثل نحو ٣٠% من إجمالي الأسرة الموجودة بهذه المستشفيات بنسبة لم تكن تتجاوز سنة ١٩٧١ نحو ٧,٧% من إجمالي عدد الأسرة بمستشفيات الصحة[4].

٣) الخصخصة وانسحاب الدولة من تقديم الخدمات الصحية (١٩٩٢- ٢٠١٠):

سعت الحكومة المصرية منذ بداية التسعينيات للانسحاب من مجال تقديم الخدمة الصحية ونقل ملكية وتبعية القطاع الصحي العام للقطاع الخاص لرفع أعباء التمويل عنها، وتعزز هذا المسعى عام ١٩٩٧؛ بالإعلان عن برنامج الإصلاح الصحي في مصر بالتعاون مع المانحين الدوليين خاصة البنك الدولي، فتم تضمين إقامة المستشفيات العامة بمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وكان أخطر القرارات الحكومية في هذا الصدد قرار رئيس مجلس الوزراء سابقًا أحمد نظيف؛ إبان حكم مبارك عام ٢٠٠٧ والذي أبطله القضاء الإداري بتحويل الهيئة العامة للتأمين الصحي إلى شركة قابضة. واستند الحكم الصادر من المنصة القضائية أن "كفالة الدولة للرعاية الصحية تحول دون أن يكون الحق في الصحة محلا للاستثمار أو المساومة والاحتكار"[5].

وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى زيادة عدد مستشفيات القطاع الخاص وعدد الأسرة المتاحة بها بشكل كبير مقابل نمو محدود في المستشفيات الحكومية والتراجع الكبير بسعتها السريرية، وهو الأمر الذي استمرت وتيرته لاحقًا بالإعلان عن طرح مستشفيات التكامل للقطاع الخاص للاستثمار فيها ثم تجميد الملف[6].

---

(١) للتفاصيل انظر: نبذة عن التأمين الصحي، الهيئة العامة للتأمين الصحي، الإطلاع بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/hEoFY

(٢) سالي محمد فريد، مصدر سابق.

(٣) نبذة عن التأمين الصحي، مصدر سابق.

(٤) سالي محمد فريد، مصدر سابق.

(٥) أحمد عابدين، خصخصة القطاع الصحي في مصر.. السيسي على خطى مبارك، العربي الجديد، ١١ فبراير ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Ry2e7

(٦) قُدر عدد مستشفيات القطاع الحكومي بواقع ٦٦٠ مستشفى حتى عام ٢٠١٥ مقابل ٦٥٩ مستشفى خلال ٢٠١٤ بزيادة مستشفى واحد بنسبة نمو لم تتجاوز ٠,٢%. وبلغ عدد المستشفيات الجامعية ٨٥ مستشفى مقابل ٨٢ بزيادة ٣,٧% بواقع ٣ مستشفيات فقط. ووصل إجمالي عدد الأسرة في هذه المستشفيات ٩٣,٣ ألف مقابل ٩٧,٨ ألف؛ بانخفاض ٤,٧% خلال عام واحد؛

٤) من ريادة القطاع العام إلى الهيمنة الأجنبية والخاصة على قطاع الأدوية:

كان للشركات العامة الريادة في صناعة الأدوية خلال العقود الأولى من النصف الثاني من القرن العشرين؛ لكنها تراجعت بشكل كبير في ظل سياسات الانفتاح لصالح القطاع الخاص المصري والأجنبي الذي تحتل بعض شركاته المراكز العشرة الأولى بقائمة أكبر شركات الأدوية؛ بواقع ٦ مراكز للشركات الأجنبية و ٤ للقطاع الخاص المصري دون أن يكون ضمن هذه المراكز العشرة شركة واحدة تابعة لقطاع الأعمال العام.

ويرجع هذا الضعف إلى برامج الخصخصة التي تبنتها الدولة خلال التسعينيات للتخلص من القطاع العام وفي إطاره شركات الأدوية الحكومية لتتراجع حصة هذه الشركات من سوق الأدوية من ٧٤% منتصف السبعينيات[١] لنحو ٢,٦% فقط حاليًا وفق تقديرات وزير الصحة السابق أحمد عماد الدين، وذلك بالتوازي مع الإهمال الحكومي لهذه الشركات حيث الإحجام عن ضخ استثمارات للتطوير سواء لخطوط الإنتاج أو للمعدات أو للبحوث والتطوير، ذلك في الوقت الذي تخصص فيه الشركات الأجنبية والخاصة موازنات ضخمة لأبحاث التطوير، كما أن القطاع الخاص والأجنبي تمكن من جذب الكفاءات الفنية والإدارية من شركات القطاع العام عبر توفير تمويلات ورواتب مغرية أسهمت في انتقالهم إليه على حساب الشركات الحكومية[٢]، فضلا عن تدني أسعار الأدوية التي تنتجها الشركات العامة لأنها تتأخر في تسجيل الأدوية المثيلة في حين ترتفع أسعار منتجات الشركات العالمية لأنها أصلية[٣].

وتؤدي هذه الأوضاع لاختلالات كبيرة في توفير الأدوية اللازمة للمرضى في مصر، حيث تخضع في كثير من الأحيان أدوية مهمة لاحتكارات الشركات الأجنبية في ظل ضعف الأذرع الحكومية القادرة عن تعويض النقص.

٥) التمييز في فرص الحصول على الخدمات الصحية:

كانت هناك مساواة في الحصول على الخدمات الصحية بين كافة فئات المجتمع عبر نظام التأمين الصحي، لكن الأمر اختلف لاحقًا من خلال تمييز بعض فئات المجتمع بمستشفيات وخدمات معينة أو عبر مزايا تمويلية لا تتوافر لغيرهم على نحو يعمق أوجه غياب العدالة الاجتماعية في الحصول على الخدمات الصحية، خاصة أن هذه المزايا تتوجه للوظائف العليا في حين يبقى البسطاء والفقراء في حاجة للمستشفيات العامة التي تضاعفت رسومها بشكلٍ كبير.

من بين أوجه التمييز التي شهدتها تحولات هذه الفترة أنه خلال عصر السادات تم تمييز القضاة بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية خاص بهم؛ والذي تمت زيادة موازنته بشكل كبير في عهد مبارك عبر رسوم تفرض على المواطنين المتقاضين أمام المحاكم، وذلك بعد ان كانوا خاضعين كغيرهم لنظام التأمين الصحي[٤].

يضاف إلى ذلك مجموعة المستشفيات العسكرية التي تقدم

فيما بلغ إجمالي عدد المستشفيات ١٠٠٢ مستشفى مقابل ٩٤١ بزيادة ٥١ مستشفى خلال عام واحد بنسبة نمو ٦,٥%. ووصل عدد الأسرة إلى ٣١٠٩٤ سرير مقابل ٢٤٦٤٧ بزيادة ٦٤٤٧ سرير؛ بنسبة نمو ٢٦,٢%؛ خلال عام واحد.

(١) الشركة القابضة لتجارة الأدوية، التعريف بالشركة، الإطلاع بتاريخ ٨ أكتوبر، متاح على: https://cutt.us/m4wZC

(٢) صالح إبراهيم وأيمن صالح، دراسة تكشف: ١٠ شركات عالمية خاصة تستحوذ على مبيعات الأدوية في مصر، الوطن، ٨ يناير ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/uuBRu

(٣) رشا حافظ، روشتة إنقاذ مستقبل قطاع الدواء فى مصر، مجلة الإذاعة والتليفزيون، ٣١ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/TR1WI

(٤) علاء عريبي، ثلاثة قوانين لعلاج القضاة على نفقة المواطنين، مصر العربية، ٤ أبريل ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Z5Woj

خدماتها لأفراد القوات المسلحة بشكل مجاني مقابل رسوم باهظة تفرض على المدنيين الراغبين في العلاج بهذه المستشفيات.

٦) مفهوم المواطن العبء.. من نجيب إلى مبارك:

يقول اللواء محمد نجيب الرئيس المصري الأول بعد ٢٣ يوليو "عندما قررنا تحديد النسل أو ضبطه واقتحام المشكلة السكانية قال شيخ الأزهر في سبتمبر ١٩٥٢: "الدعوة لتحديد النسل هدم لكيان الأمة وجريمة في حقها"، وتبعه بطريرك الأقباط قائلا: "تحديد النسل جريمة لا تستند إلى حقيقة الدين واعتراض على مشيئة الخالق". ويعلق نجيب على هذين القولين: "ولم أقتنع بهذا الكلام وأنا رجل مؤمن وأعرف ديني جيدًا وأعرف حقيقة جوهره، فأحسست أن ذلك تخلف عن طبيعة العصر وأحسست أنه من الضروري أن يرتبط رجل الدين بروح العصر واقترحت ضرورة أن يدرس الأزهر علوم الحياة بجانب علوم الدين"[(١)].

في وقتٍ لاحق تحدث الرئيس الثاني بعد الثورة جمال عبد الناصر عن الزيادة السكانية وأنها تخلق لنا المشكلات، معتبرًا أن لها حل وحيد وهو العمل. أما الرئيس محمد أنور السادات فقال في أحد خطاباته عن القضية "زيادة السكان عندنا مازالت تسجل معدلا شديد الارتفاع، وحين نقول إننا نستقبل كل سنة مليون نسمة زيادة، فإننا نستقبل تلك الزيادة بالطبع في استخدام المرافق، وفي مصاريف الدراسة، وفي تشغيل الخريجين من المدارس والمعاهد والجامعات".

وقال آخر رؤساء حقبة ما بين ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و٢٥ يناير ٢٠١١ محمد حسني مبارك في أحد خطاباته "الزيادة السكانية موجودة منذ الستينيات، عندما حذر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من انعكاساتها، ووجه إلي إنشاء المجلس الأعلي لتنظيم الأسرة"[(٢)].

يتبين من هذه التصريحات والكتابات عمق النظرة المأزومة للسكان في مصر من جانب الحكومات المتعاقبة على أنهم أعباء أو كما يعبر عنها د.سيف الدين عبد الفتاح بمقولة "المواطن العبء"[(٣)] على الدولة، وكأن ٦ عقود مضت على حكم نظام ٢٣ يوليو لم تكن كافية للتخلص من هذه النظرة ولإحداث التنمية المنشودة لضمان الرفاه للمصريين ولضمان خلق فرص العمل وفتح المجالات لإقامة المشروعات للاستفادة من هذه الطاقات البشرية الهائلة التي تعاني نقصها العديد من الدول الأوربية.

خاتمة:

إن أهم ما يمكن استخلاصه فيما يتعلق بملفي التعليم والصحة أن الاهتمام بهما منذ عهد محمد علي باشا وحتى الآن ارتبط بشكل أساسي بقوة الدولة وبحثها عن الاستقلال في كافة المجالات[(٤)] بحيث كانت السلطة تتجه إلى تعليم الناس ونشر الوعي والمعارف بينهم؛ ابتغاء تعزيز الإرادة الوطنية والاستفادة من غرس هذه العلوم والمعارف في تعزيز بناء الدولة عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.. إلخ، إضافة إلى التوسع في بناء المستشفيات وتقديم خدمات الرعاية الصحية، وهو ما تدل عليه مؤشرات عدة في عصور النهضة أو محاولات الاستنهاض

---

(١) محمد نجيب، مذكرات **محمد نجيب: كنت رئيسًا لمصر**، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، الطبعة الثامنة، يونيو ٢٠٠٣)، ص ٣٤٣.

(٢) محمد كامل، الحكومة تستعين بخطب «عبد الناصر» و«السادات» و«مبارك» لمواجهة الزيادة السكانية، المصري اليوم، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩، متاح عبر الرابط التالي:
https://cutt.us/LzM0s

(٣) سيف الدين عبد الفتاح، **الزحف غير المقدس: زحف الدولة على الدين: قراءة في دفاتر المواطنة المصرية**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥).

(٤) عبد الخالق فاروق، مأزق التعليم في مصر.. بين النشأة والفرز الاجتماعي(٢-٤)، موقع مصراوي، ١٢ أبريل ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/0GgSb

في ظل حكم محمد على والخديوي إسماعيل وجمال عبد الناصر، وإن كانت هذه التجارب ارتبطت بسلبيات عدة في الوقت نفسه.

وقد لعب المجتمع الأهلي على الدوام دورًا مهمًا في تعزيز العملية التعليمية وتقديم الخدمة الصحية ولو بأشكال بسيطة؛ خاصة في أوقات غياب الدولة عن أداء مهامها؛ سواء عبر مبادرات فردية أو جماعية، وأسهم فيها نظام الوقف بدور كبير، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك الجهود الوطنية الأهلية لإنشاء الجامعة المصرية (جامعة القاهرة) عام ١٩٠٨[١] فضلا عن المستشفيات الخيرية التي تقدم خدماتها للفقراء.

ومن أبرز السلبيات التي تواجه المواطن في الحصول على هذه الخدمات هو غياب العدالة الاجتماعية بسبب ارتفاع المصروفات اللازمة للحصول على خدمة ذات جودة مناسبة سواء في الصحة أو التعليم، وهي قطاعات ينبغي أن تضمنها الدولة لمواطنيها دون أن تتبنى في علاقتها بالمجتمع منطق الربح، فالدولة لا تربح من المواطن خاصة إذا كانت تسيطر على معظم أدوات الإنتاج.

وفيما يتعلق بحديث إعلاميين وسياسيين عن ربط التعليم باحتياجات سوق العمل؛ من المهم الإشارة أن هذا لا ينطبق فقط على مجرد التعليم الفني؛ لكنه يشمل أيضًا تعليم ونقل التكنولوجيا في مختلف المجالات لربط الخريج بسوق العمل بالفعل وليس مجرد مراكمة فنيين دون فرص عمل متاحة لهم أيضًا؛ خاصة في عصر الذكاء الاصطناعي الذي يعد أيضًا جزءً من تطورات سوق العمل.

ومن أبرز السلبيات التي تعرض لها قطاع التعليم في مصر نسف مبدأ استقلال الجامعات والمؤسسات التعليمية خاصة الأزهر، رغم أن هذا الاستقلال ضمانة لحصانة المجتمع والدولة ضد الاستبداد والاحتلال، فضلا عن استمرار انفصال النظام التعليمي بشكل كبير عن هوية الأمة وتراثها وتاريخها الوطني بفعل التوسع في انتشار الجامعات والمدارس الدولية والأجنبية والخاصة.

وقد كان الفشل في إدارة ملفي التعليم والصحة من بين الأسباب الرئيسية التي اندلعت على إثرها ثورة ٢٥ يناير مطالبة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية، والتي غابت بشكل كبير عن عملية تقديم الخدمات في هذين القطاعين قبل الثورة ضمن إجراءات التقشف التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة من خلال تقليل الإنفاق والخصخصة وتوسع القطاع الخاص والأجنبي على حساب الطبقات الفقيرة وجودة الخدمات المقدمة لهم[٢].

*****

(١) المصدر السابق.

(٢) شريف اللبان ودعاء محمود، دليل نواب البرلمان: القضايا الاقتصادية والاجتماعية الشائكة في مصر قبل ثورة يناير وبعدها، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٧ يناير ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/DVHTU



العلاقة بين السلطة والمجتمع في ظل دولة يوليو ١٩٥٢

طارق جلال(*)

مقدمة:

تعرض تاريخ مصر الحديث لحدثٍ مفصلي غير وجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بها، وهو حركة الضباط الأحرار التي قامت بانقلاب عسكري أزاح النظام الملكي، وأسس على أنقاضه نظامًا جمهوريًا تقوده المؤسسة العسكرية. لم يكن الصعود العسكري سهلا كما صورته أحداث التاريخ ومشاهد الدراما، فقد سبقه أعوام من العمل اللامركزي، الذي بدأ مع أحمد عرابي، واستمر باستغلال القصر للجيش وانتهى بلحظة الانقلاب واعتلاء السلطة.

ترسخت لدى المجتمع صورة إيجابية تجاه الجيش على مدار تاريخه، مذ نشأته وحتى الآن، رغم تغير تلك النظرات من مرحلة لأخرى، فبينما كان هناك إشفاق مما تعرض له الجيش في التل الكبير، وصولًا لهزيمته في فلسطين. ثم تغيرت هذه النظرة إلى العزة والكبرياء في ١٩٥٢، بقوانين الإصلاح الزراعي ومجانية التعليم. وعادت وانكسرت في ١٩٦٧، قبل أن تزداد فخرًا وانتماءً في ١٩٧٣، علمًا أنه رغم محورية دور الجيش في خريطة السلطة، فإنه دومًا كان هناك تباين بين نظرة المواطن للجيش ونظرته للسلطة بشكل عام.

تطورت علاقات السلطة بالشعب بصور مختلفة، ربما تقاطعت في بعض اللحظات نظرة الشعب للسلطة والجيش، إلا أن حالة التدافع بين السلطة والشعب لم يكن الجيش كمؤسسة جزء أساسيًا فيها.

يبحث هذا التقرير قضية العلاقة بين السلطة والمجتمع أو المواطن في عهد رؤساء جمهورية يوليو عبد الناصر، والسادات ومبارك، وذلك بتناول أكثر العوامل التي ساهمت في تغير نمط العلاقة بين السلطة والشعب في كثير من الأحداث، في محاولة تسهم في حسن قراءة المشهد الحالي، انطلاقًا من تحليل اللحظة التي سبقته، وشكلته، فالماضي أصل الحاضر، ومنشأه، وقراءة الحاضر لا تنبت أبدًا، عن فواعل وتكوينات الماضي. ومن هنا كانت أهمية فترة ما قبل جمهورية يوليو في تفسير الدعم الشعبي الذي حصلت عليه الأخيرة، عندما أعلنت الانقلاب، وبالتالي أهمية دراسة الثلاث مراحل المؤثرة والمشكلة للحظة ٢٥ يناير، و٣٠ يونيو، باعتبار أن الأولى كانت مبادرة مباغتة من الشعب، في حين استردت السلطة زمام الأمور في الثانية.

أولًا– طريق الجيش إلى السلطة: كيف بدأ؟

بدأت علاقة الجيش المصري ومكانته مع الشعب في مصر الحديثة، في اللحظة التي ثار فيها السيد أحمد عرابي وزير الحربية، بعد هيمنة الأجانب على البلاد بحجة الديون، ومحاولته السيطرة على الحكم من خلال ثورته التي انتهت بالفشل بعد هزيمته في التل الكبير ١٨٨٢، وهو ذات العام الذي تدخلت فيه بريطانيا واحتلت مصر، بغية حماية مصالحها، وقمع أي محاولة جديدة من جانب الجيش للسيطرة على البلاد، ولذلك تم تعمد إضعاف الجيش، وتهميشه من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مع هذه الأجواء، ظهر السيد مصطفى كامل الذي أحيا الحركة الوطنية، وأخذ على عاتقه قضية جلاء الإنجليز، وتحركت المياة الراكدة بنشأة جيل جديد تمكن فيما بعد من إشعال ثورة ١٩١٩، والتي نتج عنها دستور ١٩٢٣، الذي أدخل مصر مرحلة ليبرالية سياسية تحت مظلة النظام الملكي، وقد شهدت هذه المرحلة تعددية سياسية وحزبية لم تشهدها مصر في تاريخها من قبل.

(*) باحث ماجستير في العلوم السياسية.

شهدت مصر على الناحية الاقتصادية تطور مماثل في مكونات المجتمع حيث التجارة والوظائف الجديدة التي جاءت مع الهيكل الإداري الذي نشأ وتصاعد مع الاحتلال، وهو ما ساهم في نشأة طبقات جديدة وتطور مظاهر طبقات تقليدية أخرى، تمثلت ذروتها في لحظة تأسيس بنك مصر على يد طلعت حرب، وتطور طبقة رأسمالية صناعية منحدرة من طبقة أرستقراطية من جهة، وبروز طبقة العمال والبيروقراطية وظهور بوادر طبقة وسطى متعلمة منحدرة من صغار الملاك من جهة أخرى، وقد اختلفت علاقة كل طبقة من هؤلاء مع السلطة، فبينما كانت الطبقة الرأسمالية تتبع الوفد، كانت طبقة الإقطاع متجذرة في علاقات مع البلاط الملكي، في حين انخرطت طبقة المتعلمين والعمال داخل الحركة الاشتراكية، متأثرة بالتوجه الماركسي، في الوقت الذي وجدت فيه الطبقة الوسطى الدنيا المنحدرة من الأقاليم ذات القيم التقليدية، ضالتها في جماعة الإخوان المسلمين، بقيادة الشاب المثقف المتدين حسن البنا[١].

لم يكن هناك شكل موحد لطبيعة العلاقة بين الملك والأحزاب والإنجليز، فأحيانا يكون الملك والأحزاب في توافق ضد الإنجليز كحالة الخديوي عباس حلمي، وأحيان أخرى، تجد الإنجليز يتخدلون بالقوة لإجبار الملك على تشكيل حكومة بقيادة مصطفى النحاس كما حدث في عهد الملك فاروق، ناهيك عن صراعات الأحزاب بين بعضهم البعض، واستغلال الملك والإنجليز هذه الحالة في تقريب أحدهما على حساب الأخر، كما فعلت بريطانيا عندما قربت الوفد صاحب الشعبية، في مقابل احتواء الملك لجماعة الإخوان الأخذة في الصعود بصورة كبيرة وملفتة.

ورغم أن تلك الفترة تسمى الحقبة الليبرالية الأهم في تاريخ مصر الحديث، إلا أن القطاع العريض من المجتمع لم

(١) عزمي بشارة، "**ثورة مصر: الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٦)، ص ٢٣.

يكن جزءً منها بالصورة الكاملة، إذ كان الشعب ينظر بعين غير واثقة في الأحزاب، لاسيما بعدما تحالف الوفد الذي كان محركًا رئيسيًا في ثورة ١٩١٩، مع الإنجليز فيما بعد، ما أفقده الثقة في النخب.

في تلك الفترة كان الجيش عمليًا خارج السياسة كمؤسسة –إلا أنهم كانوا مشاركين كأفراد– ولم يكن متورطًا في أي أعمال عدائية ضد الشعب، في الاحتجاجات والهبات الشعبية، بعكس البوليس المدني.

دخلت المؤسسة العسكرية مرحلة ميلاد جديدة، أو ما يمكن تسميته تأسيس ثانٍ بعد القرار الذي اتخذه مصطفى النحاس في ١٩٣٦ بفتح أبواب الكلية الحربية أمام أبناء الطبقة الوسطى، بعدما كانت حكرًا على أولاد الطبقة الأرستقراطية، محتجًا أمام الإنجليز بحاجته إلى تأمين البلاد بعد انسحاب القوات البريطانية واكتفائها بقناة السويس[٢].

تمكنت الطبقة الوسطى المنحدرة من طبقات تقليدية دنيا من إدخال أبنائها للجيش، وهم الذين تربوا أثناء فترة صعود جماعة الإخوان المسلمين من جهة، والحركة الشيوعية المصرية من جهة أخرى، لقد ترعرع معظمهم على هذين التوجهين، بغية الاعتماد على مركزية الأصالة بصورتها العروبية الإسلامية في مواجهة الأخر المحتل خارجيًا، وتحقيق العدالة الاجتماعية بهزيمة أتباع المحتل داخليًا.

شكلت هذه الأفكار المخيال السياسي لقادة الجيش الذين شكلوا تنظيم الضباط الأحرار للانقلاب على الملك، وإعادة تشكيل علاقة جديدة بين المواطن والسلطة تقوم على توفير العدالة الاجتماعية له، في مقابل تنحيته عن مهمة مواجهة المحتل لصالح رجال الجيش، وهو ما يستتبعه من تأميم كامل للمجال العام إلا من أنصار السلطة.

ثانيًا: السلطة والمجتمع في العهد الناصري:

دخلت العلاقة بين السلطة والمجتمع مرحلة جديدة مختلفة تمامًا، فكانت شعارات الجمهورية في مقابل الملكية،

(٢) أنور عبد الملك، "**المجتمع المصري والجيش (١٩٥٢–١٩٧٣)**"، (القاهرة: المحروسة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥)، ص ٥٧.

والسيادة في وجه الخضوع والاحتلال، والعدالة الاقتصادية في مقابل الإقطاع، وانقلبت الأوضاع بداية من بنية السلطة وتغير مراكز الثقل ليتوزع بين مقر الرئاسة الجمهوري والجيش والمؤسسات الأمنية، بدلًا من القصر الملكي ومجلس الوزراء والبرلمان والأحزاب، هذا مرورًا بتكوينات العمل السياسي التي قد تغيرت هي الأخرى بإزاحة قوى تقليدية واستبدالها بقوى جديدة، وأخيرًا تغيرت العلاقة بين السلطة والمواطن لتدخل مرحلة مختلفة، تتواجد فيها الجماهير الغفيرة في المشهد السياسي والاقتصادي ولكن كتابع وليس كصانع، بينما سابقًا كانت بين مهمشًا في الأقاليم ومحركًا للأحداث في العاصمة.

جاءت المرحلة الناصرية بمشروع شامل يستهدف إعادة تشكيل السياسة والمجتمع والاقتصاد في مصر والمنطقة العربية. لذا سعى عبد الناصر سريعًا في سحب البساط من تحت أقدام النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ظلت لعقود قائمة، بحجة أنها نخب مزيفة وخادعة وتابعة للإمبريالية، ولكن تمثل الهدف الحقيقي في تغيير راديكالي لقلب موازين القوى، لا يمكن حدوثه بعدد صغير جدًا من الرتب المتوسطة للجيش، ومن هنا جاءت أهمية الدعم الواسع لعامة الشعب.

إن قراءة طبيعة العلاقة بين السلطة والمواطن في العهد الناصري، يستتبع النظر إلى الالتزامات والواجبات التي عاهدت جمهورية يوليو الشعب على الوفاء بها، في مقابل فهم الدور الذي تنتظره السلطة من الجماهير (وقد كان مصطلح الجماهير محوريًا في هذه الفترة). لقد حققت الناصرية نقلة حقيقية في حياة مئات الآلاف من الفقراء المصريين، وحسنت من أوضاعهم، ولكن ذلك جاء على حساب قبولهم الضمني بالولاء المطلق للجمهورية، والأهم من ذلك أن نجاح الانقلاب ما كان بالإمكان دون وجود تلك الحشود. ونظرًا لطبيعة العقلية العسكرية في الإدارة، فكان تقوية أجهزة الأمن الداخلي القمعية والثقافية حاضرة بقوة لتنميط تلك الجماهير وقولبتها، وإلا ستخرج عن المسارات المحددة لها، ولفهم المعادلة في العهد الناصري يمكن قراءتها في ضوء العناصر التالية:

١. التنمية كسلاح لجلب الشرعية:

عُرف المجتمع المصري في الملكية، بأنه مجتمع النصف في المائة ٠,٥%، بسبب سيطرة تلك القلة من الشعب على أكثر من ٣٥% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، لذا كانت قوانين الإصلاح الزراعي ثورة اقتصادية واجتماعية، أعادت تشكيل المجتمع، بخلقها طبقات جديدة، وإزاحة طبقات قديمة، فتم تقسيم الأراضي الزراعية بين الفلاحين، ووضع سقف للملكية الخاصة لملاك الأراضي للقضاء على طبقة الإقطاع، التي حلت طبقة قيادات الجيش وحاشية النظام محلها، كما ظهرت طبقة وسطى شكلت بيروقراطية الدولة، بعدما سنت الناصرية قوانين مجانية التعليم من المدارس وحتى مرحلة الجامعة، مع الالتزام أمام الشعب بتعيين الخريجين في الوظائف الحكومية. واستكمل ناصر توجهاته الاقتصادية، بتأميم عدد كبير من المشروعات الاقتصادية، وجاءت ذروة تلك التوجهات بقرار تأميم قناة السويس.

ومن ثم تمكنت الدولة من تحقيق نموًا كبيرًا، نظرًا لتوجهات النظام نحو التصنيع، مع قوانين الإصلاح الزراعي، وسياسات التأميم، فارتفعت دخول الفقراء وحدث توزيع أكبر للثروات، وحدث دوران أوسع لرأس المال، وتشغيل أفضل للموارد والإنتاج. لكن ذلك لا يخفي مشكلات أخرى محورية، تتمثل في حدود الطاقة الاستيعابية للقطاع العام والجهاز الإداري للدولة، فقد زادت الأعباء على موزانة الدولة نتيجة الاعتماد على التشغيل الاجتماعي. علاوة على بعض القرارات السياسية كحرب اليمن التي أحدثت خسائر اقتصادية فادحة، لم تتمكن الدولة من تجاوزها، مع زيادة الديون، وخلل ميزان المدفوعات، وهي أمور ستلقي بظلالها على توجهات نظام السادات فيما بعد.

والجدير بالذكر، هو أن السياق الدولي ساهم في إنجاح انقلاب يوليو، بل وساهم بصورة مباشرة في تقويته،

حيث حث النظام على تشريعات للإصلاح الزراعي وإعلان الدعم له، وكذا جلاء القوات البريطانية من مصر بعدما أبلغ تنظيم الضباط واشنطن أن مصالحهم ستكون في أمان، فكان من مصلحة واشنطن تولي الجيش مقاليد الحكم ومحاولة اجتذابه، وذلك نتيجة صعود قوى اليسار المصري، في وقت كان الصراع الأمريكي مع الاتحاد السوفيتي يتخذ مسارات تصعيدية مستمرة، فكانت الظروف مواتية تمامًا لتحول مصر نحو المعسكر الاشتراكي، بسبب وجود احتلال عسكري، في وقت يدعي فيه الاتحاد السوفيتي دعمه للمضطهدين والشعوب المحتلة، فقد دخلت واشنطن سريعًا في مسار دعم الضباط، ونصحتهم بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، لأنه الطريق الأهم لقوى اليسار، الذي سيدخلون منه لتثوير الفلاحين، ولذلك كانت قضية الإصلاح الزراعي قضية محورية للغرب، كما كانت مهمة لنجاح الانقلاب[١].

ويعود الفضل للنظام الناصري في نقل القطاع الأوسع للشعب من الهامش إلى المركز، وفي قلب العمليات، بينما في السابق كانت السياسة تنحصر في نخبة قليلة جدًا من الأرستقراطيين المقيمين في العاصمة. لذلك فعلى الرغم من تغني الكثيرين بالمرحلة الليبرالية التي عاشتها مصر في عهد الملك، إلا أنها كانت ليبرالية أقلية مكونة من مجموعة من المنتفعين، وهذا ما يدفع البعض للقول إنه رغم دكتاتورية النظام الناصري، إلا أنه منح الناس دورًا في الحياة السياسية والاقتصادية، مع اعترافنا بأنه كان تأثير صوري تمامًا. لقد كان طبيعيًا أن يكون ناصر هو الأب والقائد في وجهة نظر الجماهير في ذلك الوقت، نظرًا للنقلة النوعية التي حدثت في حياة الملايين من الشعب.

٢. الطاعة للرئيس والولاء للجمهورية:

إن شرعية أي قوى لممارسة العمل السياسي في هذا الوقت، يجب أن تنطلق من فكرة أساسية مفادها، أن مبدأ الطاعة للضباط الأحرار، والولاء للجمهورية يجب أن يسبق كل شيء، ولا تعلوه قيم.

لقد ساهم الإصلاح الزراعي في تفتيت القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للنخب والأحزاب السياسية، وهو الأمر الذي سهّل من مهمة قانون حل الأحزاب السياسية الذي حل جميع الأحزاب السياسية عدا جماعة الإخوان المسلمين، التي كان يتبعها كثير من تنظيم الضباط الأحرار وعلى رأسهم جمال عبد الناصر في بداية الأمر.

فاستكمل ناصر نظامه السياسي بتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي لتشكيل نخب سياسية جديدة، تتبع الرؤية الناصرية، بجانب هيئة التحرير التي تقوم بتدجين وتنميط الطلاب والمثقفين، لاسيما أن الإخوان والوفديين واليسار كانت لهم اليد العليا في الجامعات، بينما أخذت الخلافات بينه وبين الإخوان تزداد.

شن النظام الناصري حربًا كبيرة على اليساريين والإخوان المسلمين، لأن اليسار اتهم ناصر بالعمالة للإمبريالية الأمريكية، حينما زادت التفاهمات والتواصلات بينهما، بينما كان الإخوان يضغطون على قرارات تشكيل الحكومة ورفضوا عدد من سياسات وتوجهات مجلس قيادة الثورة، فتم اعتقالهم جميعًا، وتعرضوا في الداخل للتعذيب والقتل.

وبعيدًا عن الأسباب المباشرة لطريقة تعامل النظام الناصري مع اليسار والإخوان، فقد كان ينظر لكل طرف فيهم بنظرة غير الواثق بهم، لاعتقاده بأن ولاء هؤلاء يتجاوز الجمهورية، وهو ما يعني في وجهة نظر ناصر عدم ولائهم لشخصه في الحقيقة. فالمبدأ الذي شكل أدوات التعامل السياسية لناصر مع التكوينات السياسية والاقتصادية في عهده، كان إما الولاء المطلق والتبعية الكاملة لنظامه/ لشخصه[٢]، أو تعرض البلاد للفوضى والخراب، لأن الجميع غير ناضج، وحده الذي يأتيه العلم، فعبد الناصر ما كان ليسمح بأي صوت يغرد خارج سربه، ليس في المعارضة فقط بل في داخل التنظيم نفسه، وليس أدل مما تعرض له

(١) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص٤٠-٤٢.

(٢) خالد محيي الدين، **"والآن أتكلم"**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٠٠.

محمد نجيب، الذي توافقت رؤية عبد الناصر مع واشنطن مجددًا على ضرورة رحيله، بعدما ضغط على المطالبة بالديمقراطية، وضرورة انسحاب الجيش لثكناته، في الوقت الذي كان يرى فيه ناصر أن السياسيين مجموعة من الخونة والخبثاء الذين لا ينبغي ترك البلاد لهم، كما أن واشنطن كانت تعتقد بأن وجود الضباط سيسهل مهمتها أكثر من مجموعة من ممثلي الشعب، الذي سيعطل من عملية ضم مصر للمحور الأمريكي سريعًا.

كان المخيال السياسي لعبد الناصر، هو كيف يتم تفتيت كافة المؤسسات الوظيفية الوسيطة التي يمكن أن تحول بينه وبين وعي الشعب الذي حرص على تشكيله بآلة إعلامية جبارة، فتفككت كتلة اليسار وضعفت وهي حتى يومنا هذا غير قادرة على استعادة ذاتها وقوتها، وأصبح الشعب لا يتلقى سوى الوعي السلطوي، وهو رغم كل ذلك ظلت نظرته معتزة بسلطة الناصرية، في حين كان السلطة تنظر لهذا الشعب باعتباره مجموعة من السذج غير الناضجين، الذين لا يصلحون للنظام الديمقراطي، فكان الدور الرسالي لتنظيم الضباط الأحرار لقيادة الجماهير من خلال الدور الطليعي للضباط[١].

وذلك لأن المعادلة التي توصل إليه عبد الناصر كانت الاختيار بين نقيضين لا ثالث لهما، إما الحزم/ الاستبداد، وإما الفوضى/الحرية[٢]، وعلى هذة المعادلة سارت جمهورية يوليو، وفي كثير من قرارات الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم الجمهورية، يمكن قراءة منطق هذه المعادلة بجلاء، لتحليل وتفسير وفهم أبعاد توجهاتهم.

٣. هزيمة الناصرية:

رغم النجاحات الكبيرة التي حققتها الناصرية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن سياسات التعذيب تؤدي للتغييب، تغييب الكفاءات القادرة على توجيه القرارات رغم التغني بعدالة الناصرية، كما أن ملء البطون لا يعني أبدًا التوسع في السجون، مع استمرار الحديث عن الكرامة الوطنية، فالخوف لا يبني تاريخ ولا يحقق انتصارًا، فدفعت البلاد ثمنًا غاليًا من دماء أبنائها لتوجهات ناصر الخارجية، فلم يعي النظام أن فشل مشروع الوحدة كان إنذارًا بضرورة مراجعة تواجهاته، وبحث حدود قدراته وطاقاته، التي يبددها في الشرق والغرب، ثم كانت الهزيمة في حرب اليمن، وموت قرابة الـ٣٠ ألف جندي مصري، علامة على كارثة تنتظر المشروع القومي العربي الناصري، إلا أنه لم يكن هناك آذان تصغى، حتى جاءت النكسة بالخراب، التي مثلت نهاية درامية للمشروع الناصري، بعد أن وضعته أمام أزمة ثقة حقيقية بينه وبين المؤمنين بالمشروع العروبي، الذي لا يعتمد سوى على أهل الخضوع والتبعية لرأيه فقط، وليس الكفاءة والأهلية.

ثالثًا: الانفتاح الاقتصادي والمواطن في عصر السادات:

تعرضت دولة يوليو لصدمة كبرى بعد هزيمة ١٩٦٧، واخذت تظهر بوادر غضب داخل أنصارها، ما دفع جزء منها للانسحاب، والتساؤل حول أسباب الهزيمة، واهتزت شرعية الجمهورية، وبالتالي ما يؤخذ عنوة يسترد قمعًا، فأخذ نظام السادات يتوسع أكثر في استخدام القبضة الأمنية، لتعويض الشرعية المفقودة.

١- تجاوز الناصرية:

جاء السادات بمشروع مناهض للناصرية، حتى ولو ادعى عكس ذلك، حيث استهدف تبني سياسات قوضت أسس العقد الاجتماعي الذي أسسه عبد الناصر. بدأت توجهات السادات عندما شرع فيما أسماه ثورة "التصحيح"، لإعادة الناصرية إلى مسارها الأصلي، بعدما قامت مراكز القوى التي ترسخت في المرحلة الناصرية بتضليل مسارات الجمهورية، ومن هنا فإن حركته تلك، جاءت بهدف تطهير الناصرية من خبثها، بينما كان نظامه يتبع خطوات متسارعة نحو القطيعة معها، دون إخلاله بالأصول التي صنعت النظام الناصري من حيث بنية النظام السياسي

(١) جمال عبد الناصر، "**فلسفة الثورة والميثاق**"، (بيروت: دار القلم، ١٩٧٠)، ص ٥٥.

(٢) خالد محيي الدين، مرجع سابق، ص ٢٠٦

نفسه، المكون من قوى الجيش والأمن الداخلي والحزب الواحد[1].

وقد تعددت الأسباب التي دفعت السادات إلى تبني مشروع مناهض للناصرية، وإعادة تشكيل طبيعة العلاقة بين السلطة والشعب. فهناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية، أما الأولى، فهي أن السادات حاول إثبات أن شخصيته ليس ضعيفة وأنه كان بحق قائد محنك، لذلك بدأ عهده بتصعيد الخلاف مع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، باعتبار قاداتها في ذلك الوقت –علي صبري وسامي شرف وشعراوي جمعة– هم أقطاب النظام الناصري الذين أشاعوا بضعف شخصيته، ويرغب في إثبات أحقيته بالرئاسة بعد فشل محاولتهم في الانقلاب عليه، ولرغبته في القضاء عليهم والمضي قدمًا في إثبات أن لديه مشروع سيحقق لمصر الكثير من المكاسب، أهمها استعادة الأرض المحتلة بعد ١٩٦٧، وتجاوز الأزمات الاقتصادية التي ورثها عن عبد الناصر.

وهناك الكثير من الحوادث التي تعزز تأثير النزعة الشخصية على بعض قرارات السادات المصيرية، كمبادرة التسوية مع إسرائيل التي طرحها في ١٩٧١، دون أن يناقش الجهات السيادية، حتى وزير خارجية حكومته لم يعلمه بالخبر[2].

وفيما يخص الأسباب الموضوعية، فكانت هناك أزمات كبرى في الاقتصاد، نتيجة تضخم الجهاز الإداري، وزيادة الديون، ناهيك عن الخسائر التي تكبدها النظام من الوحدة مع سوريا، وجسد الجيش المتهالك عقب تبني سياسات عسكرية غير عقلانية، انتهت بهزائم مدوية في اليمن ومع إسرائيل، علمًا أنه يعاب على السادات أنه كان جزءً من تلك السياسات.

اجتماعيًا، أدرك السادات جيدًا أنه لن يتمكن من الاستمرار في سياسات عبد الناصر الاجتماعية، ولم يكن أمامه من خيار سوى التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي –من وجهة نظره– فقام برفع يد الدولة عن دعم المواطنين، والكف عن سياسات التوظيف في القطاع العام للمتعلمين من الطبقة الوسطى، واستبدل منظومة الاقتصاد الموجه من الدولة، ليحل محلها منظومة جديدة من رجال الأعمال فضلا عن كون هذا التوجه سيسمح له بالاقتراب أكثر من المحور الأمريكي، الذي اعتقد أنه يملك ٩٩٪ من قواعد اللعبة، ما يعني أنه كان يعتقد بأن تحرير سيناء سيكون من واشنطن وليس من مقر وزارة الدفاع المصرية.

في بداية حكمه، ساعدته الأوضاع في الخليج التي كانت لتوها مكتشفة القيمة الاقتصادية للبترول، وكانت تشرع في تأسيس ممالكها، فتم الاعتماد على العمالة المصرية بصورة كبيرة، فتمكن النظام من تجاوز أزمة اقتصادية – اجتماعية، نتيجة تصدير العمالة المصرية للخارج، وأصبحت علاقة المواطن بالسلطة أقرب لنموذج الليبرالية الاقتصادية.

٢– نيوليبرالية تسلطية وإزاحة المواطن من الفلكلور السياسي:

لم تدخل مصر عصر الليبرالية السياسية، إذ كانت ليبرالية سلطوية، تعتمد على تبني سياسات نيوليبرالية في الاقتصاد وقمعية في السياسة، رغم حدوث تحرير بسيط في المجال العام وتدشين عملية سياسية منضطبة وإطلاق سراح المعتقلين، حيث تعمد تقوية الإسلاميين لتضييق الخناق على الناصريين، من خلال الاعتماد على فتح مساحة أوسع للإسلاميين، وصدّر نفسه بكونه "الرئيس المؤمن". ورغم هذا فقد منحت سياسات السادات ضد الناصريين مصداقية في تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبرهنت على صحة نيته في محاربة الوجود السوفيتي في مصر.

تعتقد بعض نظريات التحول الديمقراطي، أن النيوليبرالية الاقتصادية، يمكن أن تسهم في تحرير المجال العام، وفتح آفاق العمل السياسي، ورغم ذلك تمكن

---

(١) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ٨٨– ٨٩.

(٢) أمين هويدي، **"الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية"**، (بيروت: دار المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢)، ص٣٢.

السادات من تجاوز هذا الأمر، رغم إتاحته مساحة واسعة للقطاع الخاص، وتشكل طبقة رجال أعمال جدد، حيث كان من الممكن أن تكون برجوازية وطنية تحارب في المستقبل لتحرير المجال العام، وتطالب بنفوذ سياسي، إلا أن ما تم هو أن تلك النخبة الرأسمالية كانت جسر النظام للعبور إلى واشنطن، فكان تحالف البرجوازية المصرية مع الرأسمالية العالمية أمر منطقي بل طبيعي(١)، فهي لم تخن القضايا الوطنية، بقدر ما كان هناك عوار في تأسيسها. لذا فإن فهم كثير من خيارات البرجوازية المصرية يستتبع قراءة في الخيارات السياسية لجمهوريات يوليو بصفة عامة، ولفترة السادات تحديدًا، وكيف كانت لخياراته الاقتصادية وجه سياسي أهم(٢).

على جانب آخر، ساهمت حالة التنفيس السياسي في إعادة سؤال الديمقراطية من جديد، وانطلقت تظاهرات الطلبة في الجامعات تطالب بالحرية والمشاركة السياسية، معللة الهزيمة في ١٩٦٧ بغياب الرؤية النقدية لاطروحات النظام، نتيجة غياب معارضة حقيقية وفعّالة، إلا أن قوات الأمن تعاملت مع تلك التظاهرات بالعنف، واقتحمت الجامعات، وهو أمر يُظهر أن توجهات النظام الداخلية لم تكن بهدف تحرير المجال السياسي، بل كانت لضرب توازن القوى داخليًا، ليمنع أي محاولة جديدة لزعزعة مركزيته في اتخاذ القرارات، ولتهميش الدور الشعبي في التأثير على مسار الأحداث.

ومن هنا يعود سؤال السلطة والمجتمع، فلم يستمع النظام لصوت المواطن، لأنه لم تكن هناك إرادة سياسية حقيقية من النظام لإشراك المجتمع في السلطة، بل على العكس، لقد بدأت عملية ازاحة مركزية الجماهير من الحياة السياسية في عهد السادات، لا يقصد بذلك القول بأن عبد الناصر كان ليبراليًا، ولكنه كان يشارك الناس في قراراته صوريًا، بحضورهم مؤتمراته، مع إعلانهم الكامل بالولاء بينما قرر السادات إزاحة المجتمع من الحياة العامة حتى مؤتمراته وخطاباته.

أدرك السادات أن دولة يوليو قد أمّنت نفسها من الدعم الاجتماعي والشرعية الشعبية، وقد حصل أنصارها على الكثير من المزايا التي ما كان يحلمون بها، فكان يعتبر أن للدولة حدود وطاقة، ولن تتمكن من مسايرة ذات السياسات إلى أطول مدى، وأن على المجتمع التحرك لكسب قوت يومه، بعيدًا عن إلتزام السلطة أمام المواطن بشيء، مع استمرار ولائه لها، وعدم خروجه عليها، وهو الأمر الذي أدركه المواطن جيدًا.

أيضًا لم يعتمد النظام على التظاهرات التي استمرت عامين للضغط عليه، ولم تؤثر فيه لشن حرب على إسرائيل، ولكنه قرر ذلك حينما أدرك أن خيار التسوية السياسية غير صالح، بعد رفض إسرائيل المبادرات الأمريكية، فالقرار جاء بمبادرة من النظام وليس بضغط من الجماهير.

وفي مرحلة لاحقة ظن السادات أنه بنصر أكتوبر أصبح لديه رصيد كبير يسمح له بفعل أي شيء، فظن أن الناس لن تتحرك في حال بدأ إجراءات برنامج صندوق النقد الدولي، ورفع الدعم عن المواد الأساسية، إلا أنه تفاجأ بحجم الغضب الشعبي الذي تسبب بانتفاضة ١٩٧٧، ما أضطره في النهاية للتراجع عن سياساته.

هذا خاصة أنه مع استمرار التفاوض مع الغرب بخصوص جلاء القوات الإسرائيلية من سيناء، أدرك السادات أنه لن يتمكن من استكمال الحرب على أكثر من جبهة، فالجبهة الخارجية مشتعلة والداخلية أكثر اشتعالًا، والوضع الاقتصادي يزداد خنقًا بعد تكاليف إعداد الجيش للنصر، والموازنة كانت على أشدها، فقرر تأجيل إجراءات رفع الدعم، حتى ينتهي من إحداث تسوية سياسية مع

---

(١) نزية الأيوبي، "**تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**"، ترجمة: أمجد حسين، مراجعة: فالح عبد الجبار، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠)، ص٦٧١.

(٢) نزية الأيوبي، "**الدولة المركزية في مصر**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٤٣.

إسرائيل بشروط أمريكية تفرغه للداخل، وهو ما حدث في النهاية. فالتسوية السياسية لم تكن مجرد جلاء لقوات محتلة عن أرض مصر التي احتلتها، بل كان انسحاب تاريخي عن الدور المصري المحوري في قيادة المحور العربي لدول المواجهة مع إسرائيل، حيث ضرب النظام مصالح المنطقة عرض الحائط، ولم يبالي بأي ضغوط خارجية، واكتفى بتوجيه تركيزه على مواجهة الغضب الداخلي للشعب، فأخذ مسار ثقافي يعيد تأكيد هوية الدولة المصرية الفرعونية، ومسار أمني يركز على قوات الأمن الداخلي لمواجهة الشغب، بدلًا من الدور الكبير الذي كانت تقوم به المخابرات في الخارج.

حاول النظام تقوية جبهته الداخلية، لتجاوز عاصفة السخط الشعبي، بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وتركزت حربه ضد النفوذ الإسلامي الذي تضاعف مذ وصوله للحكم، لتكون نهاية السادات على يد رجال من داخل الجيش، رافضون لسياساته الأخيرة ضد الكيان الصهيوني.

بالرغم من صغر فترة حكم السادات، ناهيك عن صعوبة تلك الفترة بوجود قوات محتلة أرض البلاد، إلا أن آثار سياساته مازالت مؤثرة حتى يومنا، فقد أعاد تشكيل بنية السياسة والاقتصاد والمجتمع في مصر، بتحالفاتها الداخلية والخارجية، بدرجة لم يستطع رئيس مصري جاء بعده الخروج عنها.

رابعًا: مبارك يسير على نهج رئيسه:

جاء حسني مبارك إلى رأس السلطة في ظروف مقلقة لأي مسئول يتولى السلطة خلفًا لرئيسه الذي اغتيل بجواره، في مكانًا من المنتظر أن يكون أحد أكثر الأماكن أمنًا، لذا تركت هذه الحادثة آثارًا عميقة في شخصية مبارك، ظهرت تجلياتها في عدد كبير من المواقف، التي كان يحدوه فيها التراجع عن تطبيق كثير من القرارات، كما أن الجزء الأخر من رؤية مبارك تكونت بفضل مرافقته للسادات، فكان مشروعه استكمال ما بدأه السادات، مع التركيز على المناورة داخليًا وخارجيًا فيما يستجد من أوضاع بهدف الاستمرار في الحكم لأطول فترة، لذا لم يكن لدى مبارك مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي للسلطة.

ترسخت العلاقة بين السلطة والمواطن في عهد مبارك، ومن بعده على استمرار التهميش للمواطن، ورفع عنه الدعم الذي بشرت به دولة يوليو، وأخذ نظام مبارك يستكمل طريق الانفتاح الاقتصادي، ولكن بصورة أكثر قلقًا، خشية تكرار انتفاضة ١٩٧٧، ولكنه ذهب لنفس نتيجة الانفتاح في النهاية، لاسيما في العقد الأخير من حكمه، إذ تبنى سياسات نيوليبرالية شاملة.

١- استراتيجيات الأمن في إدارة السياسة والمجتمع:

اختلفت طريقة تعامل مبارك مع الشعب وفقًا لعدد من الاعتبارات، أهمها بعدين، أولهما الوضع الخارجي وطبيعة الضغوط المفروضة على النظام فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان وشكل المجال العام، حيث توازت مرحلة مبارك مع انهيار الاتحاد السوفيتي، والتبشير الأمريكي بالنظام العالمي الجديد، والموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، فقد ألقى هذا السياق بظلاله فعليًا على الوضع المصري، حيث ساهم الوضع الخارجي بتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وهو ما ظهرت آثاره بوضوح في انتخابات ٢٠٠٥، التي شهدت نجاحًا كبيرًا لجماعة الإخوان المسلمين، رغم الظروف الصعبة التي كانت تعمل في سياقها(١).

بينما البعد الآخر، فهو توقعات السلطة من ردات فعل الجماهير، فيما يخص استكمال شروط الانفتاح الاقتصادي، وبرامج التكيف الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي نيابة عن أصحاب الديون، بهدف إعادة جدولة مستحقاتهم، فكانت بعض الإجراءات تؤجل، وبعضها الآخر يُلغى لعدم إثارة المتضررين.

وكانت قد خدمت الظروف مبارك في بداية حكمه، عندما ارتفعت عوائد النفط، نتيجة اندلاع الحرب

(١) لا يقصد هنا بالطبع أن الأوضاع كانت ليبرالية بالكامل، ولكن كان لتلك الفترة آثار في تنفيس الوضع السياسي وفتح هامش من الحركة في المجال العام.

بين العراق وإيران، فقام بتبني سياسة زيادة الدعم المقدم للمواطنين، وإصلاح البنية التحتية، وتحسين منشات خدمة المواطنين التي تآكلت لقلة الصيانة، فمكنه ذلك من الحصول على دعم جزء كبير من المجتمع[1].

سياسيًا، قام نظام مبارك بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإتاحة مناخ محدود من الانفتاح السياسي في المجال العام، بما يسمح بتخفيف حدة الاحتقان الداخلي، ثم نظمت انتخابات برلمانية في عام ٢٠٠٥، حضرها الإخوان وتمكنوا من حصد الكثير من الأصوات، وهو الأمر الذي خلق حالة قلق داخل النظام تجاه الإخوان، بدأت من تلك اللحظة، وظلت حتى أحداث الثورة في ٢٠١١.

لم يكتف مبارك بدعم النخب السياسية التي أطلق سراحها، أو الشرائح الواسعة التي استفادت اجتماعيًا واقتصاديًا من سياساته، حيث قام مبارك بتقوية المؤسسات الأمنية، وتقريب قياداتها من قصر الرئاسة، ورفع من مرتباتها ومستوى كفاءتها، باعتبارها رأس المثلث الذي سيدير منه الأمور السياسية والاقتصادية[2]، فقد ساعدته المؤسسة الأمنية في إفراز وحماية طبقة رجال الأعمال الجدد، باعتبارهم أداته في استكمال مسار الانفتاح الاقتصادي، فقد كان واعيًا بضرورة خروج طبقة برجوازية من تحت عباءته السلطوية ومظلة توجهاته الداخلية والخارجية.

كان مبارك يدرك أن تلك المنح الاقتصادية والتنفيس السياسي أمور ضرورية ومؤقتة لفترة معينة، حيث يعلم جيدًا أنها لن تطول لغياب مبادرات التصنيع لدى القطاع العام والخاص التي يمكن أن تحقق فائض رأسمالي حقيقي يسمح بزيادة الأجور وتحسين ظروف معيشة المواطنين، علاوة على إدراك النظام أن استمرار الانفتاح السياسي سيعني تقديم المزيد من التنازلات في المستقبل، ما سيجبر النظام على التخلي شيئًا فشيء عن مناطق نفوذه، لذا فالوعي هذا لدى النظام، لم يكن له نظير لدى النخب السياسية التي استفادت من التنفيس السياسي، في كسب مساحات من النظام والاستبسال في الدفاع عنها، أو على الأقل توحيد جبهتها الداخلية، لمقاومة أي محاولة من السلطة، لسلبهم مكاسب سابقة، إلا أنه في الحقيقة لم تتمكن القوى السياسية من تنظيم نفسها عدا الحركة الإسلامية، التي تمكنت من التمدد والانتشار، وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى الصورة التي استفاد بها النظام من الإسلاميين في مصر، في عدم تعريته، من خلال توسع أدوارهم الاجتماعية التي ساعدت النظام بصورة غير مباشرة، عندما أخذ يرفع دعمه عن المواطنين، فكانت الأدوار الاجتماعية الكبيرة للجمعية الشرعية ومقرات الجماعة حاضرة بقوة في توفير احتياجات كثير من الفقراء والمعدومين، بدلا من توجه تلك الكتل نحو السخط من النظام.

ولذلك ساهمت استراتيجيات الأمن في تلك الفترة من تعزيز أدوار الإسلاميين الاجتماعية لصالح بقاء النظام، مع استمرار إجراءات التنكيل والاقصاء لهم من العمل السياسي في المجال العام.

بينما كان لرجال الأعمال الطفيليين، أو ما يعرف برأسمالية الحبايب[3] دور في استقطاب أكثر عدد من المنتفعين من دائرة الفساد بصفة عامة، بما يخدم أكثر قدر من المواطنين بهدف التسكين، وقد توسع جانب من رجال الأعمال في أداء الأدوار الاجتماعية في العقد الأخير لنظام مبارك، مع تولي لجنة السياسات بقيادة جمال مبارك تطبيق مشروع النيوليبرالية بخذافيرها المأسوية، فقد أصبح قيام هذه الطبقة بدور اجتماعي، ضرورة لعدم انهيار المجتمع، في الوقت الذي أدرك فيه النظام وقياداته الأمنية أن الإسلاميين لن يتمكنوا من تغطية انسحاب الدولة بالكامل في الدعم

(1) Osman, Tarek, **Egypt on the brink**: **from Nasser to Mobark**.(New haven: Yale university press, 2010), p171.

(٢) عزمي بشارة، مرجع سابق ١٦١.

(٣) للمزيد انظر: محمود عبد الفضيل، "**رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي**"، (القاهرة: دار العين، ٢٠١١).

الاجتماعي، وذلك بهدف التشويش على سياسات النظام السلبية والانسحابية من جهة، مع استمرار انتفاع الكثير من الفئات المجتمعية من منظومة الفساد والرشوة والمحسوبية من جهة ثانية.

كذلك استمر تعيين أبناء بيروقراطية الدولة من خلال قانون أبناء العاملين، حيث تمثل الكتلة الصلبة المؤيدة لدولة يوليو مذ نشأتها، مع دمج كل هذه العناصر داخل الحزب الحاكم لتكون لدى الأخير الغلبة والسيطرة على مقاليد الأمور، لاسيما مع توسع أدوار ملاك الأراضي والعمد في الأرياف والأقاليم، في تجنيد أفراد تلك المناطق داخل الحزب الحاكم، من خلال شبكة معقدة من المصالح بينهم وبين السلطة من جهة، كما حافظ النظام على استمرار دعم المواد الأساسية للحياة للفقراء والعمال لحماية استقراره من ثورة جياع.

والمحصلة وجود هرم اجتماعي يتكون من طبقة السلطة، المكونة من الرئيس وحاشيته من نخب أمنية ورأسمالية طفيلية، وفي المنتصف الطبقة الوسطى التي تشكل الجهاز البيروقراطي للدولة، وعدد لا بأس به من المتعلمين العاطلين عن العمل، ومجموعة صغار رجال الأعمال، وفي القاعدة يأتي المعدمين والفلاحين والعمال.

ونتيجة هذه السياسات أنه كانت هناك فئة منتفعة تمامًا من بقاء النظام، هذه الفئة متوزعة بين الطبقات الثلاث بين منتفع ومستفيد وراض، كما كان هناك فئات متضررة بصورة كاملة من ذات السياسات، وهو ما خلق كتلتين داخل كل طبقة، بما يشمله هذا من تنوعات وأيديولوجية وجغرافية داخل كل كتلة.

١- "بيع الدولة" الفصل الأخير لرواية دعم المواطن:

تميز الهرم الاجتماعي في عهد مبارك بحالة من السيولة، حيث يمكن حدوث صعود فردي من الطبقة الوسطى نحو قمة الهرم، من خلال العلاقات وتقديم قربان الولاء، والدخول في شبكة الفساد، والتطبيع معها، كما كان من السهل تساقط أفراد الطبقة الوسطى في قاعدة الهرم، نتيجة البطالة وضعف الأجور، وغياب معايير الكفاءة لصالح المحسوبية والرشاوي. في الحقيقة لقد كانت سيادة الفساد هي السمة الأكثر تعريفًا بنظام مبارك، حيث وصل المصريين لمعدلات فساد ربما هي الأعلى في تاريخ دولتهم الحديثة، فكل شيء مقبول إذا كان هناك رشوة، وكل صعود ممكن في حضرة المحسوبية.

كانت نظرة السلطة للمواطن تدور حول فكرة الترشي من أجل الترقي، فلا بأس من الرشوة مهما كان منصبك، إن كان ذلك سيحقق لك مزيدًا من الأموال، فكل شيء مستباح فيما عدا نقد النظام الحاكم، ولم يكن الشعب مغيب عن هذه الحقيقة، فكان الجميع يدرك أن الترقي ممكن وليس مستحيل، ولكنه يحتاج فقط لرشوة، أو واسطة، وكانت ذروة هذا التصور وسيادته في فترة سيطرة لجنة السياسات لدى الحزب الوطني.

تجاوز النظام معادلة الاستقرار التي سادت قرابة عقدين[١]، من التردد والتراجع في تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي، وتوسعت سياسات الخصخصة وبيع مقدرات الشعب لطبقة رجال الأعمال المقربين من جمال مبارك، واتسمت هذه المرحلة بزيادة الغنى الفاحش لدى حاشية النظام بعد إتمام الزواج غير الشرعي بين السلطة والثروة، في مقابل مضاعفة الفقر وانهيار الطبقة الوسطي.

وبالرغم من أرقام صندوق النقد الدولي التي وصفت مصر بالمعجزة بعد وصول النمو إلى ٥%، إلا أن الشعب كان يتضور جوعًا، ولم يتحقق من نظرية تساقط ثمار التنمية على عامة الشعب شيئًا، فكانت الأموال تُحول سريعًا إلى الخارج[٢].

---

(١) ناهد عز الدين، "**العمال ورجال الأعمال/ تحولات الفرص السياسية في مصر**"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص٤٧.

(٢) إبراهيم العيسوي، "**العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية: مع اهتمام خاص بمصر وثورتها**"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص٢٥٠.

على الصعيد السياسي أيضًا اختارت الحكومة المصرية أيسر الطرق لإثارة غضب الشارع ضدها، فقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في خلق طبقات واعية بالقضية الفلسطينية، ومتأثرة بأحداث الانتفاضة، فكان توجه النظام نحو التطبيع وبيع الغاز لإسرائيل، سبب جديد لتحول رؤية الشعب للنظام، من ناظم فاسد إلى نظام خائن يجب إزاحته، وساهم الحراك السياسي في تلك الفترة من زيادة الشعور بإمكانية اندلا ع الثورة.

أما النظام فقد اكتفى بالمؤسسات الأمنية في التعامل مع الشعب، فوصل جهاز الشرطة عامة وأمن الدولة تحديدًا إلى أسمى مراحل نفوذها تاريخيًا، لدرجة دفعت البعض للقول بأن الشرطة شعرت أنها أهم من الجيش، بل هناك من يقول إن لجان داخل أمن الدولة، كانت تتصنت على بعض عناصر الجيش، وربما هو ما يفسر أبعاد ترك الجيش أقسام الشرطة ومقرات أمن الدولة تنهار عقب الثورة، في محاولة لكسر أنفها.

وكانت هذه العوامل مؤذنة بنهاية المسارات التقليدية للمعارضة، خاصة بعدما أضحى العمل السياسي البرلماني جريمة، ما دفع نخب سياسية جديدة إلى التوجه نحول تشكيل حركات سياسية خارج الأطر التقليدية كحركة ٦ إبريل وحركة كفاية والجمعية الوطنية للتغيير بعيدًا عن الإطار التقليدي الحزبي التي تسيطر عليه لجنة سياسات الحزب الوطني، وكانت أحداث من قبيل عبارة السلام وحريق القطارات وغرق الشباب في الهجرات غير الشرعية، كافية لتفاقم غضب الشارع.

ثم جاءت انتخابات ٢٠١٠، لتضرب بأحلام الناس في التغيير السلمي عرض الحائط، وأضحى اقتراب تولي جمال مبارك السلطة كابوس قريب التحقق، ولكنهم كانوا غافلين عن لحظة قتل خالد سعيد حيًا ثم البوعزيزي حرقًا.

خاتمة:

يقول الجبرتي أن الثورة فعل دليل على الصحة وليس المرض. فالمجتمع الذي يتحرك ويرفض ويعارض هو مجتمع سليم، وقد ساعد المجتمع المصري وجود تنظيمات وكيانات سياسية ومجتمعية، لتوجيه غضب الناس وتحريكه في المسارات الصحيحة، حتى وصل لمرحلة ميدان التحرير في ٢٥ يناير، لذلك فالمجتمع الذي يفتقد للكيانات الوظيفية هو المجتمع المريض حقًا، فالمرض ليس في الفقر والضعف، ولكن في غياب من يأخذ باليد، وهو ما أدركه جيدًا نظام ٣ يوليو ٢٠١٣، فالكيانات تساعد على الحركة، إذا فالقضاء على الكيانات يسهل من مهمة تهميش المتضررين.

رغم الدور الكبير الذي قامت به دولة يوليو ١٩٥٢ في حشد القطاع الأوسع من الشعب في الاستفادة من ثروات البلاد، ومنح الشرعية لقرارات مجلس قيادة الثورة، وظهور طبقات اجتماعية من خارج دائرة الإقطاع شديد الضيق إبان المرحلة الملكية، إلا أن ذلك كان مرهونًا بشروط سياسية أفقدت هذه الأمور كثير من المزايا التي كان يمكن البناء عليه لتأسيس مجتمع قوي يحلم ويقدر على التحول الديمقراطي، والسبب في ذلك أن تلك الطبقات نشأت وترعرعت على مبدأ الولاء المطلق للنظام، ومن يعترض أو يختلف، فمكانه السجن، أو التهميش وحرمانه من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي نشأت طبقات اجتماعية تابعة للنظام، وتُمثل وجهه السلطوي على المعنى الواسع، لاسيما ان إلغاء العمل النقابي قد حرم تلك الطبقات من وجود تنظيم يسمح لتحريكهم وتنظيمهم لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، وتبني النظام أدوات بديلة لتقنين واحتواء أي محاولة للتجمع لتكون تابعة له وليس خارجة عنه، كاعتماده الاتحاد الاشتراكي العربي، وهيئة التحرير ثم الحزب الوطني وغيرها من الكيانات التي كانت تسعى في الحقيقة لتنميط الشعب ومنعه من التحرر الفعلي.

لذلك، فإذا كان عبد الناصر يدعي أن الدور الرسالي لمجلس قيادة الثورة هو أن يكون في طليعة الجماهير بهدف تحقيق الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية، بحجة عدم نضج المصريين في ذلك الوقت، فقد أثبتت استراتيجيات وتكتيكات دولة الضباط عكس ذلك.

لقد وعدت دولة يوليو الشعب بالحرية والكرامة والاستقلال، ولكننا بعد أكثر من ستين عامًا، لم يحصل المواطن سوى على جزء ضئيل جدًا، من مشاركته في شرعنة ودعم ما حدث في ١٩٥٢، ثم سحب منه كافة الوعود، ليجد المواطن نفسه الآن في مواجهة مصيره بنفسه، دون أي دعم من الدولة، فإذا كانت نظرة المواطن لعبد الناصر بكونه الأب الذي منح، فهو أيضًا القائد الذي خسر حرب بدأها، وإذا كان السادات هو من انتصر، فهو أيضًا من باع، بينما مبارك قد باع فقط، كما أنه لم يكن له شرعية إنجاز كسابقيه، وإن حاول استدعاء لحظة الضربة الجوية، يكفيه أنه أهدر وأفسد.

نتاج هذه التراكمات المتداخلة لم يكن هناك نظرة واحدة من المواطن تجاه السلطة، بل كانت نظرات متغيرة بحسب المواقف المختلفة، التي توضح مدى حجم وعي صاحبها ونضجه في قراءة الأحداث، حتى جاءت لحظة المكاشفة والحساب في ٢٥ يناير ٢٠١١، وهي نهر يجري، وليست حدث جامد، بل ميراث يتوارث.

*****



الفن والأدب في مصر ١٩٥٢ –٢٠١١

أمنية عمر(*)

مقدمة

تمثل أحداث يوليو ١٩٥٢ نقطة من النقاط المحورية التي شكلت تاريخ مصر المعاصر، وانتقالها من نظام سياسي ملكي يجعل مقاليد الحكم قاصرة على الأسرة الملكية، إلى نظام جمهوري يمنح الحق تخيلًا لكلِّ أبناء الشعب في تولِّي مقاليد الحكم، ويمنحه حقيقة لأبناء الطبقة المتوسطة من ضباط الجيش.

وقد احتاجت السلطة الجديدة تقديم خطاب تستميل من خلاله الشعب وتحوز به ولاءه، كركيزة سيُقام عليها حكمه ويكتسب منها شرعيته لعقود ممتدَّة بعد ذلك، ومن ثم كان لا بدَّ من حشد وتجنيد كل قطاعات الدولة في سبيل نشر هذا الخطاب وبسط سيطرته، وفي مرحلة كهذه يكتسب القطاع الإعلامي وبالقلب منه الفن والأدب أهميَّته بصفته الأوسع انتشارًا والأكثر قدرة على الوصول إلى مختلف فئات وطبقات الشعب من حيث تبسيط المفاهيم والقيم التي يحويها خطاب السلطة الجديدة، وترجمتها إلى أعمال فنية تُوصل لأفراد الشعب ما تريد السلطة إيصاله.

وهذه الرغبة في بسط السيطرة وإن كانت جعلت التيار الفني والأدبي العام يتماهى مع السلطة ويسايرها في كلِّ مواقفها ويتحوَّل إلى بوق ينعق بما تريد، إلا أنها أيضًا كانت السبب الرئيسي في وجود تيار فني آخر يمتلك رؤية أكثر موضوعية في معالجة القضايا الاجتماعية، ربما بطريقة غير التي تتبنَّاها السلطة، وبالطبع نال كلُّ تيار جزاء وثمن مواقفه وفق ما تراه السلطة آنذاك مناسبًا.

وفقًا لذلك يحاول هذا التقرير أن يتتبَّع الاستراتيجية التي اتَّبعتْها سلطة يوليو في التعامل مع الفن والأدب وكيف استعانت بهما في نشر خطابها الجديد؟ وما هي أبرز القضايا والسمات التي تميَّز بها الإنتاج الفني والأدبي في مراحله المختلفة؟ وما هي مساحات التفاعل بين مختلف المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على الإنتاج الفني والأدبي الموالي والمعارض للسلطة؟ أثناء حكم أربعة رؤساء، هم: محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، ومحمد أنور السادات، وأخيرًا محمد حسني مبارك بشيء من الإجمال والتفصيل في آن واحد.

أولًا– الفن في عهد محمد نجيب

كانت المرحلة التي تولَّى فيها محمد نجيب فارقة في ظلِّ تغيير سياسي قادتْه مجموعة من ضباط الجيش يحاول أن يكسب دعم الشعب وولاءه، ومن ثم من الضروري المحاولة بشتَّى الطرق استغلال كافَّة الأدوات لكسب هذا الدعم والولاء، لذا لم يكن من المستغرب اهتمام نجيب –على قصر فترة حكمه– بالفن والفنَّانين، بل وتكريمه لبعضهم أمثال أنور وجدي ومحمد فوزي ومديحة يسري وغيرهم، إلى جانب حضوره للعديد من المسرحيات، لكن الاهتمام لم يكن من طرف السلطة السياسية فقط، بل كان متبادلًا من قبل الفنانين أيضًا، لذا فقد سارع الفنانون بالانضمام للحركة السياسية الجديدة ومباركتها وتقديم الدعم الكامل لها سواء عن طريق أعمالهم ذاتها أو التبرُّع بإيرادات هذه الأعمال، ففي حفل افتتاح سينما ريفولي والذي حضره اللواء محمد نجيب غنت فيه أم كلثوم قصيدة "مصر تتحدث عن نفسها" للشاعر أحمد رامي، كما قدَّمت لأول مرة نشيد "صوت الوطن"، كما أن الشعار الذي رفعته الثورة "الاتحاد، النظام، العمل" رافق العديد من الفنانين، فقد ظهرت صورة الفنانة مديحة يسري على غلاف مجلة "الفن" وهي تلتحف بعلم مصر مع شعار الثورة في عددٍ يحمل عنوان "الفن والحرية"، كما غنَّتْ ليلى مراد على المسرح نشيد التحرير ومطلعه يقول "على الإله القوي الاعتماد.. بالنظام والعمل

(*) طالبة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

والاتحـاد.. فانهضـي يا مصـر يا خـير الـبلاد"، وفي ذكـرى حريق القاهرة الأول ٢٦ يناير ١٩٥٣شهدت القاهرة حفلًا ضخمًا سُمِّيَ "مهرجان التحرير"، ضمَّ معظم نجوم الفن في تلك الفترة وحضره محمد نجيب، وكان هذا تكريمًا بالنسبة للفنانين من وجهة نظرهم، وغنَّى فيه فريد الأطرش لمحمد نجيب قائلًا "مش انت وحدك نجيب.. الشعب كله نجيب"، كما أعاد عبد الوهاب تقديم "نشيد الحرية" والذي قدَّمه لأول مرة في عهد النحاس بعد إلغائه معاهدة ١٩٣٦، لكن تمَّ حجبه لحمله معاني ثورية، وكان مطلعه "أنت في صمتك مرغم.. أنت في صبرك مكره"، لكن كان تم تغييره فأصبح "كنت في صمتك مرغم.. كنت في صبرك مكره" واختيرت مقدمة هذا النشيد فيما بعد لتكون شارة مقدمة نشرة الأخبار في الإذاعة المصرية، وفي نهاية الحفل قدَّم لهم محمد نجيب الشكر والتكريم واستقبلهم في مقرِّ الحكم بعد ذلك[١].

لكن فترة حكم اللواء محمد نجيب لم تستمر طويلًا، ومع نهايتها استغلَّت السلطة السياسية الناصرية العلاقة مع الفنانين في ذلك الوقت، وأعطت لنفسها الحق في التدخُّل وإبداء الرأي والحذف والتعديل في الأعمال الفنية وفق ما تراه مناسبًا، وبادرة هذا ظهر فيما حدث في الفيلم الذي صوره أحمد بدرخان "الله معنا" وكان من تأليف إحسان عبد القدوس وبطولة فاتن حمامة وعماد حمدي، وكان يعتبر أول أفلام الثورة وقصته تتناول مسيرة الضباط الأحرار وقائد الثورة اللواء محمد نجيب وكان زكي طليمات سيؤدِّي هذا الدور، لكن تمَّ تأخير عرض الفيلم لشتاء ١٩٥٥وتعديل قصته وتغير مجرى أحداثه وفق التطورات السياسية التي حدثت بعد إجبار اللواء محمد نجيب على الاستقالة ووضعه رهن الإقامة الجبرية، فتمَّ حجب دوره من الفيلم، ورغم إجراء المخرج التعديلات المطلوبة فلم يسمح عبد الناصر بعرض الفيلم حتى شاهده السادات بنفسه ورفع تقريرًا مفصَّلًا عنه إلى عبد الناصر الذي لم يكتفِ بالتقرير، فشاهد الفيلم بنفسه مرة أخرى، كل هذا حدث مع فيلم من المفترض أنه كان يمجِّد ثورة يوليو.

ومن ناحية أخرى، أشرفت أم كلثوم على عملية تطهير لأغانيها حتى يمكن إذاعتها في المرحلة الناصرية الجديدة، وتمَّ شطب اسم محمد نجيب من الكتب والسجلات والوثائق، واختفت الأغاني المتعلِّقة به حتى الآن، ومُنع هو من الظهور، واستمر هذا حتى عام ١٩٧١، حين قرَّر السادات رفع الإقامة الجبرية عنه، لكنه ظل ممنوعا من الظهور حتى وفاته ١٩٨٤[٢].

ثانيًا- الفن في عهد جمال عبد الناصر

١) السينما

كان عبد الناصر مدركًا تمام الإدراك لأهمية الحشد والتعبئة الشعبية كأساس لاستمراره السياسي، والتعبئة والحشد يحتاجان إلى خطاب تقدِّمه الدولة وتدعمه كل قطاعاتها راضية كانت أو مرغمة، ولأن القطاع الإعلامي والفني كان كفيلًا بتوفير الدعاية التي كان يحتاجها خطاب السلطة في ذلك الوقت فقد وجبت السيطرة الكاملة على هذا القطاع بشتى الوسائل طوعية كانت أو قهرية.

وفي عام ١٩٥٥ أثناء تولِّي عبد الناصر إدارة شؤون البلاد وقبل تولِّيه منصب رئيس الجمهورية بشكل رسمي، رأى عبد الناصر أن هناك قصورًا في اللوائح والقوانين التي يعمل وفقًا لها جهاز الرقابة الإعلامي لا تتناسب مع النظام الاجتماعي والسياسي الجديد، فتم إصدار القانون رقم٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ والذي يعطي الجهاز الحق في الرقابة الكاملة على الأشرطة السينمائية والغنائية والمسرحيات والمونولوجات والأسطوانات وأشرطة التسجيلات الصوتية، وذلك لأجل حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا والأمن العام، وترك الأمر مفتوحًا دون

(١) محمود الزيباوي، الفن المصري في زمن"الحركة المباركة"، النهار، ١ أغسطس ٢٠١٥، تم الاطلاع في: ٢٤ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/O5zGK

(٢) أمل عريان، سلطة السينما..سلطة الرقابة، (القاهرة: وكالة الصحافة العربية ناشرون، ٢٠١٧)، ص ص ٦٥-٧٤.

تحديد معايير واضحة للقبول أو الرفض، بل الأمر يرجع لمزاجية أعضاء الجهاز ممثلي الدولة في هذه الحالة[١].

وفي مايو عام ١٩٥٥ تم إنشاء المجلس الأعلى للفنون والآداب، والذي تضمَّن قانون إنشائه أن الدولة قوامة على "رفاهية الشعب الروحية، وأن واجبها أن تحميه من سموم الفكر ومخدرات الوجدان، وأن تهذِّب الذوق العام وتحمي الأخلاق"، ثم بعد تولِّي عبد الناصر الحكم بدأت تظهر بشكل واضح وصريح سينما الدولة ومسرحها وإذاعتها ودور نشرها في إطار مشروع وصاية فكرية كاملة على الشعب، واستمرَّتْ تدخُّلات الدولة حتى قرارات التأميم الشهيرة في يوليو ١٩٦١ والتي كانت أحد أبرز نتائجها تأميم القطاع الثقافي في الدولة بشكل شبه كامل، وتحوَّل القطاع الثقافي من قطاع يضمُّ الموهوبين من الفنانين والأدباء إلى قطاع يحوي بداخله بعض موظفي الدولة البيروقراطيّين عديمي الموهبة باستثناء تيار صغير عارض ودفع ثمن معارضته، لكن لم تكن دولة يوليو هي المستفيدة الوحيدة من هذه العلاقة، فقد استفاد من التماشي مع سياسات الدولة عدد من الفنانين وغيرهم؛ إذ تم تكريم الفنانين والإعلاميين عدَّة مرات وفي كثير من المناسبات كانت بدايتها وبشكل رسمي في العام ١٩٥٧، ومن ناحية أخرى فقد زاد نفوذ هذا القطاع واكتسب أهمية معنوية داخل الدولة، كما أن دعم السلطة السياسية مثَّل له حماية من المعترضين على طبيعة ما يقدِّمه سواء من المحافظين أو من المعارضين أرباب نفس القطاع[٢].

وفقًا لهذا الإطار من المؤسسات والقوانين قامت سلطة عبد الناصر بداية بعملية "تطهير ثقافي" للمنتجات الإعلامية المختلفة مما تعتبره مخلَّفات وشوائب النظام الملكي وفترة محمد نجيب أحد "رفاق" الثورة أيضًا، وجاءت الأفلام في مجملها ساخطة ومندِّدة بطبقة الباشوات وفسادهم، وناظرة لكلِّ ما كان من ثقافة قبل أحداث يوليو باعتبارها استعمارية لا بدَّ من تنقية روح الشعب منها، وامتدَّتْ عملية التطهير هذه لتشمل استبعاد كافَّة الفنانين الذين لديهم آراء مخالفة لما تتبنَّاه السلطة آنذاك، ويعتبر محمد فوزي أبرز من استبعدتْهم السلطة بسبب موقفه السياسي المؤيِّد للرئيس محمد نجيب ورفضه لسياسات عبد الناصر، وفي ذكرى الثورة ١٩٦٣ بعد رفض محمد فوزي الغناء لمديح عبد الناصر، جاءت عجلة التأميم على مشروعه الوطني، والذي كان يهدف لمنافسة الشركات الأجنبية في صناعة الأسطوانات بتكلفة أقل؛ ممَّا يدعم السوق الوطني، فأمَّمت السلطة شركته "مصر فون" على الرغم من عدم تأميم شركة محمد عبد الوهاب "صوت الفن" العاملة في نفس ذات الوقت، ممَّا أدَّى لتكبُّد محمد فوزي خسائر فادحة لم يستطع تجاوزها، وقد مرض على إثر هذه الخسائر ورفضت الدولة آنذاك علاجه على نفقتها، بل وقام شعراوي جمعة وزير داخلية عبد الناصر بتهديد الفنانين الذين يثيرون الحديث عن مرض فوزي وطلب علاجه، ولم يتمَّ الأمر حتى تدخَّلت أم كلثوم لدى عبد الناصر فوافق، لكن فوزي فارق الحياة بعدها بإحدى عشر شهرًا، بالإضافة إلى تحية كاريوكا والتي تعرَّضت للسجن مئة يوم في عهد عبد الناصر بالإضافة لوضعها تحت المراقبة مدَّة طويلة وذلك بسبب كلمتها الشهيرة "ذهب فاروق وجاء فواريق"، هذا بالإضافة إلى انتمائها لليسار المعارض آنذاك، بل وقد شكَّلت فرقة مسرحية في الستينيات عقب الهزيمة، قدَّمت من خلالها العديد من المسرحيات الناقدة للنظام، واستمرَّت حتى تمَّ منعها، واستمرَّت هكذا حتى آخر عمرها، فقد شاركت في اعتصام الفنانين في عهد مبارك بل وكانت الفنانة الوحيدة المضربة عن الطعام[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٨٦-٩٢.

(٢) شريف يونس، عن الفن والأدب في ظل الناصرية: دراسة لدور المثقف في ظل حكم الزمرة، الحوار المتمدن، ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢، تم الاطلاع في: ٢٢ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/eHijp

(٣) نادية كامل، **المولودة**، (القاهرة: الكرمة، ٢٠١٨)، ص ص ١٦٥-١٧٠.

ثم كان لا بد للسلطة الجديدة من مشروع تلتفُّ جموع الشعب حوله، ويكون الشعب "المعلِّم" هو البطل والداعم الأساسي له، ومن ثم يكون الرئيس ومجلس قيادة الثورة ممثلي البطل هم الأبطال، فكان المشروع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني -على حدِّ تسمية السلطة له- مشروعًا وطنيًّا ينبغي أن تساهم فيه وتدعمه كل قطاعات الدولة وتستبعد منه كل أعدائها، ومن ثم كان لا بدَّ للفن أن يستلهم من عظمة هذا الشعب ككل واحد لا يتجزَّأ، وأن يتحدَّث بلسانه الذي يؤيِّد ضبَّاطه "الأحرار" دائمًا، لذا فلا غرابة في أن يغني عبدالحليم حافظ "كلنا كده عايزين صورة.. صورة للشعب الفرحان تحت الراية المنصورة"، وعلى لسان الشعب ومن خلال الفن أيضًا سيتم تمجيد الثورة المجيدة و"ضباطها" باختلاف رتبهم، تلك الثورة التي مهَّدت لمستقبل البلاد المشرق، والضباط الذين ضحُّوا ويضحُّون بأرواحهم لأجل خلق واقع جديد لمجتمعهم، فجاء فيلم "الله معنا" -بعد حذف وتعديل ما يجب- ممجِّدًا لهؤلاء الضباط وثورتهم، ثم كان فيلم "رد قلبي" الذي يقص كيف تمكَّن "علي" ضابط الجيش وابن الفلاح البسيط بالزواج من "إنجي" ابنة الباشا بعد قيام الثورة، وغيرهما من الأفلام مثل "غروب وشروق" و"الأيدي الناعمة"، بل ودعمت القوات المسلحة سلسلة أفلام بطلها إسماعيل ياسين كان محل تصويرها الثكنات العسكرية بمختلف تخصُّصاتها، وذلك لاستغلال الفكاهة في تقريب أفراد العسكرية والبوليس من جموع الشعب المصري وكسب تأييده وتعاطفه، وباتت الأفلام على اختلافها تعظم في "الشعب"[١].

وبعد النكسة ظهرت العديد من الأفلام التي تنتقد حكم عبد الناصر وما آلت إليه الأمور، لكنها منعت من العرض، من بينها فيلم "المتمردون" ١٩٦٨ والذي يقص حكاية الدكتور عزيز الذي ذهب لعلاج الناس في منطقة نائية لكنه وجد المصحة منقسمة، قسم مخصص لأهل المال والثراء وقسم للفقراء وأصحاب الحاجة، يتمرَّد الأهالي على هذه

(١) شريف يونس، عن الفن والأدب في ظل الناصرية، مرجع سابق.

الأوضاع ويرفضونها ويستولون على المصحة لكن قوات الأمن تقضي على التمرد، مع ذلك بقي الأمل في القضاء على الظلم ولم ينقطع، لكن الفيلم تمَّ منعه من العرض لتشويهه سمعة النظام السياسي، وهناك فيلم "شيء من الخوف" ١٩٦٩ والذي يجسِّد قصة "عتريس" الذي استبدَّ بأهل قريته حتى حبه "فؤادة" لم تسلم منه، وقامت "فؤادة" برفض هذا الظلم والقهر وشاركت مع أهل القرية بالثورة على "عتريس" الذي قتل بسبب ظلمه واستبداده، لكن عبد الناصر سمح بعد مشاهدته للفيلم بعرضه قائلًا "لو كنت أنا كده كان الناس قتلوني"، وغيرها من الأفلام التي مُنع عرضها وعُرضت في بداية عهد السادات[٢].

٢) الأغنية الوطنية

وفي إطار الصورة التي يتم رسمها للشعب "المعلم" وضباطه كانت الأغنية الوطنية حاضرة وبقوة، ففي حرب ١٩٥٦ تم كتابة وتلحين وغناء العشرات من الأغاني الوطنية لعل أبرزها كان "والله زمان يا سلاحي " لعبدالحليم حافظ، وأثناء الاستفتاء الشعبي على تولِّي عبد الناصر رئاسة الجمهورية ودستور ١٩٥٦ غنَّى عبدالحليم أيضًا "إحنا الشعب "، وهي نفس الأغنية التي تغنَّى بها في أثناء وضع حجر أساس السد العالي[٣]، أمَّا أم كلثوم فقد ارتبطت بعبد الناصر بعلاقة تجاوزت العلاقة الفنية العادية، وقد ظهر ذلك في طبيعة الأغاني التي غنَّتها له في مختلف المحافل بل وألغت موسمها الغنائي حدادًا على عبد الناصر بعد موته[٤]، وهناك الأوبريت الشهير "الوطن الأكبر " الذي غنَّاه محمد عبد الوهاب وشارك فيه العديد من الفنانين، والذي كان

(٢) درية شرف الدين، **السياسة والسينما في مصر ١٩٦١:١٩٨١**، (القاهرة: دارالشروق، ١٩٩٢)، ص ص ٧٨-٨٥.

(٣) محمود قاسم، **موسوعة عبد الحليم حافظ**، (القاهرة: دار دلتا للنشر، ٢٠١٥)، ص ص ٦٧-٧٥.

(٤) سعيد الشحات، **أم كلثوم وحكام مصر**، (القاهرة: مؤسسة كتاب، ٢٠٠٠)، ص ص ١١٤-١١٥.

يرسي ما يتبنَّاه عبد الناصر من مبادئ وسياسات فيما يخصُّ الوحدة العربية، وغير ذلك من الأغاني التي غنَّاها عبد الوهاب أيضًا، مثل "بطل الثورة"، "إنده على الأحرار"، "ياجمال النور والحرية"... ويرجع هذا الكم الكبير من الأغاني لوثاقة العلاقة التي كانت تربط عبد الوهاب بعبد الناصر منذ يوليو ١٩٥٢ وقبل تولِّيه الحكم، لكن على الرغم من هذا الرصيد الكبير من الأغاني الوطنية فإن الإذاعة المصرية لم تجد ما تواكب به الحدث من أغانٍ عقب نكسة يونيو ١٩٦٧؛ لأن كل الأغاني كانت تمجِّد وتمدح عبد الناصر، فأذاعت أغنية محمد فوزي "بلدي أحببتك يا بلدي" الذي غنَّاها في ذكرى الثورة ١٩٦٣ فلم تَلْقَ استحسان عبد الناصر لأنها غُنِّيَتْ للبلد وليست له[١].

٣) الأدب

سعت السلطة لإقامة علاقة ودية مع الأدباء، خصوصا وأن الأدباء كانوا من المستبشرين بالعهد الجديد وبمصر ما بعد يوليو وفق المبادئ المعلنة من قبل الضباط الأحرار آنذاك، وقد توِّجت هذه العلاقة الودِّية بإنشاء جائزة الدولة التشجيعية عام ١٩٥٨. ومن ناحية أخرى، حرصت السلطة على أن يبقى هذا الدعم ويستمر بشكل دائم سواء بالحفاظ على ودية العلاقة أو إصدار مواثيق الشرف وتأميم وسائل الإنتاج؛ ومن ثم تكبيل الأدب وإبقاؤه في مساره الذي ترتضيه السلطة[٢]، وفي إطار هذه الوسائل المختلفة في التعاطي مع الأدب اختلفت كذلك مواقف الأدباء تجاه السلطة، فمنهم من دعمها بشكل دائم ويحاول توجيهها قدر المستطاع إذا ما جانبت الصواب، يأتي في مقدمة هؤلاء "توفيق الحكيم"، والذي كانت معظم كتاباته قبل يوليو تناقش قضايا المجتمع وأوضاعه السياسية وتحاول إصلاحه مثل: "أهل الكهف"، و"تحت شمس الفكر" وغيرها، هذه

(١) سامي شرف، **سنوات وأيام مع عبد الناصر ١**، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ط ٢، ٢٠١٤)، ص ص ١٠٧-١١٠.

(١١) شريف يونس، عن الفن والأدب في ظل الناصرية، مرجع سابق.

الكتابات ضمنت له مكانة كبيرة بعد يوليو، بل واعتبره عبد الناصر أبًا روحيًّا للثورة، وقلَّده "قلادة النيل" عام ١٩٥٨، ومُنح "جائزة الدولة التقديرية في الآداب ١٩٦٠"، بالإضافة لوسام العلوم والفنون من الدرجة الأولى. من جانبه، كتب الحكيم بعد الثورة العديد من المؤلفات الداعمة لها كما في رواية "الأيدي الناعمة"، واستفاد الحكيم من تقدير عبد الناصر له؛ فكتب العديد من المؤلفات التي توجِّه السلطة بشكل غير مباشر، وتحدَّث الحكيم في كتابه "عودة الوعي" عن أنه كان يحسن الظن بعبد الناصر طوال الوقت، وإذا رأى منه شططًا كان يحاول توجيهه برفق وعن بعد، وهذا ما حدث عندما كتب مسرحية "السلطان الحائر" و"بنك القلق"، وفي نفس الكتاب "عودة الوعي" انتقد محاولة تأليه وتقديس عبد الناصر، لكن الكتاب تمَّتْ طباعته بعد موت عبد الناصر وهو ما عرض الحكيم آنذاك لانتقادات واسعة.

وهناك أيضًا نجيب محفوظ، الذي وإن كان لم يتجرَّأ على نقد النظام الناصري بشكل مباشر لكن رواياته لم تخلُ من بعض الإشارات، كرواية "ثرثرة فوق النيل" التي ترصد انفراد الضباط بالسلطة، و"ميرامار" التي تعرَّضَتْ لثورة يوليو بنقدٍ ساخر، وبعد النكسة سمحت السلطة بهامش من الحرية استغلَّه الأدباء في مؤلَّفاتهم، أمثال: إحسان عبدالقدوس وعبد الرحمن الشرقاوي، لكن النقد وإن أصبح أكثر صراحة لكن أحدًا لم يجرؤ على ذكر عبد الناصر بشكل صريح[٣].

تبقى إذن سياسة العصا والجزرة هي المتبعة في فترة الدولة الناصرية، وإن كانت الدولة تفضل الجزرة للحفاظ على صورتها باعتبارها ممثلة "للثورة" والشعب، لكن العصا كانت حاضرة دائمًا لمن عصى.

(١٢) لويس عوض، **أقنعة الناصرية السبعة**، (القاهرة: المحروسة للنشر، ٢٠١٤)، ص ص ٢٩-٣١.

ثالثًا– الفن والأدب في عهد السادات

١) السينما

على الرغم من انتماء السادات إلى "الضباط الأحرار" الذين قاموا مجتمعين بأحداث يوليو إلا أنه قد حدث في بداية عهده ما حدث في بداية عهد عبد الناصر، من رفض وتشويه لسياسات الحقبة الناصرية وكسر الهالة التقديسيَّة التي قام النظام الناصري ببنائها حول نفسه، وذلك محاولة لإرساء أسس حكمه وكسب تعاطف الشعب، فانطلق مباشرة فيما أسماه "ثورة التصحيح"، وكان القطاع الإعلامي من أوائل القطاعات التي انطلقتْ به هذه الثورة، ففي قطاع السينما جاءت العديد من الأفلام المندِّدة لما كان يحدث في عهد الرئيس عبد الناصر، فعلى سبيل المثال جاء فيلم "زائر الفجر" الذي أنتجته الفنانة ماجدة الخطيب عام ١٩٧١ لكنه قوبل بالرفض من أجهزة الدولة، ولم يمكث في العرض إلا أسبوعًا واحدًا، ويحكي عن فتاة صحفية تحقِّق في فساد رجال الدولة، لكنها تختفي في ظروف غامضة وتغلق النيابة التحقيق بأوامر عُليا، وبعدها كان فيلم "الكرنك" إنتاج ١٩٧٥ الذي كان يمثِّل انتقادًا واضحًا لسياسات عبد الناصر الأمنية وعمليات التعذيب الممنهجة التي حدثت في المعتقلات والسجون، ولعل أبرز المشاهد فيه كان اغتصاب سعاد حسني في مكتب الضابط "خالد صفوان" والذي أدَّى دوره كمال الشناوي، واستمرارًا لنقد الحقبة الناصرية كان فيلم "وراء الشمس" والذي تم إنتاجه عام ١٩٧٨ وجاء مليئًا بأحداث اعتقال الطلاب على أساس انتماءاتهم السياسية والتفنُّن في تعذيبهم بشتَّى الوسائل والطرق، وغيرها من الأفلام التي سارتْ على نفس النهج في بيان مثالب النظام السابق في سبيل تحسين صورة النظام القائم الجديد وإبراز محاسنه والاستبشار به[١].

ثم كانت حرب أكتوبر وكانت وظيفة الفن كما كل قطاعات الدولة في هذه المرحلة هو الالتفاف حول الوطن وجيشه، وإنتاج العديد من الأفلام التي صورت مدى معاناة وتضحية جنود الجيش في سبيل "الانتصار" في هذه الحرب، ثم جاءت الأفلام بعد ذلك ممجدة للإنتصار وصاحبه "السادات" ومتغافلة عمدًا أو سهوًا عمن أرادت السلطة السياسة اسقاطه ودوره من سجلات الحرب، وكانت أفلام "الرصاصة لاتزال في جيبي" و"العمر لحظة" وغيرها من أوائل الأعمال التي تم انتاجها بالتعاون مع القوات المسلحة وبالاستعانة بمعداتها بل وبفرق كاملة من جنود الجيش، وتحدث بعض نقاد السينما عن أن الكثير من الأعمال الأولى التي جسدت حرب أكتوبر قدمت على عجل، وتم الاستعانة فيها بمشاهد وثائقية من الحرب ودمجها مع مشاهد يؤديها فنانين، وجاءت بعد ذلك الأعمال الأحدث والتي حوت أخطاء تاريخية وتقنية فادحة، فيما كان فيلم "الكتيبة ٤١٨" والذي صدر عام ٢٠١٥ قد أعده مجموعة من المؤرخين حول بطولات هذه الكتيبة بإنتاج ذاتي، وعلى الرغم من استضافة الكتيبة لصناع الفيلم وأبطاله لكن التليفزيون المصري قد تجاهله ولم يقم بعرضه حتى قُدم له مجانًا[٢].

خلفت الحرب أعباء اقتصادية جسيمة بسبب الإنفاق العسكري الضخم ممَّا أدَّى إلى انخفاض معدلات النمو، لذا فقد شهدت مصر تحوُّلًا محوريًّا على مستوى السياسات، فمن الاشتراكية وسياسات العدالة الاجتماعية وقوانين الإصلاح الاقتصادي التي تبنَّتْها السلطة الناصرية، إلى انفتاح اقتصادي وسياسات ليبرالية اقتصادية بشكل كبير، تزامن ذلك مع ميل السلطة السياسية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وعقد معاهدة السلام مع إسرائيل. وكانت فترة الانفتاح هذه لا بدَّ لها من ذراع قوي يدعم عصر الرفاهية والاستهلاك الجديد، ويلهي المجتمع عن مثالب هذا الانفتاح من فساد ورشوة وتهريب وفروقات اجتماعية تزداد بين طبقات المجتمع، وبالفعل ظهرت العديد من الأفلام التي

(١) هويدا صالح، **مقاربات في النقد الفني**، (القاهرة: منشورات بتانة، ٢٠١٧) ص ص ٨٠-٨٩.

(٢) محمود قاسم، **الفيلم السياسي في السينما المصرية**، (الجيزة: وكالة الصحافة العربية، ٢٠١٨)، ص ص ٣٨٣-٣٩٥.

تتناسب مع السياسات الاقتصادية الجديدة، فجاءت وفق آراء النقاد فارغة من كل مضمون ومعنى سوى ما يدعم ثقافة الرفاهية والاستهلاك وأطلقوا عليها اسم أفلام "مقاولات" لمجرد كسب المال، وجاء كثير منها يعتمد على الإغراء الجسدي ويحمل ختم للكبار فقط، من أمثال أفلام: "المطلقات"،"الأنثى والذئاب"، "امرأة من نار"، "الكل عاوز يحب"، وغيرها الكثير(١).

ومع مطلع الثمانينيات وأواخر عهد السادات ظهرت الأفلام التي تقدِّم نقدًا موضوعيًّا لسياسات الانفتاح، كان أبرزها فيلم "أهل القمة" المأخوذ من رواية نجيب محفوظ ومن إخراج علي بدرخان، وكانت الرقابة قد منعت عرضه ثم سمحت بعرضه في عام ١٩٨١، ويتحدَّث الفيلم عن "زعتر النوري" النشَّال الذي يحقِّق صعودًا طبقيًّا سريعًا بعد تركه مهنة النشل وعمله في تهريب البضائع، مستفيدًا من حركة الاستيراد الواسعة التي رافقتْ فترة الانفتاح، ليصبح بفضل الصعود السريع محمد زغلول رجل الأعمال "المحترم"، فيما تمثل عائلة الضابط "محمد فوزي" حال الطبقة المتوسطة التي جنى عليها الانفتاح وضاق بها الحال(٢).

٢) الأغنية الوطنية

من ناحية أخرى، لم يحظَ السادات في بداية عهده بكثير من الأغاني التي تتغنَّى باسمه كما حدث مع سلفه جمال عبد الناصر، ربما بسبب الأوضاع السياسية التي كانت تمرُّ بها البلاد بعد النكسة، وتأهُّب البلاد واستعدادها للحرب، لكن ما بعد حرب أكتوبر شهدت البلاد العديد من الأغاني التي تمجِّد للنصر وللرئيس، ثم بعد ذلك واكَبَ المطربون الحدث وتغنُّوا بالسلام وكان أبرز هؤلاء على الإطلاق ياسمين الخيام المطربة التي حلَّت محل أم كلثوم بالنسبة لفترة السادات، وقد غنَّت "السلام قال كلمته"، وهناك فايدة كمال صاحبة أغنية "حبيبنا السادات"، وغنَّى له سيد مكاوي "تعيش يا سادات"، وعبدالحليم غنَّى له "عاش"، وكان السادات يتمتع بعلاقة جيدة مع الوسط الفني بصفة عامة.

٣) الأدب

شهدت مرحلة السادات انحيازات واضحة من قبل السلطة تجاه الأدباء الذين يوالونها ويتحدَّثون بما تريد، وكذلك شهدت هجومًا واضحًا على من يحاول النقد أو المعارضة، فعلى سبيل المثال باتتْ جوائز الدولة التشجيعية تعطَى في المقام الأول بناءً على خلفية الكاتب، كأن يكون عسكريًّا أو صحفيًّا ضمن مؤسسات الدولة، أو آرائه السياسية المنحازة للرئيس بغض النظر عن المستوى الأدبي لصاحبها، فقد نال مثلا الكاتب "يوسف السباعي" جائزة الدولة في ذلك الوقت على الرغم من ضعف كتاباته مقارنة بمعاصريه، فقط لكونه كان عسكريًّا وشغل مدير المتحف الحربي ونقيبًا للصحفيّين ووزيرًا للثقافة بعد ذلك، ومن ناحية أخرى فقد هاجم السادات شخصيًّا توفيق الحكيم ووصفه بالعجوز الخرف وصاحب الأحقاد السوداء بعد إصدار الحكيم ومجموعة من الأدباء بينهم نجيب محفوظ لبيان سياسي منتقدين فيه بعض سياسات السادات(٣)، وعاد بعدها نجيب محفوظ وانتقد الفساد في عهد السادات من خلال رواياته "ليلة مقتل الزعيم" والتي تصوِّر الإحباطات التي نالت الشباب في هذه المرحلة والمعاناة والغربة وما طال المجتمع من ويلات الانفتاح، و"الحب فوق هضبة الهرم" التي تصوِّر ضيق حال الشباب وأيضًا عدم قدرتهم على تكاليف الزواج ممَّا دفع بطلا الرواية للزواج سرًّا، وعندما حاولا التقرُّب لبعضهما لم يجدا سوى الأهرامات كساتر لهما، فقبض عليهم بوليس الآداب، ولكن نجيب محفوظ كانت معارضته أقل حدَّة من الحكيم ممَّا حماه من بطش السادات

---

(١) سمير فريد، **هوية السينما العربية**، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦)، ص ص ١٢١-١٢٢.

(٢) محمد صاوي، **نور الشريف وأفلام زمن التحولات المصرية**، (بيروت: دار الراتب الجامعية، ٢٠٠٨)، ص ص ٧٦-٨٠.

(١٧) أحمد فهيد، توفيق الحكيم: أدب السلطة أم سلطة الأدب، إضاءات، ٢٦ يوليو ٢٠١٧، تم الاطلاع في: ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/5vjfO

به، لكن السادات عاد في أواخر عهده لينتقم من الحركة الثقافية في مصر بعد إصداره أكثر من ١٠ آلاف أمر اعتقال للعديد من الشخصيات العامة والسياسيَّة من بينهم لطيفة الزيات وأحمد فؤاد نجم وغيرهم بالإضافة لغلقه صحف المعارضة، وذلك بسبب رفض العديد من قطاعات الشعب سياساته التطبيعية مع إسرائيل[١].

وفي السنوات الخمس الأخيرة في حكم السادات انحصر الإنتاج الفني والأدبي بصفة عامة، وذلك بسبب الظرف السياسي بعد معاهدة السلام ومقاطعة الدولة العربية لمصر ومن ثم غلق الأسواق العربية أمام السلع المصرية بما فيها المنتج الفني المصري، لكنها عادت للازدهار مرة أخرى بعد مقتل السادات[٢].

رابعًا- الفن والأدب في عصر مبارك

١) السينما

يشهد المجتمع المصري حالة من الحرية المؤقَّتة في الفترة التي تعقب كل سلطة سياسية، وهذا لأن تشويه السلطة السياسية السابقة يعد أحد الركائز التي تبني السلطة الجديدة عليها سطوتها وقوتها، مع السماح بهامش من الحرية يستميل الرأي العام إلى النظام الجديد، في هذه الفترة يستفيد الفن كغيره من القطاعات من هامش الحرية المؤقَّت فيسارع بعرض أعماله التي مُنعت من قبل، وبالأخص تلك التي تُقدِّم نقدًا لسياسات النظام السابق، لذا فقد شهدت السينما في بدايات عهد مبارك ما سُمِّيَ بموجة الواقعية، وذلك مع ظهور العديد من المخرجين الذين يقومون بمناقشة قضايا الواقع بشكل أكثر جرأة، أمثال عاطف الطيب ومحمد خان وخيري بشارة وغيرهم، فعرضت الكثير من الأفلام التي تنتقد سياسات الانفتاح الاقتصادي التي انتهجها السادات وامتدَّتْ لعهد مبارك ومناقشة أضرارها على المجتمع، فمثلا فيلم "سواق الأتوبيس" ١٩٨٢ لمؤلفه محمد خان ومخرجه عاطف الطيب، يتناول الحالة المتدهورة للمجتمع المصري بسبب السياسات الإقتصادية من خلال حسن سائق الأتوبيس الذي يعمل ليلًا ونهارًا لتوفير لقمة عيشه، وذات يوم تحدث سرقة لأحد راكبات الأتوبيس ويحاول حسن الإمساك باللص، لكن باقي السيارات تبدأ بالتذمُّر وتريد التحرُّك، فيقود حسن الأتوبيس يائسًا تاركًا اللص، ويتكرَّر المشهد في نهاية الفيلم لكن حسن يقرِّر إيقاف الأتوبيس حتى لو تعطَّل الطريق واللحاق به، ولحق به بالفعل وأبرحه ضربًا، وتجيب المشاهد ما بين البداية والنهاية عن سبب هذا التغيُّر الذي حدث. وهناك أيضًا فيلم "الغول" من تأليف وحيد حامد وإخراج سمير سيف، والذي يتحدَّث عن معركة يخوضها الصحفي "عادل عيسى" ضدَّ أحد أكبر رجال الأعمال في عهد الانفتاح "فهمي الكاشف"، بسبب قتل ابن رجل الأعمال لموسيقار البار الذي يجلس به عادل، فيحاول رجل الأعمال إسقاط التهمة عن ابنه بشتَّى الطرق لأنها ستنال من سمعته وهي أهم شيء في عالم التجارة، بينما يتفانى عادل في إثبات أن ابن رجل الأعمال هو القاتل، ويقول قولته الشهيرة "فهمي الكاشف عايز يحيي قانون ساكسونيا ويعمل ناس من ذهب وناس من طين"، لكن القضاء ينحاز لفهمي الكاشف ويحكم ببرائة ابنه؛ فيقرِّر عادل أن يقتصَّ بنفسه وينتهي الفيلم بمشهد مقتل فهمي الكاشف بفعل ضربات بلطة عادل عيسى[٣]، وهناك افلام أخرى مثل "زمن حاتم زهران"، "وانتبهوا أيها السادة" و"البيه البواب"، وكلها جاءت نقدًا لما خلَّفه الانفتاح من أضرار، بالإضافة لذلك فقد تزامنت فترة حكم مبارك مع اهتمام رؤوس الأموال

---

(١٨) شوقي بدر يوسف، **الرواية والروائيون.. دراسات في الرواية المصرية**، (الجيزة: وكالة الصحافة العربية، ٢٠١٨)، ص ص٦٣-٧٠.

(٢) ضياء حسني، التاريخ الاقتصادي للسينما المصرية، أوراق اشتراكية، ١ ديسمبر ٢٠٠٧، تم الاطلاع في: ٢٩ أغسطس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ZY1ai

(٣) أمل عريان، سلطة السينما..سلطة الرقابة، مرجع سابق، ص ١٦٣.

العربية بالسينما المصرية وضخ الأموال للاستثمار بها مما زاد من عدد الأفلام المعروضة في تلك الفترة[١].

بعد اغتيال الرئيس السادات شهدت مصر وضعًا أمنيًّا غير مستقر، أثَّر هذا الوضع الأمني على صناعة السينما، بالإضافة للعديد من التفجيرات التي شهدتها مصر في ذلك الوقت، وتبنَّتْها بعض الجماعات المسلَّحة، فظهرت العديد من الأفلام التي تتناول وتجابه الإرهاب، كان أولها فيلم "الإرهاب" لفاروق الفيشاوي ومخرجه نادر جلال، ويوجِّه الفيلم الأنظار إلى أن هذه الهجمات تتمُّ بتمويل من الخارج أي من "أعداء الوطن"، وكذلك "الناجون من النار" و"الخطر" و"انفجار"، لكن السِّمة المشتركة بين هذه الأعمال أنها تعرَّضت للموضوع بشكل سطحي لا يتناول دوافع أو أسباب، بينما جاء فيلم "الإرهابي" من إخراج نادر جلال وبطله عادل إمام مختلفًا عن ما سبقه، حيث بطل الفيلم هو الإرهابي، كما عرض لحوارات مطوَّلة بين البطل وإمام الجماعة التي ينتمي إليها، بعد ذلك تأتي أفلام وحيد حامد على ما بها من اختزالات للكثير من الحقائق، لكنه ربط فيها بين القهر الاجتماعي ونشأة الإرهاب، مثل "الإرهاب والكباب"، و"دم الغزال" وغيرها.

مع منتصف التسعينيات استمرَّت الأفلام ذات النقد الاجتماعي الاقتصادي، لكنها لم تعدْ الأفلام المفضَّلة عند الجمهور فظهر ما يسمَّى بالموجة الشبابية؛ وهي الأفلام ذات السيناريو الخفيف المعتمدة بالأساس على القفشات والنكات، مثل: "آيس كريم في جليم" و"إسماعيلية رايح جاي" و"همام في أمستردام"، وقد تزامن ذلك بالطبع مع صعود الكثير من الفنانين الشباب كمحمد هنيدي وأحمد حلمي ومحمد فؤاد ومنى زكي وياسمين عبد العزيز وغيرهم، واستمرَّت هذه النوعية من الأفلام، لكن ظهور القنوات الفضائية وارتفاع أجور الفنانين أثَّر على الإنتاج السينمائي في هذا الوقت، لكن مع الدخول في الألفية الجديدة ومع رفع الضرائب عن تذاكر السينما وتدفُّق المزيد من رؤوس الأموال والإقبال الجماهيري؛ انتعش قطاع السينما بشكل كبير مرة أخرى[٢].

وعلى مدار فترة حكم مبارك كان يُسمح بعرض العديد من الأفلام التي تنتقد النظام، وكان هذا من باب "التنفيس" لأن الضغط يولِّد الانفجار لا محالة، فجاء فيلم "البرئ" (١٩٨٦) والذي يناقش قضية السجن السياسي في مصر، وكيف يتم استغلال الشباب المجنَّد في الجيش لتعذيب المعتقلين، لكن الفيلم تمَّ حظره بعد ذلك وحذف منه مشاهد مدَّتها ٦ دقائق، ولم تعرض نهايته الحقيقية إلا بعد ١٩ عامًا، و"ضد الحكومة" (١٩٩٢) والذي يقف فيه المحامي في المحكمة أمام وزير التعليم ورئيس هيئة السكك الحديدية متهمًا كلًّا منهما بالفساد، لكن الحكومة تستغل سلطتها لتدمير المحامي، وكان هذا الفيلم من إخراج عاطف الطيب، وهو من أبرز من ناقش قضايا المجتمع بموضوعية وصدق، وفيلم "المواطن مصري" الذي يناقش الفساد والرشاوى التي تُدفع للهروب من تأدية الخدمة العسكرية، وهناك من التجأ للتاريخ لمناقشة العلاقة بين الحاكم والمحكوم مثلما فعل يوسف شاهين في فيلم "المصير"، والذي عاد فيه للأندلس في الفترة التي عاش فيها ابن رشد هناك، مناقشًا قضايا الواقع من خلال الصراعات الحاصلة في ذلك الوقت.

لكن مع هذا فقد منعت السلطة بعض الأفلام من العرض، كفيلم "حائط البطولات" (١٩٩٨) الذي كان يتناول الضربة الجوية في حرب أكتوبر، لكنه أغضب مبارك لأنه لم يتناول سيرتَه الذاتية فمنعه من العرض، وظلَّ حبيسًا حتى تنحَّى مبارك فتمَّ عرضه، وهناك أيضًا "الهروب من الخانكة" (١٩٨٦) والذي يتحدَّث عن كيف اختلف مجلس الثورة بعد تنحية محمد نجيب حول تسليم السلطة للمدنيِّين، وكيف استغلَّت السلطة ما بعد ١٩٥٢ المصحَّات العقلية في حبس المفكِّرين واتهامهم بالجنون، كان الفيلم من بطولة

---

(١) ضياءحسني، التاريخ الاقتصادي للسينما المصرية، مرجع سابق.

(٢) صبحي شفيق، **السينما المصرية المعاصرة وتحولاتها في السنوات العشر الأخيرة**، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٨)، ص ص ٢٣٩-٢٤٧.

ماجدة الخطيب وكمال الشناوي لكنه مُنع من العرض بأمر السلطات.

في السنوات الأخيرة قبل سقوط النظام خرجت علينا العديد من الأفلام التي تنتقد النظام وتتنبَّأ بحدوث تمرُّد عليه، كان أبرزها "هيَّ فوضى" (٢٠٠٧) الذي عرض فيه مخرجه يوسف شاهين للفساد والظلم والقهر المستشري في المجتمع بسبب السلطة الحاكمة، يجسِّد هذا الظلم بكل جبروته في الفيلم شخصية أمين الشرطة "حاتم" الذي استغلَّ سطوته وسلطته في فعل كل شيء حتى ضد وكيل النيابة الشريف ليخطف منه مخطوبته، وتابع بعدها تلميذه خالد يوسف من خلال فيلم "حين ميسرة" الذي صوَّر فيه مصر "العشش" وكيف اختنقت الطبقة الوسطى في مصر بفعل جبروت التحالف بين السلطة ورجال الأعمال، بعدها جاء يوسف أيضًا بفيلم "دكان شحاتة" (٢٠٠٩) وكان الفيلم قد تنبَّأ بحدوث الثورة بسبب الجوع والفقر الذي استشرى في المجتمع، كما يتناول ظاهرة انتشار الجماعات الإسلامية في المجتمع خصوصًا الطبقات الفقيرة، لكن جاءت هذه الأفلام كاستثناءات وفق النقاد في ظلِّ تدنِّ وهبوط مستوى الإنتاج السينمائي والأفلام المقدَّمة بصفة عامة في العشر سنوات الأخيرة قبل تنحِّي مبارك[١].

٢) الأغنية الوطنية

كانت الأغنية الوطنية قد أصابها الجمود بعد معاهدة كامب ديفيد، لكنها عادت في عهد مبارك مرة أخرى في عدة مناسبات، بداية من مدحه على دوره في حرب أكتوبر كما جاء في أغنية "أول طلعة جوية فتحت باب الحرية"، والأغنية الأثيرة في الانتخابات دائمًا "اخترناه"، وبعد عودته من رحلته العلاجية في العام ٢٠٠٥ غنَّتْ له شيرين "ريِّسنا" وغنَّى له هاني شاكر "نوَّرت مصر" وكذلك غنَّى له عمرو دياب "واحد مننا"، وكانت السمة الغالبة لهذه الأغاني أنها تجعل من شخص الرئيس مرادفًا للدولة والوطنية، ومن ثمَّ حب الوطن لا ينفصل عن حب رئيسه، لكن الشعب كان لديه وجهة نظر أخرى فيما يخص الوطن والوطنية عبَّر عنها بشكل واضح أثناء ثورة الخامس والعشرين من يناير لعام ٢٠١١.

٣) الأدب

مع بداية الثمانينيَّات استبشر المثقَّفون بشيء مغاير يمكن أن يحدث في عهد مبارك بخلاف ما حدث في عهد السادات خصوصًا مع إفراج مبارك عن المثقفين المعتقلين في عهد السادات ورفع الحظر عن صحف المعارضة، لكن لم يحدث أي تغير في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد توحي بتبدُّل للأحوال إلى الأفضل، خصوصًا مع الاستمرار في سياسات الانفتاح وازدياد معدَّلات الهجرة والتضخُّم الاقتصادي، وعلى الرغم من ظهور بعض الأعمال الروائية التي تشتبك اشتباكًا جادًّا مع الواقع مثل الأعمال الروائية لكلٍّ من بهاء طاهر وعز الدين شكري فشير وعلاء الأسواني صاحب رواية "عمارة يعقوبيان" والتي تسلِّط الضوء على أبرز التغيُّرات التي شهدها المجتمع المصري في فترة ما بعد الانفتاح من خلال نماذج كادحة موجودة بالفعل في المجتمع، لكن الحركة الأدبية بصفة عامة أصابها الركود والجمود وانحدر مستوى اللغة المستخدَم في الأعمال المكتوبة، وتبدَّلت معايير النقد الأدبي والجوائز الأدبية وباتت قائمة على المحسوبيات ومجاملة السلطة، بل حتى علاقة السلطة بالمثقفين بدأت تتآكل مع مرور الوقت، فبعد ما كان مبارك يقوم بنفسه بافتتاح معرض القاهرة الدولي للكتاب واللقاء عدَّة مرات مع المثقَّفين، أصبحت أسماء المثقفين الذين سيلتقي بهم لا بد أن توافق عليها الأجهزة الأمنية،حتى اعتذر مبارك عن افتتاح المعرض ولقاء المثقفين به في السنوات الأخيرة لحكمه[٢].

---

(١) حمدى النورج، **السيناريو.. الصناعة الخطرة.. السيناريست ناصر عبد الرحمن نموذجًا**، (الجيزة: دار أطلس،٢٠١٤)، ص ص ١٧-٢٦.

(٢) جلال أمين، **ماذا حدث للثقافة في مصر؟**، (القاهرة: الكرمة، ٢٠١٩)، ص ص ٣٦-٣٨.

خاتمة

تناول التقرير مدة زمنية طويلة تقارب الستين عامًا، تخلَّلها حكم أربع رؤساء لمصر، لذا فلا يمكن القول أن التقرير قد استطاع الإلمام بالفن والأدب في هذه المدة إلمامًا شاملًا، بل إن ما قُدِّمَ قد اختزل خلفه الكثير، لكنه حاول قدر المستطاع توضيح الملامح العامة التي اتَّسمت بها كل مرحلة وترسيم الخطوط العامة التي تمكِّن من أراد الاستزادة في البحث من تتبُّعها.

وفيه نجد أن الفن والأدب المصري ارتبطا بعلاقة وثيقة مع السلطة السياسية منذ يوليو ١٩٥٢، وذلك لأن هذه السلطة قد بلورت لهما دورًا واضحًا في عملية بناء دولتها الجديدة، دورًا سيكون الفن والأدب كغيرهما من قطاعات الدولة تابعين للسلطة ويدوران في فلكها ويتحدَّثان بلسانها إن اقتضى الأمر ذلك، كذلك ارتبطت التغيُّرات التي نالت من هذا القطاع على كافة المستويات بالأوضاع السياسية والسياسات الاقتصادية التي يطبقها النظام، سواء كانت هذه التغيُّرات في آليات عملية الإنتاج والتوزيع أو حجم الإنتاج ومضامينه وقيمه أو حتى الوجوه التي تظهر وتختفي من الساحة الفنية.

وكانت سلطة يوليو تتعامل مع المجتمع ومن ضمنه أهل الفن والأدب وأربابهم بثنائية المثوبة والعقاب، ومعيار الثنائية هو مدى رضاها هي، ومن ثم تُغدق الهدايا والتكريمات وعروض العمل على من حاز الرضا، بينما يحارَب ويُنبذ ويُستبعد من أثار غضب السلطة أو حتى لم يسعَ لرضاها، من هنا يمكن القول إنه وإن كان قطاع الفن والأدب آنذاك في أغلبه انزوى تحت جناح السلطة مؤثرًا السلامة، لكن الفن والأدب لم يعدما أبدًا من يدرك حقيقة علاقتهما بالمجتمع.

إن الفن والأدب يشكِّلان مرآة يمكن من خلالها تتبُّع التغييرات المجتمعية على كافَّة المستويات، ليست فقط التغيرات التي تحدث في أروقة السلطة، بل انعكاس هذه التغييرات والسياسات المختلفة على المنظومة القيمية والسلوكية للأفراد ومن ثم الأسر والمجتمع، وتشكِّل هذه الزاوية مساحة جديرة بالبحث والدراسة خصوصًا لمن أراد تتبُّع التاريخ الاجتماعي لمصر ما بعد يوليو ١٩٥٢.

لذا فمن خلال التقرير يمكن القول بأن فترة حكم الرئيس محمد نجيب كانت قصيرة ومرتبكة والسلطة السياسية خلالها حاولت إرساء حكمها ولا تمتلك مشروعًا واضحًا بعد، لذا جاءت مهادنة بشكل كبير لكلِّ قطاعات الدولة، واحتفظ الرئيس محمد نجيب بعلاقة طيبة مع الفنَّانين والأدباء، ومع مجيء فترة الرئيس جمال عبد الناصر حاولت السلطة أن تبقي على استمرار هذه العلاقة الودِّية، لكن سلطة عبد الناصر كانت دائمًا لديها مشروعًا لا بدَّ من حشد كلِّ قطاعات الدولة له، بداية ممَّا أسْمته "الاشتراكية الديمقراطية"، مرورًا "بالقومية العربية" وصولًا "لمحاربة أعداء الوطن"، هذه المشاريع قلَّصت كثيرًا من هامش حرية الفن والأدب، وجعلت الهامش مقصورًا على تأييد الدولة ومشاريعها فقط بالطريقة التي تريدها الدولة، فاتَّبعت الدولة سياسة الاستبعاد والتضييق واللعب بقرارات التأميم، حتى أمَّمت وسائل الإنتاج كلها وسيطرت عليها لضمان أن لا صوت يعلو فوق صوت الدولة هنا.

ومع قدوم السادات سمحت الدولة بهامش من الحرية عُرضت فيه كل الأعمال الناقمة على عبد الناصر وسياسات حكمه، لكن سرعان ما انقضت هذه الفترة وحُشدت كل وسائل الإنتاج الأدبي والفني مع باقي مؤسسات وقطاعات الدولة لدعم الجيش المصري أثناء الحرب ضدَّ إسرائيل، ثم جاء عصر الانفتاح وسيطرة قيم السوق والعرض والطلب على الإنتاج الفني والأدبي، وظهر ما يسمَّى بسينما المقاولات معدومة المحتوى والقيمة، وتمَّ التضييق على كل الأفلام التي حاولت نقد سياسات الانفتاح ومن بعدها سياسات التطبيع، حتى قرَّر السادات غلق المجال العام المصري بإصداره ما يقارب ١٠ آلاف قرار اعتقال بحق رموز الحركة الثقافية المصرية آنذاك.

ثم كانت مرحلة الرئيس مبارك والتي شهدت في بدايتها كما هو متعارف عليه هامش حرية سمح بطرح كل الأفلام

والأعمال الأدبية الناقدة لسياسات السادات الانفتاحية وما جلبته من ويلات على المجتمع المصري، لكن مرحلة مبارك جاءت متذبذبة يضيق هامش الحرية بها ويتَّسع وفق قراءة السلطة السياسية للمشهد، واعتمدتْ أكثر على ما يسمَّى "سياسة التنفيس" والتي عادة ما كانت تعقب مرحلة تضييق وكبت للحريات، حتى ضاق هذا الهامش ووصل ذروته في عام ٢٠١٠ مع حركة اعتقالات طالت العديد من الرموز السياسية والثقافية المصرية، ثم كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١.

*****